سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الخامس والأربعون

# الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث

اختيار وترجمة وتعليق

دكتور محمد الجوهري
أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة

دكتور على ليلة
مدرس علم الاجتماع بجامعة عين شمس

دكتور أحمد زايد
مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة

الطبعة الأولى
١٩٨٢



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع

# فهرس الكتاب

صفحة

# مقدمة الكتاب

يحاول هذا الكتاب أن يقدم بعض القراءات الأساسية فى علم الاجتماع الاقتصادى ، مع التطبيق بوجه خاص على العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث . وعلى هذا الأساس ينقسم الكتاب إلى قسمين رئيسيين ، يضم الأول فصولا عن علم الاجتماع الاقتصادى مترجمة عن كتاب نايل سملسر : الدراسة السوسيولوجية للحياة الاقتصادية . أما القسم الثانى فيضم أربعة عشر فصلا عن الظروف الاقتصادية الاجتماعية لبلاد العالم الثالث ، تمثل كتابا كاملا بعنوان : العالم الثالث ، أشرف على تحريره ألن مونتجوى .

وقد أكد سملسر فى تقديمه لكتابه المشار إليه ، والذى ترجمنا عنه الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب ، أكد على تميز الدراسة السوسيولوجية للحياة الاقتصادية واختلافها اختلافا أساسيا عن الدراسة الاقتصادية التى يقوم بها علماء الاقتصاد . ومع أن عالم الاجتماع ينطلق فى دراسته للحياة الاجتماعية من فكرة امكانية الفصل – لأسباب الدراسة والتحليل – بين الجوانب السياسية والاجتماعية والدينية والقانونية ( أى ما يعرف باسم النظم الاجتماعية ) . ولكن رغم امكانية الفصل بين هذه الجوانب لأغراض الدراسة والتحليل ، إلا أنه ينبغى ألا يغيب عن الذهن أبدا حقيقة التساند الوظيفى بين تلك الجوانب جميعا فى الواقع الامبيريقى . ومع أن معالجة الموضوع فى القسم الأول من هذا الكتاب تركز على الجانب الاقتصادى من الحياة الاجتماعية وتتخذه موضوعا للدراسة والتحليل ، إلا أن معالجة المؤلف له تختلف كلية عن معالجة علماء الاقتصاد لدراسة هذا الجانب . ففى الوقت الذى يقوم فيه علماء الاقتصاد بدراسة هذا الجانب معزولا عن غيره من الجوانب الأخرى ، يتناوله هذا القسم فى تفاعله مع غيره من الجوانب غير الاقتصادية فى الحياة الاجتماعية .

أما القسم الثانى من الكتاب ، وهو ترجمة الكتاب الذى ألفه مجموعة من العلماء الانجليز الشبان باشراف ألن مونتجوى ، فيهدف إلى تقديم عرض مفصل مدعم بالحقائق لأمراض ومشكلات العالم الثالث محاولا تقديم تقييم لحالة البلاد النامية اليوم ، بعد ربع قرن من جهود التنمية الاقتصادية . ويبسط تقسيم الكتاب إلى أربعة عشر فصلا التعقيد الخاص بالعلاقات المتداخلة : ويعد ذلك منهجاً ملائماً للتحليل حيث يطرح فى نفس الوقت مجموعة من الموضوعات

لمزيد من المناقشة . فأحد الأهداف الأساسية التي توخاها المساهمون في تأليف هذا الكتاب هو وضع أساس لمثل هذه المناقشة ، وبالتالي تسهيل فهم ومعالجة مشكلات الفقر والتخلف في بلاد العالم الثالث .

والملاحظ على المساهمين في هذا الكتاب أن كلا منهم متخصص في المجال الذي يكتب فيه . يضاف إلى هذا أن محرر الكتاب قام بتطوير المقالات وزودها ببيانات حديثة لتغطية الفترة منذ ظهورها لأول مرة في المجلة الجغرافية وحتى تاريخ نشرها في الكتاب .

وأخيرا فقد زودنا الكتاب بقائمة من المراجع والقراءات المقترحة المتصلة بموضوعات الكتاب ، مقسمة حسب الفصول المختلفة . نرجو أن تكون عونا للراغبين في الاستزادة والطامعين في تنمية معارفهم .

كما يسعد جماعة علم الاجتماع المعاصر أن تدخل بهذا الكتاب ميدانا جديدا من ميادين الكتابة في علم الاجتماع . ندعو الله أن يوفقنا إلى تطويره وتدعيمه .

والله ولي التوفيق .

المترجمون

# القســم الأول

**الفصل الأول** : التطور التاريخى لعلم الاجتماع الاقتصادى .

**الفصل الثانى** : العلاقة بين النسق الاقتصادى والأنساق الاجتماعية .

**الفصل الثالث** : التحليل السوسيولوجى للعمليات الاقتصادية .



# الفصل الأول

## التطور التاريخى لعلم الاجتماع الاقتصادى

ن . سملسر

أولا : إسهام الفكر الاقتصادى فى مجال الكشف عن الأبعاد السوسيولوجية فى الحياة الاقتصادية .

ثانيا : إسهام الفكر السوسيولوجى فى الكشف عن الجوانب الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية .

ثالثا: إسهام الفكر الأنثروبولوجى فى الكشف عن الجوانب السوسيولوجية فى الحياة الاقتصادية .

رابعا : بعض الاتجاهات الحديثة فى علم الاجتماع والاقتصاد .



## الفصل الأول

# التطور التاريخي لعلم الاجتماع الاقتصادى

شهد القرنان الماضيان ظهور عدد من المفكرين البارزين الذين أسهموا فى دراسة القضايا الرئيسية المثارة فى علم الاجتماع الاقتصادى . ولا شك أن محاولة تقديم عرض شامل للموضوع يتطلب التعرف على التطورات الفكرية التى طرأت على الفكر الاقتصادى ، ثم الانتقال إلى عرض صورة للتطور التاريخي للفكر السوسيولوجي وبعد ذلك نتعرف على الفروع الأخرى المرتبطة بهذين الميدانين .

## أولا : إسهام الفكر الاقتصادى فى مجال الكشف عن الأبعاد السوسيولوجية فى الحياة الاقتصادية

لن نتطرق فى عرضنا لهذه النقطة إلى ذلك الكم الهائل من التراث الذى ظهر فى تاريخ الفكر الاقتصادى وإلا احتاج الأمر إلى مجلدات كاملة . ولكننا سنكتفى بدلاً من هذا بدراسة هذا الإسهام على ثلاثة محاور أساسية ، ففى البداية نعرض لبعض الأسماء التى لمعت فى هذا المجال علاوة على المدارس الرئيسية التى ظهرت فى تاريخ الفكر الاقتصادى ، ثم نعرج على الاهتمامات السوسيولوجية التى ظهرت فى كتابات هؤلاء العلماء وذلك دون النظر إلى القيمة العلمية لكتاباتهم الاقتصادية ، وأخيرًا ننتهى إلى اختيار أحد الأبعاد غير الاقتصادية من بين اهتماماتهم السوسيولوجية ، وقد وقع الاختيار على البعد السياسى ، ولم يكن هذا أمرًا عشوائيًا : بقدر ما كان استجابة لحقيقة واقعة هى أن هؤلاء المفكرين الاقتصاديين لم يفرقوا أبدًا بين الاقتصاد والاقتصاد السياسى طوال القرن التاسع عشر.

### ١ – مدرسة التجاريين :

يشير المذهب التجارى إلى مجموعة متباينة من الآراء التى سيطرت على الفكر الاقتصادى فى أوربا طوالى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولم ترق هذه الآراء إلى مستوى النظرية الاقتصادية المتماسكة بقدر ما كانت تمثل خليطًا من الأحكام القيمية والتأملات النظرية حول طبيعة الحياة الاقتصادية ، ويرجع عدم التماسك فى النظرية التجارية إلى تباين الأفراد الذين أسهموا فى صياغاتها ، فقد كانوا خليطًا من الفلاسفة ورجال الحكم والمشرعين والتجار ، ومع هذا فإننا لا نعدم وسيلة لاستخلاص بعض الأفكار الأساسية لهذه النظرية.

وتمثل الثروة[1] جوهر النظرية الاقتصادية للمذهب التجارى . وتتمثل الثروة فيما تحوزه الآن

---

(١) يعنى هذا الاصطلاح ، ومن وجهة نظر الفرد كل الممتلكات التى لها قيمة تبادلية ، فالثروة الفردية لذلك تشمل السلع التى لها أسعار مقررة فى الأسواق ، أما من ناحية وجهة نظر المجتمع فالثروة تشمل السلع جميعها ، بما فى ذلك السلع المملوكة ملكية جماعية كالمرافق العامة والطرق والمناجم والسكك الحديدية . . إلخ ، انظر : حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٠ .

من نقود معادن نفيسة كالذهب والفضة ، ونظراً لأن الثروة المتمثلة فى النقود والمعادن النفيسة قابلة على نحو أو آخر للتخزين ، فإن هذا يعنى أن وجود قدر كبير من تلك الثروة لدى أمة ، إنما يعكس وجود عجز لدى أمة أخرى ويتناقض هذا جذرياً مع مبادىء الاقتصاد الحديث الذى يذهب إلى أن التجارة الخارجية تفيد كافة الأطراف الداخلية فيها حتى وإن عانت إحداها قصوراً أو اختلالا فى ميزانها لبعض الوقت ) . ولذلك ركز التجاريون على أهمية تكديس المعادن النفيسة مباشرة أو من خلال إحداث توازن فى ميزان الصادرات والواردات بما يكفل تدفق هذه الثروات إلى خزينة الدولة .

أما الفكرة الجوهرية الثانية التى تسم النظرية الاقتصادية لدى مدرسة التجاريين فهى ربطهم بين ثروة الأمة والقوة التى تتمتع بها ، ومن ثم فإن زيادة قوة الدولة سياسيا لا يتأتى إلا من خلال زيادة مواردها من الذهب والفضة ، ويمثل هذا أولى حلقات الربط بين الاقتصاد والدولة أو الاقتصاد والسياسة . وفى هذا الصدد كتب أ . هـ . تايلور قائلا :

«كان الهدف الأساسى للحكومة إبان سيطرة النظرية التجارية على الفكر الاقتصادى هو الإسراع بمعدلات نمو الثروة القومية بهدف زيادة قوة الدولة السياسية والعسكرية ولأغراض الأمن ؛ وكانت كل حكومة ترسم سياستها على أساس زيادة قوتها وثروتها إزاء الدول الأجنبية المنافسة لها[٢] .

وقد افترض التجاريون أن الثروة تعمل لصالح القوة ، وبأن هناك انسجاماً وتوافقا فى التخطيط لزيادة كل منهما وهناك ارتباط وثيق بينهما إلى الحد الذى قد يصعب معه الفصل بينهما .

كذلك لم يفصل التجاريون فيما يتعلق بالسياسات العملية بين القوة والثروة ، فالدولة هى موضع السلطة ، وهى تستخدم سلطتها لتنظيم الصناعة والتجارة بغرض تحقيق نمو اقتصادى ومن ثم زيادة كمية مخزون الثروة لديها ، وينبغى على الدولة أن تقدم الدعم السياسى والاقتصادى للصناعات التى تنتج سلعاً للتصدير كما يجب عليها تقييد الاستيراد من خلال فرض الضرائب الحامية أو منع دخول السلع الأجنبية ، علاوة على هذا يجب أن تقوم الدولة بغزو الدول الأخرى واستعمارها بهدف الحصول على المعادن النفيسة وكذلك المواد الخام اللازمة لصناعاتها التصديرية ، وعلى هذا النحو تزداد قوة الدولة وتتسع رقعتها كلما قويت تجارتها وتكدست ثرواتها .

ولا تختلف نظرة التجاريين إلى المتغيرات الاقتصادية والسياسية عن ذلك حيث نجد أنهم يرون

---

(٢) O.H. Taylor. A history of Economic Thought (New York: Mc Graw-Hill, 1968). p. 82.

أن زيادة ثروة الدولة تؤدى إلى زيادة قوتها التى تدعم بدورها التجارة الخارجية للدولة بزيادة الثروة ، وهكذا لا يوجد انفصال بين كل من النسق السياسى والنسق الاقتصادى بل إنهما على درجة عالية من التكامل والانسجام .

ويعتبر جان بايتيست كولبير J.B. Colbert (١٦١٩ - ١٦٨٣) من أبرز رجال الحكم الذين أظهروا تأييداً لا يكل للمذهب التجارى فى فرنسا . وقد كان هو نفسه ابناً لأحد تجار الصوف فى فرنسا ، ثم عينه الكاردينال مازاران ليدير ضيعته ، وقد أظهر نجاحاً جعل الكاردينال يقدمه للملك الذى عينه وزيرا للمالية ، وقد انتهى فى آخر المطاف ليكون مستبداً برأيه وذلك إبان حكم الملك لويس الرابع عشر ، فقد عمل على تقوية الصناعة والتجارة بفرض القيود الجمركية على الاستيراد وتدعيم الأسطول الفرنسى والعمل على توسيع نطاق المستعمرات الفرنسية علاوة على تحسين وسائل النقل فى الداخل . ونظراً لإدراكه لأهمية العمالة الرخيصة فى سبيل إنجاز الأهداف التى وضعها نصب عينيه فقد أصدر تشريعاً يحول دون خروج العمال الفرنسيين من الدولة ، كما أصدر تشريعات أخرى لجذب العمال الأجانب للهجرة والاستقرار فى فرنسا . كما شجع كولبير على توسيع نطاق الاحتكارات بما يشجع على ظهور المشروعات الجديدة وبالذات فيما يتعلق بالتجارة فيما رواء البحار . وكذلك شجع الاختراعات ورصد لها الجوائز وأرسى أسامس الصناعات الحديثة ، وهكذا استطاع خلال عقد واحد أن يضاعف الدخل العام ويجعل من فرنسا أقوى دولة فى كل أوروبا فى كل المجالات سواء العسكرية أو الثقافية أو العلمية بشكل لم يسبق له مثيل ، وقد أثر كل هذا على مستوى الإنفاق العام وارتفعت الضرائب . أما الملك فقد كان ينفق الكثير برغم النمو المتزايد فى دخله ، إلا أن الإنفاق تجاوز كل زيادة فى الدخل ، وأوشكت الدولة على الإفلاس ، أما أفراد الشعب الفرنسى فإنهم لم يميلوا كثيراً لهذه القوة وذلك المجد الذى أحرزه كولبير لفرنسا نظراً لفداحة الثمن الذى كان مطلوباً ثمناً لتلك القوة وذينك المجد . أما كولبير فقد اعتمت صحته تحت وطأة الجهود الجبارة التى كان يبذلها ، ثم مات متروياً بعيداً عن الأضواء[٣] .

## ٢ - آدم سميث Adam Smith :

يعتبر آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) واحداً من أكبر نقاد المذهب التجارى ، وقد ضمن كتابه المعروف ثروة الأمم (ويعد هذا إنجيل الاقتصاديين الكلاسيكيين وقد صدرت طبعته الأولى

---

(٣) George Sonl, Ideas of Great Economiste. New York, Amenter Book, 1952. pp. 24-25.

عام ١٧٧٦ ) انتقاداته للمذهب التجارى ، حيث عمل على تنفيذ الآراء التى جاء بها التجاريون . فيما يتعلق بالثروة وطبيعتها ، نجد أن سميث عارض بشدة تركيز التجاريين على النقود والمعادن النفيسة ، كمصدر أساسى للثروة ، فثروة الأمة فى رأيه تقوم على أساس القوة الإنتاجية للدولة وقدرتها على الوفاء بإنتاج ضروريات الحياة علاوة على وسائل الترفيه والمتعة . أما النقود فإنها لا تعدو كونها وسيلة للتبادل تعمل على تيسير الحصول على هذه السلع . أما مستوى الإنتاج فإنه يعتمد بدوره على التقسيم الاقتصادى للعمل الإنتاجى ، فكلما اتسع نطاق تقسيم العمل وازداد التخصص كلما أدى هذا إلى زيادة الإنتاج على المستويين الكمى والكيفى . وتتحدد مستويات التخصص على أساس اتساع الأسواق ومدى توافر رأس المال النقدى .

وقد أنكر سميث تلك الأهمية التى يعلقها التجاريون على وجود رصيد من الذهب والفضة ، على حين أنه من الضرورى للغاية لزيادة ثروة الأمة ، العمل على خلق الأسواق اللازمة لتوزيع منتجاتها الصناعية ، ويكمن هذا التفسير وراء إلحاح سميث المستمر على ضرورة توسيع نطاق التجارة الدولية وذلك عن طريق تحريرها من القيود المتمثلة فى الجمارك والضرائب الحامية إلى غير ذلك من أية قيود يمكن أن تحد من قوة وانطلاق التجارة الخارجية .

ولم يعترض آدم سميث تماماً على نظرة التجاريين للعلاقة بين الثروة والقوة ولكنه أدخل عليها بعض التعديلات ، فهو وإن لم ينكر فكرة أن قوة الدولة ترتكز على أساس الثروة التى تتمتع بها ، فإنه يعترض على الفكرة القائلة بأنه يجب على الدولة أن تنهج سياسة اقتصادية لتشجيع صناعات معينة دون غيرها ، وذلك من خلال بعض الممارسات السياسية ، فالحكومة لا ينبغى أن تتدخل لغرض الاحتكار أو تحديد رسوم جمركية معينة فضلا عن عدم مؤازرة قيام صناعة معينة على أساس التصدير فقط ، وأن تترك الدولة الساحة الاقتصادية لرجال المال والأعمال باعتبارهم أقدر من غيرهم على تحديد متغيرات هذا المجال . وعلى ضوء ذلك المبدأ الذى اكتسب ذيوعا كبيرا ، وهو مبدأ الحرية الاقتصادية . ( مبدأ دعه يعمل laissez faire ) يرى سميث أن تتخلى الدولة عن تدخلها لتنظيم الاقتصاد وأن تمنح القوة لرجال المال والأعمال لتنظيم أنفسهم بأنفسهم دونما أى تدخل من الدولة ، ومن ثم فإنه يمكن الجزم بأن مذهب الحرية الاقتصادية يعنى بالدرجة الأولى إعادة لتركيز القوة فى النسق الاجتماعى وليس مجرد ترك المجال بغير ما سلطة على الإطلاق .

إلا أن مسألة تركيز القوة فى يد الحكومة لم تحل كل المشكلات السياسية للنظام الاقتصادى ، إذ ما الذى يضمن للمجتمع أن رجال الاقتصاد لن يسيئوا استخدام السلطة الممنوحة لهم وأنهم لن يسيطروا على السوق ويتحكموا فى الأسعار وفقا لمصالحهم الذاتية ؟ حاول سميث أن يوجد حلا لهذه

المشكلة من خلال وسيلتين أساسيتين هما :

١ - صاغ نظريته بحيث ضمت ذلك الافتراض الذى اكتسب شيوعاً فيما بعد وأصبح يمثل عنصراً جوهريا فى النموذج الكلاسيكى عن « المنافسة الكاملة » * بمعنى ألا تحوز منشأة بمفردها القوة التى تمنحها صلاحية تحديد السعر أو الناتج الكلى لصناعة معينة . وفى هذا النموذج لا يستطيع رجل الاقتصاد أن يجمع بين الثروة وبين العمل السياسى . وقد أدرك سميث ، أن الواقع يختلف عن ذلك ، إذ أن رجال الأعمال وغيرهم سوف يجندون كل قواهم لتحديد الأسعار وكمية الإنتاج بما يتفق مع مصالحهم وعلى الرغم من أنه قال بأنه « من غير المعتاد أن يتفق رجال صناعة وحدة على رأى موحد » فإنه عاد فى نهاية الأمر ليعلن « أن هؤلاء ممكن أن يوحدوا جهودهم فيما يشبه التآمر على جمهور المستهلكين » ، بيد أنه وسم هذا الأمر بأنه مصطنع ويفتقر إلى الشرعية ، ولو ترك المجال الاقتصادى يعمل فى حرية تامة فإن رجال المال والأعمال سوف يستهدفون استثمار رؤوس أموالهم فى إقامة أكثر المشروعات إنتاجية وعائداً كما سيحصل كل على نصيبه من المجال التجارى ، حيث يقوم الاقتصاد بتنظيم نفسه .

وقد تعامل سميث مع موضوع التجارة الخارجية على نفس المنوال ، إذ رأى بأن أية دولة لا يجب أن تقوم بمفردها بفرض الاحتكارات أو سن التعريفات الجمركية الحامية لصالح المصدرين . بل ينبغى أن تقوم كل دولة بإنتاج السلع التى تعود عليها بفائدة نسبية على ضوء مصادر ثروتها . ويمكن الوصول إلى الحد الأمثل من تواجد مخزون سلعى ، من خلال إطلاق حرية التجارة الدولية .

٢ - افترض أنه يمكن وضع بعض القيود السياسية ذات الطابع العام التى تستهدف كبح جماح رجال الأعمال من العمل لصالحهم الخاص وحسب ، وعلى سبيل المثال يمكن للدولة أن تضع إطاراً قانونيا ليضمن التعامل بشرف فى مجالات البيع والشراء كما يجب ألا تقوم الدولة بالعمل لصالح مجموعة اقتصادية دون أخرى ، وهكذا فإنه فى ظل النظام الحر لا تكون الدولة سلبية تماما

---

* المنافسة الكاملة يقصد بها هيكل معين فى الهياكل المختلفة للسوق ، ويتسم بافتراض كثرة عدد البائعين والمشترين وتجانس المنتج وحرية الدخول إلى الصناعة . ويضاف إلى هذه الشروط الثلاثة شروط ثلاثة أخرى ، وهما معرفة المتعاملين فى السلعة بالظروف السائدة فى السوق ، وحرية تنقل الموارد الإنتاجية ، وانعدام نفقات نقل السلعة على اعتبار أن مواقع منشآت الصناعة متقاربة من بعضها البعض ، وهذه الفروض تستبعد ظهور فروض أسعار نتيجة لجهل بعض المتعاملين أو للاختلاف فى ثمان خدمات الموارد الإنتاجية من منشأة لأخرى ( نتيجة لعدم قابليتها للنقل ) ، أو لظهور نفقات نقل للسلعة ( نتيجة تباعد مواقع المنشآت الصناعية بعضها من بعض ) ، وإذا توافرت الشروط الثلاثة فقط تصبح المنافسة بحتة Pure Conmetition

انظر ، حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

بل إنها تعمل على الوصول إلى صيغة تجمع بين القانون ، والأخلاق والنظام وتؤدى إلى تشجيع العمل بوجه عام مع عدم الانحياز إلى مشروع دون آخر .

وعند التقييم السريع لآراء سميث فإننا نجد أن إدمو ندبرك على سبيل المثال قد اعتبر كتاب « ثروة الأمم » أعظم كتاب ظهر حتى الآن فى مجال الاقتصاد . وفى هذا الكتاب الذى اعتبره كثيرون « إنجيل الاقتصاد » نجد سميث يناقش كيفية زيادة ثروة الأمم ثم كيفية توزيع هذه الثروة ، ولن تزداد هذه الثروة دون بذل الجهد لزيادة الإنتاج الذى ينبغى أن ينهض به رجال أكفاء مهرة من خلال تقسيم للعمل وادخال للآلات فى مجال الصناعة .

ولكن يحل سميث مسألة التعارض بين حرية الفرد وتدخل الحكومة والمجال الاقتصادى تحدث عما يمكن تسميته باليد الخفية التى تنظم صالح الفرد والمجتمع بحيث لا تؤدى إلى تناقضات جذرية ، فالفرد عندما يقوم بإدارة مشروع ما ، فإنه يهدف إلى الحصول على أقصى قيمة ممكنة من ناتج هذا المشروع ، وهو حين يستهدف تحقيق مصلحته الخاصة يجد يداً خفية تقوده إلى تحقيق أهداف جانبية لم تكن فى خطته الأصلية ، وهى تلك التى تعود بالخير على المجتمع ربما بفاعلية أكثر مما لوكان يستهدف فى الأصل منفعة المجتمع (٤) .

وكان سميث يربط كذلك بين توافر رأس المال وبين ارتفاع الأجور ، فكلما زاد رصيد الدولة من رأس المال كلما ازدادت فرصة الانتاج فى المجتمع وما يترتب عليه ذلك من رواج اقتصادى . أما عن العلاقة بين رأس المال والعمل فقد رأى سميث أن هناك نوعاً من انعدام المساواة فى المساومة بين العمال وأصحاب الأعمال الذين يتكتلون عادة فى سبيل الإبقاء على رخص الأجور . مما ينجم عنه بالتالى محاولة العمال توحيد أنفسهم فى جماعات تستهدف خفض معدلات الانتاج ، كما أنهم قد يميلون للعنف أحيانا فى سبيل الحصول على حقوقهم المشروعة ، وبعد ، فإن المأخذ الرئيسى الذى يأخذه سميث على أنصار المذهب التجارى يتلخص فى قوله أنهم – رأى التجاريون – يضحون بمصلحة المستهلك لصالح المنتج على حين « أن الاستهلاك هو الهدف الأساسى والأوحد للانتاج » .

---

(٤) G. Sonl. Ibid p. 42

### ٣ – جون مينارد كينز (١٨٨٣ – ١٩٦٤) John M. Keynes

ويقف كينز موقف المعارضة من نظريات الاقتصاد الكلاسيكيين ، إذ يؤمن بضرورة تدخل الحكومة فى سبيل العمل على استقرار النظام الاقتصادى . وتتسم معارضة كينز للأفكار الكلاسيكية بالتركيز على صفتين أساسيتين من صفات الاقتصاد الكلاسيكى ، الأولى تهتم بصفة خاصة بالمستوى التصورى للتحليل الاقتصادى . فقد كانت وحدة التحليل فى الاقتصاد الكلاسيكى وفى أكمل صورة نضوجا – كما جاءت عند مارشال – هى ظروف الانتاج والأسعار للشركات الفردية المستقلة ، على حين توارى الاهتمام بظروف الاقتصاد ككل أو ما يسميه علماء الاقتصاد بسلوك التكتلات الاقتصادية ، على حين أصر كينز على القول بأن التكتلات الاقتصادية تمثل لب التحليل الاقتصادى . أما الصفة الثانية التى عارضها كينز فهى تتمثل فى كتابات كل من ساى• J.B. Say فى القرن الثامن عشر وامتداده عند بيجو A.C. Pigon (١٨٧٧ – ١٩٥٩) والتى كانت تذهب إلى أن موارد الاقتصاديات الحرة يتم استخدامها بشكل كامل ومستقر ، حيث تقوم بعض ميكانزمات التكامل بضمان تشرب النظام القائم لأية تغييرات تحدث على المستويين الاقتصادى والسكانى بحيث لا ينجم عن هذه التغييرات إضطرابات تؤدى إلى الإخلال بنظام المجتمع كله . على حين رأى كينز أن الاقتصاديات الرأسمالية يمكن أن تواجه اختلالا خطيراً يمكن أن يتطور ويأخذ شكل البطالة والكساد لفترات زمنية ليست بالقصيرة .

وقد أقام كينز افتراضاته بناء على تجميع عدد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، ورأى أنه يمكن دراسة كل من مستوى الدخل والعمالة فى زاويتين ، الأولى هى زاوية العائدات التى يحصل عليها الأفراد انطلاقاً من حقيقة أن دخل المجتمع يتكون من نسبة العائد الذى ينفقه الأفراد فى الاستهلاك مضافاً إليه النسبة التى يدخرونها ، أما الزاوية الثانية فهى التى تختص بالانتاج وهى التى ترى أن الدخل يتكون من تلك السلع التى يستهلكها الأفراد مباشرة ، والمجموعة الأخرى

---

• قانون ساى عن السوق Say's Law of the Matkets

يتضمن هذا القانون أن قيمة العرض الكلى للسلع الاقتصادية لابد أن تتكافأ بالضرورة مع قيمة الطلب الكلى عليها ، أو بعبارة أخرى أن العرض يخلق الطلب عليه ، وهذا القانون يوحى من منطوقه بأنه لا توجد مشكلة طلب فى أى اقتصاد قومى ، بل إن المشكلة هى مشكلة النقص فى رأس المال ، لأن أى زيادة فى الانتاج لابد أن تؤدى تلقائياً إلى زيادة الطلب ، وهذا التحليل يتعارض مع تحليل مالتس ، ومن بعده كينز ، فى أن المشكلة الأقتصادية تتركز فى قصور الطلب الفعال ، غير أنه ، وإن ثبت تاريخياً أن مالتس وكينز كانا على حق فى تحليلها ، إلا أن هذا التحليل ينطبق على الدول الصناعية ، أما الدول المتخلفة فيجمع الكتاب الاقتصاديون على أن قانون ساى ينطبق على اقتصادياتها ، حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

من السلع التى تستخدم فى الاستثمار رأى التى تستخدم فى إنتاج سلع أخرى . وبهذا يمكن الوصول إلى المعادلة الآتية : الاستهلاك + المدخرات * = الاستهلاك + الاستثمار ** .

بعد ذلك يفرد كينز مساحة أكبر للحديث عن هذه المكونات . مثل الاستهلاك والمدخرات والاستثمار . وفيما يتعلق بالاستهلاك والادخار يرى كينز أن أذواق المستهلكين ثابتة نسبيا وبأن المستهلكين لا يتدخلون مباشرة فى الاقتصاد على وجه العموم ، كما يضيف إلى ذلك افتراضه بأنه كلما ازداد دخل الفرد كلما كان أكثر ميلا إلى الادخار استناداً إلى القوانين السيكولوجية الثابتة . ويعنى هذا بالنسبة للتكتلات الاقتصادية أن زيادة دخل المجتمع لا تؤدى بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك .

أما فيما يتعلق بالاستثمار فقد وصل إلى مجموعة من الافتراضات غير الاقتصادية ، فالاستثمار فى حد ذاته عبارة عن دالة لنسبة الفائدة و « الكفاءة الحدية لرأس المال » التى تعكس اتجاهات رجال الأعمال وبالذات فيما يختص بتقييمهم الفوائد التى يتوقعون أن يجنوها نتيجة الاستثمار فى مشروع معين . وتتحدد هذه الاتجاهات تبعا لتوقعات رجال الأعمال الذين يتنبأون بأن العائد الذى سيحصلون عليه فى المستقبل لن يختلف كثيراً عما يتحقق اليوم . على حين تمثل نسبة الفائدة دالة لإجمالى الرصيد النقدى (كما تحدده السلطات المالية) وكذلك ما يسميه كينز مبدأ تفضيل السيولة النقدية Liquidity Psrefrence*** الذى يشير إلى رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بالنقود وليس فى استثمارها .

ولا يستبعد كينز حدوث البطالة والتضخم وغير ذلك من صور الاختلال الاقتصادى فى ظل ظروف معينة ، ويرى هانسن Hasen أن تحليل كينز يقوم على أساس المزج بين العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية أو بعبارته هو :

« تكمن الميول السيكولوجية وراء جداول الاستهلاك كما أن جدول الكفاية الحدية لرأس المال

---

* يعنى الادخار Saving : الامتناع عن الانفاق الاستهلاكى ، ويقوم به الفرد حينما يفيض دخله على ما ينفقه ، فيوجه الفائض إلى الادخار ، انظر حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

** الاستثمار Investment : يعنى استعمال المدخرات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى شراء أدوات الإنتاج . فالاستثمار إذن هو تكوين رأس المال العينى الجديد الذى يتمثل فى زيادة الطاقة الإنتاجية : وهو بذلك « زيادة صافية فى رأس المال الحقيقى للمجتمع » . وتتكون عناصره من المبانى والتشييدات ، والآلات ، والتجهيزات ، ووسائل النقل والحيوانات والأرض . وقد يكون استثماراً فردياً أو استثمار شركات ، أو استثماراً حكومياً . انظر حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢ – ٢٣ .

*** هى التفضيل النقدى بمعنى عدم الرغبة فى انفاق جزء من الدخل فى شراء السلع والخدمات ، وهو عكس التفضيل السلعى Commodity ، والذى يعبر عن ميل الفرد إلى التخلى عن النقود انظر حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

يستند إلى التوقعات السيكولوجية لقيمة العائد من مشروعات معينة ، ويقف الاتجاه السيكولوجي المحبذ للسيولة وراء جدول السيولة . بالإضافة إلى كل هذه المتغيرات الكامنة وراء أنماط السلوك والتوقعات ، هناك كمية النقود التى يحددها البنك المركزى باعتباره يمثل نمطا سلوكيا نظاميا Institutional behaviour Pattern (٥)

ويظل سؤال معين هو : أين يقع البعد السياسى فى التحليل الذى يقدمه كينز؟ يظهر اهتمام كينز بالشئون السياسية جليا عند حديثه عن السياسة العامة فهو لا يستبعد إمكانية نجاح الحكومات فى التأثير على مستويات الدخل القومى والعمالة وذلك من خلال التأثير على معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار . وهكذا تستطيع الحكومة أن تؤثر على معدلات الفائدة وقيمة الرصيد النقدى ومن ثم التأثير على تلك المتغيرات ذات العلاقة الوثيقة بالكفاءة الحدية لرأس المال والاستثمار . كل هذا يمكن أن يتم من خلال اتباع سياسة مالية معينة تضعها الحكومة وتقدم على تنفيذها . وتستطيع الحكومة ذاتها أن تحسب إنفاقها واستثمارها من خلال سياسة مالية تؤثر على كل من الاستهلاك والاستثمار ، والأسلوب الرئيسى الذى تستخدمه الحكومة فى سبيل القيام بهذا يتمثل فى بناء الطرق والمصانع وإعداد الجيوش .. الخ . ويتم فى الوقت ذاته التأثير على توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب على الدخول العالية وتطبيق سياسات ترمى إلى الرفاهية الاجتماعية والدعم السلعى وما شابه ذلك ، ولو نجحت هذه السياسات فى الوصول إلى عدالة أكبر فى توزيع الدخل (كما ينتج عن استخدام جداول الضرائب التصاعدية ) فإن هذا يؤدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك تمشيا مع مبدأ كينز القائل بأن أولئك الذين يحصلون على دخول غير منتظمة سوف ينفقون جزءاً كبيراً من دخلهم أكثر مما يفعل أولئك الذين يحصلون على أجور منتظمة .

وتكشف هذه الممارسات الحكومية عن التداخل الواضح بين كل من الجانب الاقتصادى والجانب السياسى فى النظام الاجتماعى العام ، وفى هذه الأيام لا يتسنى لنا فهم الطريقة التى يعمل بها الاقتصاد دونما الاحاطة الكاملة بالسياسة العامة للحكومة .

ومن العرض السابق لهؤلاء المفكرين الاقتصاديين نجد أن هناك تذبذبا واضحا فيما يختص بالعلاقات بين البعدين السياسى والاقتصادى . فالتجاريون كانوا يجدون علاقة لا تنفصم بين الأهداف التى يرمى إليها كل من علم السياسة وعلم الاقتصاد بحيث يصعب التمييز بينهما ، فكل زيادة فى الثروة تعنى زيادة فى القوة ، ثم يعاد استخدام القوة فى سبيل زيادة الثروة ، وقد اعترض

---

(٥) Alvin H. Hanser, A Guide to Keynes (New York, McGraw-Hill 1953) p. 166.

سميث على هذه الفكرة وذهب إلى وجوب انفصال السلطة السياسية عن المجال الاقتصادى ، فلكل منهما مجاله ، ويجب أن يؤدى كل منهما عمله مستقلا تماما عن الآخر . ولكى يصل الاقتصاد إلى أقصى مراحل النمو والتوسع لابد من أن يبتعد رجال السياسة عن التدخل فى الاقتصاد الذى ينمو على أحسن صورة فى ظل المنافسة الحرة .

وبينما ضمن ماركس نظريته الكثير من ملامح الفكر الاقتصادى الكلاسيكى فإنه قام فى الوقت نفسه بنقد الأفكار الكلاسيكية حول طبيعة العلاقة بين البعدين الاقتصادى والسياسى . حيث يربط بين أهداف كل من السياسة والاقتصاد وإن اختلف عن التجاريين فى أنه يجعل من السياسة تابعا للاقتصاد ، ولا يتعدى دور الدولة عملية تدعيم العلاقات الطبقية التى تنشأ خلال عملية الإنتاج . ثم يأتى كينز فيضفى استقلالية على العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وهو يرى أن السلطة السياسية يمكن أن تؤثر على الاقتصاد ولكن بشكل غير مباشر.

## ثانيا : إسهام الفكر السوسيولوجى فى الكشف عن الجوانب الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية

مثلما فعلنا بالنسبة لاختيار ثلاثة من المفكرين الاقتصاديين الذين أسهموا فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى سنكتفى هنا كذلك باختيار ثلاثة من علماء الاجتماع الذين أثروا بآرائهم تطور ونمو علم الاجتماع الاقتصادى ، وبالإضافة إلى هذا فإننا سنختار بعداً يتسم فى جانب منه بأنه بعد سياسى ، وهو ذلك البعد الذى يعنى بتكامل الأنشطة الاقتصادية ، فقد يؤدى أى تقسيم للعمل إلى خلق الظروف التى تؤدى إلى التوتر الاجتماعى . وستعرف من خلال عرضنا لآراء هؤلاء المفكرين على العوامل الاجتماعية التى تسهم فى إقرار علاقات التعاون والمساواة بين المؤسسات الاقتصادية ، وكذلك كيفية قيام المجتمع بالسيطرة على مظاهر الصراع الاقتصادى الذى قد يوجد بين المؤسسات . ويتأثر هذا التكامل بمجموعتين من العوامل أولاهما مجموعة العوامل السياسية والمجموعة الثانية تلك التى تتمثل فى مجموعة العادات والتقاليد الاجتماعية التى لا تنبع مباشرة من العوامل السياسية . وسنتناول فيمايلى بالعرض والتحليل أعمال ثلاثة من علماء الاجتماع البارزين الذين أسهموا فى تطوير فكرة التكامل ، وهؤلاء العلماء الثلاثة هم هربرت سبنسر وإميل دوركايم وماكس فيبر على التوالى .

### ١ - هربرت سبنسر ( ١٨٢٠ - ١٩٠٣ ) :

يعتبر سبنسر من أبرز العلماء الذين كان لهم تأثير عظيم على الفكر السوسيولوجى لفترة طويلة فى أواخر القرن التاسع عشر. وقد اكتسب مكانته تلك من محاولته الرائدة فى الجمع بين تيارين رئيسيين من تيارات الفكر هما الاتجاه التطورى * والاقتصاد الكلاسيكى . وقد وصل كل من

---

* يقصد بالتطور « التحول من أشكال سابقة عن طريق تنوع الوظيفة وتعقد البناء » . ويعرف هوبل Haebel التطور بأنه « الانتقال من البساطة إلى التركيب ومن التجانس إلى اللا تجانس » . ويرى بيدنى Bidney أن التطور مبدأ تاريخى عام وهو موجود أينما وجدت الثقافة الانسانية » . أما التطورية فهى الإيمان بالتطور ، وهى فى الأنثرولوجيا تعنى تلك النظرية التى ترى أن التغير الثقافى ينمو من خلال ازدياد تمايز وتعقد الظواهر الثقافية . انظر فى ذلك : إيكه هو لتكرانس : قاموس مصطلحات الأنثرولوجيا والفولكلور ترجمة د . محمد محمود الجوهرى ود . حسن الشامى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٢ ، الطبعة الأولى ، ص ص ١٠٢ وما بعدها .ويرى بوتومور أن « العلماء التطوريين قد ساهموا فى تقديم مخططات مفيدة للتصنيف وتقديم بعض =

هذين الاتجاهين إلى قمة النضج فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

وقد استلهم سبنسر فكرتين أساسيتين من الاتجاه التطورى.

**أولاهما**: المماثلة بين المجتمع والكائن الحى.

**والثانية**: خاصة بالتقدم الاجتماعى، لقد أوجد سبنسر عدة صفات مشتركة بين كل من المجتمع والكائن الحى فكل منهما يمتلك القدرة على النمو، وهذا النمو يرتبط بدرجة عالية من التعقد Complexity الـذى ينعكس فى تعدد الأنشطة التى تكون على درجة عالية من التخصص؛ كما يكشف كل منهما عن شكل واضح من أشكال الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المكونة له، وعلى الرغم من أن سبنسر عاد وأكد على وجود بعض الفروق بين الكائن الحى وبين المجتمع، وكذلك تعرض الأفكار الحيوية عن المجتمع للهجوم منذ أوائل القرن العشرين، فإنه لاتزال هناك بقايا لهذا الاتجاه تنعكس فى الفكرة السائدة الآن عن قدرة المجتمع على الاستمرار من خلال التوازن الناجم عن الاعتماد المتبادل بين أجزائه (ومنها الأنشطة الاقتصادية).

لم يفرق سبنسر بين عمليات التطور التى تطرأ على المجتمع وتلك التى يمر بها الكائن الحى. فالكائن الاجتماعى Social Organism يمر بمرحلة من التكامل الذى يعزى إلى عدة أسباب ركز سبنسر على أحدهما فحسب بما أسماه النشاطات شبه الحربية كعامل أساسى يساعد على توسيع نطاق التكامل. ويظهر أبسط مثال على التكامل المتزايد فى توحيد اثنين من المدن الدول city-state فى شكل كيان سياسى واحد. وينجم عن التكامل المتزايد ما يسميه سبنسر باسم مبدأ تشتت الحركة dissipation of motions الذى يؤدى بدوره إلى نمو الأبنية الاجتماعية المتمايزة (المتخصصة) لأن توحيد المدن – الدولة فى كيان سياسى واحد قد أدى إلى ظهور أنشطة سياسية أكثر تعقيداً وتخصصا لتفى بحاجات السيطرة على النظام السياسى الجديد. ومن ثم فإن

---

= التفسيرات الخصبة للتاريخ الاجتماعى البشرى ولكنهم ساهموا أولا وقبل كل شىء فى صياغة وتحليل مشكلات التغير الاجتماعى » إلا أن تفسيراتهم لا تمثل نظريات علمية فى التطور الاجتماعى، ولا قادت تصوراتها العامة عن التطور: ولا من المحتمل أن تقودنا إلى أى نظرية علمية عن عوامل أو ميكانزمات النمو الاجتماعى » وليس من المتوقع حدوث مزيد من التقدم فى هذه الاتجاهات، بوتومور: ت ب. تمهيد فى علم الاجتماع، ترجمة د. محمد محمود الجوهرى وزملاؤه. الإسكندرية، دار الكتب الجامعية، ص ٧٩ (الطبعة الثالثة. دار المعارف، ١٩٧٨). إلا أن بوتومور يقول فى موضع آخر من الكتاب المشار إليه « على أن هذا لا ينبغى أن يقلل من شأن الانجازات الحقيقية التى حققها التطوريون الأوائل فقد قاموا بتصنيف كميات هائلة من المعلومات الأثنوجرافية والتاريخية بطرق مفيدة، ورسموا الخطوط العامة للتنميطات الممكنة للمجتمعات الإنسانية، كما قدموا إسهامات هامة لمعلوماتنا عن التغير الاجتماعى. ونستطيع اعتماداً على دراساتهم أن نحدد بعض العوامل التى تؤدى إلى تغير البناء الاجتماعى فى المجتمعات المختلفة، وربما نصوغ بدلا من الوصف العام للتطور الاجتماعى - عدداً من القوانين والشروط المرتبطة ببعض أنواع التغير. بوتومور، مرجع سابق، ص ص ٦٥ – ٦٦.

التطور على هذا النحو يمثل عملية تناوب بين قوى التكامل وقوى التباين ، وتكون النتيجة عملية تحول من المجتمعات المتجانسة فى بنائها إلى المجتمعات اللامتجانسة ( مع تغييرات طفيفة تطرأ على التخصص فى كافة الوظائف الاجتماعية ) .

ولكى يضفى سبنسر معنى تاريخيا ملموسا على هذا الإطار التطورى العام يختزل كل التطور التاريخى الذى مرت به المجتمعات فى نمطين رئيسيين هما المجتمع العسكرى والمجتمع الصناعى . ويقوم التكامل فى المجتمع العسكرى على أساس القوة القاهرة ، ويجمع القائد العسكرى السلطة السياسية إلى جانب القيادة العسكرية ، ويتم تعبئة الصناعة لتكون فى خدمة الأهداف العسكرية ، ويصبح الفرد مجرد تابع للدولة ، ويكون التعاون القهرى هو السمة المميزة للتكامل فى المجتمع العسكرى ، وينبع التكامل فى كافة صوره ( بما فى ذلك تكامل الأنشطة الاقتصادية ) من تصرفات قيادة تجمع فى قبضتها مقاليد الحرب والسياسة .

ويختلف المجتمع الصناعى عن سابقه اختلافا بينا فى كافة النواحى ، فالنظام السياسى لم يعد تابعا للقيادة العسكرية ، بل تنشأ أبنية ديموقراطية مختلفة تماما حيث يظهر النظام النيابى ويتم تشكيل الوزارات إلى آخر ذلك من مظاهر النظم الديمقراطية ، ويزدهر القطاع الصناعى فى النظام الاقتصادى وينفصل عن التأثير المباشر للسلطة السياسية وتنمو عمليات إنتاجية جديدة وصور من التبادل التجارى والتوزيع لم تكن معهودة من قبل . ويتحرر الفرد من سيطرة الخضوع للدولة ، ويكون مبدأ التكامل فى المجتمع الصناعى قائما على أساس التعاون الإرادى ، ويدخل الأفراد فى علاقات مع بعضهم البعض على أساس التعاقدات الحرة .

لقد استخدم سبنسر هذين النمطين كتجريد يستطيع من خلاله تقديم صورة مفصلة عن ذلك الاندفاع التطورى الواسع النطاق الذى شهده تاريخ البشرية ، وهو يرى أن كلا من النمطين يقف على النقيض من النمط الآخر فى الأساس : « فكلما تراجع التعاون الاجبارى كلما تقدم التعاون الارادى » ، ويسود فى المجتمع الصناعى مبدأ التكامل القائم على الحرية ويتفاعل الأفراد بعضهم مع البعض الآخر على أساس المساواة ، ويقل التدخل السياسى فى حياة الأفراد إلى أدنى مستوى ممكن ، لما قد ينجم عن اقتحامه لحياة الأفراد من إحداث للقلق واضطراب مجرى حياتهم الحرة ، ومن هنا يمكن أن نجد تشابها بين فكرة سبنسر عن المجتمع الصناعى وفكرة سميث عن الاقتصاد التنافسى ، حيث يتم الابتعاد عن اللجوء لاستخدام القوة فى هذا النمط من أنماط المجتمعات لأن التكامل لا يتأتى عن طريق القوة بقدر مايأتى عن طريق التوازن الذى تحكمه إرادات الأفراد ومصالحهم المتشابكة ، وعلى هذا يفقد التكامل الاجتماعى الفعال أهميته فى المجتمع الصناعى تماما

كما رأى سميث أنه لا ضرورة لتدخل السياسة فى مجال الاقتصاد فى نظام المنافسة الكاملة الذى تحدث عنه والذى أشرنا إليه فيما سبق .

**٢ - إميل دوركايم (١٨٥٨ - ١٩١٧) :**

عرض دوركايم أفكاره الأساسية عن التكامل الاقتصادى فى دراسته الرائدة عن تقسيم العمل الاجتماعى والتى نشرت لأول مرة سنة ١٨٩٣ ، وعلى الرغم من الهجوم الشرس الذى شنه دوركايم على هربرت سبنسر فى كتاب تقسيم العمل الاجتماعى ، فإن كثيراً من أفكار دوركايم لا تختلف كثيراً عن أفكار سبنسر فى بعض الجوانب . فقد اهتم دوركايم فى المقام الأول بدراسة العوامل المؤدية إلى أحداث التكامل الاجتماعى ، وانتهى فى ذلك إلى تقديم ثنائيته المعروفة عن نمطين من أنماط المجتمعات هما المجتمع الانقسامى segmental والمجتمع المتباين differentiated . يتسم الأول بالتجانس كما يشهد تقسيما بسيطاً للعمل يقوم أساساً على عاملى الجنس والسن ، وتتكون من جماعات قرابية متماثلة من الناحية البنائية التى يمكن إحلال أخرى محلها فى حالة ما إذا تعرضت للزوال . وهذا يمثل فارقا أساسياً بين المجتمع الانقسامى والمجتمع المعقد من الناحية الكيفية حيث يشهد الأخير فراغاً وظيفياً فى حالة ما إذا تعرضت بعض وحداته للزوال ولا يكون من اليسير استبدالها بغيرها ، ويقوم التجانس فى المجتمعات الانقسامية على مبدأ القرابة ولذا فهو يختلف اختلافاً جوهريا عن المجتمع العسكرى الذى تحدث عنه سبنسر ، وإن اتفق كلاهما فى نقطة التجانس الذى يتسم به النظام العام .

ويتحقق التكامل الاجتماعى فى المجتمعات الانقسامية عن طريق ما يعرف باسم التضامن الآلى mechnical solidarity ، حيث يواجه أى سلوك خارج عن معايير الجماعة بنوع من العقاب الرادع الذى يعكس القيم الجمعية فى المجتمع الانقسامى . وتتماثل هذه القيم لدى جميع أفراد المجتمع بدرجة صغرت أم كبرت ، وينبع هذا التماثل من التجانس الأساسى الذى يتصف به المجتمع ، ويمثل القانون القمعى أكثر الأمثلة والسمات بروزاً فى نموذج التضامن الآلى (مثل القوانين التى تطبق فى حالات الاغتصاب والخطف والقتل . . وهذه القوانين تطبق أيضاً فى المجتمعات المتقدمة) وعلى هذا النحو يقوم التضامن الآلى على أساس تبعية الفرد المطلقة للجماعة ، ومن هنا ينشأ التماثل بين فكرة دوركايم عن التضامن الآلى وفكرة سبنسر عن المجتمع العسكرى فكلاهما يقوم على أساس التعاون القهرى .

كما تتماثل فكرة دوركايم عن المجتمع المتباين مع فكرة سبنسر عن المجتمع الصناعى ،فكلاهما

يقوم على أساس تباين الأدوار والتخصص الدقيق فى الوظائف كما يشجع كلاهما على تحرر الفرد من أية قيود قد تحد من حريته . ويكمن الخلاف الأساسى فى مبدأ التكامل الاجتماعى .

فالمبدأ العام للتكامل عند سبنسر هو مبدأ التعاقد والمبادلات الحرة ، حيث لا حاجة لوجود أى عمل تكميلى رشيد يمكن أن يحول دون إيذاء بعض الأفراد لبعضهم الآخر ، مما يدعو إلى الشك فى قدرة هذا المجتمع على الاستقرار الذى لا يقوم إلا على أساس التعاقدات المؤقتة بين الأفراد ، وعلى العكس من هذا النموذج نرى دوركايم يتحدث عن القانون المدنى والدور الأساسى الذى يؤديه فى الحفاظ على تكامل المجتمع ، بالإضافة إلى أنه يضمن الظروف الملائمة التى يمكن أن تتم فى طلبها التعاقدات الحرة بين الأفراد فى نموذج التضامن العضوى ، ومن مظاهر التضامن العضوى أيضاً بالإضافة إلى القانون هناك العادات الجمعية والاتفاقات التجارية وكذلك الفهم الضمنى الذى يوجد بين الشركات الاقتصادية فيما تتعلق بأصول المعاملات . والحقيقة أن الفارق الأساسى بين كل من دوركايم وسبنسر هو أن دوركايم قد أولى اهتماماً تحليليا خاصا لمسألة التكامل فى المجتمعات المعقدة .

**٣ - ماكس فيبر ( ١٨٦٤ - ١٩٢٠ ) :**

لقد اعتمد دوركايم وسبنسر على مفاهيم مبسطة ومجردة عند تحليل العلاقات بين أنماط المجتمعات وأشكال التكامل ، مثل المجتمع العسكرى والمجتمع الانقسامى ، والتعاون القهرى ، والتضامن العضوى وهكذا ، ومثل هذه المفهومات لا تكشف عن ذاتها بشكل خالص فى الحياة الواقعية نظراً لأن كل مرحلة تاريخية قد تشهد سيطرة لنمط أو أنماط معينة . أما ماكس فيبر فإنه قد طور هذه المفاهيم المجردة عند تحليلاته المقارنة للأبنية الاجتماعية وعلى نحو خاص فكرة النمط المثالى Ideal Type باعتباره بناء فرضيا يشيده الباحث ليتمكن من تحليل وتفسير عدد من المواقف التاريخية » . ثم ذكر فيبر شكلين من أشكال الأنماط المثالية[٦] أولها الخاص بالتشكلات التاريخية

---

(٦) يمثل النمط المثالى فى الواقع مفردات فرضية Hypothetical variables محسوسة يحددها الباحث بنفسه لكى تكون أساساً ينهض عليه المقارنة . والنموذج لا يصف أسلوباً فردياً للفعل : وإنما سلوكاً نموذجياً ، بمعنى أنه بناء عام تصف على أسسه الحالات الواقعية ، وهذه الحالات بدورها تصف ما أطلق عليه فيبر أسلوب الفعل الممكن هو موضوعياً objectively Possible والنموذج مثالى لأنه يتحقق كفكرة ، ويعتقد فيبر أن النماذج المثالية : إنما هى وسائل نستطيع من خلالها فهم العالم الواقعى ، وهى أيضاً أداة لتحليل الأحداث التاريخية محسوسة أو المواقف الواقعية كما أنها تمثل أداة تحليلية تخدمنا فى السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية » .

السيد الحسينى محمد على محمد ، ماكس فيبر ، مقال فى : المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . مجلد ٤ ، عدد ٢ ( مايو ١٩٦٧ ) ص ص ١١١ - ١١٤ وص ص ١٢٥ - ١٢٩ .

الفـريدة hisiorg Nniaue Canhigurotion مثـل « الـرأسمالية البـورجـوازية الرشيدة » rotiougir Cahitoeiam والصياغات المتعلقة بالتطور التاريخي مثل المعالجة التي قدمها ماركس لقوانين التطور الرأسمالي .

اولى ماكس فيبر عناية خاصة لدراسة الظروف التي صاحبت نمو الرأسمالية الصناعية وازدهارها ، وقد كان واعياً منذ البداية للتمييز بين الرأسمالية الصناعية وبين غيرها من أشكال الرأسمالية الأخرى مثل الرأسمالية الاستعمارية أو الرأسمالية القائمة على النقد وحده ، بل إنه عنى على نحو خاص بالرأسمالية العالية أو ما يسميه الرأسمالية البورجوازية الرشيدة والتي تشهد تنظيما رشيداً ودقيقاً لعملية الإنتاج ذاتها .

وفي دراستها عن ماكس فيبر كشف كل من جبرت وميلز عن السمات الأساسية لهذا النمط من أنماط الرأسمالية ، على النحو التالي :

تقوم مؤسسات الإنتاج على أساس المشروعات الثابتة والتنظيم الرسمي للعمل الحر ، ويقوم صاحب المشروع بالعمل وفقاً لمسئوليته الخاصة . ويتم انتاج السلع للأسواق الضخمة القائمة على أساس المنافسة الحرة ، وتحكم عملياته سياسة رشيدة تقوم على أساس التوازن المستمر بين التكاليف* والعائدات . ويتم تسجيل كافة عناصر العملية الإنتاجية ، بما فيها خدمات صاحب المشروع ذاته في دفاتر باعتبارها أجزاء تدخل في الحسابات الختامية للمشروع(٧) .

لقد تعامل فيبر مع ظاهرة تاريخية أكثر شمولاً من تلك التي عالجها كل من دوركايم وسبنسر عند حديثهما عن أشكال المجتمعات .

كان فيبر ينشد تحديد الظروف التاريخية التي نشأت في ظلها الرأسمالية الصناعية الغربية والتي حافظت على بقائها ونموها وازدهارها . وفي هذا المجال ذهب إلى القول بأن الأخلاق البروتستانتية – والكالفينية على وجه خاص – قد هيأت الظروف الملائمة نفسيا واجتماعيا لقيام الرأسمالية الصناعية الحديثة ، كما تمثل البيروقراطية(٨) أكثر نظم الإدارة تلاؤما مع هذا النظام

* هناك نوعان من نفقة ( تكاليف ) أي سلعة ، نفقة أولية أو مباشرة وهي تتغير بتغير حجم الإنتاج : وتمثل مدفوعات المنشأة إلى العمال في صورة أجور ، أو مدفوعاتها على المواد الأولية أو الخامات ، ثم النفقة الثانية وهي بنود النفقات العامة ، كإيجار موقع المصنع واستهلاك الآلات . حسين عمر ، مرجع سابق : ص ٣٠٤ .

(٧) Gerth, Hand Mills, G.W. (ed. and Transl), From Max Weber L. N. Y: O.V. P., 1958) p. 67—88.

(٨) تعتبر البيروقراطية بحق من أهم سمات العصر الحاضر . والبيروقراطية مكونة من مقطعين أولها Bureau وتعني مكتب وكلمة cracy التي تعني حكم ، فالكلمة تعني في مجملها « حكم المكاتب » والواقع أنه يجب عند دراسة البيروقراطية التفرقة بين البيروقراطية كتنظيم رشيد ، وبين بعض المظاهر الباثولوجية التي قد تشوب هذا التنظيم الرشيد ، تلك الأمراض التي دفعت=

الرأسمالى نظراً لما تتسم به من دقة ورشد ، وبالنسبة للتكامل داخل هذا النظام يرى فيبر أنه توجد عدد من الأبنية النظامية Institutional Structure تعمل على تهيئة الظروف المواتية لهذا النظام كما تعمل على تنظيم الرأسمالية الصناعية .

يرى فيبر أن هناك مجموعة من الإجراءات التى شكلت مركبا سياسيا قانونياً أدى إلى استمرار بقاء الرأسمالية الصناعية * ، ومن هذه الخصائص عدم تملك العمال للوظائف التى يشغلونها كما كان الحال من قبل فى الطوائف المهنية guilds حيث كان يتم توريث وظائف بعينها من الآباء للأبناء مما كان يحول دون إطلاق الملكات الإبداعية لدى الفرد وتمكنه من شغل وظائف أخرى بخلاف تلك التى كان يشغلها ذووه ، كما تشهد البيروقراطية فصلا كاملا بين الإدارة ورأس المال ، فمدير المشروع الصناعى ليس هو بالضرورة صاحب رأسماله ، وهذا يمثل أحد الجوانب الرشيدة للتنظيم البيروقراطى حيث كان العبيد من قبل مماليك لأرباب الأعمال الذين كانوا مضطرين للسماح للعمال بأن يكونوا عائلات مما كان يرهق العملية الإنتاجية ، علاوة على أنه كان عاجزاً عن تسريح العمال فى مواسم الركود ، كما لايكون من حق العمال تملك أدوات الإنتاج كالآلات والمواد الخام وما إلى ذلك حيث يحول هذا دون قيام المديرين بتنظيم العمال وفقاً لمتطلبات الإنتاج . بل ينبغى أن تكون ملكية كافة أدوات الإنتاج فى أيدى تلك الفئة من الناس الذين أوتوا القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة فى عمليات الإنتاج . كما لاينبغى أن يتدخل أصحاب رؤوس الأموال فى تقييد فرص الربح التى قد تتواجد فى السوق ، مما قد ينجم عنه ظهور الاحتكارات التى تؤثر بدورها على نظام المبادلات التجارية ومرونة السوق .

كما لم يغفل فيبر الإشارة إلى أهمية وجود نظام سياسى قانونى راسخ لتنظيم عمليات التبادل والنظام النقدى . فالرأسمالية الرشيدة لايقدر لها النمو والازدهار فى غيبة سلطة سياسية تكفل تدفق رؤوس الأموال مع الحفاظ على قيمتها ، وفيما يتعلق بنمط اسلوب التبادل ، يرى فيبر ضرورة وجود نظام نقدى يسمح بتوسيع مجالات السوق ووجود الأرصدة المالية اللازمة لعمليات التبادل .

وفى نهاية الأمر يدعم فيبر الرأى الذى يطالب بضرورة وجود إطار قانونى يضمن سلامة وصحة

= مفكراً مثل أندريه يبتر إلى القول بأن الحضارات تولد فى أحضان الدين وتموت فى أحضان البيروقراطية ، ألفريد سوفى «كيف نحارب البيروقراطية» ، مقال فى مجلة الهلال ، القاهرة ، دار الهلال ، عدد ٢ ( ١ فبراير ١٩٧٥ ) بل إن ماكس فيبر قد أبدى تشاؤمه من مستقبل التنظيم البيروقراطى حيث خشى أن تؤدى الاشتراكية إلى تقييد حرية الإنسان وأن تحوله البيروقراطية إلى عبد مهمته الوحيدة الطاعة والاذعان .

* Max Weber «Politice as Vocation» in H. Gerth and C.W. Mills, eds. From Max Weber L. London: R. and K. p. 1970). p. 77.

التعاقدات التى تقوم بين الأفراد أو الجماعات فى المجتمع ، وكذلك يؤيد قيام السلطة السياسية بفرض هذه الالتزامات القانونية وهو غير ماذهب إليه دور كايم .

وإذا تعرضنا بالتقييم السريع للغاية لإسهام فيبر فى علم الإجتماع الاقتصادى فإنه يمكن القول دون حرج أن فيبر لم يسهم فى إضفاء الطابع النظرى الأصولى على تطور علم الاجتماع الاقتصادى ، بل إنه وجه عناية أكبر إلى التطورات التاريخية التى انتهت بظهور الرأسمالية ، علاوة على تحديد الظروف الموضوعية التى ساعدت على نشأة وازدهار النظام . وفى الوقت الذى لم يعن فيه كذلك بالأحداث التى تقع داخل الرأسمالية ذاتها مثل ( دوران العمل ) فإنه لم يغفل الأبعاد التاريخية التى سبق وتناولناها فى التو .

## ثالثا : إسهام الفكر الأنثروبولوجى فى الكشف عن الجوانب السوسيولوجية فى الحياة الاقتصادية

لقد اقتصر حديثنا حتى الآن على إسهامات أولئك العلماء الذين درسوا الحضارات الحديثة وإن لم تخل دراسات دوركايم وسبنسر من عبارات متفرقة عن المجتمعات البسيطة المتجانسة والتى أشاروا بها إلى المجتمعات القديمة أو المتخلفة بالمقارنة مع أنماط المجتمعات التى أشار إليها دوركايم بالمجتمعات المتباينة واتخذت اسم المجتمعات الصناعية عند سبنسر. ويختلف الأمر بالنسبة للمجتمعات البسيطة فى تركيبها حيث تفتقر إلى الأشكال الاقتصادية التى يمكن تمييزها عن غيرها من نظم المجتمع ، كما توجد السجلات التى تساعد على دراسة النظام الاقتصادى ، ولذا فإن عالم الأنثروبولوجيا الذى يدرس أحد هذه المجتمعات البسيطة بغرض التعرف على الملامح المحددة للنظام الاقتصادى القائم يواجه صعوبات جمة عبر عنها ريموندفيرث على النحو التالى .

« إن مبادئ الاقتصاد التى يمكن أن تعمم على كافة أشكال المجتمع تتسم بالضآلة والقلة . فجلها لم تتجاوز إطار المجتمع الرأسمالى الذى نشأت فى ظله . وتتناول فى معظمها مسائل تكنولوجيا الآلات والنظام النقدى فى المعاملات التجارية ، علاوة على نظام مصرفى متكامل والمشروعات الفردية والأبنية الاجتماعية ذات الطابع الغربى ، على حين يكافح عالم الأنثروبولوجيا فى عالم متنوع ومتداخل من الأنماط ، يغلب عليها النمط الريفى الذى لايكاد يعرف نظام التعاملات التجارية عن طريق النقد أو النظام المصرفى الحديث كما أنه لا يستخدم الميكنة فى العملية الإنتاجية التى تتسم بالبساطة وعدم التعقد بالمقارنة بنمط الاقتصاد الغربى ، كما أن بعض هذه المجتمعات يتسم بالبدائية الحقيقية حيث يختص تماما نظام التعامل بالنقود . وعلى هذا فإن الأنثروبولوجى يواجه مشكلة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعروفة فى الغرب ( الاقتصاد المعاصر ) على صور الحياة الموجودة فى المجتمع البدائى ، علاوة على أنه محروم من الأساليب العامة للقياس التى توجد لدى رجل الاقتصاد الذى يدرس المجتمعات الحديثة ، فنى غيبة التعامل بالنقود لايكون من اليسير – إن لم يكن من المستحيل – تقدير حساب الأسعار ، بل إنه إذا وجدت النقود وحدها ، فإنها لاتكفى لقياس كافة العلاقات الاقتصادية »(٩) .

(٩) Raymond Fith, Elements of Social organizations (London: Watts, 1651). pp. 122—123.

وخلال الأربعين عاما الماضية ، تم إجراء عدد من الدراسات التى تناولت النظم الاقتصادية وانتهت إلى الكشف عن وجود ارتباطات وثيقة بين النشاطات الاقتصادية وعدد من العوامل يأتى فى مقدمتها العنصر القرابى والرئاسى والقبلى فى المجتمع ، وقد ركزت هذه الدراسات على عمليتى الإنتاج والتبادل .

ففى سنة ١٩٢٢ نشر برونسلاف مالينو فسكى ( ١٨٨٤ - ١٩٤٢ ) دراسة لاتزال تعتبر حتى الآن فتحا هاما فى الدراسات التى تناولت النشاط الاقتصادى بين القبائل البدائية فى ميلانيزيا ، وقد لاحظ أن كلا من عمليتى الإنتاج والتبادل تستند فى الأساس على عاملى الزعامة والقرابة فى القبيلة . وعلى سبيل المثال فقد لاحظ عند دراسته الميدانية أن إنتاج قوارب الصيد يعتمد على تقسيم واسع للعمل بين الرئيس وخبراء التجارة والعمال . والحقيقة أن هؤلاء لايعملون لأسباب اقتصادية بحتة بل يهدف النشاط الاقتصادى الذى يقومون به لإضفاء لقب ملك الكانو على زعيم القبيلة ، والقول بأن قبيلة بأكملها تستعمل الكانو[١٠] وفى بعض جوانب الإنتاج الأخرى يعتمد العمل الجمعى على الواجبات والالتزامات التى يلتزم بها الفرد قانونا أمام أقاربه ، بمعنى أن أقارب الرجل يهبون لمساعدته متى احتاج لهم ، أما إذا كان الزعيم هو الذى يحتاج للمساعدة فإن القبيلة تخرج عن بكرة أبيها لمساعدته . أما إذا كان الرجل من العوام فإنه لايجد المساعدة إلا من فئة قليلة من الناس . وفى العادة يتم تقديم الطعام بعد الانتهاء من العمل ، ولايعد هذا بمثابة أجر عن العمل لأنه لايوزع على أساس نصيب كل فرد فى العمل بل على أساس قواعد أخرى ليس من بينها إنجاز الفرد »[١١] .

وبناء على ملاحظاته الميدانية قام مالينوفسكى بشن هجوم على التراث الغربى المتعلق بالحوافز الاقتصادية للإنتاج . وفى نفس الوقت أكد مالينوفسكى على أهمية الدور الذى يلعبه السحر فى الأنشطة الاقتصادية ، وعلى سبيل المثال فإن الطقوس السحرية تتدخل فى كل مرحلة من مراحل تشييد الكانو ، أما التفسير الذى يقدمه مالينوفسكى لذلك فهو أن السحر كعامل مكمل للمهارة الفنية العالية لدى الأهالى فى بناء القوارب يوفر طاقة سيكولوجية دافعة تمنحهم الثقة فى أن عملهم سيكلل بالنجاح كما تزودهم فى الوقت ذاته بنوع من القيادة الطبيعية »[١٢] .

(١٠) Bronsi law Malinowski, Aragonauts of the Western Pacific (London: R. and K. p. 1922) p. 158.

(١١) B. Molinowski, Ibid. p. 160.

(١٢) B. Malinowski, Ibid. p. 116.

وكذلك هنا دراسة أخرى لا تقل أهمية عن الأرجونوتس وتكرهن اهتماماً أكبر بموضوع العلاقة بين السحر والعمل فى :

B. Malinowski, Coral Gardene and their Magic (London: Allen and Uniwin, 1935).

ويظهر أثر العوامل غير الاقتصادية بشكل أكثر وضوحاً فى مجال التبادل حيث حدد مالينوفسكى أشكالاً معينة مثل الهبة الخالصة ، بما فى ذلك الهدايا التى يقدمها أحد الزوجين للآخر أو الآباء للأبناء وذلك دون انتظار رد الهدية بل إن تحديد الأجور وكذلك السلع التجارية لا يتم على أسس اقتصادية بقدر ما يحقق للجماعة مزيداً من ألقاب التقدير الاجتماعى والهيبة[١٣] . ولهذا يردد مالينوفسكى فى مواضع كثيرة فى دراسته القول بأن نظرية العرض والطلب لا يمكن أن تنجح فى تفسير المبادلات التجارية التى توجد فى تلك المجتمعات[١٤] .

وبعد ظهور كتاب مالينوفسكى بعدة سنوات ظهرت دراسة صغيرة بعنوان الهبة The Gift لمارسيل موس Mauss ( ١٨٧٢ – ١٩٥٠ ) وهو واحد من أقرب تلاميذ دوركايم ومساعديه . وقد ضمن هذه الدراسة مسحا شاملا للتراث الأنثروبولوجى عن الأنماط الطقوسية للتبادل . وقد لاحظ موس وجود قدر كبير من الالتزامات بين مانح الهبة ومن يحصل عليها ، إذ توجد قواعد تلزم المانح بإعطاء الهبة لشخص ينبغى عليه أن يقبلها ، وفى نفس الوقت توجد قواعد تلزم هذا الأخير برد الهدية وإن كان حجم الهدية وأسلوب تقديمها أمراً متروكا لإمكانيات من يقوم برد الهدية . وقد وجد موس أنه من المتعذر تفسير هذه الأنماط على ضوء المفاهيم الاقتصادية البحتة ، وهو غير ماذهب إليه مالينوفسكى فى هذا الصدد . بل إنه اعتبر أن الهبة تمثل رمزاً لترابط القبيلة أو الوحدة القرابية . وعلاوة على هذا فقد أكد على الصفة الكلية لتلك الظواهر البدائية ويقول فى هذا :

« تتسم هذه الظواهر بطبيعة قانونية واقتصادية ودينية وجمالية ، فهى قانونية لأنها معنية بالحقوق والالتزامات الجمعية ، وبث الأخلاقيات ، وهى سياسية ومحلية نظرًا لأنها تتصل بالتنظيمات القبلية والعشائرية ، فضلا عن التنظيمات الأسرية . أما اتصافها بالطابع الاقتصادى فلأنها تتضمن مفاهيم القيمة والمنفعة والفائدة والمصلحة والفخامة والثراء وتراكم الثروة والاستهلاك

---

(١٣) B. Malinowski, Argonauts of the Western Pacific, pp. 177—173.

(١٤) يقول مالينوفسكى فى مقدمة كتابه عن الأرجونوتس ، « لقد حاولت فى هذا الكتاب أن أقدم صورة لبعض أشكال العلاقات التجارية التى تنشأ بين مجموعة من القبائل تسكن فى غينيا الجديدة . وتقوم الدراسة الأثنوجرافية على أساس الأخذ بمبدأ التكامل فى دراسة النظم الاجتماعية . فهذه النظم تتشابك ، وتتداخل بحيث يتعذر دراسة مظهر اجتماعى معين دون أخذها جميعاً فى الاعتبار . وإذا كنا ندرس أساسا التبادل التجارى بين القبائل : إلا أنه لابد لفهم هذا التبادل التجارى من دراسة التنظيم الاجتماعى ، والسحر ، والأساطير والفولكلور ، وكافة الجوانب الأخرى المرتبطة بالظاهرة وتساعد على فهمها » . وقد اهتم مالينوفسكى بدراسة شكل معين من أشكال التبادل هو المسمى بنظام الكولا ، وهو نوع من تبادل السلع يتم على نطاق واسع بين عدة قبائل تسكن عدة مجتمعات تكون مجموعة دائرية من الجزر . انظر ، أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى ، جـ ١ ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ ، ص ص ١٠٨ – ١٠٩ .

والإنفاق ، وهى دينية لما تنطوى عليه من شعائر دينية وسحر وأنيميزم فضلا عن أنها تنشر العقلية الدينية » . ويرى موس أنه لا شىء يفوق أهمية دراسة هذا الموضوع من وجهة نظر شمولية متكاملة .

وتجدر الإشارة هنا إلى كتاب « ريموندفيرث » عن اقتصاديات الماورى نظرًا لما يتسم به من جهد فى سبيل الربط بين البحوث الأنثروبولوجية والنظرية الاقتصادية ، وهو مالم يوفق فيه مالينوفسكى . لقد ناقش « فيرث » فى كتابه عن الاقتصاد عند قبائل الماورى ثم عند التيكوبيا بعد ذلك المسائل التقليدية فى الاقتصاد مثل تقسيم العمل والدخل ورأس المال ، لما ربط بينها وبين ديناميات الزعامة القبلية والقرابة والسحر وأنساق المنزلة والهبة . كما برهن فى دراسة أخرى له عن البناء الاقتصادى لمهنة صيد السمك عند الملايو على إمكان إخضاع بعض جوانب النشاط الاقتصادى كالتسويق والائتمان للتحليل الاقتصادى على حين أن جوانب أخرى لهذا النشاط مثل الإنتاج وتوفير العمالة اللازمة له تتأثر بشدة بالعوامل الأسرية والدينية إلى غير ذلك من العوامل الاقتصادية .

وتفترض هذه البحوث الأنثروبولوجية ضرورة وجود أشكال خاصة من النظرية لتحليل النشاط الاقتصادى فى المجتمعات المتجانسة وشبه المتجانسة تختلف عن تلك المستخدمة لتحليل الأنشطة الاقتصادية فى المجتمعات المتقدمة .

## رابعا : بعض الاتجاهات الحديثة فى علمى الاجتماع والاقتصاد

فى ختام هذا الفصل يبدو من الملائم استعراض بعض التطورات التى طرأت على كل من علمى الاجتماع والاقتصاد والتى أظهرت اهتماما بسد الفجوة بين العلمين

**(أ) علم الاقتصاد :**

**١ – اقتصاديات الرفاهية[١٥] :**

مثلما تهتم علوم الحياة بوظائف الكائن الحى على ماهى عليه الآن وليس فى باب ماينبغى أن يكون ، ومثلما يهتم الطب بالحفاظ على صحة الإنسان وتحسينها باستمرار ، واستنادًا إلى القوانين التى انتهت إليها علوم الحياة ، فإن الاقتصاد يمكن اعتباره هو الآخر دراسة متحررة من القيم Value Free للإنتاج والتوزيع وتبادل السلع النادرة والخدمات ، أما اقتصاديات الرفاهية التى أصبحت فى الفترة القليلة الماضية تجد اهتماما واسعًا من جانب كثير من علماء الاقتصاد ورجال السياسة فإننا نهتم على نحو خاص بتطبيق مبادئ الاقتصاد على مستوى السياسة العملية بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لكل من الفرد والمجتمع .

وتؤدى دراسة اقتصاديات الرفاهية مباشرة إلى تفاعل مركب يضم عددًا من العوامل السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية التى تبدو وثيقة الارتباط بصياغة السياسة الاجتماعية العملية . والواقع أن العلماء الذين درسوا اقتصاديات الرفاهية لم يثيروا هذه القضايا ، بل اهتمو فقط بالتأثيرات الناجمة عن التغييرات التى تحدث فى البيئة الاقتصادية على مستوى رفاهية الفرد[١٦] .

وفى نفس الوقت نجد أن كثيرين قد وجهوا عناية خاصة إلى مسائل معينة ذات صيغة

(١٥) يميل بعض الاقتصاديين المحدثين كألدور وهيكس وستيوفسكى وغيرهم إلى التمييز بين اقتصاديات السوق Market economics التى تبحث فى سلوك الأسعار وبين اقتصاديات الرفاهية التى يعدها هؤلاء الاقتصاديون دراسة علمية وموضوعية وليست دراسة أخلاقية ، إذ نادوا بأن اقتصاديات الرفاهية علم يبحث فى أسباب شيء معين ، أو علم يدور حول القوانين التى تحكم الزيادة والنقص فى شيء معين ، وهذا الشيء يسمى الرفاهية ، وبالنسبة لرفاهية المجتمع ، فإن أى تغير اقتصادى معين يكون أمراً مرغوباً ، لو أنه لا يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل توزيعاً سيئاً ، وأنه لا يمكن للخاسرين الاحتماليين أن يغروا الرابحين الاحتماليين بالتعويض لمقاومة هذا التغير. انظر ، حسن عمر : مرجع سابق ، ص ص ٤٥ – ٤٦ .

(١٦) Jerom Rethenberg, The Measurement of Social Welfare E.N.J. Prentic Hull, 1961) pp. 9—10.

سوسيولوجية مثل كيفية قياس الرفاهية الاجتماعية والمقارنة بين مدى الرضا الذى يشعر به مواطن معين بغيره من المواطنين وكذلك الأسس التى يقوم عليها التعميم من مستوى رفاهية الفرد إلى رفاهية المجتمع [١٧] . بيد أن الدارسين لاقتصاديات الرفاهية لم يعنوا كثيرًا بإجراء الدراسات الإمبيريقية المنظمة على التفضيلات البشرية . ولنر على سبيل المثال مايقوله باريتو :

« يكون البديل ( الحالة الاقتصادية ) ( ا ) ذات مستوى رفاهية اجتماعية أعلى من البديل ( ب ) فى حالة ماإذا كان كل فرد فى حالة ( ا ) يتمتع بوضع أفضل من ذلك الوجود فى ( ب ) ، والعكس صحيح » .

وعلى الرغم من أن مثل هذا المبدأ يتمتع بالاتساق المنطقى ، فإنه لايزال بعيداً عن أن يقوم على أساس ثابت .

٢ – النظرية التنظيمية لعملية اتخاذ القرارات :

كانت النظرية الكلاسيكية المحدثة neo-classic theory حول المؤسسات تقوم على أساس عدد من الافتراضات حول أهداف المؤسسة والقوة التى تتمتع بها فى السوق علاوة على المعرفة الشاملة للسوق . وكان تحليل أى شركة ( مؤسسة ) يقوم على الاعتقاد بأن أهدافها متطورة وثابتة ، بالإضافة إلى هذا ، فإن الشركة لاتستطيع السيطرة على البيئة الخارجية ( متمثلة فى الشركات الأخرى والمستهلكين ) كما أنها لاتستطيع التعامل مع المشكلات السياسية الداخلية ( مثل الصراع ) ، وفى النهاية تذهب النظرية الكلاسيكية المحدثة إلى أن المؤسسة تكون لديها معرفة كاملة بخطوط السلوك الممكنة وما يترتب على كل منها من آثار .

وعادة ماتنهار هذه الافتراضات عندما تصطدم بالواقع الامبيريقى ، فرجال الأعمال يقومون بتغيير أهداف شركاتهم ويمارسون سلطات واسعة علاوة على أنهم يفتقرون إلى المعرفة . فقد أدخلت نظرية المنافسة غير الكاملة تلك المواقف التى تقوم فيها إحدى الشركات بتحديد كل من الإنتاجية والسعر فى النظرية الاقتصادية . وهنا قام عدد من مؤيدى نظرية الإطار التنظيمى لاتخاذ القرار بتوجيه عدد من الانتقادات التى أصابت البقية الباقية من فروض النظرية بالوهن ، حيث قاموا بتحديد المواقف التى تقوم فيها المؤسسة بالبحث عن معلومات جديدة ، وتحدث تغييرات معينة فى

---

( ١٧ ) هناك تلخيص جيد للتراث المرتبط باقتصاديات الرفاهية الحديثة حول هذه القضايا فى :

Kenneth E. Borlding, «Welfare Economics», in Bernard F. Haley (ed.), Asurvey of Contemporary Economics (Homewood Ill. Irwin, 1952). pp. 5—12.

أهدافها علاوة على أنها تتعامل مع الصراعات الداخلية ، كما استحدث هؤلاء المفكرون النظريون تكنيكات قوية مثل الحاسبات الألكترونية لتساعد على فهم سلوك الشركة ، وأحيانا التنبؤ به [١٨]

٣ – نظرية اللعب Game theory [١٩] :

أدخلت نظرية اللعب تعديلات جديدة على الافتراضات الكلاسيكية حول الأهداف والقوة والمعرفة ، وتقوم هذه النظرية على أساس وجود قدر من الأرباح فى مقابل أقل حد ممكن من الخسائر ، كما يبذل كل طرف أقصى جهده فى سبيل التنبؤ بأسلوب سلوك الآخر تجاهه حتى يستطيع توجيه هذا السلوك لصالحه .

وقد ابتدع أصحاب نظرية اللعب نماذج معقدة للسلوك على أساس عدد من الاستراتيجيات المتباينة وظروف الربح والخسارة وظروف التنافس والتعاون .. إلخ ، ويعتبر تطبيق نظرية اللعب فى المجال الاقتصادى أكثر وضوحا فى مجالى علاقات العمل والمنافسة غير الكاملة .

٤ – علماء الاقتصاد الذين عنوا على نحو خاص بدراسة المتغيرات غير الاقتصادية فى اقتصاديات العمل والاستهلاك فضلا عن اقتصاديات النمو .

---

( ١٨ ) هناك طائفة من الدراسات المنشورة حول نظرية الإطار التنظيمى لاتخاذ القرار منها :

R.M. Cyert and J.G. March, «A. Behaviorol Theory of organizational objectives» in Mason Haine (ed.), Modern Oranization Theory (New York: Wiley 1959), pp. 76—90. and March, «Some Recent Substantive and Methodolgical- Developments in the theory of organizational Decision—Making, in Austin Rrnney (ed.) Essays on the Behavioral Study of Politics (Urbona, III. University of Illinois Press, (1962) pp. 191-208.

( ١٩ ) من أشهر الدراسات التى تناولت نظرية اللعب دراسة :

John Von Neuman and Oskar Margensten Theory of Games and Economic Behaviour (Princeton University Press 1944.) also Martin Shubik, Strategy and Market Structure (New york, John Wiley and Sons, 1959).

ويقول د . سعد الدين ابراهيم « واسم نظرية اللعب هو من الأشياء المؤسفة لأنه لا يعطى طابعاً جدياً يتفق مع محتواها وتطبيقاتها التى تنطوى أحيانا على مصائر أمم وشعوب ، وتنطوى نظرية اللعب على نظام تصنيفى للمواقف المختلفة ، وتعريف « الموقف » هنا هو أنه حالة تفاعل أو تعامل بين « لاعبين » أو أكثر . « اللاعب » قد يكون شخصاً ؛ أو جماعة ، أو دولة أو معسكر ويتكون من عدة دول ) . ويفترض فى كل « لاعب » قدرته على القيام بحركات معينة فى حدود القواعد ( rules ) التى تحكم « الموقف » الذى نحن بصدده . ومن مجموع تحركات اللاعبين هناك ناتج (outcome) يمكن أن يكون مكسباً أو خسارة لكل مشترك فى اللعبة ، وينصب اهتمام الدارسين والمطبقين لنظرية اللعب على تقدير الخسائر والأرباح المرتبطة بتحركات معينة بواسطة لاعبين فى مواقف محددة . الأفتراض هنا هو أن هناك علاقة منطقية و تفاضل » و « تكامل » من تحركات اللاعبين طبقاً لقواعد اللعبة فى أى موقف .

د . سعد الدين ابراهيم : فى سوسيولوجية الصراع العربى الاسرائيلى . بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر : ١٩٧٣ ، الطبعة الأولى ، ص ٣١ .

(ب) علم الاجتماع :

١ – علم الاجتماع الصناعى [٢٠] :

تعتبر مجموعة التجارب التى أجريت على مصانع هاوثورن التابعة لشركة ويسترن الكتريك فى شيكاغو والتى أجريت فى منتصف العشرينات من هذا القرن ، وفى البداية اهتمت هذه الدراسات بظروف العمل مثل تأثير الإضاءة وفترات الراحة على الإنتاج ، ثم اتضح للباحثين أثناء إجراء تلك التجارب أن تلك الظروف الطبيعية لا تدانى فى تأثيرها على الروح المعنوية للعمال وإنتاجيتهم ، العوامل البشرية مثل المكانة والتعاطف علاوة على وجود الإدارة المتجاوبة مع أمانى العمال وآلامهم [٢١] .

وفى الحال نشأت مدرسة هارفارد لتضم كلا من إلتون مايو وفورث هوايتهد وفريتز روثلسبرجر ، وعرفت باسم مدرسة العلاقات الإنسانية نظراً لتركيزها على تلك العوامل وصارت تلك المدرسة تمثل جوهر علم الاجتماع الصناعى وشهدت نمواً سريعاً تمثل فى وجود فرع لها فى جامعة شيكاغو ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا M.I.T. وفى أماكن أخرى كذلك لا يتسع المجال للحديث عنها .

٢ – أسهمت مجموعة من فروع علم الاجتماع الأخرى فى نمو وازدهار علم الاجتماع الاقتصادى فى الفترة الماضية وبالذات علم الاجتماع المهنى ودراسات التنظيمات الرسمية والاستهلاك والتدرج الاجتماعى .

* * *

---

(٢٠) من الدراسات الممتازة التى نشرت باللغة العربية وتناولت تعريف ونشأة علم الاجتماع الصناعى الدراسة التى نشرها الدكتور محمد الجوهرى ، علم الاجتماع الصناعى ، القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثانية ، القاهرة : ١٩٧٩ ، وكذلك دراسة الدكتور محمد عبد الله أبو على تحت عنوان « الصناعة والمجتمع » القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٤ ، ط ٢ .

(٢١) هناك كم هائل من الدراسات التى دارت حول التجارب والأبحاث التى أجريت على مصانع هاوثورن ونجد تلخيصاً مفيداً لها فى :

F.J. Roethlisberger, Management and Morale (Cambridge: Harvard University Press, 1950).



# الفصل الثانى

## العلاقة بين النسق الاقتصادى والأنساق الاجتماعية الأخرى

ن . سملسر

**مقدمة :**

**أولا :** التشكيلات البنائية المحسوسة للأنشطة الاقتصادية .

**ثانيا :** العلاقة بين الاقتصاد والعوامل الثقافية .

**ثالثا :** العلاقة بين الاقتصاد والمتغيرات السياسية .

**رابعا :** العلاقة بين الاقتصاد والجماعات القرابية .

**خامسا :** التدرج الاجتماعى والحياة الاقتصادية .



## الفصل الثانى

# العلاقة بين النسق الاقتصادى والأنساق الاجتماعية الأخرى

**مقدمة :**

ناقشنا فى الفصل السابق مفهوم البناء الاجتماعى باعتباره تفاعلا متكرراً أو منظماً بين شخصين أو أكثر ، ويحكم هذا التفاعل عناصر ثلاثة هى القيم والمعايير والجزاءات . وإذا ارتفعنا إلى مستوى أكثر تجريداً فإننا نصل إلى مفهوم النسق الاجتماعى الذى يشير إلى تنميط الوحدات البنائية بالشكل الذى يجعل أى تغيير يحدث فى أحد هذه الوحدات يؤدى إلى ضغوط على باقى الوحدات الأخرى المكونة للنسق بحيث تتلاءم مع التغير الذى حدث . وتحتل وجهة النظر الماركسية مكانتها فى هذا النمط النسقى فى التفكير إذ أنها ترى أن أى تغيير يحدث فى نطاق علاقات وقوى الإنتاج يؤدى إلى تغيرات فى باقى وحدات النسق وبالذات فى النظام السياسى ، فإن بعض النظم السياسية تعمل على دعم بعض العلاقات الطبقية التى تظهر تبعاً لتغيرات اقتصادية معينة ، ومهما كان الأمر ، فإنه من المسلم به أن فكرة النسق تمثل مفهوما تحليلياً يمكن الباحث من الحديث عن العلاقات بين الوحدات البنائية فى علم الاجتماع علاوة على أنه يساعده على صياغة الفروض حولها .

ولتصنيف الأنساق الاجتماعية يلجأ الباحث عادة إلى تحديد العوامل التكاملية فى الأنساق على المستوى المجتمعى Societal Level ، كالعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التى يتبلور حولها التفاعل المنظم بين مختلف الأبنية فى النسق ، وقد يكون من المسموح به على المستوى النظرى الافتراضى بوجود نسق مغلق Closed System كمفهوم يساعد على الدراسة كأن ندرس العلاقة بين الوحدات الاقتصادية دون الإشارة إلى تأثرها بالعوامل السياسية ، حينئذ يكون افتراضنا بأن النسق الاقتصادى يمثل نسقاً مغلقاً ، على أن فكرة النسق المغلق تمثل مجرد وسيلة للدراسة . أما الحقيقة فإنه يوجد تفاعل دائب بين مختلف الأنساق الفرعية ، وهذا التفاعل يفرض نفسه على الباحث الذى لا يستطيع أن يصل إلى فهم شامل عن العلاقات الداخلية بين الوحدات الاقتصادية مثلا دون دراسة الأوضاع السياسية .

ويمكن التعامل مع الاقتصاد باعتباره نسقا فرعياً على أساس أنه يشكل التساند المتبادل بين مختلف الوحدات الداخلة فى عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع النادرة والخدمات . وتمثل عناصر الإنتاج أحد أهم الوحدات الداخلة فى النسق بما تضمه من قوى عاملة وما تتصف به من خصائص ومواد خام ثم رأس المال أو النقد الذى يمكن الحصول عليه فى أكثر من مصدر ، بالإضافة إلى عنصر التنظيم ، وتتداخل هذه العناصر وتتكامل بهدف إنتاج السلع والخدمات اللازمة للسوق كما يتحدد هذا من خلال مبدأ العرض والطلب ، وبعد أن يتم إنتاج السلعة تدخل المنشأة فى علاقات من نوع آخر مع غيرها من المؤسسات القائمة فى السوق ، والمستهلكين من خلال مبدأ العرض والطلب من حيث كم الإنتاج وتسعيره .

وعادة ما يختار الدارس مجموعة من الوحدات الداخلة فى تركيب النسق ويقوم بتحليلها ليقدم فى النهاية تشخيصا لموقف النسق ككل ، فهو قد يحبذ دراسة وحدات معينة مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار وذلك دون أن تغفل عينه عن الصورة العامة للنسق الكلى ، أى عين على النظام وعين على النسق .

النسق الفرعى الآخر الذى نتناوله بالدراسة هو النسق السياسى والمكون أساساً من الجماعة التى تضطلع بمسئولية اتخاذ القرارات السياسية التى تستهدف تكامل النسق الكلى . ويوجد إلى جنب هذا البناء مركبان آخران يعملان فى ظل مجموعة من العلاقات التفاعلية .

أولها : تفاعل وحدة اتخاذ القرار مع أولئك الذين يضمنون توفير عوامل الفعالية السياسية – مع الوحدات الاقتصادية التى توفر سبل تنفيذ القرارات من خلال نظام إدارى معين ، مع التكتلات الانتخابية صاحبة المصلحة وكذلك جماعات الضغط Lobbies وما شابه ذلك ، وغيرها من العناصر التى تكسب التأييد والقوة لأى قرار سياسى ، علاوة على التفاعل مع الناس على نطاق واسع والذى يلعب دوراً هاما فى إضفاء المشروعية على النسق السياسى .

أما الثانى : فإنه يتمثل فى تفاعل وحدة اتخاذ القرار السياسى مع المجموعة التى تفرض مطالب معينة على النظام بغرض استحداث وإنجاز سياسات بعينها ، ولا يختلف الأمر هنا ، أى فى النسق السياسى ، عن مثيله فى النسق الاقتصادى ، ففى كليهما يتم التعامل مع الوحدات البنائية المختلفة فى النسق باعتبارها تدخل فى مركب واحد يتسم بوجود تساند بين أجزائه بحيث أن أى تغيير فى الأجزاء يستدعى استجابات تلاؤمية فى باقى الأجزاء .

وعلاوة على المستوى المجتمعى الذى سبقت الإشارة إليه هناك مجالات أخرى يمكن أن ينطبق عليها مفهوم النسق . ولا يستبعد النظر إلى النسق الاقتصادى باعتباره يمثل النسق الأم وأن ندرس

الوحدات الداخلة فى تكوينه مثل الاستهلاك والإنتاج والاستثمار والاختراعات وما إلى ذلك .. باعتبارها أنساقاً فرعية Sub systems ، ثم يمكن التقدم خطوة أخرى إلى الأمام والقيام بدراسة وحدة بنائية محسوسة مثل سوق أو منشأة ونقوم بتحليلها على ضوء المقتضيات الوظيفية الأساسية للأنساق الاجتماعية ، وقد تتباين الوحدات المحسوسة فى البناء عند كل مستوى من مستويات الدراسة النسقية ، إلا أن المبادئ العامة للنسق تظل كما هى دون تغيير.

من جهة أخرى تمثل الجزاءات الاجتماعية أدوات لضبط سلوك الأفراد كما أنها – أى الجزاءات – تحتل موقعا بارزاً عند تحليل الأنساق الاجتماعية نظراً لأن تصنيف الجزاءات يوازى ذلك التصنيف الذى ينطبق على كل من الأبنية والأنساق الاجتماعية ، وفيما يلى نذكر عدداً من الجزاءات القائمة فى البناء الاجتماعى وتقوم بوظيفة الضبط فى المجتمع :

١ – فهناك صور الثواب والعقاب ( أو المنح والمنع ) فى المجال الإقتصادى . وهذا يشير إلى نظام الأجور والأرباح الذى يمكن أن يستخدم فى تحديد توزيع الأدوار فى المجتمع وتكليف الأفراد بهذه الأدوار علاوة على درجة الجهد المطلوب لأدائها.

٢ – الإجراءات السياسية : وهذه تشمل اللجوء إلى استخدام القهر البدنى أو التهديد به واستخدام النفوذ والمساومة والوعد – أو الوعيد – باستخدام القوة السياسية .

٣ – الإجراءات التكاملية Integrative means : ومن القوى التى تلعب دوراً هاماً فى تكامل النسق عضوية الأفراد فى جماعات معينة . وعلى سبيل المثال فإن وجود الفرد فى جماعة قرابية معينة يعمل على وجود نوع من التوقعات فى السلوك من جانب الفرد كما يحدد – إلى حد كبير – القيام بدور معين والاستمرار فيه ، وقبل كل شىء فإن عضوية الفرد فى جماعة ما تجعله يخضع لنوع من الضبط فى سلوكه ، ولا تقتصر عضوية الجماعة على القرابة وحدها بل تتجاوز ذلك إلى عضوية طائفة مهنية معينة ، أو الانتماء إلى قبيلة ما أو جماعة اثنية .

٤ – الالتزامات القيمية Value Commitments : يمثل التزام الفرد بمبادئ أساسية معينة الحافز الذى يدفعه إلى تبنى دور ما والتصرف على ضوء المقتضيات السلوكية لهذا الدور بمجرد أن يلتزم بأدائه ، وهذه الالتزامات القيمية يمكن أن توجد فى عدة صور ، فهى موجودة لدى الطوائف الدينية ، وفى الإيمان بالقومية ، وفى تبنى مواقف تحررية ضد الاستعمار ، بالإضافة إلى أى مجموعة تتكون من كل الاتجاهات أو بعض منها .

وتمثل الجزاءات نتاجاً متميزاً لنمط معين من أنماط الأنساق الفرعية ، فالنسق الاقتصادى على سبيل المثال يفرز الثروة التى يمكن أن تستخدم كجزاء فى كثير من المواقف الاجتماعية . وتمثل القوة

أو السلطة أحد الجزاءات العامة فى النسق السياسى ، ويؤدى المركب الدينى – القرابى وظائفه من خلال الالتزامات القيمية . وعلاوة على هذا فإن الجزاءات التى تكون نتاجاً لأنساق معينة تمثل فى الوقت ذاته مصادر للجزاء فى الأنساق الاجتماعية الأخرى ، فالثروة على سبيل المثال وهى نتاج اقتصادى تستخدم فى الوقت ذاته من جانب النظامين السياسى والدينى كأداة لزيادة فعالية الجزاءات داخلها .

بعد ذلك ننتقل إلى دراسة العلاقة بين الاقتصاد وثلاثة من الأنساق الاجتماعية الفرعية وهى :

١ – النسق الثقافى وذلك بغرض التعرف على الأهمية الاقتصادية للقيم والأيديولوجيات .

٢ – النسق السياسى ، لدراسة العلاقة السياسية بين الاقتصاد كنسق والوحدات المكونة للبناء الكلى للمجتمع مثل العمال وحملة الأسهم والسلطة .. الخ .

٣ – النسق التكاملى ويعنى بدراسة الدلالة الاقتصادية لنمطين من أنماط التجمعات التضامنية وهما : الجماعات القرابية والجماعات الاثنية .

بالإضافة إلى ما سبق سوف ندرس علاقة الاقتصاد بظاهرة التدرج الاجتماعى ، الذى نعنى به ببساطة وجود أدوار اجتماعية معينة فى البناء الاجتماعى تحصل على مكافآت أو عائدات أكثر من غيرها ، وأحياناً يكون الحديث عن التدرج بين الأفراد ( عن طريق حساب الفروق بين ما يحصلون عليه من عائدات ) أو بين التنظيمات ، بالإضافة إلى وجود تدرج بين جماعات طبقية بأكملها ( البروليتاريا – الفلاحون » ( الطبقة العاملة ) ، وأيا كان الأمر بالنسبة للأسس التى نقيم عليها توصيفنا لتشخيص الاختلاف فى توزيع الجزاءات فى المجتمع ، فإننا نجد أن التدرج يرتبط بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية فى المجتمع بما فيها من حوافز وطرق الإنفاق الاستهلاكى لدى الأفراد من مختلف فئات التدرج الاجتماعى ، الذى يمثل جانباً هاماً من الجوانب غير الاقتصادية بالمجتمع .

* * *

## أولا : التشكيلات البنائية المحسوسة للأنشطة الاقتصادية :

لا تتحدد الجزاءات بناء على نمط السلوك الذى توقع عليه – إن ثوابا أو عقاباً – إذ أنه قد يتم حفز الأفراد لإنجاز الأنشطة الاقتصادية المنوطة بهم عن طريق جزاءات غير اقتصادية ، وفيما يلى أمثلة على هذا :

١ – لنفترض أننى أنوى الانتقال من مسكن إلى آخر ، فإن تأجير عربة لنقل الأثاث والأدوات إلى المسكن الجديد يمثل نشاطاً اقتصاديا . إلا أننى قد اعتبر أن هذا سيكون أمراً مكلفاً وألجأ إلى أخ لى يساعدنى على أداء المهمة دون تأجير عربة النقل . وهنا ألجأ إلى استخدام علاقات القرابة – وهو جانب غير اقتصادى – فى سبيل حفز أخى على مساعدتى فى نقل الأثاث ، وهو عملية اقتصادية أساساً .

٢ – ثم لنفترض أننى قد تعرضت للحجز فى الجمرك نتيجة اصطحابى لعدد من السلع أكبر من المسموح به ، ويقوم موظف الجمرك بالتهديد بأنه سيصادر الكمية الزائدة عن المقرر القانونى ، وأقوم أنا بدورى لتلافى هذا الموقف برشوة الموظف لإخلاء سبيلى ، ويتضح فى هذه الحالة اللجوء إلى استخدام جزء اقتصادى لحفز شخص ما على ارتكاب جريمة سياسية ( التهريب ) .

وبالإضافة إلى هذين المثلين البسيطين ، هناك أمثلة أخرى أكثر تعقيداً موجودة فى نمط الاقتصاد الغربى منها تلك الجزاءات التى تؤدى دورها بفعالية بغرض إرساء العلاقات بين النجاح فى المشروع التجارى وبين العمل والاجتهاد فيه :

١ – القيم الأساسية المرتبطة بالنجاح والإنجاز والمشروع الحر والتى يتم غرسها فى الأفراد منذ نعومة أظفارهم من خلال التنشئة الاجتماعية المبكرة والتعليم الأولى .

٢ – التعويض النقدى الذى يدفع الأفراد إلى شغل وظائف معينة دون أخرى .

٣ – النزاعات السياسية بين جماعات المصالح وبصفة خاصة بين العمال والإدارة والتى يتم على ضوئها تحديد مستويات الأجور .

٤ – اللجوء إلى استخدام أداة سياسية وقانونية أكثر تركيزاً لتنظيم الحياة المهنية وبصفة خاصة ، عندما لا يعمل المبدآن الثانى والثالث على نحو ملائم ، إلا أن هذه الجزاءات ليست مركزة على نحو كبير فى المجتمع الأمريكى على وجه العموم ، إذ ينعدم وجود مؤسسة واحدة تنفرد بحياة

التوجيه التربوى على الأطفال فى سن التنشئة الأولى ، أو لتشغيل السوق وتوجيهه فضلا عن تسوية النزاعات فى مجال الصناعة .

ومن ثم فإن واحدة من المسائل الرئيسية فى دراسة بنية الحياة الاقتصادية يتمثل فى مدى وجود جزاءات اقتصادية بحتة مثل الأسعار فى مقابل جزاءات من غير الطابع الاقتصادى ( مثل الجزاءات السياسية أو القرابية ) ومدى سيطرة هذه الجزاءات الاقتصادية على النشاط الاقتصادى ، وتكتسب هذه الجزاءات ذات الطابع الاقتصادى أهمية خاصة فى أمريكا ، كما أنها فى الوقت ذاته تكتسب الشكل النظامى فى الأسواق ذات الحجم الضخم وعلى نحو جلى . ولا تقل الجزاءات الاقتصادية أهمية فى الاتحاد السوفيتى عن أهميتها فى أمريكا ، والفارق الأساسى هو أن المسألة ليست متروكة للسوق بقدر ما هى خاضعة لضوابط سياسية مركزية قوية ، ويختلف الأمر تماماً فى المجتمعات البدائية حيث يندر وجود الجزاءات الاقتصادية فى شكل النقود ، بينما يتم تطبيق مثل هذه الجزاءات من خلال الضوابط القرابية والشعائر الدينية .

ثمة مسألة هامة أخرى خاصة ببنية الأنشطة الاقتصادية تتناول موقف الضبط على الجزاءات ذاتها . وهذه المسألة تتجاوز الجزاءات السياسية بصفتها تلك وتستقر عند مستوى أكثر عمومية ، ولتفصيل هذه المسألة يمكن أن نورد بعض الأمثلة للتدليل على ما نريد الذهاب إليه بالنسبة للأنشطة الاقتصادية على سبيل المثال . فلو أننا درسنا منشأة صناعية توجد فى مجتمع متخلف أو غير متقدم فسوف نجد أن مدير المنشأة يجمع ما بين يديه مقاليد الجزاءات السياسية والاقتصادية على حد سواء ، أما فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والتى تؤمن بالحرية الاقتصادية ، فإننا نجد أن مدير المنشأة لا يملك سوى الجزاءات الاقتصادية بغرض تسكين العمال فى أعمالهم ولكنه لا يستطيع تجاوز دائرة الجزاءات الاقتصادية إلى الدائرة السياسية إلا فى أضيق الحدود ، وفى مقابل هذا نجد أن مدير المنشأة الصناعية الذى يعمل فى ظل نظام حكم شمولى قد يكون بوسعه تطبيق الجزاءات الاقتصادية والسياسية داخل منشأته ، ومع ذلك يظل يدين بالولاء لسلطة سياسية مركزية .

تحدثنا فيما سبق عن مجموعة من المفاهيم مثل الجزاءات والنسق الاجتماعى والبناء الاجتماعى ، وهذه المفهومات تمثل الأداة التى نتعامل بها فى الدراسة المقارنة بين النظم الاقتصادية وفى العلاقات بين النسق الاقتصادى وغيره من الأنساق الأخرى الموجودة فى المجتمع .

* * *

## ثانيا : العلاقة بين الاقتصاد والعوامل الثقافية

لتقييم العــلاقة المتبادلة بين العوامل الثقافية والأنشطة الاقتصادية ، تأثيراً وتأثراً ، فإننا نلجأ لذلك التقسيم الشائع بين الجوانب التقويمية evaluatiual والجوانب الوجودية eris tential فى الثقافة ، ونعنى بالجوانب التقويمية تلك التى يفترض أنها مرغوبة من جانب القيم الثقافية الموجودة فى مجتمع معين يقوم بحث الأفراد على اتباعها والالتزام بها عند أداء أى من أنشطتهم . أما الجوانب الوجودية ، فإننا نشير بها إلى الأوضاع الفعلية لما يكون عليه الإنسان والمجتمع . وعلى سبيل المثال فإن مجتمعاً يدين بالعنصرية تكون الجوانب التقويمية فى ثقافته ميالة إلى تأكيد حق جنس ( عنصر ) واحد فى الحصول على أكبر قدر ممكن من متع الحياة ، على حين يمثل الجانب الوجودى ( أو الأيديولوجى ) تأكيداً على أن الجنس المحروم من الامتيازات يستحق ما يلاقيه نظراً لدونيته البيولوجية .

ويمكن طرح عدد من التساؤلات فيما يتعلق بالمعتقدات الثقافية الخاصة بالأنشطة الاقتصادية ، وتتخذ هذه التساؤلات شكلين أساسيين :

١ - بالنسبة للجانب التقويمى ، تدور التساؤلات حول المكانة التى تحتلها الأنشطة الاقتصادية فى النسق الثقافى القيمى والدور الذى تلعبه إن سلبا أو إيجابا ، وكذلك تقييم هذه الأنشطة وهل تمثل غاية فى حد ذاتها أم أنها مجرد أداة تعمل على تقوية الأمة وتحقيق حالة من الإيمان الدينى الذى يجلب رضاء السماء وكذلك تقوية العلاقات الاجتماعية فى المجتمع

٢ - وبالنسبة للجانب الوجودى تدور التساؤلات حول طبيعة الإنسان وتأثير العوامل الاقتصادية على حفزه على أداء العمل ، وكذلك طبيعة المجتمع والفرصة المتاحة لإنجاز النشاط الاقتصادى بناء على هذه الطبيعة ، وبالإجابة على هذه التساؤلات يمكن الوصول إلى تحليل دقيق للعلاقة بين القيم والأيدلوجيات من ناحية وبين الأنشطة الاقتصادية من الناحية الأخرى .

ومما يدعو للأسف أنه لا توجد مبادئ محدودة تساعد على تشخيص السمات الأساسية لهذه العلاقة ، ولذا فإننا سنكتفى بتحديد واستعراض بعض هذه العلاقات والتى أمكن الوصول إليها من خلال إجراء دراسات إمبيريقية مركزة حولها ، ونورد فيما يلى اربعة من الارتباطات الأساسية بين الجوانب الاقتصادية والثقافية فى المجتمع .

**١ – الدور الذى تلعبه القيم الثقافية فى تيسير أو تعويق النشاط الاقتصادى :**

لعب ماكس فيبر[١] دوراً بارزاً – وربما أكثر من غيره – فى تحديد العلاقة بين المتغيرات الثقافية والاقتصادية فى دراسته الرائدة عن العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية حيث توصل إلى أن الأخلاق البروتستانتية وبصفة ، خاصة الكالفنية قد دفعت بالإنسان إلى محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من السيطرة على البيئة التى يعيش فى ظلها وبصفة أخص على المسائل الاقتصادية التى يتعامل معها ، فى الوقت الذى لم تؤد فيه الديانات الشرقية ( الوضعية ) فى الهند أو الصين إلى حفز أفراد تلك المجتمعات على الإنجاز الاقتصادى نظرا لعدم وجود الإطار الثقافى الذى يساعد على ذلك . وفى الوقت الذى لم يزعم فيه فيبر أنه توصل إلى ارتباطات عليه أحادية البعد ، فإن تفسيراته قد اصطدمت بتفسيرات ماركس الذى لم ينظر إلى المعتقدات الدينية إلا على أنها مجرد عناصر فى البناء الفوقى ، وعليه فإن متغير نابع للقوى الاقتصادية فى المجتمع والتى تمثل الجوهر الذى تدور حوله كافة قوى المجتمع الأخرى .

وكانت القيمة الحقيقية لأفكار فيبر أنها أثارت قدراً كبيراً من التساؤلات ومن ثم دفعت إلى إجراء عدد لا حصر له من البحوث حول العلاقات بين الدين والاقتصاد وتجاوزت بكثير الكتابات التى أصدرها فيبر نفسه عن هذا الموضوع .[٢] وقد ذهب باحثون آخرون إلى أن الأفكار العلمانية مثل القومية تمارس تأثيراً قوياً مباشراً على التنمية الاقتصادية ، ومن هؤلاء كنجز لى دافيز Kingsley Davis الذى قال فى هذا الشأن :

« تمثل النزعة القومية شيئا لا غنى عنه لسيامات التصنيع لأنها تزود الناس بحافز سهل المنال يساعد على تقبل التغيرات الشديدة الوطأة ، وعندما تكون الهيبة القومية هى الغاية تصبح سياسات التصنيع هى الوسيلة للوصول إلى تلك الغاية ، وعلى ضوء تحقيق هذا المطمح القومى تهون كل التضحيات والآلام وفى سبيله يبذل كل مرتخص وغال ، كما تمثل القومية الناشئة الشرط الضرورى

---

( ١ ) نشر ماكس فيبر ( ١٨٦٤ – ١٩١٦ ) عدداً من الدراسات الهامة التى تناولت العلاقة بين الدين والاقتصاد منها :

Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (London Allen, Unewin, 1948), The religion of Cihina (Clence, III: The Free Press, 1958).

( ٢ ) Robert Bellah, Fokugwa (Glencoe III: The Free Press, 1957).

كما نشرت دراسة صغيرة لروبرت كنيدى بعنوان ،

«The Protestant Ethic and the Parsis», American Journal of Sociology (1962, 68. 11—50).

اللازم لإنجاز سياسة التصنيع ، فهى تثير حماس كل المواطنين ، وتؤلف بين مختلف الاتجاهات فى وحدة اجتماعية متماسكة وتقوم بضبط مرور السلع والبضائع والأفراد داخل وخارج الدولة ، فهى باختصار تقوم على تنظيم كافة أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وكلما كبرت الصعاب فى طريق تصنيع البلاد كلما اشتد ساعد القومية لمواجهة هذه الصعاب والتغلب عليها[٣] ، والحقيقة التى لا جدال حولها ، هى أن القومية تمثل فى كثير من الأحوال الأداة الفعالة لسحق كافة الأنساق التقليدية التى وقفت عائقاً دون التقدم الاقتصادى .

ومن ناحية أخرى فإن القومية قد تمثل عائقاً أمام التقدم الاقتصادى ، إذا عملت على إحياء الأساليب التقليدية البالية فى التفكير والعمل . على أساس أنها موجودة فى ثقافة الأمة وكذلك انتهاج سياسات تقوم على أساس النعرة المحلية ورفض كل ما هو أجنبى ، أو على النقيض محاولة الحصول على الرفاهية دون بذل الجهد .

ومجمل القول أن هناك أنماطاً معينة من القيم تؤازر التنمية الاقتصادية على حين توجد قيم أخرى لا تشجع على التنمية علاوة على مجموعة ثالثة تختلف طريقة تأثيرها باختلاف الموقف الذى تعمل فى ظلاله .

## ٢ – الأيديولوجية كعامل تبرير أخلاق لأوضاع قائمة :

يتميز الإنسان عن غيره من سائر المخلوقات بأنه الكائن الوحيد القادر على خلق رموز معينة واستعمالها للدلالة على معان معينة فى العلاقات الاجتماعية التى يكون طرفاً فيها ، والأيديولوجية يمكن أن تستخدم بدورها للإشارة إلى القضايا المثارة عن طبيعة الإنسان فى موقف اجتماعى معين والعلاقات التى تقوم بينه وبين سواه من الأفراد ، أما وظائف الأيديولوجية فهى متعددة ، فهى قد تضفى معنى واسعاً على مجموعة من الأنشطة يمكن أن تظل فى عالم الخيال لو لم ترتبط بأيديولوجية معينة ، كما أنها تقوم بحفز الأفراد على القيام بأعمال معينة قد لا تكون مرغوبة بالنسبة لهم ، وتأتى الأيديولوجية فتحول هذه الأعمال من الشكل غير المرغوب فيه إلى الشكل المحبب للنفوس ، وتمثل دراسة رينارد بندكس R. Bendix [٤] عن الضوابط التى تمارسها الأيديولوجية ، وذلك

(٣) K. Davis, «Social and Demographic Aspect of Economic Development in India,» in Simon Kugnets, Wilbert Moore and Joseph J. Sprengler (eds.), Economic Growth: Brazil, Indte, Jabon (Darham: Dutce Universit, Press) p. 249.

(٤) R. Bendix Work Aod Authority io America (New York: Walay, 1966. and R. Bendix, Ideologies, and Social Structure, American Sociological Review (1959), 24: 613—632.

عندما قام بمقارنة الأيديولوجية الإدارية فى سياسات التصنيع فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وألمانيا الشرقية ، وفى هذه الدراسة المقارنة عن بندكس على نحو خاص بالتبريرات التى تقدمها المجموعات الإدارية فى كل من المجتمعات الأربع بغرض حفز العمال على أداء ما هو منوط بهم ، وفى نفس الوقت لا يثورون على سلطتهم . وعلاوة على هذا فإن بندكس حاول أن يدرس تلك الايديولوجيات على ضوء المتطلبات التى يفرضها الإطار الصناعى . ولذا فهو يربط بين نمو أيديولوجية العلاقات الإنسانية وبين أدائها لوظيفة مزدوجة تتمثل فى إضفاء المشروعية على السلطات التى يمارسها القائمون على شئون إدارة المصانع من ناحية ومساعدة هؤلاء المديرين على تحقيق التنسيق داخل مشاريعهم ، ويبدو جلياً أن بندكس كان يعتبر أن الوظيفة الأساسية للأيديولوجية تتمثل فى إضفاء الشرعية على الإدارة والدفاع عن الأوضاع النظامية القائمة .

**٣ – الأيديولوجية كعامل يهدف إلى تدمير الأوضاع القائمة :**

عندما تثور الصراعات وتقع النزاعات بين الإدارة والعمال ، يميل كل جانب إلى تقديم تبريرات يؤيد بها حقه عن طريق تبنى أيديولوجية معينة فالإدارة من جانبها تدافع عن موقفها باللجوء إلى المسلمات الأيديولوجية للنظام مثل مبادئ المشروع الحر فى علاقات المفاوضة الجماعية ورغبة الإدارة فى تحقيق رفاهية العمال ، على حين تتخذ النقابات العمالية موقفاً آخر مناهضاً للإدارة وتتبنى هى الأخرى أيديولوجية « الدفاع عن العمال وتحقيق قدر من العدالة ، وحماية العمال من الاستغلال والجشع من جانب أرباب الأعمال »[٥] .

وهكذا فإننا نلاحظ فى الغالب أنه عند وجود صراعات معينة تبزغ أيديولوجيتان إحداهما تؤيد الأوضاع القائمة وتدافع عنها ، على حين تبرز أيديولوجية أخرى تهدف إلى تغيير هذه الأوضاع ، ومن اللافت للنظر أن هاتين الأيديولوجيتين ظهرتا للمرة الأولى فى علم الاجتماع الصناعى ، فهناك الأيديولوجية التى يطلق عليها روبرت ستون اسم « صراع المصالح » والذى وجد اهتماماً كبيراً من جانب المؤرخين وعلماء السياسة والاقتصاد[٦] . ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن الصراع يحدث أساساً بسبب العوامل الاقتصادية وأنه يمثل وضعاً طبيعيا فى النسق الاقتصادى ، كما أنهم يسلمون

(٥) Arthur Kornhause, Rober Dubin, aud A. M. Ross. «Problems and Viewpoints», in Industrial Conflict (New York, Mc Graw-Hill, 1984, pp. 18—19.

(٦) Robert Stone, «Conflicting Approoches to the Study of Worker-Manger Relations» Social Forces (1952—1953), 31:117—124.

بأن الصراع لابد وأن يؤدى إلى إحداث تغييرات اقتصادية لا محالة ، أما الأيديولوجية الثانية التى نشأت فى ظل علم الاجتماع الصناعى فهى التى جاء بها علماء الاجتماع وذاعت خلال العقود الثلاثة الماضية ، وتذهب هذه الأيديولوجية إلى أن التعاون وليس الصراع هو الوضع الطبيعى للحالة فى المصانع والدور الهام الذى يلعبه الاتصال الجيد بين مختلف مستويات المنشأة من إدارة وعمال وكذلك القبول بالأوضاع القائمة انطلاقاً من الزعم بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، وعلى الرغم من البساطة التى تم التناقض بين هذين الاتجاهين فإنهما قد عاشا فى صراع مرير لفترة طويلة من الزمن .

### ٤ – الأيديولوجية كأداة لتهدئة مواقف الصراع :

أوضح كثير من الباحثين أن الأيديولوجيات تزدهر فى المواقف التى تتسم بوجود فجوة بين الواقع المعاش والأهداف المنشودة (٧) ، وقد أيدت الدراسات التى أجريت على الاقتصاد الأمريكى هذا الافتراض ، وعلى سبيل المثال فقد عزا «ستون» وآخرون فى دراسة لهم عن اتجاهات العمل فى أمريكا ، تشبث رجل الأعمال بأسطورة المشروع الحر ، إلى عدد من التوترات التى تشوب أدوارهم . فهم يلجأون إلى التأكيد القوى والمستمر للقيم التقليدية للمشروع الحر للتخفيف من التناقض الوجدانى الذى يعانونه تجاه ضخامة الاقتصاد الأمريكى (٨) ، فى الوقت نفسه أجرى سيجموند دياموند » دراسة عن اتجاهات الصحافة الأمريكية عند معالجتها للقضايا الخاصة برجال الأعمال فى البلاد ، خلال قرن ونصف من الزمان ، واكتشف أن الاتجاه الغامض نحو تأليه المبرزين من رجال الأعمال الأمريكيين فى الصحافة الأمريكية كان يرجع فى جانب منه إلى الرد على التناقض الوجدانى الموجود لدى العامة تجاه هؤلاء الناس (٩) ، وفى دراسة « لايلى شينوى » عن عمال صناعة السيارات نلاحظ تأكيده على أن عمال الصناعة محصورين بين فكى كماشة : بين الوعود بالاستقرار فى الحياةالتى يحيونها وبين حقائق الواقع المعاش بالنسبة للنظام الاقتصادى والاجتماعى العام وما يفرضه من قيود على الحراك الاجتماعى ، ويتمثل أحد ردود الفعل على هذا التوتر فى محاولة التوفيق بين تطلعاتهم المحدودة وبين الدوافع الثقافية للتفوق والمثابرة

---

(٧) Talcott Parsons. The Social System. (Glencoe III: The Fee Press, 1951). pp. 58—64.

(٨) Francis X. Sutton et al. The Americans Business Creed (Cambridge: Harvard University Press, 1956), pp. 38—64.

(٩) Sigmud Diamond, The Reputation of the American Businessman (Cambridge. Harvard University Press, 1955). pp. 176—179.

بأن يدخلوا تعديلا على مفهوم الفوز والنجاح وتركيز طموحاتهم على تربية الأبناء ويتخلى عن وهم الدخول فى مشروعات صغيرة[١٠] .

وهكذا تتراوح الوظائف المنوطة بالأيديولوجية بين تبرير الأوضاع الاقتصادية القائمة أو مهاجمتها أو تهدئة التوترات التى تخل بها الحياة الاقتصادية . ويجب أن تركز البحوث التى تجرى فى المستقبل على الظروف الاجتماعية التى تعمل فى ظلها الأيديولوجية ، وربما كانت أفضل معالجة لهذا متمثلة فى دراسة الوظائف المختلفة للأيديولوجية على فترات مختلفة من التغير الاجتماعى ، وعلى سبيل المثال فإن نظام الاقتصاد الحر Laissez Faire فى مراحله الأولى كانت الوظيفة الأساسية للأيديولوجية التى صاحبته هى الهجوم على الأوضاع الاقتصادية التى كانت قائمة ، ثم استقرت أيدلوجية النظام الجديد وبدأت الوظيفة الأساسية للأيديولوجية وهى الدفاع عما تم الوصول إليه من وضع ثم تنتقل الأيديولوجية إلى تخفيف حدة التوترات التى تنشأ فى النظام .

---

(١٠) Ely Chinoy, Automobile Workers and the American Dream (Garden City, N.Y.: Donbledey; 1955). p. 4 and «The Traidition of opportunity and Aspirations of Automobile Workers». American Journal of Sociology (1951— 1952). 57:433.

## ثالثا : العلاقة بين الاقتصاد والمتغيرات السياسية

يمكن معالجة التداخل بين الاقتصاد والسياسة من خلال رسم سلسلة من الدوائر :

١ – **الدائرة الأولى** : توضح العلاقات السياسية داخل إطار الوحدة الإنتاجية بما فى ذلك التشكل النظامى للسلطة ونشأة الصراع .

٢ – **الدائرة الثانية** : تتناول العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية والتى تثير موضوعى المنافسة غير الكاملة وتركز الثروة .

٣ – **الدائرة الثالثة** : تتناول العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية كتكتل معين وبين الإطار الاقتصادى العام ، بالنسبة للعلاقات التى تقوم بين المنشآت وجمهرة المستهلكين وجمهور حملة الأسهم وكذلك تكريس أكبر قدر من الاهتمام نحو العلاقات بين العمال والإدارة وهو من الموضوعات التى تتمتع بجاذبية خاصة فى علم الاجتماع الاقتصادى .

٤ – **الدائرة الأخيرة** : تتناول العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية كتكتل وبين الحكومة .

### ١ – العلاقات السياسية بين المنشآت الانتاجية :

تتركز معظم المؤلفات التى تتناول تركز القوة الاقتصادية حول أفكار أساسية .

١ – **الفكرة الأولى** : تتناول التحليل الاقتصادى الصورى لأنماط المنافسة غير الكاملة وكذلك التداخل بين هذه الأنماط وبين مسائل السعر والانتاجية ومصادر الفائدة ، وما شابه ذلك .

٢ – **الفكرة الثانية** : تتناول المناقشات عن السياسة الموجهة عن المنافسة غير العادلة ، وكسر الأسعار[11] والزعامة فى الأسعار[12] والأساليب التى يتم بها تنظيم هذه الظواهر .

---

(١١) اصطلاح اقتصادى يراد به خفض السعر إلى مستوى يقصد به القضاء على المنافسة .

(١٢) يقصد بزعامة السعر نموذج التواطؤ غير المنظم فى احتكار القلة : وينشأ إذا كان احتكار القلة فى أية صناعة منطوياً على وجود منشأة كبرى ( أو أكثر من منشأة كبرى ) جنباً إلى جنب مع عدد قليل فى المنشآت الصناعية . وهنا قد يعقد الاتفاق الضمنى بين هذه المنشآت صغيرها وكبيرها ، على أساس زعامة المنشأة الكبرى فى تحديد السلوك الجماعى لجميع منشآت الصناعة ، عند تقرير سياسة ثمن المنتج تفادياً لحرب الأسعار ، ومن ثم فان نموذج التواطؤ غير المنظم ، أو الزعامة فى السعر يتضمن فرضين :

**٣ - الفكرة الأساسية الثالثة والأخيرة** : تتناول مسألة تركيز الثروة والقوة فى المجال الاقتصادى ، وما يترتب على هذا التركيز من آثار فى المجالين السياسى والاجتماعى . وقد لخص «كارل كايزن» هذا الموقف بالنسبة للاقتصاد الأمريكى على النحو التالى :

« تكشف إحصاءات العمالة وتخصيص عقود الدفاع وما شابه ذلك بوضوح عن أن قلة من الشركات الكبيرة تلعب دوراً خطيراً فى قيادة الاقتصاد الأمريكى وعلى وجه الخصوص فى القطاعات الأكثر حساسية وأهمية فى هذا الاقتصاد ، ويستشرى هذا الوضع فى كافة مجالات الاقتصاد الأمريكى دون استثناء ، بل واكتسب وضعا مستقراً بحيث لا يبدو فى الأفق أمل للتغير ، وأبسط مثال على هذا أن الثلاثين أو الأربعين عاماً التى سبقت سنة ١٩٤٧ لم تشهد سوى تغيير طفيف لا يكاد يذكر فى درجة هذا التركز الاقتصادى[١٣] » .

وأولى النتائج المعروفة لتضخم الحجم المتزايد للمنشأة وكذلك التركز المتزايد للثروة والقوة تتمثل فى إخراج المؤسسات الأصغر حجما والأقل فعالية فى السوق ( ولعل ما حدث لمحلات البقالة الصغيرة الحجم على أيدى الأسواق الكبيرة « محلات السوبر ماركت Super markets » لخير شاهد على ذلك ) ، إن القدرة غير المحدودة لعدد من المؤسسات كبيرة الحجم يساعدها على تراكم أرصدة مالية ضخمة وتمويل الاستثمارات الكبيرة علاوة على القيام بالأبحاث الواسعة النطاق

---

= ١ - أن هناك منشأة كبرى وحيدة تسيطر على الصناعة ، وتقر ثمن الناتج الكلى لهذه الصناعة بأثرها ، وأن هذه المنشأة تسمح للمنشآت الصغيرة أن تبيع كل ما ترغب فى بيعه عند هذا المستوى فى الثمن .

٢ - أن كل منشأة صغيرة ستسلك سلوكاً يختلف فى شىء عن سلوك أية منشأة تعمل فى ظروف المنافسة الكاملة ، إذ أنها تستطيع أن تبيع كل ما ترغب فى بيعه عند مستوى الثمن الذى تقرره المنشأة الكبرى . حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٤ - ١٤٧ .

(١٣) Karl Kaysen «The Corporation: How much power? What Scope?» in Edward Mason (ed.), The Corporation in Modern Society (Cambridge: Harvard University Press, 689). p. 88.

وللحصول على تحليل لتشابه ونمط التركز فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، انظر ،

Sargent Florence, The Logic of British and American Industry (London: R. and Kp, 1953), pp. 22—36.

هذا وتقدم لنا الدراسات الحديثة التى أجريت فى بريطانيا والولايات المتحدة صورة واضحة لتركز القوة الاقتصادية ، ويبدو هذا التركز فى سيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد ففى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن ٠,٢٪ من مجموع الشركات الصناعية التحويلية والتعدينية توظف نصف الذين يعملون فى هذه الصناعات وفى بريطانيا نجد ١٢,٠٠٠ شركة ذات أسهم مشتركة تتولى تأدية نصف النشاط الاقتصادى الكلى ، أما ملكية الأسهم فى الشركات الكبرى فليست شائعة ، فنسبة الراشدين يملكون أسهما فى شركات لا تتعدى فى بريطانيا ٥٪ وفى الولايات المتحدة ٧٪ . وفضلا عن ذلك يمكننا أن نلحظ فروقاً ملحوظة داخل جماعات حملة الأسهم ، فهناك قلة قليلة من الأفراد تملك نسبة كبيرة من الأسهم ، بينما تمتلك الكثرة الكثيرة النسبة القليلة منها

بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

للتعرف على السوق وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى الميل نحو المنافسة بين المنشآت الكبيرة لإظهار مدى سطوتها وقوتها .

ولا تتوافر معلومات بنفس القدرة عن العوامل الفعالة التى تحدد استثمارات المنشأة وسلوكها نحو الإنتاج وتحديد الأسعار كلما كبر حجمها واتسع نطاق نشاطها . ويمثل كل من الطلب على السلعة فى السوق وتوافر رأس المال اللازم للاستثمار فى المشروعات أهم العوامل الفعالة فى تحديد سلوك المنشآت الصغيرة . وكلما كبر حجم المنشآة كلما تراجعت مشكلة رأس المال . وكلما كبر حجم الجزء الذى تسيطر عليه المؤسسة فى السوق كلما قل الدور الذى يلعبه الطلب فى تحديد سياستها التسويقية . وعند هذا الحد يصبح المحدد الأساسى لسياسة الشركة سواء بالنسبة للإنتاج أو التسعير ( تحديد السعر ) هو الأسلوب الذى تسلكه المنشآت الأخرى فى المجال الاقتصادى ، وعلى ذلك تنعكس العلاقات السياسية بين المؤسسات على السلوك الاقتصادى لأى منها ، وهكذا فإنه عندما تصبح المنشأة ذات حجم كبير مثل مؤسسة « جنرال موتورز » أو « جنرال اليكتريك » يصبح سلوكها الاقتصادى قائما على أساس اتجاهات الحكومة نحو تحطيم الاحتكارات أو تنظيم السوق أو فرض ضرائب جديدة ، فى الوقت نفسه لا تعير هذه المؤسسات الضخمة اهتماما نحو حالة الطلب فى السوق أو سلوك المؤسسات الأخرى تجاهها .

**٢ – العلاقات السياسية بالإطار الاقتصادى المعاش :**

( ا ) المستهلكين :

تظهر العلاقات السياسية بين المشروعات التجارية والمستهلكين بشكل جلى فى مجال محاولة التحكم فى السوق سواء من حيث كم أو سعر المنتج . وعلى كل حال فإنه عندما يحدث تركز فى القوة الاقتصادية فى القطاع الإنتاجى ينعدم الإنسجام فى السوق ، فإن المستهلكين يمكن أن يحشدوا قوتهم فى النظام الاقتصادى الحديث بكل تعقيداته من خلال شكلين هما :

١ – الاثارة السياسية لوقف الغلاء وإنهاء حالة المنافسة الاحتكارية فى السوق ، ولا يتحقق هذا من خلال فعل مباشر من جانب المستهلكين بل إنه يتحقق من خلال البناء الحكومى الرسمى .

٢ – إقامة الجمعيات الاستهلاكية لتتوفر على توزيع السلع والخدمات ، وعلى الرغم من انتشارها فى العالم كله تقريبا فإنها لم تلعب بعد الدور المنتظر منها كقوة يحسب حسابها فى السوق .

(ب) حملة الأسهم :

فيما يتصل بالعلاقة بين المنشآت الإنتاجية وحملة الأسهم فيها نجد أن المديرين يميلون إلى تعزيز القوة السياسية على مستوى المنشأة . وفى هذا الصدد نشر « ا ، ا ، بيرل » و« جاردنر ميتز » كتابا سنة ١٩٣٢ بعنوان « شركات المساهمة الحديثة والملكية الخاصة » وفيه صورا الخطوط الأساسية لهذا التعزيز للقوة السياسية من جانب الإدارة تجاه حملة الأسهم ، وكانت الفكرة المحورية لديهما تدور عن الانفصال المطرد بين ملكية الأسهم فى الشركة وبين اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة فى الشركات المساهمة ، لقد شهدت الفترة التى سبقت منتصف القرن التاسع عشر مباشرة تركز السلطة السياسية فى أيدى الأفراد أو الجماعات المالكة للمنشأة الصناعية ، ثم ظهر شكل الشركات المساهمة وتوزعت الملكية بين مجموعة من حملة الأسهم الذين لا يملكون سيطرة مباشرة على الإدارة اليومية للشركة ، وبدأت الإدارة الفعلية للشركة تنتقل من الملاك لتستقر فى أيدى مجموعة من المديرين الفنيين الذين لا يملكون الكثير وإن كانوا يعرفون أكثر مما يعرفه الملاك فى الشئون الفنية والإدارية للمنشآت الصناعية [١٤] ثم أخذت سلطة المديرين تتزايد باستمرار ، وقد أولى « يوجين روستو » هذا الموضوع اهتماماً خاصا وكتب حوله مايلى :

« لقد شاع فى الفترة الماضية نمط الشركات المساهمة التى تتوزع ملكيتها بين عدد كبير من حملة الأسهم والذين يدلون بأصواتهم عادة لصالح الإدارة وإن لم يقوموا بالمشاركة فى الاهتمام بأسلوب عملها ، فكل ما يعنى هؤلاء هو الربح الذى تحققه المنشأة أو الخسارة التى تمنى بها ، وفى هذا النمط من المنشآت المساهمة لا يتدخل حملة الأسهم فى عمل المديرين بل يكتفون بطاعتهم ولا يحدث العكس أبداً » [١٥] .

---

( ١٤ ) لقد بالغ بعض العلماء فى شأن هذه التغيرات . فعلى الرغم من أن المديرين فى الصناعة الحديثة لا يملكون المشروعات تماما : إلا أنهم يسهمون بجانب كبير فى الأسهم ، كما أنهم بحكم أوضاعهم فى التنظيمات يكتسبون قوة فوق قوة . وبهذا المعنى – كما يذهب هؤلاء العلماء – لم يتم الفصل التام بين ملكية المشروع وإدارته . ويبدو أن ذلك هو ما دفع سارجنت فلورنس Florence ( فى مؤلفه المشار إليه فى هامش سابق ) إلى القول بأن هناك شواهد محددة توحى بأن الثورة الإدارية لم تنشب بعد كما يظن البعض ، وأن القيادة والقرارات الهامة المتعلقة بالسيادة العليا فى كثير من الشركات والمؤسسات لا تزال فى أيدى حملة الأسهم . أما « رايت ميلز » فقد أوضح فى مؤلفه قوة الصفوة كيف أن الملكية والإدارة يتشابكان تشابكا معقداً فى الصناعة الأمريكية ، وكيف أن كبار المديرين والأثرياء لا يشكلون جماعتين مهنيتين منفصلتين .

بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠١ - ٢٠١» .

(١٥) Eugene Rostow «To whome and for what Ends is Corporate Managment Responsible «in Mason (ed.) op. cit. pp. 53-54.

(حـ) العمل :

احتلت دراسات العمل مكانة بارزة فى علم الاجتماع الاقتصادى نظراً للتشابك الملحوظ بين العوامل السياسية والمتغيرات الاقتصادية هذا فى المجال . كما يمكن إرجاع الاهتمام بدراسات العمل فى علم الاجتماع الاقتصادى إلى الصراع المستمر بين الإدارة والعمال علاوة على التعاطف الذى يبديه كثير من علماء الاجتماع ( والليبراليين منهم على وجه الخصوص ) نحو تأييد الأهداف التى يرمى إليها العمل المنظم بكل ما يترتب عليه من قدرة على التعامل مع كل من الإدارة وأرباب العمل .

وحوالى منتصف القرن ١٨ ظهرت « جمعيات الصداقة » Friendly Society فى انجلترا لتعبر عن أولى مظاهر تنظيم العمال قبل اندلاع الثورة الصناعية ، وكانت هذه الأندية تضم العمال المهتمين بممارسة ضغوط على أرباب العمل فيما يتعلق بمعدلات الأجور ونوعية السلع المنتجة . ومع أن هذه النوادى لم تنجح تماما فى تحقيق أهدافها السياسية ، إلا أنها كانت تؤدى خدمات اجتماعية لا حصر لها للعمال مثل الادخارات والتأمين على العمال ضد الوفاة والمرض وما شابه ذلك من كوارث . وعلاوة على كل هذا فقد كانت تلك الأندية أماكن للترويح واللهو يقضى فيها العمال أوقات راحتهم بعد عناء يوم طويل من العمل والعرق . وقبل كل ذلك أظهرت هذه النوادى ميلا نحو الاتحاد مع أرباب الأعمال إذا ما كان الهدف هو الارتقاء بالصناعة وتحقيق الرفاهية للمجتمع ككل ، وعلى ذلك فإن جمعيات الصداقة كانت تمثل تنظيماً متعدد الوظائف يقف مسانداً لأرباب الأعمال فى بعض المواقف .

وباندلاع الثورة الصناعية تزايد الانفصال بين العامل ورأس المال والإنتاج ، وبدأت السمة الأساسية لنقابات العمال تتغير ، حيث شهدت بريطانيا ظهور نقابات نوعية فى النصف الأول من القرن ١٩ تهتم بموضوع الأجور وتقف نداً لطبقة أصحاب الأعمال وأصبحت هى النمط الأساسى المسيطر على نقابات العمال سواء فى بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة طوال القرن التاسع عشر. إلا أن الحال بدأ يتغير وأخذت علاقات العمال بالإدارة تدخل بشكل أو بآخر فى إطار أبنية سياسية أكبر حجما وتلتحم بها . ووصل هذا الالتحام إلى ذروته فى الأنظمة ذات الطابع الشمولى مثل ألمانيا تحت قيادة هتلر والاتحادالسوفيتى ؛ حيث لا يوجد شىء اسمه المساومة الجماعية الحرة بالنسبة للأجور كما لا يستبعد تطبيق إجراءات القهر ، حالات معينة ، وفى حالات كثيرة تمثل نقابات العمال اليد التى تستخدمها الحكومة والإدارة لتنفيذ رغباتها ، ويمكن أن تقتصر وظائف

مثل هذه النقابات على وظائف معينة دون غيرها مثل تعلم وتنظيم العمال[١٦] ، وهناك أنماط مماثلة لهذه النقابات فى كثير من الدول المتخلفة - فنى الوقت الذى تبدى فيه حكومات هذه الدول تعاطفاً مع العمل المنظم وتعلن تأييدها له ، تمارس فى الواقع ضوابط تنظيمية قوية وتفرض قيوداً مشددة على هذه التنظيمات . حيث تتكرر صور اللجوء لأعمال العنف وممارسة التسلط السياسى . ويتم فض المظاهرات بالقوة ، ولا تجد مطالب النقابات العمالية أذناً صاغية لدى الحكام . كما يوجد شكل آخر من أشكال الالتحام بين النقابات والدولة ، ولا سيما فى قطاع الصناعات المؤممة كما هو الحال فى قطاع من الصناعة البريطانية . فى مثل تلك الحالات تحافظ النقابات العمالية على استقلالها الذاتى وفى نفس الوقت تتعامل مع الموظفين الذين تعينهم الدولة من مديرين وغيرهم من كبار الموظفين ، إلا أنه لابد من الاعتراف بأن الوضع الذى تشهده الصناعات المنظمة يتسم بقدر كبير من التشابك والتعقيد[١٧] .

ويمكن أن تتأثر علاقات العمال بالإدارة على نحو عميق عندما يحدث التحام بين بعض النقابات المهنية وبين تجمعات اثنية ( سلالية ) معينة Ethnic Groupings ، ولعل أبرز دليل على ذلك هو ما شهدته مناجم بنسلفانيا فى السبعينات من القرن ١٩ من حيث اندلعت أعمال عنف لم يسبق لها مثيل فى ضراوتها وما كشفت عنه من أحقاد مريرة بين العمال وأصحاب المناجم وهو ما عرف باسم اضطرابات مولى ما جواير Molly Maguire Riots ، حيث اتضح أن قادة المظاهرات كانوا ينتمون جميعاً إلى الأصل الأيرلندى[١٨] كما يمكن إرجاع المشكلات المتكررة فى علاقات العمال بالإدارة فى مزارع كاليفورنيا حول عقود العمل إلى غلبة عناصر غير أمريكية على سوق العمل ، وتتكون هذه العناصر فى أغلبها من اليابانيين والصينيين والمكسيكيين . وكل منهم له ثقافته الخاصة وتقاليده وقيمه وكذلك اتجاهاته نحو السلطة[١٩] .

ونصل إلى آخر شكل من أشكال الالتحام التى قد تم بين التنظيمات العمالية وبين التجمعات

---

( ١٦ ) توجد دراسات جيدة من العلاقات بين العمال والإدارة فى هذه الدول مثل ،

Matlaw A. Kelly. «Industrial Relations in National Socialist Germany», and Walter Colenson «Soviet Russia», in Kern hauser, Dubin, and Ross (eds.), op. cit, pp. 476—477 and 478 —456, Emily Clark Brown, «Labour Relations in Soviet Factories «Industrial— and relations Review (1959—1958), I; 189-292.

( ١٧ ) George B. Baldiwim, Beyond Nationalism; The labor Problems of British Coal» Cambridge; Harvard University Press, 1955. pp. 63—67.

( ١٨ ) Walter Coleman, The Molly Magin Riots (Richmond Na; Garet and Massie, 1930) pp. 19—39.

( ١٩ ) Lloyd H. Fisher, The Harvest labor Market in California Cambridge; Harvard University Press, 1953) pp. 19—39

السياسية مثل النزعة الفوضوية أو الحركات النقابية Syndicolism والاشتراكية والقومية. وقد شاع هذا الترابط فى أوروبا أكثر من انتشاره فى الدول المتخلفة والدول الأنجلوسكسونية، ويحدث هذا الاندماج بشكل أوضح فى الوقت الحاضر حيث تتداخل النزعة القومية مع الحركة العمالية فى الدول المتخلفة على نحو لا يستهان به[٢٠].

**٣ - الأشكال الظاهرة للصراع الجمعى المنظم :**

وفيمايلى عرض سريع وموجز للمدارس والتيارات التى تعرضت لدراسة هذه العوامل :

١ - تيارات « المنفعة الاقتصادية econonmic adavamtage » التى تؤمن بأن نقابات العمال تدعو إلى تحقيق أعلى معدل ممكن من الأجور التى يحصل عليها العمال[٢١].

٢ - تيار « تأمين العمل Job Security » وهو يختلف مع التيار الأول فى أنه يركز اهتمامه على أن المؤسسات العمالية لا تهدف إلى رفع معدلات الأجور وإنما تهدف إلى تأمين العمل فى المدى البعيد وليس فى المطالبة برفع الأجور على المدى القريب[٢٢].

٣ - تيار « الصراع الطبقى » وهذه المدرسة تعزو اضطرابات العمال إلى إحساس العمال بالاضطهاد والمعاناة[٢٣].

٤ - التيار السياسى وهو الذى يركز على الصراع السياسى بين النقابات العمالية والإدارة حول الاعتراف بالحركة النقابية والمفاوضات الجماعية ( المساومات ) والنزاعات التشريعية بين النقابات والصراع على المراكز القيادية علاوة على تسرب بعض الأفكار الهدامة إلى النقابات[٢٤].

---

(٢٠) George Daniel, «Labor and nationalism in the British Caribean» Annals of the American Academy of political and Social Sience (March 1957, 310: 141—162.

(٢١) قدم جون ت. دنلوب مناقشة واسعة حول هذا الرأى فى كتاب :

Wage Determination Under Trade Unions (New Vork: Augustus M. Kelley, 1950).

(٢٢) يرتبط هذا الاتجاه باسم سليم برلمان وبشكل خاص فى كتابه المعنون :

Atheory of Labor Movement (New York; Macmillan, 1958).

(٢٣) هناك دراسة نقدية للقوى التى تفسر هذا الوضع وبشكل خاص فيما يتعلق بسلوك العمال الانجليز أثناء الثورة الصناعية فى :

Neil J. Smelser Social Change in the Industrial Revolution (Chicago: University Chicago Press. 1959, pp. 389—399.

(٢٤) تمثل الاضرابات أحد اهم الوسائل التى تلجأ إليها النقابات لمقاومة ضغوط الإدارة، وهناك دراسة موجزة ( أو عرض موجز ) لهذا فى :

Peter M. Blau and W.R. Scott, The Social Environment of Organisations in Peter =

٥ – تيار العلاقات الإنسانية Lumau Palatisns الذى ارتبط بعلم الاجتماع الصناعى كما عالجه « التون مايو » ومن ساروا على دربه فى هذا الاتجاه ، ويمكن القول بوجه عام بأن إحساس العمال بعدم الرضا وحدوث الاضطرابات بينهم يعود إلى انهيار الجماعات الأولية وانعدام الاتصال والفهم المتبادل بين العمال والإدارة(٢٥) .

ويثور الآن جدل بين علماء الاجتماع الاقتصادى حول الأسباب الحقيقية للاضطرابات ، وتستند كل دراسة إلى ما تستطيع تقديمه من تفسيرات مقبولة وجديرة بالتصديق لواحد أو أكثر من الصراعات التى وقعت فى المجال الصناعى ، ومن هنا فإن أمثل أسلوب يمكن اتباعه الآن على الأقل هو التخلى عن المواقف الأيديولوجية التى تبلورت حول هذه المدارس والاتجاه نحو فحص الظروف التى يحتمل أن يحدث فى ظلها أى من تلك الأسباب التى تكمن وراء الاضرابات .

ظهرت إلى حيز الوجود مجموعة من الأساليب التى كانت تهدف إلى الحيلولة دون وقوع الاضرابات . فقد كانت الإدارة تحاول عند حدوث نزاع بينها وبين العمال ، أن تحبط الاضرابات وبالذات فى مراحلها الأولى ( من خلال العنف ضد النقابات أو التجسس عليها علاوة على رشوة بعض العملاء لافساد الاضراب ) . ثم بدأت هذه الأساليب فى التغير منذ الثلاثينات حيث بدأت الإدارة تلجأ إلى أساليب أقل عنفا مثل الاعتماد على المساومات الجماعية وإدخال برامج علاقات ذات صبغة إنسانية فى التعامل مع العمال ، علاوة على تقديم إغراءات للعمال وكذلك تقديم بعض التنازلات بشكل اختيارى(٢٦) ، والشىء الذى بات واضحا هو أن المساومات الجماعية تمثل الآن

---

= Worsley (ed.) Modern Sociology Introdurtory Readings (Hardsmouth: Penguin, 1972) pp. 279—261.

ويتمثل هذا كشكل خاص فى المجتمعات التى تتخذ من الرأسمالية مذهباً اقتصادياً واجتماعياً تظهر الفجوة واسعة بين العمال والإدارة غالباً ما تجمع بين ملكية رأس المال والإدارة وإن كان هناك اتجاه للفصل بين الإدارة ورأس المال لاسيما فى المؤسسات الضخمة ( الشركات المساهمة ) . وتتلاشى هذه الوظيفة تدريجياً فى المجتمعات الاشتراكية لعدة أسباب لعل أهمها .

١ – أن التشريعات الحكومية تحدد الآن أساليب الفصل فى الخلافات بين الإدارة والعمال .

٢ – أن العمال أصبحوا ممثلين فى مجلس إدارة الشركات والمصانع بالصورة التى تجعلهم أكثر إحساساً بمعاناة زملائهم من العمال : فى هذا يمكن الرجوع إلى :

محمد عبد الله أبو على ، التنظيم الاجتماعى للصناعة ، دراسة اجتماعية لصناعة تكرير البترول فى مصر مع بعض المقارنات لصناعة النفط فى الكويت : الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٦ : . وكذلك :

Arthur Ross and Donald Irwiu, «Strike Experience in Five Countries, 1927—1947. An Interpretation», Industrial and Labor Relations Review (1950—1951), 4: 323—342.

(٢٥) John Dunlop and William Foot Whyte, «Framework for the Analysis of Industrial Realation: Two Views», Industrial and Labor Relations Reviews (1949—1950) 3: 387 –461. Louis Schneider and sverre Lysgaord «Defrency and Conflict in Industrial Soc.ology», American Journal of Economics and Sociology (1952—1652) 12: 49—61.

(٢٦) Ross Stagner, Psychology of Industrial Conflict (New York: Wiley, 1959) p. 335.

أفضل الأساليب لفض النزاعات التى تقع بين الإدارة والعمال . وفيما يتعلق بالمشاكل التى تظهر أثناء المساومات الجماعية بين الإدارة والنقابات فإنه يتم اللجوء إلى المحاكم لحل النزاع . أما الأمور البسيطة فيتم علاجها من خلال التعاون بين الإدارة والنقابة[٢٧] .

كما تشمل أساليب منع الاضرابات أو حتى التخفيف من آثارها إذا وقعت طرف أو أطراف ثالثة بخلاف النقابة والإدارة ، ويمثل تدخل الحكومة من خلال سن التشريعات والقوانين أبرز مثال على هذا ، حيث تحرم بعض صور النزاع ، ومنع الإضرابات والتظاهرات من خلال تطبيق الأحكام العرفية وبالذات أثناء الأزمات العامة التى قد تجتاح الدولة ، بحجة الحفاظ على قوة الدولة الاقتصادية والإبقاء على التضامن الاجتماعى بين كافة وحدات المجتمع ، إلا أن هذا التدخل لا يشيع ، أو لا يوجد أصلا ، فى المجتمعات التى تتبنى سياسة اقتصادية تقوم على المشروع الحر ، كما أن التأميم أو التدخل بهدف إشراك العمال فى ملكية أسهم الشركات يؤدى إلى إضعاف المبررات الاقتصادية التى تستند إليها عادة الاضرابات ، ومع ذلك تستمر بعض أشكال الإضرابات التى تنتج عن ظروف العمل أو البطالة أو العلاقات بين الإدارة والعمال ، أما الإشكالات البسيطة لتدخل طرف ثالث فإنها تتمثل فى أسلوبى الوساطة والتحكيم وهما وسيلتان شاعتا فى الولايات المتحدة على وجه الخصوص ، وإن شاب اللجوء إليها توقع حدوث الكثير من المشاكل كأسلوب لحل النزاعات[٢٨] .

ننتقل أخيراً إلى دراسة الآثار التى ترتبت على الصراع الصناعى ، وهو ما يمكن تقسيمه إلى قسمين ، الأول يتعلق بالثمن الذى يدفعه الاقتصاد نتيجة هذا الصراع ثم الآثار الاجتماعية العامة المترتبة على هذا الصراع .

فمنذ أواسط العشرينيات من هذا القرن تزايد عدد العمال الذين اشتركوا فى الاضرابات ( وكان هذا يرجع فى جانب كبير منه إلى الزيادة الكبيرة التى طرأت على حجم وعدد النقابات العمالية ) . إلا أن تقليل حجم الاضرابات نتج عنه الإقلال من الخسائر التى تنجم عنه ، وبمقارنة بسيطة بين آثار الاضرابات نجد أن الولايات المتحدة عانت من خسائر كبيرة نتيجة الإضرابات والفاقد فى ساعات العمل عند المقارنة بالسويد وكندا واستراليا وبريطانيا . ومع هذا فإن عدد ساعات العمل

---

(٢٧) John T. Dunlop and Jams J. Healy, Collective Bargaining Rev. ed (Homewood, III: Irwin, 1955), pp. 53—64. and Robert Dubin, «Union-Managment Co-operation and Productivity», Industrial and Labor Relations Review (1948—1959), 2:195—266.

(٢٨) Edgar L. Warran, «Mediation and Fact Finding» and Irving Bernstein,» Arbitration,« in Kornhaush, Dubin, and (eds.) op. 282—312.

الضائعة بالنسبة لكل عامل نتيجة الإضرابات فى الفترة من ١٩٢٧ – ١٩٥٥ ، كان أقل إلى حد كبير من ساعات العمل الفاقدة نتيجة البطالة فى سنة ١٩٣٣ وحدها[٢٩] . هذا ومن ناحية أخرى فقد قدم ( نبل شامبرلين » و« جين شلينج » تحليلا دقيقا لتأثير الاضرابات على كل من المنتجين والمستهلكين ، الذى يشكل أكثر التأثيرات خطورة ، بل وأكثر أهمية بكثير من مجرد عدد ساعات العمل الفاقدة نتيجة الاضراب[٣٠] ولعله مما يثير الكثير من القضايا الأخلاقية والمشاكل الواقعية الادعاء بأنه من حق العمال الاضرابات طالما أن الصناعة لن تتأثر على نحو كبير حتى لو كان ذلك على حساب معاناة جمهور المستهلكين .

أما تأثير النشاط النقابى على الأجور فيمكن دراسته من زاويتين ، الأولى الآثار التضخمية لزيادة الأجور . ثم الدخل الحقيقى للعامل . ومن الواضح أن كثيراً من الممارسات النقابية تميل إلى زيادة الاتجاهات التضخمية وبالذات فيما يتعلق بتركيز النقابات على ضرورة وجود عمالة كاملة فى المجتمع باعتبارها قضية سياسية ذات تأثير غير مباشر على زيادة نسبة التضخم . وعلاوة على هذا فإنه لو ارتفعت الأجور بمعدلات أكبر من معدلات الإنتاج ، وإذا ارتفعت الأسعار لتعويض النقص فى المعروض فى السوق ، فإن التضخم حادث لا محالة . كما أن قدرة النقابات على مقاومة اتجاهات خفض الأجور تجعلها قادرة على تحديد الأسعار فى السوق وكذلك الاتجاه نحو رفع الأجور[٣١] .

ننتقل الآن إلى دراسة تأثير النشاط النقابى على نصيب العامل من الدخل القومى ، ففى ظروف ارتفاع الأجور وارتفاع الأسعار فى السوق ، يكون ما يحصل عليه من مكاسب تافها لا يستحق الذكر . وفيما يتعلق بالفرق بين الأجر الذى يحصل عليه العامل النقابى والعامل غير النقابى ، يلاحظ أن النقابة تستهدف دائماً رفع أجور العمال المنضمين إليها ، وعادة ما يتحقق هذا إلا أنه يكون عادة مؤقتا حيث تبدأ أجور العمال غير النقابيين . وفى بعض الأحوال تتجاوز فى سرعتها تلك المعدلات وبصفة خاصة عندما يزداد الطلب على العمالة غير المنظمة ، كما أن العمال يستطيعون مخاطبة الرأى العام فيما يتعلق بالضرائب التى تفرضها الحكومة وكذلك أساليب الرفاهية التى تهدف إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا بشكل عام ، وقد كان هذا النشاط

---

(٢٩) Ross and Irwin, «Studies in Five Countries», op. cit., pp. 330—336. Korthenser, Rore, and Dnihin, «Problems and Yiempaints» op. cit., pp. 7—8.

(٣٠) N. Chamberlain and J. Schilling, The impact of Strikes (N.Y.: Harper 1954) pp. 241—253.

(٣١) Lloyd G. Reynolds, Labor Economics and Labor Relations, 5rd ed. (Englewood Cliffs, N.J. Proentice, Hãll,1960 pp. 319—316.

وراء الكثير من مظاهر إعادة توزيع الثروة التي حدثت في إنجلترا خلال السنوات القليلة الماضية[٣٢] . ومن خلال هذا العرض السريع يتضح لنا أن دور النشاط النقابي في التأثير على نصيب الفرد في الدخل القومي كان محدوداً إلى درجة كبيرة وبالذات خلال السنوات القلائل الماضية .

وفيما يتعلق بالآثار العامة للصراع على البناء الاجتماعي ككل ، فإنه يبدو للوهلة الأولى أنه كلما زادت حدة الصراع في المجتمع كلما أدى ذلك إلى زيادة الآثار السلبية على المجتمع ككل . وإن ذهب كلارك كير إلى أن الصراع الصناعي المنضبط يمكن أن يؤدي وظائف تعمل على استقرار المجتمع . ويستطرد قائلا :

« يساعد الصراع الصناعي على تقديم حل للنزاعات ، حيث يقلل من حدة الصراع بين الجماعات المختلفة ، كما أنه قد يعمل لصالح العمال إذ يوازن بين قوة الإدارة وقوة النقابة ، ويمكن لإجراءات الوساطة أن تقلل من حدة الصراع العنيف وذلك بخفض مقدار الاندفاع وعدم الرشد الذي قد يوجد فيه علاوة على المساعدة على استكشاف الحلول وحث الأطراف المتنازعة على تقديم تنازلات متبادلة بدون أن تخدش كبرياءها أو تضعف مركزها . هذا ومن ناحية أخرى ، فإن تهيئة المناخ للمصالحة بين الأطراف المتصارعة ، يمكن أن يحدث تغييرات كبيرة على مجرى الصراع ، علاوة على هذا فإن الصراع ينطوي على قيام تكامل أفضل بين العمال وأصحاب الأعمال بالإضافة إلى الاستقرار المتزايد ونمو الانسجام الايديولوجي ، بالإضافة إلى إرساء العلاقات التي تبعث الاطمئنان والتجاوب بين العمال والقادة والقضاء على أسباب الظلم والضيم ، علاوة على إرساء قواعد واضحة لممارسة اللعبة[٣٣] .

## ٤ – العلاقات السياسية بين الحكومة والوحدات الاقتصادية :

تلعب الحكومة دوراً هاما للغاية في الكيفية التي يؤدي بها النظام الاقتصادي وظائفه في النسق الكلي للمجتمع ، ولكن مما يدعو للأسى عدم توفر التراث الذي عالج هذه النقطة . ويمكن أن يساعد على إجراء دراسات مقارنة على نحو واسع بين مختلف الاتجاهات السياسية في علاقات

(٣٢) Clark Kerr, «Trade unionism and Distributive Shares», American economic rEview (1954), 44: 273—252, Summer Schlicter, «Do the wage—Fixing Arrangement in the American Labor Market Have on INflationary Bias»? American rEview (1954). 44: 322—364

(٣٣) Clark Kerr, «Industrial Conflict and its Merdiation American Journal of Sociology (1954-1955), 60; 23—254.

الدولة بالوحدات الاقتصادية ، فإن كثيراً من المسميات البالية كالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية لم تعد تفيد كثيراً فى هذا الصدد ، حيث تتجاهل الحالات التى لا تنتمى إلى هذا أو ذاك ( فبريطانيا مثلا ليست بالدولة الرأسمالية ولا الاشتراكية ، وفى الوقت ذاته لا تحيط بكافة أنماط الاقتصاد مثل تلك التى وجدت فى البلاد التى خضعت للاستعمار الغربى وكذلك الاقتصاديات التقليدية التى شهدت تنظيما عاليا فى جوهرها بصرف النظر عن تلك الإشارات المتكررة إلى الشيوعية البدائية أو الوجه الاستعمارى للرأسمالية ) . وأسوأ ما فى هذه المسميات أنها محملة بعديد من المضامين القيمية والأيديولوجية وليست ذات مضامين اقتصادية بحتة .

وتمثل المحاولة التى بذلها برت هوسيلتز للمقارنة بين الجوانب السياسية فى النمو الاقتصادى واحدة من أهم المحاولات الواعدة فى هذا الصدد . حيث يذكر أن هناك ثلاثة نماذج أساسية لوصف العلاقات التى تنشأ بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة السياسية ، يمكن ترتيبها على النحو التالى :

١ – اتجاه الحكومة إلى التوسع الاقتصادى والعمل على ضم أقاليم جديدة تضم موارد اقتصادية لتنمية المجتمع ككل ، مثلما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٨٣٠ – ١٨٩٠ أو قد تعمد الدولة على الاستفادة من الموارد الفعلية ، بدون التوسع الجغرافى ، مثلما كان الحال فى الدنمارك .

٢ – سيطرة الدولة على مقدراتها الاقتصادية أو تبعيتها للقوى الخارجية ، وعلى سبيل المثال فقد كانت فرنسا وألمانيا قوتين متحررتين تماما ، على حين كانت كثير من المستعمرات ودول أوربا الشرقية الآن تابعة اقتصاديا وربما سياسيا .

٣ – السماح للنشاط الاقتصادى بأن يتخذ شكل الاستقلال الذاتى عن الحكومة . وهو ما عرفته بريطانيا فى أواخر القرن الثامن عشر . أو تدخل الدولة فى الاقتصاد بشكل مكثف وهو ما يطبق فى الاتحاد السوفيتى منذ سنة ١٩٢٠ وحتى اليوم[٣٤] .

وتتميز آراء هوسليتز بأنها متحررة من القيم عند مقارنتها بأفكار الرأسمالية والشيوعية علاوة على أنها تتيح أنماطا أكثر من مجرد الشيوعية أو الرأسمالية . ومع ذلك فإن هذا التصنيف لا يزال يحتاج إلى التعديل والتطوير . فهو يتحدث عن التدخل الحكومى فى العملية الاقتصادية كما لو كان يشكل نمطاً واحداً . على حين أنه قد ينطوى على عدة أشكال ، فهو قد يعنى ملكية الدولة المباشرة

(٣٤) Bert Hoselitz Sociological Aspects of Economic Growth (Glencoe Ill: Free Press, 1960), pp. 85—114.

لأدوات الإنتاج وكذلك التوجيه اليومى للنشاط الاقتصادى . كما قد تعنى ملكية الدولة مع وجود سياسة عامة للتوجيه ( وهذا النمط موجود فى الصناعات المؤممة فى بريطانيا ) . ومن ناحية ثالثة يمكن أن ينطوى التدخل الحكومى على تأثيرات غير مباشرة مثل السياسة المالية العامة للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادى ، بالإضافة إلى أن التبعية الاقتصادية يمكن أن تتخذ عدة أشكال فهى قد تتراوح بين الهيمنة الاقتصادية كما هو ملاحظ فى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية ، أو قد تكون تبعية كاملة سياسية واقتصادية على النحو الذى كان موجوداً فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، بالنسبة للعلاقات التى ربطت بريطانيا وفرنسا بمستعمراتها فى أفريقيا وآسيا . ويجمل القول أن التحليل المقارن للعلاقات بين الحكومات والنشاط الاقتصادى لايزال بحاجة إلى كثير من التعديل والتطوير لعدد من الأبعاد التى يمكن استخدامها فى هذا التحليل .

ركزت التحليلات والمناقشات التى دارت مؤخراً حول العلاقة بين السياسة والاقتصاد على الاوضاع فى الولايات المتحدة الأمريكية . وكما هو معروف جيداً ، فإن المجتمع الأمريكى قد ارتبط بتقاليد اقتصادية تقوم على أساس المذهب الفردى ، ولم ينظر أبدًا إلى تدخل الحكومة فى المجال الاقتصادى نظرة ارتياح ، على الرغم من أن هذا التدخل كان نادر الحدوث . ومن ثم فانه على الرغم من ان كثيراً من جوانب الموقف الحالى تبدو جلية وعلى درجة عالية من الوضوح ، فإن المناقشات التى تدور حول هذه الجوانب يكتنفها الخلاف وعدم اليقين .

لقد انقضت خبرة الحرية الاقتصادية المطلقة Lassiez Faire التى ظهرت فى القرن التاسع عشر ، حيث اخذت الحكومة الفدرالية ( الاتحادية ) فى التدخل بشكل منظم على نحو خاص فى المجال الاقتصادى وذلك عن طريق تقديم المساعدة أو حل المشكلات الإدارية التى قد تواجه إنجاز العملية الاقتصادية . وهذه الانشطة تمتد وتتشعب لتشمل عدداً من المجالات ، بما فيها الزراعة والتجارة والموارد الطبيعية والدفاع وما شابه ذلك . وليس من المتعذر تبرير ذلك التدخل المتزايد من جانب الحكومة فى النشاط الاقتصادى . إذ هو جلى واضح يتمثل فى الحاجة إلى وجود تنسيق مركزى يتمشى مع التعقد الذى طرأ على البناءين الاجتماعى والاقتصادى والعمل على تأمين صور العدالة والمساواة فى وجه سيطرة الشركات العملاقة على حياة الإنسان المعاصر . علاوة على هذا فإن الخمسين عاماً الماضية قد شهدت أزمات لا تنقطع مر بها الغرب ، بدءاً بالحرب العالمية الأولى ثم الكساد العظيم الذى تلته الحرب العالمية بكل مآسيها ، ولم تهدأ الأحوال بعد ذلك بل بدأت بوادر الحرب الباردة بين القوتين العظميين وما تطلبته من حشد للقوات العسكرية وحـــافة

هاوية الحرب . إلى غير ذلك من الأساليب والتكتيكات التى ظهرت إلى حيز الوجود أثناء الحرب الباردة ، كل تلك الأمور تطلبت مستوى عاليا من التعبئة العامة للناس والحشد الرشيد للموارد الطبيعية ، وكل هذا يحتاج لحكومة مركزية قوية ورشيدة فى ذات الوقت .

إلا أنه لاتزال هناك سمتان من سمات هذه الاتجاهات العريضة لا تزالان غير واضحتين من الناحية الواقعية ، وتعصف بهما المشاعر الإنسانية القوية .

**السمة الأولى** : هى تلك المتعلقة بالآثار الناجمة عن التدخل الحكومى المتزايد على القيم التقليدية التى سادت فى المجتمع الأمريكى لمدة طويلة والخاصة بالروح الفردية وتكافؤ الفرص إلى غير ذلك من القيم التى كان يعيش عليها المجتمع الأمريكى وتعرضت للتغير نتيجة التدخل الحكومى ، ولكن هل يعنى هذا أن الحكومة تعمل على قتل روح الريادة لدى أفراد المجتمع ، أو أنها تعمل على نشر روح السلبية والقعود عن بذل مزيد من الجهد أو الطموح ، أم يرجع نقص الحوافز الفردية للعمل إلى فرض الضرائب القاسية على إنتاجهم ، وقد ثار كثير من الجدل الحامى والمستمر حول تلك المسائل ، إلا أنه لم يفرز عملا منظما لتطوير تلك التساؤلات أو محاولة التحقق منها إمبيريقيا .

**أما السمة الثانية** : فتتعلق بمدى تأثير الاقتصاد على الحكومة فى أدائها لوظائفها المنوط بها إنجازها ، وهنا لابد من ذكر ذلك التيار الذى قاده شارلزرايت ميلز وذهب فيه إلى أن القوة السياسية قد تركزت وعلى نحو متزايد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن الذين يمسكون بمقاليد السلطة والقوة وأولئك الذين يتخذون القرارات الصعبة عبارة عن مجموعة من الأفراد قليلى العدد من العسكريين والإداريين[٣٥] . وقد وجه روبرت دال Dahl انتقادات منهجية لهذه النظرة[٣٦] وفى نفس الوقت ظهرت تفسيرات مضادة لوجهة نظر ميلز . وعلى سبيل المثال فإن بعض المحللين الاجتماعيين قد رأوا أنه بينما قد يكون من المحتمل تصديق الرأى الذى يذهب إلى أن قوة الحكومة المركزية قد ازدادت بشكل مطلق أو نسبى ، لا يهم .. فإن مصادر الضغط ، على الحكومة باتت أكثر تنوعا مما كان عليه الحال فى القرن التاسع عشر عندما ظهرت تجمعات أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال لتحتل موقعا قويا تجاه سلطان الحكومة[٣٧] ، ومع ذلك فإن

(٣٥) C.W. Mills, The Power Elite. (New York: oxford University Press, 1936), and the Causes of World War III, (New york: Simon and Chuster, 1958).

(٣٦) Robert Dahl, «A Critique of the Ruling Elite Model», American political Science Review (1958), 252: 463—469.

(٣٧) John K. Galbraith, American Capitalism, The System of countervailing Power (Boston: Honghton—Mifflin, 1952), David Reisman, Nathan Glayer, and REwel Denney, The Hanely Crowd (Garden City, N.Y. Dorbleday, 1954), pp. 246—257.

حل هذا النزاع جاء على شكل معقد . ومن بين ردود الفعل لرأى رايت ميلز ما ذهب إليه البعض من أنه لم يحدث تركيز قوى للقوة سواء بالنسبة للدخل الفردى الخاص أو بالنسبة للشركات المساهمة الكبيرة خلال العقود الخمسة الأخيرة ، فقد أدى ظهور الحركات النقابية القوية المنتشرة علاوة على تحقيق إنتاج زراعى قوى إلى دعم التفسيرات الكلية ( الجمعية ) فى مقابل تفسير ميلز لدور الصفوة . هذا ومن ناحية أخرى فقد أدى التركيز الشديد للقوة الاقتصادية والعسكرية – والذى نتج عن تخصيص جزء كبير من الميزانية العامة لشئون الدفاع منذ مستهل الحرب العالمية الثانية – إلى وجود تأثير قصير المدى على صنع القرارات السياسية .

ومن القضايا الأخرى التى ينشغل بها علم الاجتماع الاقتصادى هناك مسألة نوعية الضبط الذى يمارسه الاقتصاد على الجانب السياسى على مستوى المجتمع المحلى . ومن المقطوع بصحته أن وجود صناعة قوية تهيمن على كل مظاهر الحياة الاجتماعية فى المجتمع المحلى يؤدى إلى سيطرة الجانب الاقتصادى على المظهر السياسى فى حياة هذا المجتمع المحلى . على حين يلاحظ أن المدن العواصم بما تشهده من تنوع اقتصادى ووجود صناعات مختلفة لا يبدو تأثير الاقتصاد على الحياة السياسية بهذا الجلاء والوضوح .

وتكشف الدراسة الامبيريقية عن الضوابط التى يمارسها الاقتصاد على السياسات المحلية ، عن صورة أكثرها اختلاطا وتشابكا ، فقد وجد « فلويد هنتر » فى دراسة له عن مجتمع محلى فى جنوب أمريكا أن القرارات الاقتصادية الهامة يتخذها مجموعة محدودة العدد من الأفراد ذوى الأهمية الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلى[٣٨] . إلا أن ويلبرت ميلر وصل إلى شواهد تخالف ذلك ، عندما قام بدراسة أحد فروض « هنتر » التى ذهب فيها إلى أن رجال الأعمال يمارسون تأثيراً وهيمنة على القرارات السياسية التى تتخذ على مستوى المجتمع المحلى . وقام بمقارنة الطريقة التى يظفر بها أصحاب السلطات والنفوذ فى مجتمع محلى أمريكى بتلك التى توجد فى مجتمع محلى انجليزى يماثل كل منهما حجم المجتمع المحلى الذى درسه هنتر ، وتوصل من هذه الدراسة إلى نتيجة مؤداها : «أنه على الرغم من أن هؤلاء الأشخاص المؤثرين كانوا محكومين بالأعمال والوضع الاقتصادى القائم ، فإن كلا من المدينة الأمريكية ( وكانت توجد فى شمال غرب الباسفيك ) والمدينة الإنجليزية قد شهدتا سيطرة الصفوات المتعلمة والقوة اقتصاديا أكبر من تلك التى درسها هنتر . على الرغم من

---

(٣٨) Floyd Hunter Community Power Structure (Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1953).

تشابه كافة الظروف المحيطة بالمدن الثلاث [٣٩] . ثم كشفت دراسة أخرى أجراها روبرت شولز عن مجتمع محلى فى الغرب الأوسط الأمريكى عن حقيقة أكثر أهمية حيث وجد أنه خلال فترة لا تقل عن قرن كامل ، ظهر اتجاه شائع لدى رجال الأعمال البارزين نحو الانسحاب من مجال المشاركة المفتوحة أو الصريحة فى الحياة العامة للمجتمع المحلى موضع الدراسة » . وقد عزا شولز هذا الميل إلى أن هناك عوامل من خارج المجتمع المحلى نفسه بدأت تتحكم فى مسار الحياة العامة فى المجتمع وبالذات فى المجال الاقتصادى تاركة إدارة الشئون الاجتماعية والسياسية لمجموعة من السكان المحليين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى ويمارسون مهنا فنية متخصصة بدون أن تدع مجالا للأشخاص ذوى الأوضاع الاقتصادية القوية مجالا للادارة أو التوجيه [٤٠] .

## رابعا : العلاقة بين الاقتصاد والجماعات القرابية

تشير القرابة إلى ذلك المركب من العلاقات الاجتماعية القائم على أساس الحقيقة البيولوجية للمولد والحقيقة الاجتماعية للزواج ، وتمثل الأسرة فى أى من صورها المعروفة جوهر العلاقات الاجتماعية التضامنية بالنسبة للفرد . ومن ثم فإننا سندرس القرابة باعتبارها أولى صور التجمع التضامن Solidary ( القرابى ) .

كما تمثل الجماعة الاثنية المثال الثانى على الجماعات القرابية ، وقد عرف « هاندلين » الجماعة الاثنية كما توجد فى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها « تجمع واسع يضم الأفراد الذين تجمع بينهم هوية عامة مشتركة ، كما يشتركون فى جماعة تطوعية ( تلقائية ) على نحو معين من التنظيم الذى يساعد على نقل التراث الثقافى والاجتماعى من جيل إلى جيل » . وترتبط الجماعة الاثنية بالقرابة بشكل وثيق ، حيث تلعب الأسرة دوراً بالغ الأهمية فى إطار الجماعة الاثنية ، فهى تمثل الوسيلة التى تمارس الجماعة تأثيرها من خلالها فى فترة معينة من الزمن [٤١] ويمكن التمييز بين الجماعات الاثنية على أساس اللون أو القومية أو الانتماء الإقليمى أو الدين أو على أساس مركب من كل تلك العوامل .

---

(٣٩) Welbert Miller, Industry and Commuity Power Structure, A Comparative Study of an American and an English City», American Sociological Review (1958), 23: 9-15.

(٤٠) Robert Schutze, «The Role of Economic Dominants in Community Power Structure: American Sociological Review (1958), 23 : 3-4, Also Ted C. Smith, The Structuring of Power in Subarban Community», Pacific Socoological Review (1968), 3: 83- 88.

(٤١) Oscar Handlin and Mary Handlin, «Ethic Factors in Social Mobility» Explorations in Entére Preneurial History (October 1956), 9 : I.

١ – الجماعات القرابية :

لا يبدو من العسير اكتشاف تطابق بنائى بسيط بين كل من شكل البناء الأسرى وشكل النشاط الاقتصادى ، وقد توصل كل من « نيمكوف وميدلتون » إلى أن عدداً من الارتباطات على بناء تحليل أجرياه حول ٥٤٩ ثقافة مختلفة ضمنّها « عينة اثنوجرافية دولية » على النحو التالى :

يشيع نمط الأسرة المستقلة فى مجتمعات الصيد والالتقاط ، على حين توجد الأسرة المستقلة الممتدة حيث يوجد أسلوب مستقر يتيح الغذاء بشكل مستمر ، ويرتبط نظام الأسرة الممتدة بالتدرج الاجتماعى ومن خلال الملكية ، أما المجتمع الصناعى الحديث فإنه يماثل المجتمع الأولى القائم على أساس الصيد والالتقاط من حيث بناء الأسرة ، حيث يشيع نظام الأسرة المستقلة . فى المجتمع البدائى كان الصياد يطادر فريسته أو يسعى فى التقاط رزقه على نحو أكثر حرية من المجتمعات المستقرة ، تماماً كما يتيح المجتمع الصناعى فرصة الحراك للعامل بحيث يسعى هو الآخر ف طلب رزقه من خلال أدائه لوظيفة معينة بشكل فردى »[٤٢] .

ومن السمات التى تكشف عنها الحياة القبلية أو الزراعية ، وسواء كانت الأسرة مستقلة أم ممتدة ، تبعية الدور الاقتصادى الذى يلعبه الفرد للمركز الذى يشغله داخل نسق القرابة ، فهناك أعمال معينة تسند إلى الأطفال حتى سن معينة ، ثم تسند إلى المراهق أعمال معينة تختلف عن تلك التى يضطلع بها فى سن الزواج ، يتم سحب بعضها منه عندما يتزوج ابنه ، وهكذا[٤٣] . وفى المجتمع الحديث كذلك يتم تطبيق مثل هذه النظم حيث لا يسمح بتشغيل الأطفال دون سن العمل ، كما يتوقف العجائز عن العمل فى سن معينة من خلال الإحالة إلى المعاش أو التقاعد .

ولكن هذه الخصائص البنائية التى تسميه كلا من القرابة والحياة الاقتصادية تبدو على درجة شديدة من العمومية . وعندئذ قد يجوز التساؤل عن حقيقة التأثير المتبادل بين كل من القرابة والنشاط الاقتصادى ، أو بقول آخر ما هى طبيعة الظروف التى تمثل فيها القرابة متغيراً أو تابعاً بالنسبة للنشاط الاقتصادى فى مجتمع ما .

إن أشكالا معينة من أبنية القرابة تؤازرها أنواع معينة من النشاط الاقتصادى ، فالأسرة

---

(٤٢) M. Nimkoff and Rossel Russel Midditon. «Types of family and Types of Econom», American Journal of Sociology (1960—1961), 66: 215—225.

(٤٣) Meyer Fortes, The Web of Kinship among the Tallensi (New York Oxford University Press, 1949), C.M. Arcusbery and S.T. Kimball Family and Community in Ireland (Cambridge Harvard University Press, 1940).

اليابانية مثلا تدفع الابن الأصغر إلى مغادرة القرية قاصداً المدينة حيث يتهيأ له ظروف العمل فى أحد مصانعها[٤٤] . وفى دراسة أخرى عن حق البكورة Primogeniture فى ريف إيرلندا اتضح أن الأبناء الصغار يجدون الفرصة المواتية لهم لمغادرة الريف والعمل فى المصانع من خلال الحق الذى يمارسه الآباء . كما أجرى « برناردبالين » دراسة لإطار اقتصادى يقوم على أساس اقتصاديات الشحن التجارى . وانتهى إلى القول بأن :

« يمكن استخدام منظور القرابة لتفسير النجاح الذى أحرزته التجارة فيما وراء البحار فى مدينة نيو إنجلند خلال القرن السابع عشر، وظهور التجار الأوائل فى تلك المدينة ، وتكشف دراسة العلاقات العائلية فى الجيلين الثانى والثالث عن أدلة تعزز هذه العائلات التجارية الأولى . ويمكن للباحث أن يلاحظ كيف أدت العلاقات القرابية والمصاهرة بين التجار المستقرين . المدينة وبين التجار المغامرين الذين وفدوا إليها فى الفترة التى تلت إعادة الملكية فى إنجلترا إلى ظهور الشكل النهائى لمجموعة من التجار الأقوياء فى المدينة »[٤٥] .

ولا يمنع ما سبق وذكرناه من وجود حالات أخرى ، كان وجود علاقات قرابية قوية فيها يؤدى إلى إصابة الأنشطة الاقتصادية فى ظلها بالوهن والضعف وقد أثبت « دفيدلاندز » أن البنية ذات الطبيعة الخاصة للأسرة الفرنسية قد أدت إلى الاحتفاظ بالمنشآت ذات الحجم الصغير ومن ثم عوقت النمو الاقتصادى العام فى المجتمع . فقد كان من سمات تلك العائلات رفض الخروج عن الدائرة المحدودة للأسرة بقصد الحصول على رأس المال ومخافة أن يودى هذا إلى تشتيت شمل الأسرة ، بالإضافة إلى عدم الفصل بين ميزانية الأسرة وميزانية المنشأة مما يعوق وجود أساليب رشيدة فى الإدارة وبالذات فيما يتعلق بمسألة إمساك الدفاتر ، علاوة على أن إسناد الأعمال الهامة لم يكن يتم على أساس الكفاءة فى العمل وإنما استناداً إلى عوامل أخرى[٤٦] ، وقد قام ماريون ليفى بعزل عاملى المحسوبية الشخصية والانتشار الوظيفى Functional diffusness كسمتين تتصف بها العائلة الصينية وتقفان عائقا دون نجاح سياسات التصنيع التى تضعها الدولة وذلك فى دراسته عن الأسرة فى ظل الثورة الصينية[٤٧] .

(٤٤) James C. Abegglen, «Soubordination and Autonomy Attitudes of Japanese Workers», American Journal of Sociology (1957—1958), 63: 181—189.

(٤٥) Bernard Bailyn, «Kinship and Trade in Seventeenth New England,» Explorations in Enterpreurial History (May 1054) 6: 197—206.

(٤٦) David Landes, «french Business and the Bussinessman: A Social and cultural Analysis». in E.M. Earle (ed.) Modern France (Princeton, Princeton University Press, 1951) pp. 334—353.

(٤٧) Marion levey, The Family Revolution in Modern China (Cambridge: Harvard University Press, 1949) pp. 350—355.

ومما سبق يمكن الوصول إلى قاعدة عامة مؤداها أن عنصر القرابة يؤازرها أحياناً بعض الأنشطة الاقتصادية كما يعوقها فى أحيان أخرى ، إلا أننا لازلنا نجهل نوعية الظروف التى تعمل فى ظلها القرابة على تشجيع النشاط الاقتصادى أو تلك التى تقف حائلا دون تشجيع الاقتصاد والتنمية ، ويتطلب هذا وجود تنميط منظم لمختلف أبنية القرابة وتنميط منظم للأبنية الاقتصادية بالإضافة إلى توضيح الشروط والضوابط التى يخضع لها كل من الأبنية الأسرية والاقتصادية علاوة على القيام بدراسة مقارنة على نطاق واسع لكل تلك العناصر.

وقد ركز معظم التراث الذى ظهر أخيراً فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى حول الأسرة كمتغير تابع فى علاقتها بالنشاط الاقتصادى فى المجتمع ، على محاولة الإجابة على سؤال وحيد هو : ما هو تأثير التصنيع على الأسرة فى المجتمع الحديث ، وبالذات الأسرة الأمريكية ؟.

انقسمت الاتجاهات فى الإجابة على هذا السؤال مذاهب شتى ، يذهب احدها إلى أن البنية التقليدية للأسرية الأمريكية قد تعرضت للتدهور تحت وقع تأثير سياسات التصنيع والحياة الحضرية ، ويستند هذا الاتجاه فى رأيه إلى عدة عوامل لعل أهمها زيادة معدلات الطلاق فى الغرب الأمريكى طوال القرن الماضى بشكل لم يسبق له مثيل ، واضمحلال سلطة الآباء على الأبناء ، وكذلك تفكك وضعف العلاقات العاطفية بين الزوجين علاوة على الآثار الضارة للبطالة على حياة الأسرة وكذلك انتشار وزيادة معدلات الجناح ، وكل تلك السمات تدل على تدهور حياة الأسرة الذى ارتبط بدوره بشكل وثيق بانتشار أسلوب الحياة الصناعية الحضرية[٤٨] .

وقد ظهرت صياغتان بديلتان لهذا الاتجاه ، ارتبطت أولاهما باسم تولكوت بارسونز الذى رأى أن الأسرة الأمريكية قد مرت ، حقيقة ، بكثير من التغيرات الأساسية ، التى ارتبطت بالتصنيع والتحضر . إلا أنه من الخطأ اعتبار تلك التغيرات الأسرية نوعاً من التفكك أو« سوء التنظيم » . بل على العكس من هذا تحولت الأسرة لتصبح بناء أكثر تخصصاً بمعنى ما ، فالأسرة وإن تكن فقدت الكثير من وظائفها ( مثل إنتاج الطعام وتعليم الأولاد ) . إلا أنها اكتسبت وظائف أخرى لا تقل أهمية مثل تنشئة الأطفال الصغار ، وتهيئة الظروف الملائمة لحل التوترات العاطفية التى تجتاح البالغين ، بالإضافة إلى أنه قد طرأ تخصص على دور الزوج – الأب ، ودور الزوجة الأم ، فقد صار الرجل مسئولا عن الوظائف التى يتوسل بها إلى كسب لقمة العيش ، على حين تضطلع

(٤٨) W.F. Ogburn, «The Family and its Functions» in President's Research committee on Social Trends, REcent Social Trends in the United States (New York, Mc Graw-Hill, 1933) Earnest Burgess and Harvey J. Jacke, The Family (new York American Book, 1950).

الأم بالوظائف التعبيرية expressive (متمثلة فى توفير جو الحنان والحب للأسرة).
ولا تعكس هذه الخصائص البنائية الجديدة للأسرة أى قدر من انعدام التكامل ، بل على العكس من هذا ، فإنها تشير إلى ظهور النمط النووى من الأسرة وهو أفضل من النمط الممتد فى تنشئة الأطفال حتى يبلغوا سن النضج فى مجتمع حضرى يغلب عليه طابع الصناعة[٤٩].

أما الصياغة البديلة الأخرى فتأتى على يديوجين ليتواك ، حيث يذهب إلى أن التغيرات التى طرأت على تركيب الأسرة لم تكن تلك القوة التى ذهب إليها ذلك التيار التشاؤمى ، إذ أن المطالب التى يمليها البناء المهنى الحديث من حراك عائلى سريع لا تعنى قضاء أو تدميراً لنمط الأسرة الممتدة ، كما أكد ليتواك أن التغيرات التكنولوجية الهائلة التى طرأت على أساليب الاتصال الحديثة قد أدى إلى اختصار المسافات البعيدة بحيث صار البعد الجغرافى لا يشكل خطورة على أبناء الأسرة حتى إذا تباعدوا لفترة معينة ، علاوة على هذا فإن الأسرة الممتدة تقدم عدداً من الخدمات للأسرة الممتدة دون أن يؤثر هذا على النسق المهنى العام . وعلى ذلك ظهر إلى حيز الوجود نظام أسرة ممتدة معدل فى منتصف القرن العشرين وقد حاول ليتواك أن يدعم استنتاجاته بدراسة مجموعة من أنماط التزاور فى عدد من المدن الكبيرة[٥٠].

وباختصار ، فإننا لم نصل بعد إلى تحديد قاطع لأثر الحياة الحضرية الصناعية على بناء الأسرة ، وفى الوقت الحاضر ، فإننا لا نملك إلا أن نستقر عند عدد من الاستنتاجات حول مجموعة من الاتجاهات العامة للغاية بالنسبة لهذا التأثير.

والواقع أن التحليل الدقيق لبناء الأسرة يلقى الضوء على ظاهرتين اقتصاديتين على درجة بالغة الأهمية هما ، مشكلة مشاركة المرأة فى القوى العاملة ومشكلة المسنين . ومن الواضح أن مشاركة المرأة فى قوة العمل يشوبه مشكلات نوعية معينة حيث تستأثر بالجانب الأكبر من وظائف معينة مثل التمريض والتدريس وأعمال السكرتارية والأعمال الكتابية . كما يرتبط مستوى مشاركة الإناث فى السن بالسن والحالة الزواجية ، وتبلغ أعلى معدلات المشاركة بين الإناث فى السن ما بين مرحلة المراهقة وأوائل العشرينيات ، على حين تنخفض المشاركة بشكل حاد فى سنوات الحمل

---

(٤٩) Talcott Parsons, Robert Bales et al. Family Sociolo Zation and Interaction Process (Glenocoe, The Free press, 1955) Chapter I.

(٥٠) Eugen Yitwek, «occupational Mobility and Extended family Cohesien, and Geographic Mobility and Extended Family Cohesien and Geographic Mobility and extended Family Cohesion American Sociological Review (1990) 25: 9—21, 335—344.

والولادة ، ثم تعاود نسبة المشاركة الصعود مرة أخرى ، وبشكل سريع فى سن الثلاثين[٥١] .

والحقيقة أن مشاركة المرأة فى العمل تتعرض لمجموعة من الهزات نظراً للمسئوليات التى تضطلع بها مثل الحمل والولادة وتنشئة الأطفال علاوة على مطالب البيت ، وهى مسائل لا تقف حائلا دون مشاركة الرجل بمعدلات أعلى وأكثر ثباتاً فى القوى العاملة ، أما تفسير طول الفترة التى تعملها المرأة فى بعض الأحيان ، وليس دائماً ، فيرجع إلى أن دور الحضانة بدأت تلعب دوراً لا بأس به فى تنشئة الأطفال ، ومن ثم حملت عن كاهل الأم هذا العبء الثقيل ، وعلى هذا أصبحت المرأة أكثر حرية فى دخول سوق العمل . وإن كانت هناك ملاحظة طريفة « حول الأعمال التى تؤديها المرأة إذ أنها إما أنشطة مساعدة أو أعمال شبه أموية مثل العمل فى دور الحضانة أو التعليم أو مجالات الرعاية والرفاهية الاجتماعية بالاضافة إلى أعمال السكرتارية الأعمال الكتابية[٥٢] .

أما المشكلة الثانية فهى تلك التى تتعلق بالمسنين فقد ازدادت بطالة المسنين حدة بازدياد توقعات طول العمر ، بالإضافة إلى تقنين قواعد الاحالة إلى المعاش ، والمشكلة لا تأخذ طابع الحرمان الاقتصادى ( وبصفة خاصة بالنسبة للأرامل ) بل إنها تتجاوز ذلك إلى إحساس العجائز بالعجز عن التكيف مع أوضاعهم الجديدة بالاضافة إلى إحساسهم بالغربة وفقدان الذات ( أو الدونية )[٥٣] .

إن عزلة المسنين تعتبر أحد الآثار التى نتجت عن صور القرابة التى ظهرت فى العالم الغربى المعاصر ، فكلما زاد حراك الأسر الشابة وأطفالهم تركوا العجائز خلفهم حيث لم يعد لهم دور متميز . وهذا يتناقض تماما مع الأبنية التقليدية للأسرة ، حينما كان العجائز يكتسبون أهمية أكبر كلما طال بهم الأمد وطعنوا فى السن ، وعلى ذلك فإن الإجراءات التى تستهدف رفاهية العجائز مثل التأمين

---

(٥١) National Man Power Council Wom Womanpower (New York: Columbia University Press, 1927), PP. 62—70, 12s—135, and 241—250, Thomas A. Mohaney. «Factors Determining the labor-Force Participation of Married Women», Industrial and Labor Relations Review (1960—1961). 14. 563—577., Harold I. wilensky «work careers and social Integration international Social Science journal (1960), 12: 543—560.

(٥٢) ويلاحظ أنه حتى فى المهن الطبية تميل الإناث إلى التخصص فى طب الأطفال والطب النفسى للأطفال ، وكافة التخصصات المرتبطة برفاهية الأطفال .

(٥٣) Philip Hauser «Change in Labor Force Participation of the older worker, American Journal of Sociology (1923—1924), sg. 312—323, Peter O. steiner and Robert Dorfman, The Economic Status of the Aged (Berkley and Los Angeles: university of california press, 1921) pp. 1—66 IHP—122.

ومن ناحية ثانية فإن يوجين فريدمان وروبرت هافيرست قد نشرا دراسة حول اتجاهات المسنين نحو الإحالة للمعاش فى :

Eugen A. Friedmann and Robert J. Harighrust, et al, The Meaning of work and Retirement (chicago: university of chicago Press, 1954).

والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية إنما تعكس اختفاء علاقات قرابة وطيدة يمكن أن تؤدى هذه الأعمال بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية للمسنين التى تستدعى مساعدة المسئولين لإعانة المسنين على مواجهة أعباء الحياة .

٢ – الجماعات الأثنية (السلالية) Ethnic Groupings :

تدل الشواهد التاريخية على كثير من الأوضاع التى شهدت التحاما بين أداء أنشطة اقتصادية معينة وجماعات سلالية بعينها . ويمكن ملاحظة هذا الأمر على نحو جلى فى مجتمع المهاجرين إلى أمريكا ، فقد شهدت أمريكا خلال المائة وخمسين عاما الماضية موجات من الهجرة ، كانت تعمل الموجة أو المجموعة الأولى منها فى أعمال بسيطة ، ثم تتطور المهنة التى تؤديها وتكتسب منزلة اقتصادية هامة ، ولعل أبرز مثال على تتابع موجات جماعات سلالية معينة يمكن أن يوجد فى سوق العمالة الزراعية فى كاليفورنيا على النحو التالى :

« لقد اختفى الصينيون ، أما اليابانيون الذين ظلوا لفترة طويلة أصحاب نشاط اقتصادى واضح فى هذا المجال ، فقد تحول جانب كبير منهم إلى ملكية الأراضى الزراعية أو ممارسة التجارة ، وأصبحت العمالة الزراعية تتركز فى أيدى المكسيكيين والبيض الوطنيين ، وبرع الفليبينيون فى زراعة محصولات معينة مثل الخس والأسبرج أو الاسباراجوس ( وهو يسمى بالعربية الهليون وهو نبات من الفصيلة الزنبقية ) ، أما الزنوج الذين كانوا ينجذبون فى الأصل نحو العمل فى أحواض بناء السفن وصناعات الطيران بالإضافة إلى زراعة القطن صاروا الآن يمثلون عنصراً هاما فى العمالة الموسمية فى الزراعة » . [٥٤]

وعلى الرغم من أن الجماعات السلالية فى الولايات المتحدة الأمريكية قد بقيت فترة فى عداد تجمعات الفقراء ، إلا أنها شهدت صعوداً اقتصاديا بدرجات مختلفة ، وقد حددت أربعة عوامل أساسية معدلات هذا الصعود :

١ – ظروف الطلب على الأيدى العاملة لأبناء تلك الجماعات : يرجع الازدهار الذى طرأ على حياة الزنوج أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية إلى الفرص الاقتصادية المتزايدة التى أتاحها البناء المهنى فى البلاد .

٢ – الموارد الداخلية الكافية فى الجماعة السلالية ذاتها سواء من الناحية المالية أو من حيث البنية الاجتماعية الثقافية . فقد استطاع اليهود واليونانيون أن يحرزوا نجاحا فى المجالات المالية

---

(٥٤) Fisher, op. cit., p. 6.

والتجارية أكثر مما استطاع أولئك الذين ينتمون للجماعات السلالية البولندية أو الايرلندية أو الايطالية ، على حين ساعدت الولاءات القرابية والمحلية التى اتصف بها الايرلنديون على انخراطهم فى العمل السياسى وبروزهم فيه .

٣ - استمرار قوة العلاقات الشخصية ، حيث تعمل كل جماعة سلالية على أن تستقدم أبناء جلدتهْ للمشاركة فى جنى ثمار أى مشروع تقيمه ويحرز نجاحا معينا ، وهكذا كلما ثبتت إحدى الجماعات السلالية أقدامها فى المجال الاقتصادى ، كلما كان ذلك مؤشراً على ازدياد عدد الأفراد المنضمين إلى هذه الجماعة .

٤ - درجة التعصب والتمييز السلالى أو العنصرى الذى تواجهه الجماعة السلالية من قبل المجتمع العام . لقد عانت كل جماعة أقلية [٥٥] من قدر معين من التمييز ، إلا أن الزنوج كانوا يمثلون حالة متطرفة من الاضطهاد والتمييز ، وعلى ذلك تم تخصيص أعمال ذات طابع معين توكل للزنوج مثل الأعمال اليدوية وأعمال الخدمة ، على حين حرموا تقريبا من المهن المتخصصة ومجال الأعمال وكذلك الأعمال الكتابية [٥٦] .

ويرتكز هذا التمييز على أساسين أحدهما مباشر يتمثل فى رفض أرباب الأعمال استخدام الزنوج لمجرد أنهم زنوج ، وسبب غير مباشر يتمثل فى رفض أصحاب الأعمال استخدامهم لأنهم أقل كفاءة وخبرة فى أداء الأعمال المطلوب إنجازها وهذا يعنى عادة أنهم يعانون من التمييز فى كافة مجالات الحياة ، وبشكل خاص فى المجال التعليمى .

وعلى أى حال - فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعرف سيطرة جماعة أقلية معينة على نشاط اقتصادى بالذات . وإن كانت الطائفة الأرمنية تسيطر على صناعة السجاد ، على حين نرى أن المستعمرات قد شهدت انقساماً واضحاً فى النظام الاجتماعى العام لثلاثة مجموعات متمايزة تتمثل الأولى فى القادمين من الغرب . من الدولة المستعمرة ( سواء كانوا بريطانيين أو فرنسيين أو ألمان )

---

( ٥٥ ) يمكن تعريف جماعة الاقلية على أنها مجموعة من الناس تنعزل عن الآخرين فى المجتمع بسبب خصائصها الثقافية والفيزيقية ، وتعامل بشكل مختلف يفتقر إلى العدالة . ومن ثم فأنها تنظر إلى ذاتها باعتبارها موضوعاً لتمييز جمعى من قبل المجتمع الكبير انظر :

J. Milton yinger, A Minority Groups in American Society. (Berkley Medallicn Student Edition, 1966) pp. 40—41.

( ٥٦ ) Claire Drake and Horace R. Cayton, Black Metropolis (New York: Harcourt., Brace, 1943), pp. 214 ff. Donald).

Dewey, «Negro Employment in Southern Industry», Journal Or Political economy (1952), 60: 279—293, for an account of Negro advances in the acquisition of property during the Past Century of E. Franklin fraziea, Black Bourgeoisie Glencoe, III: the Free Press, (1927) pp. 29—21.

وهى تجد التأييد فى العادة من مجموعة من العملاء المحليين الذين يضمون الاقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال ، وتسيطر هذه الفئة على المشروعات الاقتصادية الكبيرة علاوة على هيمنتها على المسائل السياسية ، على حين تضم المجموعة الثانية قطاعاً كبيراً من السكان المحليين الذين عملوا فى البداية كمزارعين يستأجرهم أصحاب الاقطاعيات الكبيرة ثم عمال بالأجر النقدى . أما المجموعة الثالثة فإنها تضم مجموعة من الأجانب الذين يعملون فى منطقة وسط بين المجموعتين الأولى والثانية ، وتؤدى أعمالا معينة مثل التجارة وأعمال الربا أو الإقراض وما شابه ذلك .

وتكمن أهمية الخاصية البنائية لمثل هذا النسق فى أنها تدل على تداخل عضوية الفرد فى الجماعة العرقية مع فعاليته السياسية ونشاطه الاقتصادى ، وينجم عن هذا التداخل بين عضوية الجماعة السلالية وغيرها من المجالات أن أيا من أنواع الصراع ( وليكن التنافس الاقتصادى ) يؤدى إلى رد فعل لدى الجماعة العرقية ذاتها ، علاوة على أنه يستثير مجموعة من الولاءات المتشعبة وصور التعصب بين الجماعات المتصارعة . وعلى ذلك يكتسب الصراع شكلا أكثر حدة حيث يتجاوز مجرد صراع المصالح ، لما يتضمنه من صراعات بين القيم وأساليب الحياة . ومن الأمثلة الأخرى على ذلك أن معارضة عمال المناجم الانجليز لاستيراد عمالة أجنبية من الايطاليين والبولنديين والمجريين ، كانت تشتد لأن هؤلاء العمال ينتمون إلى أصول عرقية مختلفة ، أى أن المعارضة كانت ترجع إلى أسس سلالية[٥٧] . بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من الاضطرابات التى شهدتها المستعمرات كانت ترجع فى جانب كبير منها إلى أسباب عرقية ، ليس هذا فحسب ، بل إن الجماعات السلالية هى الأخرى تحس بمشاعر العداوة تجاه الجماعات الأخرى عندما تتداخل الأنشطة الاقتصادية مع العضوية فى جماعة عرقية معينة . وعلى سبيل المثال فإنه عندما استطاع الزنوج أن يكونوا قوة اقتصادية فى بعض المدن مثل شيكاغو ظهر لديهم فى نفس الوقت ميل نحو معاداة السامية وبدأوا يدخلون معارك منافسة حامية ضد اليهود ، والتجار منهم بالذات[٥٨] . وكل هذه أمثلة تبين أن الصراع يتخذ شكلا عاماً عندما تختلط الأنشطة الاقتصادية بالعوامل الاثنية والعنصرية .

والنقطة الأخيرة التى يجب أن نوضحها هنا فيما يختص بتأثير عضوية جماعة اثنية معينة على

---

(٥٧) Ropert Emerson, Iennox A. Mills, and Virginia Thompson Governement and Nationalism in Southeast Asia (New York. Institute of Pacific Relations, 1942). pp. 143, Erik H. Jacoby, Agrarian Urnest in Southeast Asia (New York Coumbia University press, 1949). Chapter V.III.

(٥٨) Harold L. Sheppord, «The Negro Merchant: Astody of Negro Anti- Semitism» American Journal of Sociology (1947--1948), 23: 96- -99.

النشاط الاقتصادى هو أن كل جماعة تفرض على أعضائها نوعاً من الجزاءات الاجتماعية التى تجعل تفاعل الأعضاء مع بعضهم وداخل الجماعة أكثر قوة وأشد تماسكا من التفاعل مع الجماعات الأخرى التى تختلف فى انتماءاتها العرقية عن الجماعة ذاتها . فهناك ضغوط مستمرة للتصويت إلى جانب المرشح الذى ينتمى إلى نفس الأمة بالنسبة للسياسة . كما أن هناك تشجيعاً مستمراً على الزواج من داخل الجماعة ذاتها ، ولا يستبعد وجود علاقة مباشرة بين كثافة التفاعل الاقتصادى داخل الجماعة الاثنية وبين الإلمام الكامل بحالة السوق الذى تتعامل معه هذه الجماعة . ولتوضيح هذه الجماعة ، ولتوضيح هذه النقطة يمكن الرجوع إلى دراسة أجراها « ليبرسون » حول التوزيع المكانى للأطباء فى مدينة شيكاغو وانتهى منها إلى أن الأطباء ذوى الانتماءات العرقية المعينة (كاليهود أو الأيرلنديين مثلا ) يميلون إلى التركيز وممارسة المهنة فى نفس المناطق التى تقيم فيها الأقليات التى ينتمون إليها ، ولاحظ كذلك أن الأطباء اليهود والأنجلو سكسون كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة فى العينة التى درسها ، وأنهم يميلون إلى التركيز فى قلب المدينة علاوة على تفضيلهم التخصصات الطبية الدقيقة[٥٩] وهذا الارتباط الاثنى ( العرق ) بين الدور المهنى وبين المستفيدين بالخدمات ( من نفس الجماعة الاثنية ) يبدو شديد الوضوح فى مجال الطب عند مقارنته بغيره من المجالات مثل الإنجاز فى الطعام أو الصيدلة ، وربما يرجع هذا إلى أن ممارسة الطب لاتزال مجهولة ، بالنسبة للأغلبية العظمى من المرضى ، كما أن هناك ارتباطا وجدانيا قويا بين البشر وبين كل ماله صلة بصحتهم ، ولذا فإن المرضى يشعرون بأن الطبيب من بنى جلدتهم سيكون أكثر إخلاصا لهم ومن ثم يكتسب ثقتهم ويفضلون التعامل معه عن غيره . وبذلك يمكن القول بأنه عندما تتقدم المعرفة أو الحياة الوجدانية إزاء نشاط اقتصادى معين يميل الأفراد إلى العودة إلى ذويهم أو الجماعات العرقية التى ينتمون إليها باعتبارها جماعات تضامنية يمكن أن يجدوا لديها العون والمشورة .

• • •

(٥٩) Stanley Lieberson, «Ethnic groups and the practice of Medicinw», American Sociological Review (1638), 23: 542—549.

## خامسا : التدرج الاجتماعى والحياة الاقتصادية

لقد سبق وأشرنا إلى مدى الارتباط بين أنماط النشاط الاقتصادى وأشكال البناء الأسرى ، ونفس هذا الارتباط يظهر ثانية فى العلاقة بين نسق التدرج الاجتماعى القائم ونوعية الأنشطة الاقتصادية الشائعة . وقد حاول « آرثر ستينشكومب » أن يربط بين مجموعة من المشروعات الزراعية النمطية وكل صور معينة للتدرج الاجتماعى وأسلوب الحياة ، وجاءت نتائجه على النحو التالى[٦٠] .

| نمط المشروع | خصائص المشروع | سمات البناء الطبقى |
| --- | --- | --- |
| ١ - ( العزبة ) مزرعة مملوكة للاقطاعى | تقسم الارض إلى نوعين ، الأول عبارة عن أرض مملوكة ملكية تامة للحاكم وتكرس للانتاج التسويقى ، أما النوع الثانى فيخصص إنتاجه لاستهلاك العاملين فى الجزء الأول . ويتسم الانتاج هنا بالتكنولوجيا البدائية وصغر حجم السوق . | يشهد التركيب الطبقى تباينا شديدا استنادا إلى أسس قانونية موضوعة وينعكس هذا التباين على أساليب الحياة ، وتنبع الثقافة الفنية من الفلاحين . |
| ٢ - مزرعة بالإيجار تتباين مساحتها حسب حجم الأسرة | قيام الأسرة بزراعة رقعة صغيرة من الأرض غير مملوكة لها ، ويخصص جانب كبير من الإنتاج للسوق التجارى ، وفى هذا النمط يتسم العمل بالكثافة وبذل أقصى الجهد لزراعة محصول معين أو أكثر من محصول على مر العام . | تباين الطبقات إلى درجة كبيرة فيما يتعلق بأسلوب حياتها ، مع عدم وجود أسانيد قانونية أو تشريعية لهذا التباين . ويتولى مسئولية الثقافة التكنولوجية أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا . |

(٦٠) Arthur Stinehcombe, «Agricultural Enterprise and Rural Class rElations» American Journal of Sociology (1961—1062), 67; 165—176.

| نمط المشروع | خصائص المشروع | خصائص التدرج الاجتماعى |
| --- | --- | --- |
| ٣ – المزارع الكبيرة Plantaion | المشروعات ذات النطاق الواسع التى تعتمد فى عمالتها على الرق أو العمل المأجور ، وتنتج المحصولات ذات الكم الهائل والتى تتطلب استثمارات مالية كبيرة . فيتم إنفاقها على أراضى زراعية زهيدة الثمن نسبيا ، لا تنتج سوى قدر ضئيل للغاية – هذا إذا أنتجت من المواد الغذائية اللازمة لعاملين فى المشروع | يتسع البون بين الطبقات فى كل من أساليب المعيشة والمكاسب القانونية الناجمة عن التشريعات التى تكرس شكل النظام ، على حد سواء وتصبح الثقافة التكنولوجية حكراً على الطبقات العليا . |
| ٤ – المزارع التى يختلط فيها الانتاج الزراعى بتربية الماشية Ranck | الإنتاج الضخم للمحصولات النقدية التى تحتاج لعمالة مكثفة ، وتقوم على أرض منخفضة القيمة ، حيث توفر الشركات الزراعية المستثمرة المسكن اللازم والغذاء الضرورى للعمال على أساس خصم قيمة المسكن والمأكل من الأجر الذى يحصل عليه العامل . | لا تتباين الطبقات بالنسبة للنواحى القانونية حيث لا توجد حاجة لسن تشريعات تستهدف الإبقاء على عدد كبير من البشر فى قاع المجتمع لتوفير الأيدى العاملة الرخيصة كما لا يتضح الاختلاف فى أسلوب الحياة المتبع ، وتتوزع أعباء الثقافة التكنولوجية بالتساوى على الجميع . |

وتشهد المجتمعات الصناعية هى الأخرى نوعاً من الارتباط بين النشاط الاقتصادى وشكل التدرج الاجتماعى بنفس الدرجة التى لوحظت فى المجتمعات الزراعية . فقد اكتشف ألكس إنكلز و « بيتر روس » أن الوظائف المرتبطة بالإنتاج الصناعى وأعمال الهندسة والإشراف والعمالة الفنية المتخصصة ، يتم النظر إليها على نحو معين من التقدير والاحترام على نحو مماثل فى عدد كبير من الدول الصناعية ومثل هذا التماثل العام فى ترتيب الهيبة المهنية الذى يظهر فى الدول الصناعية يمكن

إرجاعه فى جانب كبير منه إلى المنزلة العالية التى تحتلها المهن الصناعية فى تلك الدول[٦١] . ومن غير الصواب فى هذا المجال الإفراط فى تبسيط شكل التدرج الذى تكتسبه نظم الهيئة المهنية فى الدول الصناعية ، وعلى سبيل المثال فإن « إنكلز وروس » قد اكتشفا أن عدداً من المهن لا ترتبط مباشرة بالإنتاج الصناعى مثل رجال الدين وضباط القوات المسلحة والأطباء تحتل درجات متباينة على سلم التدرج وترتيب المكانة والهيبة بين الدول الصناعية المختلفة .

وثمة تطابق بنائى آخر يمكن ملاحظته ، بين نمط التدرج الاجتماعى وشكل الحراك الاجتماعى والاقتصادى ، والمقصود بالحراك هنا هو تحرك الأفراد داخل البناء الاقتصادى من حيث التسلسل الرئاسى وشكل الترتيب الموجود ، ويمكن لهذا التحرك أن يتخذ شكلين :

**أولهما** : حركة الأفراد داخل ترتيب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وهذا هو النمط الشائع فى الأيديولوجية الأمريكية التقليدية .

**ثانيهما** : تحرك الجماعات والتنظيمات من خلال تسلسل المراكز القائمة . ولعل أبرز مثال على ذلك حركة الوحدات الأسرية لتصاحب رب الأسرة عندما يحرز تقدماً فى سلم التدرج المهنى ، أما الشكل الآخر لهذا النوع من التدرج فإنه يتمثل فى حركة التنظيمات الرسمية ، مثلما يحدث عندما يبذل أحد الأقسام الأكاديمية بالجامعات أو مراكز البحوث جهداً خارقاً يستطيع من خلاله الدخول فى زمرة الأقسام المحترمة التى تتمتع بمنزلة أعلى .

ويتحدد شكل الحراك الاجتماعى بشكليه الفردى أو الجمعى على السواء على أساس محددات التدرج الاجتماعى ذاته ، أهو قائم على أساس النسب والوراثة أم على أساس الإنجاز والقدرة الفعلية للفرد أو الجماعة . فالمجتمعات تتباين فيما بينها إلى حد كبير فى مدى استناد الأدوار المهنية أو الدينية أو السياسية إلى المنزلة التى يرثها الفرد على أساس علاقات القرابة أو السن أو الجنس أو الجماعة العرقية التى ينتمى إليها أو حتى مكان الإقامة ، وكلما زاد الدور الذى تلعبه هذه المعايير فى تحديد شكل التدرج الاجتماعى ، كلما كان المجتمع أكثر ميلا نحو إسناد الحراك الاجتماعى إلى معيار الوراثة أو الانتماء أو النسب ، على حين أنه كلما كان نسق التدرج أكثر اعتماداً على الإنجاز الفردى فى ترتيب الأشخاص فإن المجتمع حينئذ يؤكد على صفة الإنجاز عند الأفراد .

ويترتب على هذا البعد الخاص بخاصيتى الإنجاز فى مقابل النسب أو الانتماء آثار على الشكل النمطى للحراك الاجتماعى فى المجتمع على النحو التالى : فلو اكتسب النسب أو الانتماء شكلا

---

(٦١) Alex Inkles and Peter Rossi, «National Comparisons of occupational prestige, American journal of Sociology (1956—1957) 61: 329—359.

نظامياً قوياً يميل الحراك إلى اتخاذ الشكل الجمعى ، أما إذا اتخذ الإنجاز صفة التشكل النظامى فإن الحراك يكتسب الصبغة الفردية .

ولتوضيح ما سبق ، فإنه يمكن القول بأن التدرج الاجتماعى ذا الشكل الذى يعتمد على النسب أو الوراثة قد وجد فى الهند فى فترة زمنية خلت ، حيث كان الفرد يولد داخل طائفة مغلقة حيث تتحدد كل جوانب حياته المستقبلية بلا استثناء ، بما فى ذلك زواجه وعمله وممارسته للطقوس الدينية ، وحتى شكل جنازته بعد أن يتوفى ، فهو مسير ، لا مخير ، من المهد إلى اللحد ، ونظراً لأن الأدوار يتم تجديدها بناء على قواعد متفق عليها ، فإن خروج الفرد من طائفة معينة إلى طائفة أخرى يعد أمراً مستحيلا ، حيث تقف بنية النظام الطائفى سدا منيعاً يحول دون ذلك . إذن كيف يمكن وجود شكل من أشكال الحراك فى مثل تلك الحالة ؟ أجاب « هوتون » على ذلك بقوله : « إن الحراك الاجتماعى يكشف عن نفسه فى شكل الانقسام الجمعى فى الطائفة إلى مجموعة من الطوائف أو ما يطلق عليه اسم « الاتجاه الانقسامى » لدى الطوائف فى الهند ، والذى يشير إلى تلك العملية التى يتم بمقتضاها انشقاق الطائفة المغلقة إلى عدد من الطوائف الفرعية التى يمكن أن تقبل بصفة مؤقتة زواج الذكور المنتمين إليها من إناث ينتمين إلى طوائف فرعية أخرى وإن كانت لا تقبل فى ذات الوقت أن تتزوج إناث الطائفة من ذكور ينتمون إلى طوائف أخرى ، على أساس ادعاء الأفضلية ( السمو ) بالنسبة للطوائف الأخرى ، وهو زعم يجد التأييد عندما تقوم الطائفة بتغيير بعض الأدوار المهنية فيها ، أما الخطوة الأخيرة فإنها تتمثل فى تبنى الطائفة لاسم جديد وإنكار كل ما له صلة بالماضى ، أوكما يقول ( هوتون » : يمكن للطائفة أن تقوم بتغيير اسمها ، وباللجوء إلى نوع من الدعاية والتنظيم تطلق على نفسها اسماً جديداً ، كما يمكنها أن تكتسب تقديراً أكبر يتناسب مع اسمها الجديد من خلال تغيير بعض عاداتها المرتبطة بالزواج وطريقة تناول الطعام ونوعه »[٦٢] ويمثل هذا التضاعيف فى عدد الطوائف الأسلوب الذى يمكن من خلاله فهم الشكل المتميز الذى ظهر به الحراك الاجتماعى فى الهند طوال الفترة الماضية .

وعلى حين نجد شكل الحراك الاجتماعى المستند إلى الوراثة فى الهند القديمة ، فإننا نصادف الحراك الراجع إلى الإنجاز بشكله النمطى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو نظام يشجع على انتقال الأفراد بوصفهم أفراداً من أدوار معينة إلى أدوار أخرى أكثر أهمية ومنفعة للفرد دون الأخذ فى الاعتبار ببعض الصفات مثل الانتماء العرقى أو الدينى أو العائلى .

---

(٦٢) J.H. Hutton, cAste in India ( Cambridge; Cambridge University Press, 1964) pp. 41—61, 97—100.

وترجع مشاعر العداء التى تنتاب بعض أفراد المجتمع الأمريكى نحو برامج الرفاهية الاجتماعية إلى أن المجتمع الأمريكى يؤكد على عامل الإنجاز الفردى ، ومن ثم فإن إدخال هذه البرامج سوف يؤدى إلى حصول مجموعات معينة من الأفراد على فوائد وتسهيلات لم يبذلوا جهداً فى سبيل الحصول عليها ، وهو أمر يتنافى مع ما استقر عليه العرف الأمريكى من أن كل فرد عليه أن يشق طريقه دون مساعدة من أحد وعليه أن يبذل الجهد فى سبيل الحصول على ما يريد . ومن ثم فإن الأمر يحتاج لتبرير من جانب المسئولين . ومن تلك التبريرات ما يذهب إليه البعض من أن إدخال برامج الرفاهية الاجتماعية تيسر وجود تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع ، على حين أن برامج الرفاهية تعد فى أوروبا من المسائل المسلم بها وتدخل فى صميم الوظائف التى تضطلع بها الدولة . وعلى أية حال ، فإنه يمكن إضفاء الشرعية على إجراءات الرفاهية لو أمكن إثبات أنها تساعد على تحرر الفرد من العوائق التى قد تحول بينه وبين الوصول إلى مراكز متقدمة فى سلم التدرج الاجتماعى من خلال عملية الحراك .

ويمكن ملاحظة بعض التغيرات المثيرة المرتبطة بشكل الحراك الفردى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ، فعندما يتولى شخص دوراً مهنيا معيناً ثم يصل إلى سن الثلاثين من العمر مثلا ، فإنه يكون فى أكمل حراكه الاجتماعى إلى حد ما ، فيما عدا ما قد يحدث داخل فئته المهنية ، وهكذا فإن البالغين الذين يحتلون مكانة مهنية مماثلة يوجدون إذاً بشكل ما فى مواقع تقوم على أساس الانتماء أو النسب ، وإن لم يكن هذا الانتماء محدداً ( موروثاً ) ، عند ولادتهم ، وفى ظل هذه الظروف نلاحظ أن الحراك يكتسب شكلا جمعياً ، وحيث تحاول جماعة مهنية بأكملها (كالممرضات مثلا ) أن تحسن المستوى معيشتها أو على الأقل حماية الوضع الذى تحتله من الفناء ، وباختصار فإن الحراك الجمعى قد اكتسب مشروعية وخاصة عندما تصبح محركة الحراك الفردى غير فعالة بالنسبة للفرد ، وعندما يتم تسكين هذا الفرد وسط جماعة معينة يتحتم عليه الانتساب والانتماء إليها (وقد يكون مرغماً على هذا) .

مما سبق يتضح لنا مدى الارتباط بين شكل الحراك الاجتماعى ونسق التدرج القائم فى المجتمع ، بالإضافة إلى أن معدل الحراك الصاعد يرتبط بنفس الدرجة من القوة مع نمط النسق الاقتصادى فى المجتمع ، وقد أجرى كل من « رينارد بندكس » و« سيمور ليبست » دراسة حول « الحراك الاجتماعى فى المجتمع الصناعى » وتوصلا منها إلى نتيجة مؤداها « أن الشكل العام للحراك الاجتماعى يبدو على قدر كبير من التماثل فى المجتمعات الصناعية فى كافة دول الغرب » . وتتناقض هذه النتيجة مع المقولة الشائعة حول كون المجتمع الأمريكى أكثر انفتاحا من غيره من مجتمعات

أوروبا الغربية . وقد أكد كل من بندكس وليبست على حقيقة أن شكل الحراك . لا يتأثر بالاتجاهات الأيديولوجية أو الثقافية فى المجتمع بقدر ما يتأثر بشكل الأبنية المهنية المتاحة فى النسق الاقتصادى(٦٣) ونظراً لاشتراك المجتمعات الصناعية فى خاصية اقتصادية عامة هى وجود الصناعة ، فإنها تتميز بوجود صور كثيرة مماثلة من الحراك الاجتماعى .

وإن كان ذلك لا يعنى التسليم بالنتائج التى انتهى إليها « ليبست وبندكس » إذ ينبغى إدخال تعديلين عليها .

أول هذين التعديلين هو : نظراً لأنه لم تجر دراسات عن كافة المجتمعات الصناعية فى نفس الوقت فالولايات المتحدة والسويد وفرنسا وإيطاليا وفنلندا ليسوا على نفس الدرجة من التطور الصناعى ، كما أن التغييرات التى طرأت على الأبنية الاجتماعية فى تلك الدول لم تكن على نفس الدرجة من السرعة أو الحجم ، ومن ثم فإن هناك عوامل أخرى ، بخلاف تجربة التصنيع المتقدم ، تؤدى إلى وجود قدر متماثل بين صور الحراك الاجتماعى فى تلك الدول .

أما التعديل الثانى ، فيتناول فكرة « ليبست وبندكس » عن ذلك النمط الأساسى من أنماط الحراك الاجتماعى والمتمثل فى الانتقال من المهن اليدوية إلى الصناعات التى تعتمد على الآلة ، وقد ضمن الكاتبان هذه الفكرة فى إطار دليل ( مؤشر ) Index عن الحراك الاجتماعى ، وهذا الدليل يمكن أن يستفاد به إلى درجة معينة ، وإن تكن محدودة ، إلا أن ما يعاب عليه بالفعل هو إفراطه فى العمومية بحيث لا يدع الفرصة للتحديد القاطع لبعض الأشكال الأخرى للحراك مثل الانتقال من المهن البسيطة إلى المهن الفنية الأكثر تخصصا .

ننتقل بعدئذ إلى موضوع التركيب الطبقى فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو من الموضوعات التى نالت اهتماما واسعا ومناقشات مستفيضة من جانب علماء الاجتماع الأمريكيين ونخص بالذكر منهم « رايت ميلز » و « لويدوارنر » و« بيتر دروكر » علاوة على « فانس باكارو ، الذين أكدوا على نحو أو آخر بأن النسق الطبقى فى المجتمع الأمريكى قد اكتسب شكلا أكثر تصلبا أو انغلاقاً ، أو أن أفراد المجتمع الأمريكى صاروا أقل حرصا ورغبة فى الحراك إلى أعلا(٦٤) ومن أبرز الأسباب

---

(٦٣) Seymon Monti liepst and Reinhard Bendix, Social Mobility in Industrial Society (Berkeley and los Angelos. University of California Press (1959). p.13

(٦٤) C.W. Mills, White Collor (New York; Oxford University Press, 1951). p. 359 Peter. F. Durker, «the Employee Society», American Journal of Sociology, (1952—1958), 58-358; 363, W.lloyd Warner and J.O. Yow, The Social System of the Modern Factory (New Haven; yale University press, 1977) p. 165, vane Packard, The Status Seekers (New york; Mekay 1959).

التى أدت لهبوط معدل الحراك الصاعد ، فى رأينا ، وهو أن الهجرة الخارجية إلى البلاد – والتى كانت تتيح قاعدة عمالية عريضة من العمال المهرة – قد انخفضت نتيجة لقوانين الهجرة التى صدرت خلال العقد الثالث من القرن العشرين ، وكذلك نتيجة للانخفاض التدريجى فى معدلات المواليد المتباينة بين الطبقات ، وذلك لعشرات من السنين ، وقد أظهر عدد كبير من الدراسات التى أجريت على بعض المجتمعات المحلية نوعا من الجمود فى الحراك ، حيث أن كثيرا من هذه الدراسات قد أجرى فى فترة الكساد العظيم فى الثلاثينيات من هذا القرن .

وعلى الرغم من أن كمًّا هائلا من الدراسات قد أجريت وتجرى الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية[٦٥] حول الحراك بين الأجيال المتعاقبة وأصول جماعات الصفوة ، والحراك المهنى ، فإن مناقشة الوضع الراهن لبناء القوة والأسرة فى الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت الكثير من الحماس الذى لم يثمر نتائج تنير السبل أمام المهتمين بدراسة هذا الموضوع الحيوى والهام فى آن معاً وتوضح الدراسات التى أجريت عن اتجاهات الحراك الاجتماعى فى المدى الطويل أن تغيراً طفيفاً للغاية قد طرأ على هذا الحراك خلال الخمسين عاما الماضية فيما عدا ميلا بسيطا نحو الحراك الصاعد وذلك قبيل الأزمة الاقتصادية[٦٦] .

**خاتمة :**

كان الخيط الأساسى فى هذا الفصل هو دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية على المستوى العام للمجتمع ككل . أما الآن فإننا سنقوم بإجراء تعديل على المستوى الذى تجرى عليه دراستنا للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية حيث سننزل إلى مستوى أقل عمومية وأكثر تركيزاً عندما ندرس العمليات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وتوزيع وما شابه ذلك .

---

(٦٥) Natalie Ragoff, Recent Trends in Occupational. Mobility (Glencoe, III, The Free Press, 1953), pp. 19—23, W. Lloyd and James Abbegglen, Occupational Mobility in American Bnisiness and Industry (Minnepolis; University of Minnnesata Press, 1955), pp. 13-25, Lipset and Bendix, op. cit.

(٦٦) من الأمثلة على الدراسات الدقيقة التى أجريت فى هذا الصدد دراسة «نافالى روجوف» المشار إليها وكذلك .
Sidney Goldsteni, «Migration and occupational Mobility in Norristonn, Pennsylvania», American Sociological Review (1955, 20: 402—403; Staurt Adams, «Organis of American Occupational elites 1900—1955» American Journal of Sociology (1950— 1957), 62:360— 398.

# الفصل الثالث

## التحليل السوسيولوجي للعمليات الاقتصادية

ن . سملسر

أولا : العملية الإنتاجية .

ثانيا : التوزيع والتبادل .

ثالثا : عملية الاستهلاك .

خاتمة .



الفصل الثالث

# التحليل السوسيولوجى للعمليات الاقتصادية

يرى علماء الاقتصاد أن العملية الاقتصادية ترتكز بشكل أساسى على عنصرى الإنتاج والاستهلاك ، ويتضمن الإنتاج عملية حشد واستخدام الموارد ، على حين يشير الاستهلاك إلى استخدام ما تأتى به العملية الإنتاجية ، وعلى عكس الاستهلاك لا يؤدى الإنتاج إلى إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ، وإن كان كل من الإنتاج والاستهلاك يستلزم وجود أسلوب للتوزيع ؛ سواء على مستوى المدخلات متمثلة فى رأس المال والمواد الخام والعمل فى المنشأة أو توصيل النتائج إلى المستهلك .

وفى هذا الفصل سنتبنى هذه النظرة للعملية الاقتصادية كمجرد أداة لتنظيم التعامل العلمى مع هذه الظاهرة : العملية الاقتصادية . فى البداية سنهتم بملاحظة تلك العوامل السوسيولوجية وثيقة الصلة بالعملية الانتاجية ثم ندرس عمليتى تبادل وتوزيع السلع والخدمات ، وبصفة خاصة التأثيرات المترتبة على مختلف الترتيبات البنائية الملازمة لعملية التبادل ذاتها ، وتدخل المتغيرات السوسيولوجية فى سوق العمالة ، وخدمات أصحاب المشروعات والسلع التى يتعامل فيها المستهلك . ثم ننتقل فى المرحلة الثالثة إلى الاستهلاك حيث نقوم بتجميع بعض نتائج البحوث التى تراكمت خلال الفترة الماضية فى كل من علمى الاجتماع والاقتصاد .

## أولا : العملية الإنتاجية

### ١ - المحددات الفنية للعملية :

ميز بعض المفكرين بين جانبين هامين فى العملية الانتاجية هما : قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، حيث تشير قوى الانتاج إلى العلاقات التى تنشأ بين الآلات والأدوار والزمن وغيرها من الجوانب الفنية فى العمل ، فإدخال آلة معينة على الإنتاج فى إحدى المنشآت يؤدى إلى إدخال

صور معينة للتوافق بين العمال وموقف العمل من حيث إعادة توزيع الأدوار وأداء مهام معينة من تشغيل وتشحيم وصيانة الخ .. على حين تعبر العلاقات الاجتماعية للإنتاج عن التفاعلات الإنسانية التى تقوم بين الناس عندما يندمجون فى عملية إنتاجية معينة ، مثل تقسيم العمل الاجتماعى فى شكل أدوار مستقلة ومتخصصة وكذلك العلاقات التى تقوم بين الإدارة والعمال . ومن المؤكد أن العلاقات الاجتماعية لا تتوقف بسبب ظهور التفاعلات اللازمة لاتمام العملية الانتاجية ، بل إن أشكالا جديدة للعلاقات تظهر إلى حيز الوجود بفضل الترابطات الوثيقة والمستمرة ، وتتمثل هذه الأشكال الجديدة فى علاقات الصداقة وتكوين الجماعات غير الرسمية ، وتتحدد العلاقات الاجتماعية فى الإنتاج بناء على شكل قوى الإنتاج فى المجتمع ، هذا ما رآه ماركس وهى آراء لن نوليها قدراً من عنايتنا طوال هذا الفصل ، وإنما سيتركز اهتمامنا على التفاعل بين العوامل الاجتماعية والعمليات الاقتصادية ، وعلى أية حال فلابد من التعرض أولا لذكر بعض المحددات الفنية للعلاقات الاجتماعية فى الأطر الانتاجية ، كما يجدر بنا أن نحدد معنى المحددات الفنية على أساس أنها تمثل العوامل الطبيعية والبيولوجية المرتبطة بالعملية الانتاجية ذات الطابع الملموس ، بحيث تشتمل على حجم المنشأة والاستقرار الموسمى أو الدورى الذى يصيبه نمط إنتاجها ، بالاضافة إلى حجم وطبيعة ومعدل التغير التكنولوجى ، بالاضافة إلى قوة الاضاءة ووجود الضوضاء فى مكان العمل ، وكذلك نواحى القصور البيولوجية من الأمراض أو الاصابات التى قد تصيب العمال .

وتمارس هذه المحددات الفنية تأثيرها على العلاقات والنشاطات البشرية فى عدة أشكال .

١ - تلعب العوامل الفنية دوراً حاسماً فى تحديد مقدار الجهد البدنى المطلوب من الإنسان بذله ، وقد بذل الباحثون جهوداً كبيرة خلال السنوات الماضية لدراسة العلاقات بين الانتاجية والتعب . واهتموا فى هذا الصدد اهتماماً خاصاً ببحث أهمية عدد من العوامل فى العملية الانتاجية . ومن بين هذه العوامل نجد اهتماماً واضحاً بدرجة الحرارة وفترات الراحة وعدد ساعات العمل فى اليوم أو الاسبوع ، ولم يكن من اليسير تقييم نتائج هذه الدراسات نظراً لأنها كانت متداخلة مع عدد من العوامل الاجتماعية والنفسية .

٢ - تؤثر الظروف الفنية للوظيفة على سرعة إنجاز العمل ، ويتضح هذا بشكل خاص فى خطوط التجميع فى العمل .

٣ - تؤثر الظروف الفنية للإنتاج على مستوى المهارة المنشود من جانب العمال ، والمثال المألوف على هذا يتضح فى الفرق الظاهر بين مستوى مهارة العامل الحرفى الذى يحتاج لفترة زمنية طويلة حتى يتعرف على أسرار مهنته ، وبين العامل الذى يعمل على خط التجميع فى مصنع ما حيث

لا تتجاوز مهارته المتطلبات البسيطة للغاية لأداء العمل والتى يمكن تعلمها خلال بضع دقائق أو ساعات على أكثر تقدير ، ويعتبر ضياع المهارات الذى نتج عن سياسات التصنيع عاملا مباشراً وراء عدم الإحساس بالتوحد الذى كان موجوداً بين العامل والسلعة التى يقوم بإنتاجها ، وهو الإحساس الذى لم يعد موجود الآن[١] .

٤ – تحدد الخصائص الفنية درجة تعقد تقسيم العمل ، فقد أدت الصناعة الحديثة إلى ظهور نوع من تقسيم العمل لم تشهد له البشرية مثيلا من قبل .

٥ – وفى مجال علم الاجتماع الاقتصادى نجد أن أكثر الجوانب أهمية تتمثل فى مدى تأثير العوامل الفنية للإنتاج على الطابع الذى يكتسبه التفاعل الاجتماعى القائم ، حيث تتطلب البيئة الفيزيقية للعمل أنواعاً معينة من التعاون والاتصال فى إطار العمل ، بل إن هذا قد يتعدى إطار العمل ويمتد تأثيره إلى حياة الناس خارج المصانع .

---

(١) أشار دور كايم إلى هذا النوع من تقسيم العمل باعتباره نوعاً شاذاً من أشكال تقسم العمل وأسماه بتقسيم العمل الأنومى Anomie وأراد به حالة الافراط فى التخصص الذى يؤدى إلى إحساس الفرد بالعزلة فى عمله أو تخصصه كنتيجة للإفراد فى التخصص وتقسيم العمل .

بوتومور – مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

كما أن المهنة الواحدة قد تقسم إلى عدد من العمليات الجزئية الدقيقة : ولعل آدم سميث أصاب حين قال : « أليس من المخجل أن يعترف الإنسان بأنه لم يصنع فى حياته كلها سوى الجزء الثانى عشر من دبوس » إشارة إلى أن صنع الدبوس يستغرق ١٨ عملية ، كما يظهر التجزء والتقسيم البالغ فى عمليات التجميع assembly حيث شهدت مصانع فورد فى الثلاثينات من هذا القرن عملية مركبة لتجميع السيارة بحيث كانت تمر بحوالى ٤٥ مرحلة مختلفة : حتى أن الفرد الذى كان يضع المسمار فى مكانه لا يقوم بتثبيته بل يقوم بهذا شخص آخر ، ويمكن الرجوع فى هذا إلى دراسة فريدمان :

Industrial Society, The Emergence of the Human Problems of Automation, (The Free of Alencoe, 1964) p. 163.

ويذكر ماك إيفر فى هذا الصدد أن أكبر مساوىء التقسيم البالغ فيه العمل حيث يجعل الناس بمثابة أجزاء فى آلة واحدة كبيرة ، وبذلك يصبح العامل مجرد جزء صغير لا قيمة له فى ذاته ، وإنما يكتسب قيمته من انتمائه إلى كل أكبر هو العملية الإنتاجية ككل ، انظر فى هذا :

Robert M. Mae Iver, Community. Asociological Study, (London MacMillan, 1937) pp. 359—362.

أما أثر هذا التقسيم المفرط فى العمل بالاضافة إلى غلبة التكنولوجيا على حياة الإنسان فقد تسبب فى إحساس الإنسان بأنه يغترب alienated عن إنتاجه أو مجتمعه بل وعن نفسه أحياناً وهو ما يعرف بالاغتراب السيكولوجى . وكان لكل هذا تأثيره حتى على الإنتاج الأدبى ، ومن هنا لم يتأثر وهو يطالع إنتاج شاعر كبير مثل لويس ماك بنس (١٩٠٧ – ) وبالذات فى قصيدته Prayer Before Baith : حيث يسهلها بشكل بالغ الغرابة Iam not yet. Bafore ويبلغ الذروة فى انفعاله واعتراضه على التدخل التكنولوجى فى حياة الإنسان فيقول :

Automation would make a cage in machine A Thing, A thing with out face.

وقد أثار إدخال النظم كاملة الآلية فى الصناعة اهتماماً واسعاً بالآثار الاجتماعية المترتبة على إدخال هذه النظم على الإنتاج ، وكان لإدخال الآلية على الصناعة أثره فى عدم الحاجة إلى مهارات عالية من جانب العمال ، فالدور الذى يلعبه العامل قد لا يتجاوز مجرد ضغط على زر كل فترة زمنية معينة بالإضافة لإنتاج عدد كبير من السلع التى لا يتدخل فيها الإنسان أثناء العملية الإنتاجية ذاتها . ليس هذا فحسب بل إن الآلية أدت كذلك إلى تطوير نظم أكثر حداثة وتعقيداً وعلى وجه الخصوص تلك المتصلة بالحسابات الآلية ، ونظم التغذية الاسترجاعية .

١ – تؤدى المصانع الآلية إلى تقليل الجهد البدنى الذى كان العمال يبذلونه قبل إدخال الماكينات الآلية ، وكذلك إنجاز الإنتاج فى أقل وقت ممكن ، كما أنها تؤدى فى معظم الحالات إلى خفض عدد العمال فى المصنع الذى يدار بالنظم الآلية[٢] .

٢ – تؤدى الآلية إلى تحسين الإنتاج فضلا عن السرعة فى الإنجاز بالمقارنة بالأيدى العاملة البشرية .

٣ – تؤدى التكنولوجيا إلى تخليص الصناعة من الوظائف الكتابية متمثلة فى الموظفين غير الفنيين ، فى الوقت الذى يتضاعف فيه عدد المهندسين ، ويزداد الفنيون خبرة وحنكة فى التعامل مع النظم .

٤ – بالنسبة لمستوى المهارة المطلوبة نجد أن الآلية تؤدى إلى عدم الاهتمام بالمستويات الدنيا من الكفاءة على حين يتم رفع المستويات المهارية العالية عن طريق التدريب المتواصل وتزويد الصناعات بأفضل العناصر ذات المهارة العالية .

٥ – والحقيقة أنه لم تتضح تماماً صورة تأثير الآلية على العلاقات الاجتماعية للعمال . وفى دراسة أجراها مان «Folyd Mann» وريتشارد هوفمان «Richard Hoffman» عن تأثير الآلية على العلاقات بين العمال ، وجد أنها قد أدت إلى وجود تقارب فيزيقى بين العمال أكثر من ذى قبل ، هذا فى الوقت الذى كشفت فيه دراسة أخرى حول إدخال الآلية على صناعة السيارات عن أن التفاعل قد شهدا انخفاضا واضحاً بين العمال ، على حين شهد ارتفاعاً ملحوظا بين العمال والمشرفين والمديرين ( ويقول آخر تتدعم الاتصالات الرأسية بين الإدارة والعمال ، على حين تقل التفاعلات الأفقية بين العمال بعضهم وبعض فى كل النظم الآلية للصناعة ) .

ونظراً لأن الصناعات الآلية تتطلب عمالا على درجة عالية من المهارة : يحصلون على أجور

---

(٢) William Fanke «Outomation in the Automobile: Some Consequences for In-Plant Social Stucture», American Sociological Review (1958), 53 : 403—406.

عالية وكذلك مهندسين وخبراء ، فإن المجتمع المحلى المحيط بهذه الصناعات – أو إحداها – سيتمتع بدرجة عالية من الرخاء والتطور نظراً لغلبة حملة الشهادات العليا على سكانه ، مما يؤثر بالتالى على الأنشطة التى تقوم فى المدينة من حيث الترفيه وطبيعة العلاقات بين المجتمع المحلى والنظم الحكومية ، وكذلك الطابع العام للحياة الاجتماعية .

وقد أوضح كثير من الباحثين أن إدخال الآلية على الصناعات الحديثة قد أدى إلى خفض الماضية . فى الماضى كان الباحثون يركزون جل اهتمامهم على تأثير مجموعة من المتغيرات مثل نوعية الإشراف والجماعات غير الرسمية على الروح المعنوية للعمال والتأثير الذى تمارسه تلك الأخيرة على إنتاجية العامل ، أما فى كل الأوضاع الحالية لآلية الصناعة ، فإن كثيراً من تلك المحددات قد اختفت ، فالآلات يتم التحكم فيها وإدارتها أتوماتيكيا بحيث أن دور المشرف الذى كان يتحدد بناء على موقفه كثير من الأمور المتعلقة بحجم ونوعية الإنتاج لم يعد له نفس التأثير . واعتقد أن مثل هذه التطورات تستدعى إعادة النظر فى كثير من مشروعات البحوث فى مجال الاجتماع الصناعى .

عرضنا فى تلك العجالة لتأثير الملامح الفنية للعمل على الجانب الاجتماعى فى العملية الانتاجية ، وباعتبار المحددات الفنية متغيراً مستقلا فى علاقتها بالجوانب الاجتماعية . أما الآن فإننا سنحاول دراسة الجانب الاجتماعى باعتباره فاعلا فى حد ذاته ، أو متغيراً مستقلا ، وفى هذا الصدد سوف نعمل على ملاحظة كيفية وجود تغذية استرجاعية للعوامل الاجتماعية على المحددات الفنية .

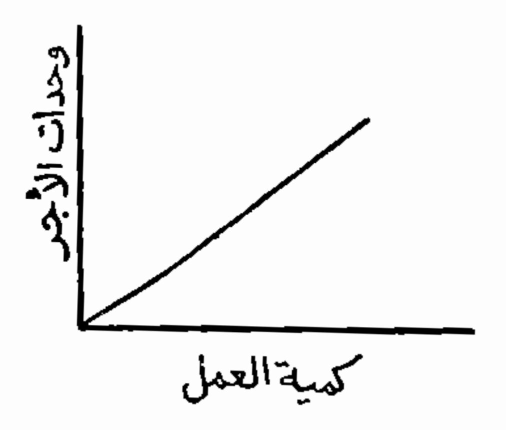
ولأغراض التحليل العلمى سنقوم بتقسيم الجانب الاجتماعى لعملية الانتاج إلى وحدتين رئيسيتين من وحدات البناء الاجتماعى هما :

١ – الأدوار المهنية Occupatianol Roles .

٢ – والتنظيمات .

١ – الأدوار المهنية :

يرى علماء الاقتصاد أن سلوك واتجاهات الأفراد الذين يقومون بأدوار اقتصادية معينة يتحدد أساساً بناء على قاعدة العرض والطلب ، ويفترضون أن مقدار الجهد الذى يبذله العامل يتحكم فيه مقدار الأجر الذى يحصل عليه لقاء أدائه لهذا العمل . ومن ثم فإنه كلما زاد الأجر كلما زاد الاقبال على العمل كما يتضح مما يلى .




ويرى كينز أن هناك علاقة طردية بين العمل والأجر ، بحيث أنه إذا انخفض الأجر يترتب على هذا توقف العامل عن أداء العمل كلية وليس بمجرد الاقلال من الجهد المبذول فى أداء العمل ، كما يتضح من الشكل الآتى :




ويلعب هذا الافتراض دوراً هاما فى تحليل كينز لمستوى البطالة فى نموذجه عن التوازن . وقد ركز علماء اقتصاد آخرون على قضية أخرى ، تنفرد بها اقتصاديات الدول المتخلفة . فالزيادة فى الأجر لا تستتبع بالضرورة زيادة فى مقدار الجهد المبذول نظراً لأن العامل فى تلك المناطق المتخلفة يفضل إنفاق الزيادة فى الأجر على ترجية وقت الفراغ وليس للعمل وقت إضافى ، ويؤدى هذا إلى ارتداد المنحنى[٣] على النحو التالى :

(٣) Harold G. Vatter, «on the Folklore of the Backward. Sloping Supply Curve». Indu.trial and Labor Relations Review (1960—1961), 14: 518-589.




وأخيراً ، فإن علماء الاقتصاد لا يستبعدون احتمال ميل منحنى عرض الطلب سلبا أو إيجابا فى ظل ظروف معينة مثل التغير فى أنساق القيم والتكنولوجيا ،

وعندما ننطلق من وجهة نظر علم الاجتماع الاقتصادى نجد أن وجهات نظر علماء الاقتصاد قد شابها الكثير من أوجه القصور على النحو التالى :

١ – يتجاهل علماء الاقتصاد الاعتماد المتبادل بين العمال ، مما يدفع علماء الاجتماع الصناعى إلى الاعتراض على أفكار علماء الاقتصاد الذين كانوا يرون أن التنظيم الصناعى ( المنشأة الصناعية ) عبارة عن تجمع لعدد من الأفراد الذين يبحث كل منهم عن صالحه الخاص وحسب بدون الاهتمام بمصالح الآخرين . ومن ثم فإنه تكون لدى كل منهم الرغبة فى بذل مزيد من الجهد بدافع الرغبة لتحقيق أقصى قدر من الدخل الخاص . وقد اعترض « التون مايو » على هذا الرأى بشدة ورأى أن القوة العاملة فى المصنع تتكون من عدد من الجماعات الاجتماعية التى يقوم بينها تفاعل على درجة عالية من القوة وأن العمال عادة يربطون أقدارهم بأقدار الآخرين ليس فى داخل المنشأة وحدها بل إن مثل هذه العلاقات تنمو وتتجاوز حدود العمل داخل للمصنع وحسب [٤] .

٢ – قد لا ينكر علماء الاقتصاد إنكاراً تاما أن بعض العوامل الاجتماعية مثل علاقات القرابة وبعض المعتقدات الدينية التقليدية – تؤثر على معدلات دخول العمالة إلى سوق الإنتاج وبشكل خاص فى البلدان المتخلفة إلا أنهم ينظرون إلى تلك العوامل باعتبارها معطيات ، وإن كان ذلك مسموحا به لأغراض التحليل الاقتصادى فإنه لا يمكن أن يقنع علماء الاجتماع الاقتصادى الذين يستهدفون إجراء دراسات منظمة عن العوامل ذاتها .

---

( ٤ ) Everett Cherrington Hughes, «The Knitting of racial Groups in Industry», American Sociological Reivew (1946), 26 ;512 and John T. Dunlop, wage Determinations under Trade Unions (New York: Augustus A. Kelly, 1950), pp. 28—44.

٣ – ويرى عالم الاجتماع الاقتصادى أن هناك عدداً كبيراً من العوامل التى تؤثر فى مقدار الجهد الذى يبذله العامل بخلاف الأجر. ومن بين تلك العوامل هناك الإشراف الذى يؤثر تأثيراً واضحا على معدلات الإنتاج وبوجه خاص فى الصناعات التى لم تشهد الآلية الكاملة بعد. بالإضافة إلى أن عالم الاجتماع الاقتصادى يوجه عناية خاصة نحو دراسة أنماط سلوك العمال والتفاعلات التى تقوم بينهم علاوة على وجود التفاعل بينهم وبين الإدارة، وما شابه ذلك، وباختصار فإن عالم الاجتماع الاقتصادى يوسع من مجال المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة متجاوزا بذلك النظرة المحدودة لعالم الاقتصاد وينطوى هذا على جانبين، الأول جانب قوة حيث يستطيع عالم الاجتماع الاقتصادى أن يكون فى وضع أفضل يتمكن معه من تقديم تفسير أعمق وأشمل لمختلف صور سلوك العامل فى المنشأة، وإن كان هذا لا يمنع أن هذه النظرة تنطوى على جانب ضعف، كذلك يتمثل فى أن عالم الاجتماع الاقتصادى لا يجد من اليسير عليه تنظيم هذا الكم الهائل من العوامل على نحو يلائمه من الناحية النظرية.

ويرى عالم الاجتماع أن الدور ( بما فى ذلك الأدوار المهنية ) يشير إلى مجموعة منظمة من النشاطات التى تتضمن تفاعلا مع الأطر الثقافية والاجتماعية والبيئية. وهى تخضع فى تنظيمها وتقنينها لعدد من التوقعات، التى لا تعنى مجرد توقع إتيان سلوك معين بقدر ما تعنى وجود عدد من المعايير والجزاءات المحددة التى تعمل على جعل السلوك متفقا مع ما يتوقعه المجتمع من صاحب الدور.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من مفاهيم خاصة بسلوك الدور يقوم علماء الاجتماع بتحديد أنماط معينة من التوتر ترتبط بأدوار معينة. وبالإضافة إلى ما ذكرناه من أشكال التوتر مثل غموض المعايير والحرمان وصراع المعايير والقيم، وبالإضافة لهذا، فإننا قد عرضنا لبعض دور الأفعال للتوتر والتى تقود إلى تغيير الاتجاهات (مثل انخفاض الروح المعنوية والتعلق بالأيديولوجيات أو الغيبيات ) وكذلك التغيرات السلوكية ( مثل انخفاض الإنتاجية والتغيب عن العمل ). وسوف تتناول فيما يلى بعض الأدوار المهنية التى ظهرت فى التراث السوسيولوجى خلال الحقبة الماضية :

٢ – دور المدير :

اكتسبت الأدوار الإدارية العليا أبعاداً جديدة فى ظل التطورات التى حدثت فى المنشأة الصناعية فى أمريكا وزيادة تعقدها، وتركز الأدوار الإدارية الحديثة أساسا على التعامل مع الخصائص السياسية والتكاملية فى المنشآت، إذ من الواضح أن المسئولية الأولى للمدير اليوم تتمثل

فى اتخاذ القرارات على مستوى السياسة العامة للمنشأة . وعلى أساس هذه القرارات تقوم مختلف أقسام المنشأة بإنجاز السياسات التى يتبناها فيما يتعلق بوضع الميزانية العامة للمنشأة أو تزويد المؤسسة بالعاملين أو سياسة المبيعات التى تنتهجها . وبالإضافة لهذا ، فإن المدير يلعب دور المنسق ويتأكد دائما من أن كل المسائل تشير وفق الخطة العامة المستهدفة ، كما أن عليه أن يتعامل مع المشكلات التى قد تثور داخل المؤسسة سواء على مستوى العمال أو على مستوى رؤساء الأقسام الذين يتبعونه ويخضعون لرئاسته ، كان هذا بالنسبة للدور الذى يضطلع به المدير داخل المنشأة ، أما خارج المنشأة فإنه يقوم بدور المنسق لإيجاد توازن بين مطالب المستهلكين وكذلك مصادر التمويل ممثلة فى رجال وحملة الأسهم وقادة النقابات(٥) .

وقد حدد علماء الاجتماع عدداً من التوترات التى ترتبط بدور المدير فى المنشآت الحديثة ، وكانت على النحو التالى :

١ – فهو يقع تحت ضغط مسئولية اتخاذ القرارات فى وقت قصير نسبياً ، مع أن الكثير من القرارات يتم اتخاذها فى أوقات الأزمات ، مع عدم إغفال حقيقة هامة هى أنه لا يعرف كل صغيرة وكبيرة عن شركته وعن السوق المحيط بها ، وحتى لو عرف كل هذا ، فإنه لا يتأكد من أن هذه الظروف ، سواء داخلية أو خارجية لن تتغير بين يوم وليلة .

٢ – يتطلب أداؤه لدوره إخفاءه لكافة ميوله الشخصية أو العاطفية فى علاقاته الإنسانية ، ونظراً لأن معايير التقدير قد اتخذت شكلا نظاميا – وكذلك المسئولية والسلطة الإدارية – فإن رجل الأعمال أصبح الآن عمليا فى تصرفاته أكثر من ذى قبل ، ولا يتأثر بميوله الشخصية ولا نستبعد أن نقول أنه صار متحجر العواطف فى تعامله مع الأشخاص الذين يحيطون به ، حيث أنه قد يضطر أحيانا إلى إصدار قرارات مؤلمة مع بعض الأشخاص الذين يعمل معهم ، مع أنهم قد يكونون من أعز أصدقائه خارج إطار العمل(٦) .

ونذكر فيما يلى عدداً من ردود الأفعال على التوترات التى تنشأ فى إطار الدور الإدارى :

١ – يمثل نمو المعتقدات السحرية التى تهدف إلى الاقلال من الابهام ( غموض المعايير ) ومن ثم تتيح معياراً لاتخاذ القرارات وإنجازها ، أحد ردود الأفعال الشائعة للمواقف غير المحددة(٧) .

---

(٥) Chester I. Barnard, The Functions of the esceeetive (Cambridge: Harvard University Press. 1958).

(٦) Sutton et al., The American Business Gred (Cambridg: Hurvard University Press, 1956).

(٧) Bronislaw Malinowski, Magic, science and Religion and other Essays (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1955).

٢ – تظهر كثير من ردود الأفعال للتوترات السائدة فى أداء الدور التنفيذى مرتبطة بالحاجة لاتخاذ قرارات لا تهتم كثيراً بالجوانب الإنسانية فى الموضوع . حيث يتم تصوير الأعمال فى صورة الرجل القوى المراس الذى يجد فى العواطف البشرية نوعا من الترف لا يتفق مع متطلبات ومسئوليات وظيفته . وفى الماضى القريب ظهرت مجموعة من الممارسات بين رجال الأعمال مهدت الجو لمزيد من الإجراءات التى تفتقر إلى اللمسة الإنسانية على مستوى الدور التنفيذى . ومن بين هذه الممارسات التى شاعت أخيراً هناك سياسة « الركل إلى أعلى » ( أى التخلص من أحد الأشخاص بترقيته إلى وظيفة أعلى يفقد فيها كثيراً من صلاحياته السابقة ) ، وبمقتضى هذه السياسة يقوم الرئيس بإزاحة أى شخصية منافسة تبدو خطرة على مركزه من موقع مسئولية كبير إلى وظيفة أرق ذات مسئوليات أقل ، وهناك أيضاً سياسة التجميد حيث يوضع أحد المديرين فى منصب لا يؤدى فيه عملا فعالا ومن ثم يكون راغبا فى الاستقالة واعتزال العمل .

وهكذا يكون رجل الإدارة العليا معرضا دائما لمواقف التوتر فى أدائه لوظيفته ، ويمكن النظر لكثير من اتجاهاته وسلوكه باعتبارها أساليب يحاول بها التخفيف من حدة هذه التوترات ، ولا تقتصر هذه التوترات على مستويات الإدارة العليا ، بل إنها أيضا تصيب مستويات الإدارة الأدنى ممثلة فى صغار المديرين ومديرى الإنتاج ، إلا أن التوترات التى تصادف هؤلاء تكون من طبيعة مختلفة ، فسلطانه ومكانته تتوسط قوتين . قوة الإدارة العليا من ناحية ، ثم جمهرة العاملين من الناحية الثانية ، وفى العادة تتسم علاقاته بكل من القوتين بالابهام وعدم التحديد ، كما يثور صراع مستمر بين التنظيم الفنى ممثلا فى المهندسين ومسئولى المبيعات والتنظيم الإدارى ممثلا فى الإدارة الوسطى حول سياسة الشركة . ويدفع كل هذا صغار المديرين ( الإدارة الوسطى ) إلى الانشغال الكبير بالرموز الخارجية للمكانة ( مثل عدد التليفونات الموجودة على مكتبه وعدد السكرتيرات وحجم وشكل المكتب الذى يجلس إليه ) علاوة على التقليل من أهمية الأعمال الفنية وتقديم الفنيين ككبش فداء على أساس ارتباطهم بالعمل الحقيقى للمؤسسة – وهو الإنتاج[٨] .

### ٤ – الدور الفنى المتخصص :

يمكن دراسة الدور الفنى المتخصص على مستويين : المستوى الأول باعتباره ممارسة مستقلة ، والمستوى الثانى ينظر إلى صاحب الدور الفنى المتخصص باعتباره فرداً يعمل مع مجموعة أخرى من

---

(٨) Delbert C. Miller and William C. Form, Industrial Sociology (New York: Harber, 1951) pp. 196—197.

العاملين فى سبيل إنجاز أهداف المؤسسة .

وتتضمن كافة المهن الفنية المتخصصة معرفة على درجة معينة من العمق والتفرد بالإضافة إلى الالتزام بأداء الأعمال الموكولة لهذا الدور باعتبار ما لديه من المعرفة والتخصص ، ثم أنه رجل عملى ، بمعنى أنه يحصل دائما على أتعاب مقابل الخدمات التى يؤديها ، وفى الحال ، وهذا التوتر بين الخدمة من ناحية والمسائل التجارية المرتبطة بالدور الفنى المتخصص ينعكس على الأساليب التى يتعامل بها الفنى مع عملائه من ناحية وبالطريقة التى يعلن بها عن خدماته من ناحية أخرى ، وقد أبدى كارسوندرزو « ويلسون » بعض الملاحظات حول المهن المتخصصة فى دراستهما الكلاسيكية المعنوية « المهن » فذهبا إلى مايلى :

إن العلاقة التى تربط الحرفى ( المهنى ) بالعميل ينبغى أن تكون علاقة ثقة ، ولا يتأتى هذا دون أن يقوم صاحب المهنة باشعار العميل أن الأتعاب هى آخر شىء يفكر فيه وأن ما يعنيه بالدرجة الأولى هو تقديم خدمات ممتازة[٩] .

وفى العادة يحصل أصحاب المهن الذين يعملون لحسابهم الخاص على أتعاب تأخذ أحد شكلين الأول عبارة عن نسبة تستقطع من المبلغ الكلى ( مثلا يحصل المحامون على الثلث ) أو يكون الدفع بناء على تسعيرة معينة يضعها المهنى ويعامل على أساسها بحيث يتم الاتفاق معه فى مكتبه حول الأتعاب التى سيحصل عليها . وقد ظلت نسبة هذه الأتعاب ثابتة على نحو ملحوظ ولمدة طويلة .

أما عندما ينضم المهنيون إلى التنظيمات البيروقراطية فإن عدداً من المشكلات القديمة تترسخ فى الوقت الذى تظهر فيه مشكلات جديدة . فالصراع بين التزامهم المستقل بأداء مهنهم بمستويات معينة يصطدم باندماجهم فى المصالح التجارية للمؤسسة مما يؤدى إلى نشأة توترات وصراعات داخل التنظيم نفسه ، وبالإضافة إلى هذا فإن علاقات السلطة غير المحددة التى تحكم اتصال « الخبراء » من العاملين بالمديرين وكذلك التباين فى مقدار التعليم والتدريب الذى حصل عليه كل من الفريقين ، يؤدى كل هذا إلى زيادة هذا التوتر وخطورة الصراع[١٠] .

---

(٩) A.M. Carr-rr-Saunders P.A. Wilson, The Professions. (oxford: Clarendog Press 1933) pp. 426—441.

(١٠) Sobert Merton «Role of the Intellectual in Public Bureacracy, «Social Theory and Social Structure revised and enlarged edition (Glencoe, III, The Frer Press, 1957), pp. 207—227, Herbert A. Shepard 'Nine Dilemmas in Industrial Research, Administrative Science Quarterly (1956—1957), I, 295-309, Melville Dalton, "Conflicts between Staff and line Maragenial officers', American Sociological Review (1950) 5, 842—351.

ومن الأمثلة البارزة على صراع المكانة فى المهن الطبية فى الاتحاد السوفيتى ، حيث توجد سلطة سياسية مركزية تدير وتهيمن على كافة شئون المجتمع ، حيث يصف « مارك فيلد » الضغوط التى تقع على الطبيب فى المجتمع السوفيتى . فهو يخضع لنوعين من الضغوط ، الأول من جانب عملائه من المرضى ( الذين يحبون الإفلات من الجزاء أو العقوبة ، بأن يمنحهم العلاج مجانا على مسئوليته وبناء على أسس غير طبية . وفى نفس الوقت فإنه يخضع لضغوط من الدولة تتمثل فى ضرورة الحفاظ على صحة المواطنين فى حالة جيدة ، مع خفض عدد الاعفاءات الطبية . وفى موقفه هذا محصوراً بين العملاء من المواطنين وبين الدولة يلعب الطبيب دوراً مهدئا للتوترات التى قد توجد فى المجتمع كما يعمل على استقرار النظام ككل[١١] .

**٥ – دور الإشراف :**

يمثل المشرف موقعا متوسطا فى المنشأة الصناعية وهو بهذا الموقع – يصبح عرضة للعديد من صور الابهام والصراعات المرتقبة ، فهو من ناحية الرئيس المباشر للعمال وهو مرؤوس للإدارة يقوم بنقل التعليمات التى تصدرها الإدارة بشأن الإنتاج إلى العمال كما يكون عليه معالجة المشكلات الشخصية التى تنشأ بين العمال ، كما أنه بحكم عمله هذا يتفاعل مع كل من الادارة والعمال .[١٢] إلا أن التطورات الأخيرة التى طرأت على الصناعة قد أدت إلى خفض أهمية ذلك الدور الذى كان يوما على درجة بالغة من الحساسية للعملية الانتاجية ككل . واتخذ ذلك شكلين هما أولا : أن نظام الإدارة المركزية فى المنشأة قد سلبه اختصاصاته التى كانت تمنحه بعض السلطات المستقلة إزاء العملية الانتاجية وأصبح مجرد منفذ مجموعة من القرارات الجاهزة التى تصدرها الإدارة . ثانيا : أن تركيز معالجة المشكلات والتظلمات فى أيدى النقابات قد قضى على الدور الذى كان يلعبه فى علاج المشكلات الإنسانية من قبل . وهكذا صار الدور الذى يؤديه المشرف محكوما بالابهام والغموض سواء بالنسبة للعمال أو الإدارة أو غيره من المشرفين فى نفس المنشأة .[١٣]

---

(١١) Mark Field, «Structured Strain in the Role of the Soviet Physician', American Journal of Sociology (1952-1953), 28: 493—502.

(١٢) محمد عبد الله أبو على ، التنظيم الاجتماعى للصناعة ، مرجع سابق ، ص ص ٧٨٥ وما بعدها ، وانظر كذلك محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى ، مرجع سابق : الفصل الرابع .

(١٣) Robert David Leiter, The Foreman in Industrial Relations (New York. Columbia University Press, 1943), pp. 32—41, Donald E. Wray «Marginal Men of Industry. The Foremen', American Journal of Sociology (1938—1940), 54: 298-301.

٦ – العمال ذوو المهارات المنخفضة :

ترددت كثيراً فكرة متطلبات صراع الأدوار والمحاولات المبذولة لحل التوترات التى تصاحب هذا الصراع ، أما بالنسبة للعمال ذوى المهارات المنخفضة فإنه تظهر فكرة أخرى مختلفة ، فالتوترات التى تصاحب دور هؤلاء العمال ( وبشكل خاص الذين يعملون على خطوط التجميع فى المصانع ) لا تركز على الإبهام ambiguity بقدر ما تتعلق بالتهديدات المباشرة التى تهدد بحرمانهم من مكاسبهم أو سبل معيشتهم . فهؤلاء العمال قد يصلون إلى أقصى درجات حراكهم المهنى فى العشرينات من العمر . ويتقدم الواحد منهم فى السن يمكن أن يتعرض إلى نوع من التمييز فى غير صالحه ، كما أن فرص الحراك أو الانتقال من مستوى العمالة شبه الماهرة إلى مستوى الإدارة تبدو منعدمة أو نادرة للغاية علاوة على احتمال تعرض هذا النمط من العمال للبطالة أثناء الأزمات الاقتصادية ، أما على المستوى السيكولوجى للعامل فإننا نلاحظ أنه يشعر دائماً بالاغتراب والكآبة والملل نظراً لضآلة الواجبات المطلوب منه أداؤها وكذلك القدر الضئيل من المهارة المطلوب لإنجازها[١٤] وقد ركزت معظم الدراسات التى تناولت ردود الفعل على هذه التوترات على إعادة التوجيهات الأيديولوجية للعمل – مثل تقديم التبريرات المنطقية للفشل وإعادة تعريف مجالات وصور النجاح بحيث يتحدد نطاقها بشكل ضيق للغاية ، وكذلك التركيز على الأهداف التى ينشد تحقيقها وتقع خارج نطاق المنشأة مثل تحسين فرص الاستهلاك والفرص المتاحة للأبناء وما شابه ذلك[١٥] ومع ذلك تظل العلاقة باهتة وغير معلومة الملامح بين الموقف الراهن للعامل وبين المستقبل الذى يتوقعه فى أيامه المقبلة .

وقد قام علماء الاجتماع الاقتصادى بعدد من الدراسات المتنوعة التى تتعامل مع دور العامل شبه الماهر ، وتناولت تلك الدراسات دور الممرضة وخادم المنزل وسائق التاكسى وبواب العمارة والعازف الموسيقى الذى يحترف العزف مع إحدى الفرق الفنية الشعبية وغيرهم كثيرون[١٦] . ومن

---

(١٤) Ely Chinoy, Automobile Workers and the American Dreawn (Garden City, N.Y. Donbleday, 155), pp. 12—109, Robert H. Guest, «Work Careers and Aspirations of Automobile Workers». American Sociological Review (1954) 19: 155—163, Robert C. Stone Factory Organisation and Vertical Mobility, American Sociological Review (1943),18 : 28—35.

(١٥) Chiney, op. cit. pp. 32-111, Robert C. Stone «Mobility Factors as they Affect Workers». «Attitudes and Conduct towords Incentive System», American Sociological Review.

(١٦) Ronald C. Corwin, «The Professional Employee: A Study of Conflict in Nursy Roles», American Journal of Sociology (1960—1961), 66: 604-615, Vilkelm Arbert, «The

أهم المشكلات التى تظهر فى هذا الصدد مشكلة الأجور التى تمثل القاسم المشترك بين كثير من المشكلات الأخرى المتعلقة بالعمالة شبه الماهرة ، وكذلك مشكلة التقسيم الدقيق للعمل والذى ينعقد يوما بعد يوم بالإضافة إلى غموض الدور ومتطلبات الصراع المحيطة به . وعلى هذا النحو صارت مشكلة الرجل المتوسط فى القرن العشرين . تمثل حالة أكثر حدة حتى من تلك التى كان يمثلها العامل الذى يعانى الاستغلال والذى ظهرت صورته الجلية فى القرن التاسع عشر.

وبينما كشف عدد من البحوث التى استخلصت منهج دراسة الحالة عن الكثير من العلاقات بين خصائص الأدوار المهنية وبين التوترات التى تمر بها هذه الأدوار ، وكذلك ردود الفعل تجاه تلك التوترات ، فإن علم الاجتماع المهنى occupational Sociology (الذى يدرس المهن من الوجهة السوسيولوجية) لا يزال يمثل حالة متخلفة بين فروع علم الاجتماع الأخرى ، ولم يحدث إلا فى حالات نادرة أن تم إيجاد ارتباطات عليه بين هذه المتغيرات ، وبالإضافة لهذا ، فإنه فى حدود معلوماتنا الحالية فإنه لا يمكن سوى القول بأن مجموعة غير محددة من التوترات إلى مجموعة غير محددة من ردود الأفعال ، والمطلوب الآن هو إجراء مزيد من الدراسات المنظمة لكل مجموعة من المتغيرات وعرض الظروف الخاصة التى تنشأ فى ظلها مجموعة معينة من التوترات سوف تؤدى إلى رد فعل معين ، وعندها سوف نكون قادرين على عرض ديناميات سلوك الدور على شكل قضايا محددة أشد التحديد.

٧ - التنظيمات الرسمية :

كان علماء الاقتصاد ينظرون إلى المنشأة باعتبارها تنظيما يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق أقصى عائد ممكن من الأرباح ، بحيث تغطى التكاليف ويتبقى قدر كبير من الأرباح الصافية . وعند تحليل سلوك المنشأة لابد من فهم الظروف التى تعمل فى ظلها المنشأة من حيث حصولها على ما تحتاج إليه من متطلبات الإنتاج وكذلك توزيع منتجاتها . ويعبر منحنى العرض بالنسبة للمؤسسة

=

House Maid. An occupational Role in Crisis Acto Sociologico (1955-1956), I: 149-159, Ray Gold, «Janitor-Versau Terants Income Dilemma», American Journal of Sociology (1951-1952), 57: 468-493, Fred Daves «The Cobdriver and his cane: Feacets Fleeting Relationships «American Journal of Sociology (1929), 64: 158-165, Howard Becker, «The Professional Dancs Muesician and His Andeince, American Journal of Sociology (1951-1952), 57: 136-144.

وكذلك بيتربلاو ف :

Peter M. Balu «Co-operation and Competition in Bureaucracy», American Journal of Sociology (1953-1954), 59: 330-535.

عن التكلفة الهامشية لإنتاجها المتميز ، وتعتمد هذه التكلفة الهامشية على علاقات العرض والطلب التى ترتبط المنشأة بأولئك الذين يمدونها بعناصر الإنتاج التى تمثل الأساس الذى تبنى عليه للنشأة سلوكها فى السوق .

وبعد أن يقوم الباحث الاقتصادى بتجميع هذه الأدوات التحليلية يجد أن عليه الإجابة على عدد من التساؤلات .

– ما هو نمط السلوك الذى تتبناه المنشأة فى ظل مختلف أشكال المنافسة ؟

– وما مقدار الإنتاج المطلوب للحصول على أقصى عائد ممكن من الأرباح ؟

– متى تخرج الشركة من الحلبة الاقتصادية بحكم الخسارة أو عدم القدرة على البقاء ؟ .

– ما نوع التأثيرات التى تمارسها الاقتصاديات الخارجية على الشركة أو المنشأة ؟

والحقيقة أن سلوك المنشأة يأتى نتيجة لتفاعل عدد من علاقات العرض والطلب تتحول فى العملية الإنتاجية إلى تكاليف وعائدات .

ونظراً لأن عالم الاقتصاد يرى أن سلوك المنشأة فيما يتعلق باتخاذ قرارات معينة يتحدد بناء على الأوضاع الاقتصادية فى السوق ، فإن التحليل للمنشأة لا ينطوى على أية مشكلة بالنسبة له ، فهو لا يلقى بالا إلى ما يعانيه مدير المنشأة من مشكلات عندما يريد ممارسة سلطاته ) فهو يفترض أن القرارات تترجم إلى أفعال ) كما لا يهتم عالم الاقتصاد بشكل الاتصال الذى يوجد فى المنشأة ( حيث يفترض وجود معرفة شاملة بالمنشأة لدى كافة العاملين بها ) ، وباختصار فإن عالم الاقتصاد لا يعنى كثيرًا بكل أبعاد الديناميات الداخلية للتنظيم البيروقراطى للمنشأة .

وقد لاقت هذه النظرة التقليدية للمنشأة من جانب علماء الاقتصاد انتقادات عدة فيما يتعلق بإهمالهم لعدد من العوامل المؤثرة على سلوك المنشأة مثل الحكومة ونقابات العمال ، ومع ذلك ، فإن علماء الاقتصاد المحدثين لم يتجاوزوا كثيراً النظرة التقليدية فيما يتعلق بادخال هذه القوى فى نظرياتهم عن المنشآت الاقتصادية[١٧] .

هذا فى الوقت الذى اهتمت فيه الدراسات السوسيولوجية بتحليل الديناميات الداخلية للمنشأة الاقتصادية ، باعتبارها تنظيما بيروقراطيا اقتصاديا ، ولعل « ماكس فيبر » كان خير معبر

---

(١٧) أبدى « أندرياس بابا ندريو » عدداً من التحفظات إزاء النظرية التقليدية عن للنشآت الاقتصادية فى مقالة ممتازة بعنوان :

Some Basis Problems in the theory of the Firm» by Andres G. Popendrau, ta Bernard F. Holey (eds.) Asuvrey of Contemporary Economics, Vol. II. (Homewood. III Irwin, 1951), pp. 183-519.

عن هذا الاتجاه . فقد أكد على حقائق هامة فى مقدمتها أن المنشأة باعتبارها تنظيما رسميا تضم مجموعة من الأدوار التى تؤدى وظائف معينة تخضع لقواعد محددة بشكل قاطع ، كما تنظم هذه الأدوار فى تسلسل رئاسى تبعاً للمركز والسلطة التى يتمتع بها الدور ، وهذه السلطة لا يحددها الشخص باعتبارها كذلك بل تخضع هى الأخرى لقواعد معينة ، كما يتم شغل الوظائف الشاغرة بأفراد تلقوا تدريبات فنية عالية ويتلقون الأجر عما يقدمونه من أعمال فى نطاق وظائفهم (١٨) . وقد اعتبرها « فيبر » أسمى صور التنظيم ، نظراً لأنها تهتم فى المقام الأول برشاد السلوك الاقتصادى الذى يقوم على أساس الحسابات الدقيقة بدون الأخذ بالعوامل الشخصية فى الاعتبار .

إلا أنه ظهرت فى الفترة الأخيرة بعض البحوث التى عنيت بالكشف عن بعض ملامح البيروقراطية التى قد تعوق الانجاز الرشيد الذى تنشده المنشأة الاقتصادية . فالتخصص الدقيق ، وهو أحد سمات التنظيم البيروقراطى قد يصل إلى النقطة التى يؤدى فيها إلى تقليل العائد الاقتصادى ، على الرغم من أنه لم تجر حتى الآن دراسات امبيريقية تتناول مثل هذه العلاقة السلبية بين الانجاز والتخصص الدقيق ، وإن كان من المفترض أنها تظهر عندما تبلغ نفقات هذه التخصصات العالية حدا يتجاوز قيمة هذه التخصصات فى الإنتاج الذى تقدمه المنشأة (١٩) . وقد كشف روبرت ميرتون وغيره من الباحثين عن التأثير الذى تمارسه المظاهر الخارجية للوظيفة وتحجر الأدوار ( من الناحية العاطفية ) من حيث تعويق الانجاز فى التنظيمات البيروقراطية ، كما كشف كل من « جولدنر » « وسيلزنيك » عن الصراعات وانعدام الفعالية اللذين تشهدها التنظيمات بسبب القيادة الفردية غير الملائمة ، أما « بيتر بلاو » فقد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك حيث كشف عن تأثير بعض أنماط التنافس التى تقوم بين العاملين فى ظل التنظيم البيروقراطى على تقليل الإنتاجية العامة للمنشأة (٢٠) ، وأخيراً فإن خط الاتصال بين الإدارة والعمال يؤثر تأثيراً كبيراً على القدرة الإنتاجية للمنشأة (٢١) .

إن كثيراً من المتغيرات التى استخدمت لتحليل البيروقراطية هى فى ذات الوقت متغيرات عامة

---

(١٨) «Bureaucracy», in Haus Gerth and C. Wright Mills (eds.) From Max Weber (New York: Oxford University Press, 1958). pp. 196-216.

(١٩) Harvey Leibenstein, Economic Theory and Organisational Analysis. (New York: Harper, 1960), pp. 105-110.

(٢٠) Alvin Gouldner, Patterns of Indunstrial Bureaeracy (Glencoe, III: The Free Press, 1964., Philip Selzenick, Leadership in Administration (Evanston, III: Row Peterkersoon 1957).

(٢١) ناقش محمد عبد الله أبو على دور الاتصال فى العملية الإنتاجية بالنسبة للعلاقة بين العمال والإدارة فى كتابه « لتنظيم الاجتماعى للصناعة . وقد سبق وأشرنا إليه . وبالذات فى الفصل الثالث المعنون « نظام الاتصال » .

فى علم الاجتماع بما فيه علم الاجتماع الاقتصادى . وتضم هذه المتغيرات الخصائص الوصفية للبناء الاجتماعى بما يضم من أدوار واتصال وبعض التوترات العامة التى قد تصيبه مثل غموض المعايير ( والناتج مثلا عن الاتصال الخاطىء ) وصراع المعايير ، هذا بالإضافة إلى مجموعة من ردود الفعل على التوتر مثلما يحدث عندما تتكون زمر غير رسمية فى المنشآت وذلك لمقاومة أهداف التنظيم الرسمى ، قبل تقييد الإنتاج وإثارة الصراع الداخلى علاوة على نمو الأيديولوجيات وتقديم التبريرات المنطقية للصراع ، وعادة ما ينظر لهذه الاستجابات من جانب الجماعات غير الرسمية على أنها نتائج غير متوقعة وتمثل تغذية استرجاعية سواء كان مرغوبا فيه أو مرغوبا عنه بالنسبة للأهداف التى يضعها التنظيم الرسمى نصب عينيه(٢٢) .

وفيما يتبقى لنا من مناقشة للعمليات الإنتاجية فى الاقتصاد ، سنعرض لتوضيح المجالات التى استطاع البحث السوسيولوجى فى مضمار التنظيم الاجتماعى أن يدرسها وذلك خلال السنوات القليلة الماضية .

## ٨ – التنظيم الرسمى فى مواجهة التنظيم غير الرسمى :

ليس من العسير وضع خريطة تنظيمية للتنظيم الرسمى بما فيه من وظائف ومراكز وتخصصات وترتيبات رئاسية معينة . كما أن التنظيم الرسمى يتسم بعدة خواص مثل التحديد الوظيفى القاطع والعلاقات القائمة على أسس غير شخصية بالإضافة إلى وضوح البناء بشكل ظاهر لا لبس فيه ولا غموض .

ومع ذلك فإن خريطة التنظيم لا تكشف عن كافة أبعاد التفاعل البيروقراطى ، فالكثير من الجماعات غير الرسمية تختار من هذا الهيكل الرسمى وتؤثر عليه بأشكال شتى . وتتسم الجماعات غير الرسمية عادة بأنها صغيرة الحجم ( مثل جماعات الأصدقاء ) وتقوم العلاقات فيها على أسس شخصية ، كما أنها تتبادل – رموزا غير معلنة ، وخاصة بها عند التعامل وفى نفس الوقت تفرض نوعا من الولاء بين أعضائها .

وهناك علاقة من نوع ما بين شكلى التنظيم الرسمى وغير الرسمى ، فالتنظيم الرسمى هو الذى يحدد عضوية التنظيم غير الرسمى بشكل رئيسى ، فالرمزية غير الرسمية نادراً ما تضم بين جنباتها أشخاصا ينتمون إلى جماعة الإدارة والعمال فى نفس الوقت . كما توجد مجموعة من الظروف

---

(٢٢) J.G. March and H. A. Simon, with he Collaboration of Harold Quteskoaw, Organisations (New York: Wiley 1958), pp. 36-47.

الأخرى التى تؤثر على عضوية الجماعة غير الرسمية . كما يفرز التنظيم الرسمى مجموعة من القواعد ومعايير السلوك التى يتم التوفق معها أو تجاوزها وما يترتب عن هذا الخرق من عواقب عند القيام بسلوك معين داخل المنشأة .

ويرى « بارنارد » أن الوظائف الأساسية التى يؤديها التنظيم غير الرسمى تتمثل فى تيسير الاتصال الذى قد تعيقه قنوات الاتصال الرسمى ، وتحقيق تماسك الجماعة وخلق روح الجماعة فى التنظيم[٢٣] . وتندمج الجماعات غير الرسمية فى معاملات متكررة وذلك لإنجاز الوظائف التى أشرنا إليها فى التو سواء أثناء ممارسة العمل من خلال إلقاء النكت والمراهقات والمزاح وكذلك خارج العمل من خلال ممارسة بعض الألعاب الرياضية وغيرها من ألعاب التسلية ، وعلى الرغم من أن هذا التفاعل يحدث خارج نطاق العمل ، فإنه يستخدم كأداة لضبط أعضاء الجماعة غير الرسمية ، وهذا الضبط يمكن أن يتحول بدوره ليصبح محدداً على درجة بالغة من الأهمية لسلوك الفرد أثناء تأدية عمله .

ويعد المركز المهنى الذى يشغله فرد ما فى التنظيم الرسمى هو أكثر المحددات أهمية فى تحديد عضوية الزمرة غير الرسمية[٢٤] . وإن كانت هناك عوامل أخرى تؤثر على هذه العضوية مثل العامل المكانى ( حيث تتكون الزمرة عادة من بين الأفراد الذين يعملون بجوار بعضهم البعض فى نفس الوردية ، أو الذين يتجاورون عند تناول الغذاء أو القهوة أو ساعات الراحة ) . وكذلك عامل النوع ( فالزمرة تفضل أن تكون كلها من نفس الجنس – إناث أو ذكور ) وكذلك العامل العنصرى ( حيث يتضح الفصل بين جماعات البيض وجماعة الزنوج داخل المنشآت ) .

وتتضارب الآراء حول العلاقة بين اتجاهات وسلوك الجماعة غير الرسمية والإنتاج ، وهو ما يتصل مباشرة بالعلاقة بين المتغيرات السوسيولوجية ( مثل الأدوار والجزاءات ) والمتغيرات الاقتصادية ( مثل الإنتاجية ) .

وقد وضع « لويس شنايدر » و « سفير ليسجارد » أربعة علاقات محتملة بين الروح المعنوية Morale وبين مقدار الفعالية على المستوى الرسمى للإنتاج :

١ – روح معنوية مرتفعة وفعالية عالية .

٢ – انخفاض الروح المعنوية يصحبه عدم فعالية فى الإنتاج .

---

(٢٣) Chester Barnard, The Functions of the executive (Cambridge) Harvard University Press, 1958), pp. 122.

(٢٤) John James «Change Organization in a Small Industrial Plant», Research Studies of the State College of Washington. (1951), 10:125-130.

٣ – ارتفاع فى الروح المعنوية مع عدم قدرة على الإنجاز.

٤ – انخفاض الروح المعنوية تصحبه فاعلية فى الإنتاج[٢٥]. ونظراً لأن الكثيرين من علماء الاجتماع الصناعى قد ركزوا جهدهم على دراسة كل ما يتعلق بعملية تقييد الإنتاج، فإنهم قد مالوا نحو تأكيد العلاقتين الأوليين[٢٦] فالارتفاع فى الروح المعنوية يؤدى إلى زيادة الإنتاجية، على حين يؤدى الانخفاض فى الروح المعنوية إلى تباطؤ العمال فى الإنتاج كوسيلة لتحقيق مطالبهم وكذلك تقييد الإنتاج. وعلى كل حال فإنه حتى فى هاتين الحالتين يكون من الضرورى التمييز بين علاقة الروح المعنوية بالإدارة ثم علاقتها بالجماعة غير الرسمية ذاتها. فقد يشعر العمال أحيانا بالحنق على أهداف الإدارة وتنخفض معنوياتهم إزاء هذه الأهداف. ولكنهم فى نفس الوقت يتمتعون بروح معنوية عالية إزاء بعضهم البعض. وفى مثل هذه المواقف يعمل العمال على خلق الحالة رقم (٤) أى انخفاض فى الروح المعنوية تصحبه فاعلية عالية فى الإنتاج. أما فى مجال الصناعة كاملة الآلية، فإن الروح المعنوية للعمال سواء كانت عالية أم منخفضة لا تملك سوى تأثير ضئيل على إنتاجية العامل.

والحقيقة أنه يمكن النظر إلى الإنتاجية فى التنظيم الرسمى باعتبارها ظاهرة تتحدد بناء على عدد كبير من العوامل تمثل الروح المعنوية للجماعة غير الرسمية أحدها. وفى الوقت نفسه تعتبر هذه الروح المعنوية ظاهرة تنطوى على عدد كبير من الأبعاد، ومحاولة الوصول إلى علاقات عليه بين الإنتاجية والروح المعنوية يعد ضربا من الوهم وخداع النفس. والمتاح لدينا الآن فى علم الاجتماع الصناعى هو تحديد الظروف التى تحدث فيها الروح المعنوية تأثيراً سلبيا على الإنتاجية ثم الظروف التى تؤدى فيها الروح المعنوية دوراً إيجابيا كان، أم سلبيا، وهذا معناه أن المتغيرات الفعالة ليست بهذه الخطورة فى ذلك المركب الذى نطلق عليه اسم التنظيم غير الرسمى، والذى يخفى مجموعة من المتغيرات الكامنة داخله هو نفسه.

---

(٢٥) Lewis Schneider and Sverre lysgaard Deficiency and Conflict in Industrial Sociology, op. cit. p. 56.

(٢٦) F.J. Roethlisberger and W. J. Dickson, Management and the Worker (Cambridge, Harvard University Press, 1947), Stanley B. Mttehewson, Restriction of Output among unorganized Workers (New York: Viking, 1931), Conerd M. Arensberg and Geoffey Tootell, «Plant Sociology: Rcıl Discoveries and New Problems», In Mirra Komavorsky (ed.), Common Frontiers of the Social Sciences (Glencoe. II, The Free Prees and the Falcon's wing Press, 1957), pp. 315-319.

٩ – السلطة :

مثلما انشغل كثيرون ممن درسوا علاقات الجماعات غير الرسمية بمتغيرى الروح المعنوية والإنتاجية ، فقد هيمن هذان المتغيران على الاهتمام بمسألة السلطة فى علم الاجتماع الصناعى . وعلى وجه التحديد ، فإن هذه القضية قد تم اختزالها وأصبحت تركز على العلاقة بين نمط الإشراف Suprvision (الذى يعبر عنه عادة باسم البعد الديموقراطى أو الديكتاتورى فى الإدارة) والروح المعنوية للعمال ، وقد خلصت كثير من الدراسات التى أجريت عن تلك العلاقة إلى أن الروح المعنوية ترتفع كلما كان الخط السائد فى الإدارة هو نمط التنظيم الإنسانى (أى نمط الإدارة الذى يبدى اهتماما واسعا بالعمال كأفراد عند المقارنة بنمط الإدارة الذى لا يهتم بالحاجات الإنسانية للعمال ، ويركز كل نمط همه على تحسين المستويات التكنولوجية للإنتاج ، ومن المسلم به أن العمال ذوى الروح المعنوية العالية يتعاونون فيما بين بعضهم البعض من ناحية ومع الإدارة من ناحية ثانية مما يؤثر بدوره على زيادة إنتاجية المنشأة[٢٧] وقد أثبتت التجارب والدراسات الميدانية التى أجريت على نمط الإشراف فى مجتمعات يغلب عليها الطابع الديمقراطى بشكل عام ، وأجريت معظم هذه الدراسات فى بريطانيا والولايات المتحدة وهما دولتان عريقتان فى تقاليدهما الديمقراطية ، أما المجتمعات ذات الطابع الشمولى أو الديكتاتورى فإنها لا تفرز نفس النتائج فيما يتعلق بذلك الموضوع .

ويتصل بموضوع العلاقات بين نمط الإشراف والروح المعنوية العلاقات بين درجة مشاركة العمال فى اتخاذ القرارات الخاصة بإدخال أساليب جديدة للإنتاج ، وكذلك درس استعدادهم لقبول التغيرات التكنولوجية ، وقد لاحظ « ميكائيل ستيوارت » وجود اتجاهين متعارضين حول هذه القضية .

يذهب الاتجاه الأول إلى أن التغيرات التى تحدث فى مجال الصناعة لا تحمل تهديداً جديا للعمال ، ومن ثم فإنه يفترض مشاركة العمال بشكل نشط فى الترحيب بهذه التغيرات .

أما الاتجاه الثانى فيقف على طرف النقيض من الاتجاه السابق حيث يرى أن العمال قد يقاومون التغيرات التكنولوجية لأنها تمثل تهديدا حقيقيا بالنسبة لمعدلات العمالة ، والمنزلة بالإضافة لمضمون

---

(٢٧) لخص فيتلز "Vitels" العديد من تاريخ هذه التجارب والدراسات الميدانية فى :
op. cit. pp. 161-162.

الدور ذاته الذى يؤديه العامل [٢٨] ، يتماثل هذا الانقسام فى الرأى مع ذلك التقسيم الذى سبق وأشرنا إليه بين مدرسة الصراع ومدرسة العلاقات الإنسانية فى الإدارة

وقد أظهرت الدراسات الممتازة التى أجراها كل من برلينر وجرانيك عن الصناعة فى الاتحاد السوفيتى عن أهمية السلطة وعلاقاتها بالجماعات غير الرسمية وذلك فى إطار مقارن. [٢٩] فالإدارة فى تلك الصناعات تجد نفسها فريسة صراع معين نتيجة الضغط الذى تمارسه عليها السلطات السياسية العليا وأهداف الإنتاج والوعد بالحصول على الترقيات إلى المراكز العليا إذا استطاعوا أن ينجزوا اهداف الدولة فى تحقيق أعلى معدلات الإنتاج ، ومع ذلك فإنهم يجدون أنفسهم فى عنق الزجاجة نتيجة الأسلوب المتبع فى توزيع المواد الخام وغيرها من حاجات الإنتاج . ويمكن القول باختصار بأن المديرين فى الصناعة السوفيتية مطالبون بتحقيق أهداف الدولة فى الإنتاج مع عدم إعطائهم الوسائل التى تيسر لهم إنجاز هذه الأهداف.

وهناك رد فعل شائع لمثل هذه المواقف المتوترة يتمثل فى صور الانحراف شبه النظامية Semi intitutionalized forms من جانب هؤلاء المديرين ، ومن الأمثلة على هذا الانحراف قيام هؤلاء المديرين بالاحتفاظ بجزء من مستلزمات الإنتاج المتاحة الآن للوفاء بحاجات الصناعة فى المستقبل إذا عزت مثل هذه الأشياء وحتى لا يتعطل الإنتاج . وكذلك تقديم تقارير تفصيلية حول الإنتاج بالإضافة إلى خفض نوعية الإنتاج من أجل زيادة المنتج النهائى ، بمعنى زيادة كمية الإنتاج على حساب نوعيته . ومن الواضح أن السلطات السياسية فى الاتحاد السوفيتى تحتفظ بخيط رفيع بين التسامح مع مثل هذا النوع من الانحراف وفى نفس الوقت الاستعداد لسحقه بقسوة إذا ما بدا أن الأمر بدأ يستفحل ويخرج من يدها .

أما من وجهة النظر السوسيولوجية نجد أن هناك عدداً من الظواهر قد صاحبت ردود فعل المديرين على التوترات والضغوط التى يواجهونها . ومن أبرز هذه الظواهر اللجوء إلى استخدام النفوذ الشخصى للحصول على فوائد معينة لا يكون للمنشأة أو الفرد الحق المشروع فى الحصول عليها . [٣٠] ويلجأ المدير فى سبيل الحصول على ما يريد إلى شخص فعال ذى نفوذ ( واسطة )

---

(٢٨) Micheal Stewart «Resistance to Technological Change in Industry», Human Organisation (Fell 1957), 16, 36-37.

(٢٩) Joseph Berliner, Factory and Manager in USSR (Cambridge. Harvard Universty Press, 1957), David Gronich, Managemant of the Industrial Firm in the USSR (New York; Columbia University Press, 1954).

(٣٠) Berliner, op. cit. pp. 1982.

يكون مرتبطا به بعلاقات قرابة أو صداقة قوية ، علاوة على دفع بعض المال على سبيل الهدية ( الرشوة المقنعة ) . وبهذه الطريقة وحدها ، ولا شيء غير ذلك ، يستطيع المدير أن يدير احتياجات المنشأة من الناحية الإنتاجية .

١٠ - المكانة :

يعد تقسيم العمل والسلطة من السمات الهامة فى التنظيم البيروقراطى ، ويمثل كل منها فى نفس الوقت محدداً هاماً للمنزلة التى يتمتع بها الفرد فى التنظيم ، وعلى سبيل المثال ، فإن الشخص الذى يتولى مسئولية السلطة فى التنظيم ( كالمدير مثلا ) يتمتع بمنزلة أعلى من ذلك الشخص الذى لا ينتمى إلى جماعة الإدارة فى التنظيم ، كما أن ذوى الياقات البيضاء يتمتعون بمنزلة أعلى من العمال اليدويين ، كما أن الأجر الذى يحصل عليه العامل ( وهو مرتبط أيضاً بنوع المهنة التى يمارسها ) يمثل أحد المحددات الهامة للمكانة ، كما تتدخل عوامل أخرى من خارج مكان العمل فى تحديد المكانة الاجتماعية للعامل مثل العمر ( فالأشخاص الأكبر سنا بحد أقصى معين ينالون قدراً أعظم من الاحترام والتقدير ) والجنس ( حيث يحتل الذكور بصفة عامة مكانة ممتازة بالنسبة للإناث ) والعوامل العرقية ( فالزنوج يسند إليهم فى العادة الأعمال ذات القيمة الضئيلة ) .

ونظراً لكثرة المعايير التى تسهم فى تحديد مكانة الفرد فى التنظيم البيروقراطى ، فإن غموض مكانة الفرد تمثل أحد مصادر التوتر الذى يعايشه عند أدائه لوظيفته ، فالباحث لا يعلم على وجه اليقين أى هذه المحددات أكثر أهمية من غيره ، هل هى السلطة أم الهيبة ، أم مقدار المكافأة التى يحصل عليها الفرد . ومن أهم النتائج التى تترتب على هذا الغموض تعلق الأفراد بالرموز الموضوعية للمكانة ( مثل عدد السكرتيرات اللائى يحوزهن الموظف والمساحة التى يحتلها المكتب أى حجمه ) ، ومما يسترعى النظر أن معظم الصراعات التى تثور فى التنظيم تدور حول الحصول على مثل هذه الرموز بدلا من الاهتمام بتوزيع محددات المكانة التى تقف خلف هذه الرموز[٣١] .

ومن السمات الشائعة لأنساق المكانة فى التنظيمات الرسمية وجود نوع معين من التوتر يميل إلى التبلور لعدد من محددات المكانة مثل الدخل والهيبة والسن والجنس بالإضافة إلى السلطة . ويستند هذا التوتر إلى الفرض القائل بأن العاملين فى مؤسسة معينة ( يخلدون إلى الراحة عندما يشتركون مع

---

( ٣١ ) للاطلاع على مناقشة مختصرة لأهمية الرموز يمكن الرجوع إلى :

Barnard, «Functions and Pathologies of Status Systems in Formal organization and Management, pp. 207-244.

غيرهم من العاملين الآخرين فى نفس السمات الخاصة بالمكانة سواء صعوداً أو هبوطاً ، لا فرق كما يشعرون بالقلق عندما يشعرون بأنهم أعلى من البعض فى التسلسل الرئاسى وأدنى من البعض الآخر . وفى دراسة أجراها « هومانز » عن العاملين فى أعمال كتابية اكتشف أن كتبة الملفات – وتتسم وظائفهم بأنها رتيبة ومملة وذات أجر منخفض ( أو بمعنى آخر تمثل حداً أدنى بالنسبة للمكانة الاجتماعية ) اكتشف أنهم لا يعانون من أى مشكلات تتعلق بالمكانة . وقد لاحظ « هومانز » أنه على الرغم من أن حفظة الملفات لا يحبون عملهم ، إلا أنهم يشعرون فى الواقع بأنه عمل عادل وملائم بالنسبة لامكانياتهم . على حين يوجد عمال كتابيون آخرون يحتلون مواقع أفضل من غيرهم ، ومع ذلك فإنهم يظهرون قدراً كبيراً من السخط وعدم الرضا عن حالهم ، ولا يدخرون جهداً فى سبيل الحصول على كافة عوامل المكانة الجيدة[٣٢] ، ويمكن مثل هذا الميل نحو الحصول على كافة جوانب المنزلة وراء كثير من الصراعات التى تثور فى قطاع الصناعة – مثل النزاع حول الحصول على أعلى أجر مع انخفاض المهارة المطلوبة ومعارضة إسناد الأعمال الإدارية الهامة إلى الشبان بالإضافة إلى محاولة الحيلولة دون وصول النساء إلى المراتب العليا ذات المسئولية فى المنشأة وكذلك الوقوف موقف المعارضة فى محاولة إسناد أعمال هامة إلى أقليات عنصرية معينة .

**١١ – الاتصال :**

يعتبر انسياب المعلومات والأوامر بشكل حر من خلال وجود نظام اتصال جيد ، من أهم الشروط اللازمة لفعالية النظام البيروقراطى ، لأن الصراعات تظهر داخل النظام بسبب سوء تفسير المعلومات أو نقصها أو تشويهها قبل أن تصل للعمال أو بطئها الشديد بحيث تعجز عن مواكبة الأحداث ، مما يؤدى إلى وقوع الفوضى وإشاعة الشكوك والتضارب ، ولم تستطع الدراسات التى أجريت عن الاتصال فى البيروقراطية الصناعية أن تكشف عن عوامل وتشويه المعلومات خلال نزولها أو صعودها من مستويات إدارية معينة إلى مستويات أخرى . إن المرؤوس عادة ما يغطى على المعلومات التى لا يجب لرئيسه أن يعرفها . وفى نفس الوقت يقوم المشرف بالتخفيف من حدة الأوامر التى تصل من الإدارة العليا ويقوم باكسابها ثوبا إنسانيا حتى يتقبلها العمال ، وكل هذه التصرفات تمثل تشويها لحقيقة هذه المعلومات . أما الأمر الأكثر إزعاجا للتنظيم البيروقراطى ككل ، فهو التجاوز الذى يرتكبه بعض العاملين عند تقديم الشكاوى أو التظلمات أو إرسال بعض البيانات

---

(٣٢) George Homans Status Among Clerical Workers, Haman Organization (Spring 1953) 15:9—10.

إلى مستويات إدارية أعلى دون المرور على الإدارة الوسطى التى لا تستطيع حينئذ أن تراقب أو تخضع هذه البيانات للنظام ، وهى من مسئوليات الادارة الوسطى فى العادة .

١٢ – التغيرات البنائية :

إن كثيراً من المشكلات التى تواجهها البيروقراطية تنشأ داخل هيكل معين لتقسيم العمل ، ويمكن أن تؤدى التغيرات البنائية مع أنها قد تكون محدودة ، إلى رد فعل وأساليب التكيف أكثر تعقيداً من ذى قبل . ويمثل إدخال أساليب تكنولوجية جديدة على الانتاج أحد الأمثلة الشائعة على التغيرات البنائية التى تحدث فى المجال الاقتصادى ، وينجم عن هذا التغير آثار لعل أهمها اضطراب نظم العمل القديمة وضعف المهارات والبطالة بالإضافة إلى فقدان المكانة [٣٣] .

وفى الفترة الماضية لفت « ألفن جولدنر » الانتباه إلى أهمية دراسة التأثير الذى ينجم عن تعاقب سلسلة من المديرين على المنشأة الصناعية بالنسبة للانتاج ، فقد تتبع « جولدنر » أثر تغيير المديرين على مشروع لصناعة الجبس ، وما يحدثه من أثر على اهتزاز أنماط التفاعل المستقرة ، وما يستتبع ذلك من ظهور فجوة فى سلسلة النظام القائم وما قد يقوم به قدامى الموظفين من تعبئة العمال وصغار الموظفين ضد الادارة الجديدة . أما « روبرت جويست » فقد لاحظ أن قدوم مدير جديد يهتم أكثر بمشاركة العمال فى اتخاذ القرارات الهامة أكثر من اهتمامه بالمسائل الروتينية فى الإدارة لم يؤد إلى حدوث مشاكل كتلك التى لاحظها جولدنر ، وفى نفس الوقت لم يؤد إلى حدوث صراعات أو إحساس العمال بفقدان المكانة . بل أنه اتضح أن وصول مدير جديد ذى مواصفات معينة قد أدى لزيادة الكفاية الانتاجية ، وزيادة فعالية السلطة [٣٤] .

---

(٣٣) F. Cotrell, "Death Discligation: A Case Study in Reaction To Technological Change", American Sociological Review (1951) 16 : 358-365.

(٣٤) Robert Guest Organizational Change. The Effect of Successful Leaderships (Homewood, Il; Dorsey, 1962) and Guest "Maragenial Succession in Complex Organization American Journal of Sociology (1962), 68 : 41—57.

## ثانيا : التوزيع والتبادل

**١ - التحليل المقارن لنظم التبادل :**

لاحظنا فى عرضنا السابق كيف أن تبادل السلع الاقتصادية والخدمات كان يتم فى إطار السوق . أما فى مجتمعنا الحديث ، وهو مجتمع تهيمن عليه السوق ، فإنه لايزال توجد ممارسات تتحدى الفكرة التقليدية عن التبادل الذى يتم فى إطار السوق وكذلك الصياغات الاقتصادية التقليدية مثل قانون العرض والطلب والأسعار والفائدة والربح ورشاد الانتاج والاستهلاك ، ويمكن ذكر مجموعة من تلك الصور للتبادل على النحو التالى :

١ - الهدية التى تقوم فى مناسبة الزواج أو ميلاد طفل ، أو لزوجة أو لابن ، إذ أن محاولة دفع مقابل لمثل هذه الهدايا ينطوى على المهانة وخرق المعايير الاجتماعية .

٢ - إعادة توزيع الثروة من خلال المؤسسات الخيرية أو فرض صورة ضرائب تصاعدية . وعادة ما يبذل عالم الاقتصاد أقصى جهده فى سبيل تحليل هذه العملية على ضوء قواعد الاقتصاد الحديث دون الأخذ فى الاعتبار بالعوامل ( التبريرات ) الاجتماعية التى تكمن وراء هذه العملية .

٣ - تتضمن عملية تعبئة وحشد الموارد الاقتصادية للوفاء بالأهداف العامة انتقال السلع الاقتصادية والخدمات بدون الحاجة إلى وجود سوق اقتصادى ، ومع أن هذه التغيرات تؤثر على كل من مستوى الانتاج والأسعار والدخل فى السوق ، فإن مفهومات السوق لا تنجح فى تفسير الصور الأصلية للتبادل .

هذا ومن ناحية أخرى فإن علماء الاقتصاد يهتمون إلى حد كبير بوضع الأسس النظرية التى تساعد على تحليل حالة السوق بالإضافة للتنبؤ بما سيكون عليه السوق فى المستقبل ، ومن ثم فإن التحليل السليم لصور التبادل المختلفة يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية :

١ - ما هو مجال التحليل الاقتصادى فيما يتعلق بموضوع السوق ؟

٢ - ما هى جوانب الحساب الاقتصادى Economic Calculation التى تبرر مقولة الرشد الاقتصادى ؟ .

وأيا كان شكل إجاباتنا على هذه التساؤلات ، فإننا يجب أن نستنتج مقدما أن النظرية الاقتصادية المعاصرة لا يمكن أن تقدم حلولا معينة لتدفق السلع والخدمات حتى فى إطار تلك

المجتمعات التى يمكن تحليلها اقتصاديا ، أما فى المجتمعات الأقل تقدما وديمقراطية ، فإن فئات التحليل الاقتصادى تصبح أقل فعالية عند دراسة السوق ، وإلا كيف يمكننا تفسير التذبذبات التى تحدث بالنسبة للإنتاج والأسعار فى الاتحاد السوفييتى ؟ إن أساليب التحليل التى نشأت فى اقتصاديات السوق الحرة تثبت عدم جدواها فى تحليل اقتصاديات الدول ذات النظام الشمولى ، كما أن هذه القواعد ذاتها تثبت عدم جدواها فى تحليل صور تبادل الهدايا بين سكان الجزر البدائية وهى مسائل لا تأخذ فى اعتبارها الثمن أو العائد الاقتصادى .

وقد أتاحت لنا الدراسات التى أجراها علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية على نظم التبادل التى لا تعتمد على الأسواق قدراً هائلا من المعلومات الاثنوجرافية عن المجتمعات التى درسوها[٣٥] . وقد أثار الكتاب الذى أصدره «كارل بولانوى» ومجموعة أخرى من المهتمين بالاقتصاد والانثروبولوجيا الاهتمام ؛ إذ ركز مؤلفوه على دراسة صورة التبادل فى كل من بابل واليونان والمكسيك وساحل غينيا والهند . وقدموا صورة توضح انفصال الممارسات التجارية عن تلك النظم التى تشيع فى العالم الغربى اليوم وما يتسم به من الاعتماد على حرية السوق ، علاوة على أنهم انتقدوا القوة التحليلية للنظرية الاقتصادية التقليدية واقترحوا بعض البدائل مستهدفين الوصول إلى مقارنات اقتصادية .

وقد توصل «بولانوى» وزملاؤه إلى تحديد ثلاثة أنماط رئيسية للتبادل اعتماداً على الدراسات التى قاموا بها .

**الأول** : هو ما أسموه بنظام التبادل التساوبى reciprocative وهو ما درسه كل من «مالينوفسكى» و«موس» بالتفصيل .

**أما النمط الثانى** : فهو يرتكز على عملية إعادة توزيع السلع الاقتصادية والخدمات دون أن يتم تجميعها لدى جماعة مركزية ثم يتم إعادة توزيعها على الناس بشكل معين ، وقد وجد هذا النمط فى الكثير من بلاد أفريقيا وآسيا فى الأزمنة الغابرة[٣٦] .

**وبالنسبة للنمط الثالث** : فهو عبارة عن أسلوب التبادل المعروف حالياً فى الحضارة الغربية ، حيث يتم توزيع وتبادل الخدمات والسلع فى نطاق السوق ، وفى هذه الحالة يتحدد السعر على أساس المساومة للحصول على أقصى قدر من الأرباح وليس على أساس التقاليد .

---

(٣٥) Karl Planu et al., (eds). Trade and Market in the Early Empires (Glencoe, III. The Free Press and the Facion's Wing Press).

(٣٦) N.J. Smelser «A Comparative View of Exchange Systems", Economic Development and Cultural change 7 :173-182.

ويرى « بولانوى » وزملاؤه أن التحليل الاقتصادى الصورى لا يصلح إلا للتعامل مع النمط الثالث من أنماط التبادل . أما النمطان الآخران فإنهما يحتاجان إلى تعديل النظرية الاقتصادية المعروفة حتى تتلاءم معها من الناحية التحليلية . وفى الحقيقة يمكن دراسة هذين النمطين بشكل جيد ، وتم تعديل الفروض الأساسية التى تنطلق منها نظريات السوق التقليدية ، وذلك بغية الوصول إلى علم اقتصاد مقارن أكثر شمولا .

٢ – العناصر غير الاقتصادية فى نظم السوق :

سنتناول فيما تبقى من هذا الفصل بالنقد والتحليل الدراسات الامبيريقية التى ألقت الضوء على ثلاثة من أشكال السوق هى سوق العمل وسوق المنظم بالإضافة إلى سوق الاستهلاك .

(أ) سوق العمل :

تهيمن نغمة الأمان ( ضد البطالة ) على سوق العمل ، وهى تمثل الشغل الشاغل للعمال وتقف وراء كافة تحركات العمال[٣٧] .

وربما يرجع هذا إلى أن فقدان العمل بالنسبة لعائل الأسرة يترتب عليه آثار ضخمة على البيت ككل وعلى تأديته لوظائفه الأساسية مثل التنشئة الاجتماعية وتحقيق الأمان العاطفى لأفراد الأسرة[٣٨] ، حيث يؤدى فقدان الدخل الذى كان يحصل عليه رب الأسرة نتيجة البطالة عندما تحدث إلى عدم القدرة على إنجاز هذه الوظائف الهامة[٣٩] . وتوجد فى كافة المجتمعات بعض الترتيبات ذات الشكل النظامى التى تساعد الأسرة على مواجهة مثل تلك المواقف ومنها على سبيل المثال قوانين الفقر وجمعيات الإحسان Charity وتأمين البطالة إلى غير ذلك من الإجراءات التى تساعد على مواجهة الإفلاس الذى قد تعانيه الأسرة نتيجة تبطل عائلها ، وتنجم مثل هذه الإجراءات عن الوظائف السوسيولوجية المتميزة للأسرة .

إن الباحث عن لقمة العيش يرتبط بوظيفته بشكل وحيدى ، فهو قد يعمل أولا يعمل ، ولا وسط بينهما . وعندما يتعرض للبطالة يتوقف مصدر دخله الوحيد من الوظيفة التى كان

---

(٣٧) Lloyd G. Reynold, Economics and Labor Relations, 3rd ed. (Englewood Cliffs, N.) Prentice-Hall, 1960).

(٣٨) Talcott Parsons and N.J. Smelser, Economy and Society (Glencoe III. The Free Press,) pp. 53-56.

(٣٩) E. Wright Bakke, Citizens Without Work (New Haven Yale University Press, 1940), pp. 109-242.

يؤديها ، ولعل هذا يمثل الفارق الأساسى بين سوق العمل وسوق الاستهلاك ، إذ أن الأسرة تقوم عادة بتوزيع دخلها على أكثر من عنصر واحد من عناصر الاستهلاك بحيث لا يسيطر عنصر بعينه على تلك الميزانية ، كما يسيطر العمل ( الوظيفة ) على وحيد رب الأسرة ، فالأسرة لا تضع كافة البيض فى سلة واحدة ، أو بمعنى آخر لا تضع كافة سهامها فى جراب واحد عند تعاملها مع سوق الاستهلاك .

وقد اهتم علماء الاقتصاد والاجتماع بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على معدلات الحراك فى ميدان العمل . وقد لوحظ أن معدل الحراك والانتقال من وظيفة إلى وظيفة أخرى يزداد فى أوقات الرخاء ، وتنخفض هذه النسبة إلى أدنى معدل لها فى أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية ، وعلى هذا تشكل التذبذبات الاقتصادية أهم العوامل المؤثرة على حركة العمل . ومن العوامل الأخرى نجد نوع المهنية ( فعمال المصانع أكثر حراكًا من المدرسين ) والسن ( حيث يميل العمال الأصغر سنا إلى تغيير أعمالهم بمعدلات أكبر من العمال المسنين ) وكذلك الجنس ( فالنساء يملن أكثر من الذكور إلى تغيير نوع العمل وإن كان ذلك يتم فى الإطار الجغرافى والمهنى العام ) علاوة على الانتماء العرقى ( حيث ينزع الزنوج نحو تغيير أعمالهم بمعدلات أكبر من تلك التى يظهرها البيض ) . ولما كانت النقابات العمالية تدافع دوما عن العمالة الكاملة ، فإنها تعمل بشكل غير مباشر على زيادة معدلات الحراك الاختيارى للعمال ( ترك وظائفهم بشكل اختيارى ) وفى نفس الوقت تعمل على خفض معدلات إكراه العمال على ترك أعمالهم كما يتم من جانب أرباب الأعمال[٤٠] .

وفى بحث أجرى تحت رعاية « معهد تافستوك » فى لندن Tavuistok Institute تم التركيز على الظروف الداخلية التى تؤدى إلى خلق العوامل التى تزيد من حراك العمل ، وبشكل خاص نمط السلطة فى المصنع والصراعات الداخلية بين أقسام المصنع وداخل القسم الواحد ، وافترض البحث أن تلك العوامل تزيد من معدل الحراك ، وقد أثبتت النتائج التى توصل إليها البحث صدق الفروض التى افترضتها الدراسة ، ومع ذلك فقد ذهبت بعض النتائج إلى عكس تلك الفروض[٤١] .

---

(٤٠) Reynolds, op. cit., pp. 311-312, 390-392, Herbert Parnes, Research on Labor Mobility (New York: Social Science Research Council, 1954), pp. 140-143, Hilde Behrend, "Normative Factors in the Supply of Labour", The Manchester School of Economic and Social Studies (1955), 23 : 62-76.

(٤١) A.K. Rice and E.L. Trist, "Institutional and Subsinstitutional Determinants of Change in labour Turnover", Human Relations (1952), 5 : 347.

وعن العوامل التى تؤدى إلى ارتفاع معدلات غياب العمال من الصناعة ارتفاع الأجور ( الذى يشجع الميل نحو زيادة وقت الفراغ من جانب العمال ) وكذلك وقوع ( محل الإقامة بعيداً عن مكان المصنع بالإضافة إلى حجم المنشأة ومدى ارتباط ذلك بالروح المعنوية للعمال ) وشكل الاجازات (حيث تنخفض معدلات التغيب عادة قبل قيام العامل بإجازته الرسمية ) والسن ( فالشبان أكثر ميلا للتغيب عن العمل بالمقارنة مع الشيوخ ) علاوة على الحالة الزواجية ( فالأعزب يتغيب عن العمل أكثر من المتزوج ) .

وتبقى خاصية أخيرة تستحق الذكر بالنسبة لسوق العمل وهى تلك المتعلقة بالبنية السياسية الداخلية لنقابات العمال ، وقد انطلقت معظم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع من الفرضية «التى وضعها «روبرت ميتشلز» والتى ذهب فيها إلى أن الميول الأوليجاركية تنمو فى ظل التنظيمات الرسمية » حتى تلك التى تهيمن عليها الأيديولوجيات الديمقراطية [٤٢] ، ومن الشواهد التى تدل على هذا فى نقابات العمال ما يلاحظ من تغيب كثير من أعضاء النقابة فى حضور الاجتماعات وكذلك تركز عملية اتخاذ القرار داخل النقابة فى أيدى فئة قليلة من المهيمنين على الأمور داخلها [٤٣] ، إلا أنه قد تظهر بعض اتجاهات المعارضة داخل النقابات فى بعض الأحيان [٤٤] . بالإضافة لكل هذا فإن بعض البحوث قد أثبتت أن تصاعد النفوذ السياسى لم يتوقف داخل نقابات العمل ، وإن يكن قد اتخذ شكلا آخر ، وحتى مع عدم الانتقال فى حضور اجتماعات النقابة فإن تفاعل الجماعات الأولية غير الرسمية على مستوى المصنع توضح أن أولئك الذين يلتحقون بتلك اللقاءات إنما يمثلون آراء غالبية العمال الذين سبق لهم مناقشة القضايا المثارة فى اجتماعات النقابة فى فترة سابقة على عقد الاجتماع النقابى [٤٥] . وعلى هذا فإنه ربما يكون من الأفضل محاولة بذل الجهد للتعرف على دور الجماعة الأولية فى النقابة ، تماما كما حاول علماء الاجتماع الصناعى التعرف على الدور الذى تلعبه هذه الجماعة داخل المصنع .

---

(٤٢) Robert Michels, Political Parties (New York, Dover, 1959).

(٤٣) Josep Goldstein, The Government of British Trade Unions: (London: Allen and Unwins 1952), espicially pp. 209-271, Eli Ginsberg, "American labor leaders. Time in office. Industrial and labor Relations Review (1947-1948), I 283-393, George Strauss and Leonard R. Sayles, "occupation and the Selection of local Union officer". American Journal of Sociology (1952-1953), 58, 585-591, Strauss and Sayles "The Local Union Meeting", Industrial and labor Relations Review 1952-1953), 6 : 206-217.

(٤٤) S.M. Lipset and others, Union Democracy (Glencoe III. The Free Press, 1956.

(٤٥) Josepb Korner and Herbert J. Lobre "Slap Society and the Union", Industrial and Labor Relations Review (1953-1954), 7 : 3-14.

(ب) سوق خدمات المنظم[٤٦] :

يمكن القول بأن سوق المنظم يشبه سوق العمل بمعنى ما ، وإن تميز عنه فى أمر هام للغاية ، وهو أن المنظم يتحمل بمفرده المخاطرة المتمثلة فى إعادة تنظيم عوامل الإنتاج . ويمكن أن يظهر فى عدة أشكال ، فهو قد يتمثل فى رجل أعمال بمفرده أو فى قسم للهندسة تابع للمنشأة أو هيئة للخدمة المدنية وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، وهو يمثل عاملا هاما للغاية فى عملية التنمية الاقتصادية على أى شكل كان .

ويتمثل جوهر نشاط المنظم فى محاولة تعديل أنماط الإنتاج القائمة أو إدخال أنماط جديدة . أما العوامل التى تساعد على نشأة ونمو المنظمين فإنها توجد فى الإطار الثقافى للمجتمع بما يحمل من قيم تؤازر ظهور هذا النمط من النشاط الاقتصادى . ولعل ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية ليعد خير شاهد على ذلك ، فقد خرج إلى حيز الوجود النشاط الفردى المنظم وما صاحبه من نمو اقتصادى ترتيبا على مركب يضم الأخلاق البروتستانتية مختلطة بمجموعة من القيم الأمريكية المتميزة هيأت التربة اللازمة لنمو ذلك النشاط الخلاق من جانب المنظم .

ولكن القيم الثقافية سواء كانت متمثلة فى بروتستانتية أو نزعة قومية لا تخلق فى حد ذاتها المنظم ، فالفرد ينبغى أن يتوفر لديه الحافز على الاضطلاع بدور المنظم ، ويمكن أن يتأتى هذا من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية الأولى والتى تشجع الفرد على تحدى الأوضاع القائمة استهدافا للوصول إلى ما هو أفضل[٤٧] ، وكذلك لا ينبغى أن يفهم من ذلك أن التنشئة الاجتماعية الأولى يستهدف دائما الوقوف موقفا مناوئا من القيم الثقافية الموجودة بل إنها تحبذ التوافق معها .

وعلاوة على تلك العوامل الثقافية والشخصية نلاحظ وجود عوامل خاصة بالبناء الاجتماعى ذاته وهى عوامل تلعب دوراً بالغ الأهمية بالنسبة لظهور واستمرار فئة المنظم ، وعلى سبيل المثال فقد ظهر المنظم الانجليزى فى فترة ما قبل الصناعة نتيجة وجود العوامل الاجتماعية التى أتاحت

---

(٤٦) منظم Enterpreneur هو رب العمل الذى يتحمل عبء المخاطرة برأسماله (الخاص أو المقترض أو هما معاً) أو بسمعته كرجل أعمال ، فى أى فرع من فروع النشاط الاقتصادى (الصناعى أو الزراعى أو التجارى أو المالى) . والذى لا يتقاضى أجراً عن الإدارة بل إنه يشرف على سياسة المنشأة وعلى تنظيمها ، هذا المنظم يتقاضى عائدًا عن وظيفته الاقتصادية التى تتمثل فى تحمل عبء المخاطرة ، أما هذا العائد فيسمى « بالربح » وهذا الجزء المادى الذى يحصل عليه المنظم لقاء نجاحه وقدرته على تولى مهمة الإدارة العليا والتنظيم فى المنشأة .

(٤٧) Dav d Mc Clelland, The Acheving Society (Princeton: Van Nostrand, 1961) Everett E. Hagen, on the Theory of Social Change (Homewood, III, Dorsey, 1962). Chap. 5—8.

الفرصة لظهوره إبان تلك المرحلة[٤٨] . ويقول أعم فإن اكتساب الانجاز الشكل النظامى داخل البناء الاجتماعى يتيح وضعا أفضل للمنظم يستطيع فى ظله أن يمارس نشاطه فى حرية تامة .

وفى النهاية فإن ظهور المنظم يعتمد على مجموعة العوامل الاقتصادية مثل سهولة الحصول على الأرباح المادية ( أو المكانة السياسية أو الوضع المتميز للهيبة الاجتماعية ) وكذلك سهولة الحصول على موارد مالية علاوة على توفر السوق اللازم لتصريف المنتجات الجديدة[٤٩] .

وعلى الرغم من التعرف على مجموعة كبيرة من المحددات التى تساعد على ظهور فئة المنظمين ، فإنه لم يتم حتى الآن تجميعها بالشكل المنهجى الذى يسمح للباحث بالتنبؤ بظهور المنظم فى حالة توافر مجموعة من الظروف المحددة على نحو قاطع ، وكل ما تم هو وضع قائمة تضم مجموعة من المحددات مع ذكر بعض الأحداث التاريخية التى تؤيد وجهة نظر من يضع تلك القائمة[٥٠] . وهذا فى حد ذاته لا يفى بالغرض المطلوب ، إذ أن التحليل السليم للسوق المنظم لا يحتاج إلى وضع مثل تلك القوائم المطولة بالعوامل المحددة بقدر ما يتطلب تجميع هذه المحددات فى مجموعة من الأنماط المتميزة مما يتيح نوعا من القدرة على التنبؤ الدقيق إلى حد ما .

(حـ) سوق السلع الاستهلاكية :

عند التعامل مع هذا النمط من أنماط السوق يجدر بنا أن نتناول نقطتين على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لهذا النمط تتعلق الأولى بالسعر الموحد ( السعر الواحد ) والثانية بدور الدعاية .

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى نلاحظ الآن اختفاء المساومة والمحاباة أو المجاملة ( البيع بسعر أقل للأفراد الذين ينتمون لنفس العائلة أو الأقارب المنتمين لنفس الجماعة الاثنية ) ، نظراً لتقنين السعر الذى يجد المشترى أن عليه أن يقبله أو يرفضه ولكنه لا يستطيع أبداً أن يعدله . أما العوامل البنائية التى كانت وراء تقنين التسعيرة فإنها ترجع إلى عاملين أساسيين أولهما اختلاف العلاقات الشخصية من السوق ، أما الثانى فهو تعقد السوق .

وكنتيجة طبيعية لاختفاء العلاقات الشخصية من السوق بالإضافة إلى تعقده ظهرت برامج

---

( ٤٨ ) Yule Brazen, "Determinani of Enterpreneurial Ability". Social Research (1954), 51 : 344-349, Hagen, op. cit, pp. 240%ff

( ٤٩ ) Brazens "Determinants of Enterpreueurial Ability" op. cit., pp. 352-362.

( ٥٠ ) توجد مجموعة كبيرة من المقالات الخاصة بهذا الموضوع فى :

Vol. II, No. 2 of Exploration in Enterpenurial History Henry Rosorshy "The Say Enterpenture in Russia", Explanations in Enterpreueurial History (May 1554). NI: 287-223.

الدعاية المكثفة لحزب المشترين ، وعلى الرغم من إجراء عدد كبير من الدراسات حول الدعاية وأثرها على حركة البيع والشراء فإن كثيراً من معلوماتنا عن هذا الموضوع يستند إلى الآراء التى تبديها الجماعات صاحبة المصلحة فى نجاح أسلوب الدعاية المتبع ، وقد شاعت فى الفترة الماضية صورة الرجل المسكين الذى ترمى عليه الدعاية شباك الإغراء مما قد يدفعه لشراء أشياء ليس هو بحاجة إليها ، أو أسعار تفوق طاقته [٥١] ، وقد تندر أحدهم قائلا بأن الدعاية أصبحت الآن من الباب للباب ، فالاعلان عن سلعة معينة يصحب الإنسان معظم اليوم ، فهو مرسوم على الحائط المقابل لمنزلى وهو يطالعنى كلما أدرت جهاز التليفزيون ، كما أنه مرسوم على جدار الحافلات ووسائل المواصلات وهو يوزع فى شكل كتيب أنيق يتحدث عن السلعة بشكل يغرى الزبون على الشراء بدون تردد وهكذا .

(٥١) Lincoln H. Clark "Perfaca", in Clark (ed.) Consumer Bahaviour: The Dynamics of Consumer Relations (New York: New York University Press, 1955), 7. Vii.

## ثالثا : عملية الاستهلاك

يمكن أن تمثل مدرسة المنفعة Utilitrianism نقطة بدء لا بأس بها لدراسة عملية الاستهلاك . وقد سيطرت هذه المدرسة على الفكر الاقتصادى أوائل القرن ١٩ ، والمنفعيون Utilitarions هم فريق من الاقتصاديين الذين يؤمنون بأن قيمة السلعة تتوقف كلية على المنفعة ؛ وليس على نفقة العمل ، كما يزعم ريكاردو وغيره من اقتصاديى المدرسة الإنجليزية القديمة . ولا يتزعم هذا الفريق « ستانلى جفونز » الذى كان يميل إلى تفسير السلوك الاقتصادى للإنسان بوجه عام ، على أساس تحقيق أقصى المنفعة Maximum Pleasure وأدنى حد ملائم Minimum Pain

وقد جاء أهم تعديل لهذه المدرسة على يد « ألفرد مارشال » (١٨٤٢ — ١٩٢٤ ) الذى أدخل بعض العناصر البنائية الاجتماعية والسيكلوجية على نظرية الطلب ، فمن المدرسة الإنجليزية استعار مفهوم المرونة elarticity ، وأخذ من مدرسة فينا[٥٢] اصطلاح الهامشية واستطاع من خلال هذا أن يقيم بناء سيكولوجيا معينا داخل نظرية الطلب ، وقد استخدم مارشال فكرة المنفعة الهامشية ليدلل على أن منفعة السلعة تنخفض كلما كبر حجم المقدار الذى يحصل عليه المستهلك منها . ويعتمد هذا بدوره على مدى مرونة الطلب على السلعة ذاتها[٥٣] وبالإضافة لهذا فإن مارشال أوضح أن كثيراً من الحاجات البشرية تعود لأسباب اجتماعية وثقافية وذلك من خلال ربطه بين الحاجات والأنشطة ، كما نجح مارشال فى إدخال عنصر التأثير الاجتماعى على نظرية الطلب .

---

(٥٢) المدرسة النمساوية فى الاقتصاد Austion School of Economic تضم عدداً من الاقتصاديين النمساويين من أهمهم منجر menger وفيزر Vitels وبوهم – بافرك Bohm Bowerk قد طور هؤلاء نظرية القيمة ، من وجهة النظر الشخصية بصفة خاصة . وذلك باستخدام الطريقة الاستقرائية فى التحليل ، وقد برز منها أيضاً لودفيج فون مايز von mis وهايك وكلاهما اشتهر بصفة خاصة بالدعوة للنظام الاقتصادى القائم على المنافسة والتحرر من القيود التجارية والتدخل الحكومى السافر .

(٥٣) مرونة الطلب Elasticity of Demand : إذا كان أى تغير طفيف فى سعر أى سلعة مؤدياً إلى تغير كبير نسبيا فى الطلب على هذه السلعة ، فإنه يقال ، فى التحليل الاقتصادى أن الطلب على هذه السلعة مرن . والقاعدة العامة فى مرونة الطلب أنه إذا كان القياس العددى للمرونة أكبر من الواحد الصحيح ، كان الطلب على السلعة مرناً ، وإذا كان المقياس العددى للمرونة أقل من الواحد الصحيح ، كان الطلب على السلعة غير مرن ، وإذا كان المقياس العددى للمرونة يساوى الواحد الصحيح ، فإن الطلب على السلعة متكافىء فى المرونة حسين عمر ، مرجع سابق ص ص ٢٥٩ — ٢٦٠ .

المفكر الآخر الذى نتعرض له هو « ثورستين فبلن Thorstein Veblen» (١٨٥٧ - ١٩٢٩) الذى اهتم كذلك بمحددات الاستهلاك ، ورأى أن هناك أمراً ما يحدد شكل الطلب علاوة على الحاجات الفردية المتنوعة ، فالأغنياء على سبيل المثال يحددون شكل إنفاقهم على النحو الذى يضفى عليهم ما يتفوقون به على بقية الطبقات من مظاهر ورموز للمكانة . وعلى ذلك نلاحظ أن « فبلن » يدخل البعد الاجتماعى على مفهوم الطلب[٥٤] وإن لم تتخذ أفكاره شكل نظرية متكاملة .

ثم حلت نظرية التفضيل أو تحليل منحنى السواء[٥٥] محل نظرية مارشال وكان ذلك على يد « جون هكس » و « فلفريدو باريتو » . ويرى رجال الاقتصاد أن نظرية منحنى السواء يمثل فائدة هامة لأنها تقضى على مشكلات القياس التى تنشأ مع أفكار المنفعة الحدية المتناقصة وأنها تدخل أكثر من منتج واحد ضمن نظرية الطلب[٥٦] .

وقد لفت نموذج كينز ( وقد سبق وأشرنا إليه من قبل ) الأنظار إلى التوازن بين الاستهلاك والادخار ، حيث رأى كينز أن هذا التوازن يلعب دوراً بالغ الأهمية فى نموذج التوازن الذى توصل إليه . وهو يستند أساسا إلى قانون « سيكلوجى أساسى » يتعلق بالميل الحدى نحو الاستهلاك حيث يلاحظ أنه عند زيادة الدخل الحقيق للفرد لا يعنى هذا أنه سيزيد نسبة استهلاكه بنفس القدر . ومن ثم فإنه لن يعدل من معدل استهلاكه بل سيقوم بادخار ما يأتيه من دخل إضافى .

وتمثل نظرية « دوسينبورى » أخطر التحديات التى واجهتها نظرية كينز حول الاستهلاك وبالذات فيما يتعلق برأى كينز الذى يرى فيه أن السلوك الاستهلاكى لكل فرد مستقل تماما عن سلوك أى فرد آخر فى المجتمع ، وأن سلوك الناس الاستهلاكى لا يتأثر بصعود أو هبوط مقدار

---

(٥٤) Thorstein Veblen, Theory of Leisure Class (New York. Modern Library, 1934), Havery Libenstein, "Bandwagen Shab and Veblen in the Theory of Consumer Demand", Querterly Journal of Economies (1950), 6 : 183-207.

(٥٥) منحنى السواء indifference Curve عبارة عن ابتكار نظرى غالباً ما يستخدم فى التحليل الحديث لنظرية الاستهلاك ، فإذا دل المحوران الأفقى والرأسى لأى رسم بيانى على مقادير مختلفة لسلعتين من السلع الاستهلاكية فمن الممكن رسم منحنى تدل فقط على مجموعات مختلفة من هاتين السلعتين ، كل مجموعة منها سواء فى نظر مستهلك معين ، إذ أن المنفعة الكلية التى يستمدها من أى مجموعة منها واحدة . حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

(٥٦) المنفعة الحدية لأى كمية من أية سلعة ، بالنسبة للفرد ، هى الزيادة فى المنفعة الكلية التى تترتب على الزيادة فى الاستهلاك بمقدار وحدة واحدة ، وكلما زاد ما فى حوزة الفرد من أية سلعة معينة ، قلت منفعتها الحدية نتيجة لسريان قانون الغلة المتناقصة » . حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

الدخل الذى يحصلون عليه . وفند هذين الرأيين استناداً إلى العوامل الاجتماعية والشواهد الاقتصادية .

وفى السنوات القليلة الماضية ظهر نوع من عدم الرضا عن نظرية تناقص المنفعة الحدية أو منحنى السواء وذلك بين عدد كبير من المحللين الاقتصاديين ومنهم على سبيل المثال « روبى تورنرتوريس » التى رأت أن نظرية الاستهلاك لا ينبغى أن تكتب على ضوء قانون تناقص المنفعة الحدية أو أى نظرية أخرى من هذا القبيل ، ولكن ينبغى أن تشيد نظرية الاستهلاك على أساس تقسيم عمليات الشراء قصيرة الأجل إلى مجموعة من الفئات تبعا لنمط الأنفاق . ويأتى فى مقدمة هذه الفئات .

١ – صورة الإنفاق التى لا تتضمن أى حساب اقتصادى وإنما تقوم على أساس الالتزامات الشرعية ( القانونية ) .. مثل وضع الإيجار ، وكذلك الادخار بغرض إقامة حفلات الكريسماس عند أبناء المجتمعات الأوربية والأمريكية ودفع بوليصة التأمين الصحى وكذلك دفع ضريبة الدخل .

٢ – مجالات الاستثمار الواعى مثل شراء سندات الأسهم .

٣ – المشترى الذى يقوم بتخريب أى من نوع من أنواع التعامل قبل أن يقدم على شراء ما يحتاجه من سلع من سوق الاستهلاك ، وهذه وإن تكن أبسط عن سابقيها إلا أنها تمثل فى الوقت ذاته نكوصا إلى الوصف فى البحث والتأمل ، كما انها لا تقدم نظرية للطلب كما فعلت النظريات الاستدلالية أو تحليل منحنى السواء أو نظرية تناقص المنفعة الحدية .

لقد لاحظنا من خلال العرض السابق لنظريات الاستهلاك أنها تفتقر جميعها ، وبدرجة أو أخرى ، إلى إدخال العوامل الاجتماعية على التحليل الاقتصادى ، أما التحليل الحق للسوق فهو الذى يقوم على أساس ترتيب المستهلكين فى السوق تبعا لعدد من العوامل الاجتماعية مثل ( الطبقة الاجتماعية والجنس ) وكذلك المواقع التى يحتلونها فى البناء الاجتماعى وأثر موقعهم فى البناء الاجتماعى على أسلوب اتفاقهم على المستوين الإجمالى ( فمثلا فى معدلات الإنفاق والادخار ) وعلى المستوى التفصيلى ( مثل التركيز على الأشياء التى يقوم الشخص بشرائها لترمز إلى الدور الذى يقوم به استناداً إلى الانتماء لجنس معين ، ذكر أو أنثى ) . وهكذا فإننا نستطيع أن نلاحظ عدة أمور بالنسبة لكل مستهلك مثل السن والحالة الزواجية والجنس والمركز الاجتماعى ، علاوة على افتراض مستويات وأشكال معينة من الإنفاق والادخار التى ترمز إلى نمط اندماج الفرد فى إطار البناء الاجتماعى العام للمجتمع ، وعن طريق تجميع صور الاستنباط بين هذه العوامل وبين الإطار

الاجتماعى ، يمكن الوصول إلى دالة الاستهلاك أو سلسلة من دوال الاستهلاك يمكن إدماجها فى نظرية عامة للطلب .

ومما يدعو للأسى أن هذا التخطيط لايزال قيد التصور ولم يتجاوزه إلى مرحلة الإنجاز الفعلى . وكل ما نملكه حتى الآن مجموعة من الدراسات الأمبيريقية المنفصلة بعضها عن البعض الآخر إلى حد ما ، والتى تكشف عن بعض أنماط الادخار والإنفاق من جانب الأفراد الذين تم تقسيمهم تبعا لمجموعة من الفئات السوسيولوجية .

وللوصول إلى صياغة لنظرية حول الاستهلاك لا ينبغى إغفال النظرة التقليدية للأسرة على أنها الطرف الوحيد الذى ينفق والذى يدخر إذ بدأت تدخل متغيرات أخرى مجال الطلب على السلع فى المجتمعات المعقدة على وجه الخصوص مثل الحكومات والجماعات التطوعية والمنشآت التجارية وما شابه ذلك بل إن هناك هيئات معينة تلعب دوراً بالغ الأهمية فى الادخار مثل البنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق التوفير ، كما يجب الاهتمام كذلك عند صياغة نظرية للطلب ، بتحديد الجانب الهام من الإنفاق والادخار موضوع الدراسة ، وأما فيما يتعلق باستهلاك الطعام على سبيل المثال تبدو هذه الارتباطات الاجتماعية على قدر من الأهمية :

١ – الجنس والسن .

٢ – الأيكولوجيا .

٣ – الموارد الاقتصادية .

٤ – الحالة المهنية لأفراد لأسرة .

وتؤثر مجموعة من المتغيرات المائلة على أنماط الإنفاق من الادخار ، مثل السن وحجم الأسرة والانتماء العرقى ودرجة التحضر وحالة السكن .

**خاتمة :**

لقد ناقشنا خلال هذا الفصل أثر العوامل السوسيولوجية على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، ويتوفر لدينا قدر لا بأس به من الثقة فى أثر هذه العوامل وقوتها . ولا يعنى هذا مجرد قيام علم اجتماع لدراسة الحياة الاقتصادية وحسب ، بل إنه يعنى كذلك وبنفس الدرجة أن علم الاجتماع الاقتصادى يحدد كذلك شكل سلوك المتغيرات الاقتصادية بكل ما تحمله الكلمة من معنى . وعلى الرغم من أن علم الاجتماع الاقتصادى يحمل قائمة طويلة من المتغيرات وعدد ضئيل من البيانات ذات القيمة أو تصنيف المتغيرات أو تنظيمها فى نماذج ، وتركز كثير من الدراسات السوسيولوجية

على متغير واحد فقط ( مثل عضوية جماعة غير رسمية ) ، على حين لم يبذل سوى جهد ضئيل فى سبيل إظهار العلاقة النظرية بين هذا المتغير ومجموعة النظريات الاقتصادية الموجودة أو غيره من المتغيرات السوسيولوجية الأخرى ، وعلى ذلك فإن علم الاجتماع الاقتصادى لا يحتاج لإجراء مزيد من البحوث مثلما يحتاج إلى محاولة الوصول إلى نظم تصنيفية أكثر دقة تقلل من ذلك الحشد الموجود من المتغيرات والكثير منها لا لزوم له . وتوضع على الشكل الذى توضع معه فى إطار المتغيرات الاقتصادية ، وعن هذا الطريق فقط يمكن لهذا الفرع من فروع علم الاجتماع أن يصل إلى قدر من الرؤية العميقة علاوة على ذلك الكم الهائل من التغيرات التى ظهرت فى إطار ذلك العلم .

# القسم الثانى



# الفصل الرابع

## نظرة إلى العالم الثالث

**ألن مونتجوى**

**أولا** : خصائص الدول الأقل نموا .

**ثانيا** : الاهتمام الدولى بمشكلات العالم الثالث .

**ثالثا** : التقدم فى مجال التحديث .

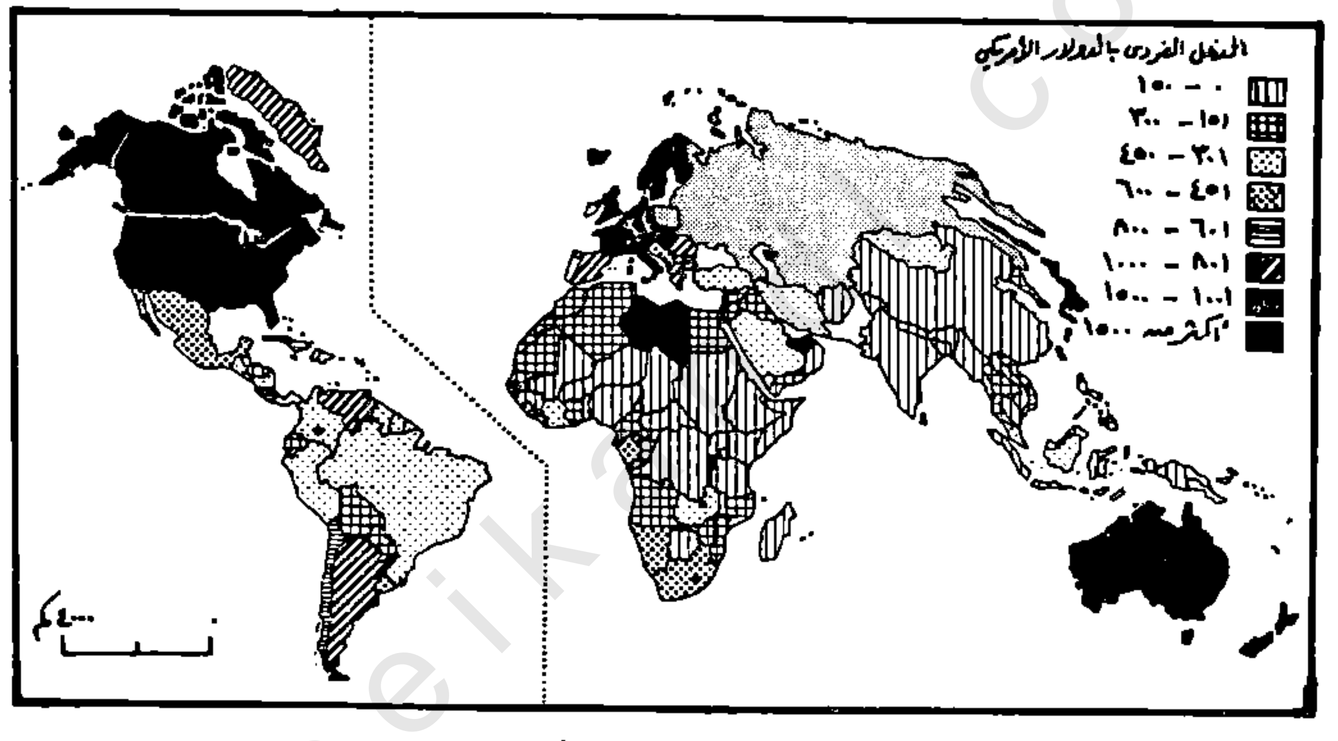
الفصل الرابع

# نظرة إلى العالم الثالث

## ألن مونتجوى

ماذا نعنى بالعالم الثالث ؟ لقد أصبحت هذه التسمية ( العالم الثالث ) مصطلحاً شاملاً ومناسباً لوصف البلدان المتخلفة من العالم . إذ ذاعت هذه التسمية فى الستينات لتشير إلى عنصر ثالث من بناء القوة العالمى . ويسيطر العالم الحر المرتبط بكتلة الأطلنطى والكتلة الشيوعية الأوربية القائمة على التنظيم المركزى على العالم الذى نعيش فيه اليوم . وتضم هاتان المجموعتان الدول المتقدمة تكنولوجياً ولكنها لا تحتكر إلا ٤٠٪ فقط من سطح المعمور ولا تضم من السكان إلا أقلية تقدر بنحو ٣٠٪ من مجموع سكان العالم . ويبقى بعد ذلك مجموعة كبيرة من الدول المستقلة التى خرجت لتوها من العصر الاستعمارى ، تقع أساساً فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية : وتشكل فى مجملها العالم الثالث . وتشتمل هذه المجموعة على أفقر دول العالم ، المتخلفة تكنولوجيا ولكنها قادرة على تحقيق مظاهر التقدم ذلك أنها تمتلك فى أراضيها ثروة ضخمة من المعادن ومصادر الخضراوات والطاقة . ولا تشكل دول العالم الثالث بالمعنى الدقيق كتلة متجانسة منفصلة عن القوتين العظميين ، وفى ظروف الفقر التى تعيش فيها دول العالم الثالث فإنها تطلب العون والتأييد من أى من هاتين المجموعتين .

ولقد ظهرت على التوالى مجموعة من المسميات لوصف دول العالم الثالث – منها الدول المتأخرة bakward والغير نامية undeveloped والمتخلفة underdeveloped ثم النامية developing (وهو اصطلاح أكثر دينامية) ، وأخيراً ينتشر الآن مصطلح الدول الأقل نمواً less Developed Countries (يشار إليه بالحروف LDCS ) . وتشترك كل هذه الدول فى كونها فقيرة : فلقد تخلفت كثيراً بالنظر إلى التقدم الاقتصادى السريع للدول الأوربية الواقعة فى الأحزمة المدارية المعتدلة . وإن تكن البيانات التى نعتمد عليها لتعريف الدول الأقل نموا – إجمالى الناتج القومى GNP للفرد ، صافى الدخل الفردى ، نصيب كل فرد من السكان من الطاقة معدل التعليم – فاننا سنتوصل إلى نتيجة واحدة حيث يتكشف أمامنا عدم التوازن المخيف فى توزيع الثروة




شكل ١ – الدخل الفردى فى العالم بالدولار الأمريكى (حوالى ١٩٧٠)

فى العالم فالفرق بين أغنى الدول وأفقرها فرق شاسع إلى حد كبير ؛ فصافى الدخل الفردى فى المملكة المتحدة – التى تحتل الآن مكانة دنيا فى قائمة الدول الغنية – يصل إلى ما بين ١٥ و ٢٠ ضعف دخل الفرد فى أفقر دول العالم . ففى هذه الدول قد يصل نصيب الفرد من الدخل القومى إلى درجة من الانخفاض تصل إلى ٢٠ جنيها فى العام – وهو رقم يقل بكثير عما تعتبره نقابات العمال فى بريطانيا حدا أدنى للأجر فى الأسبوع .

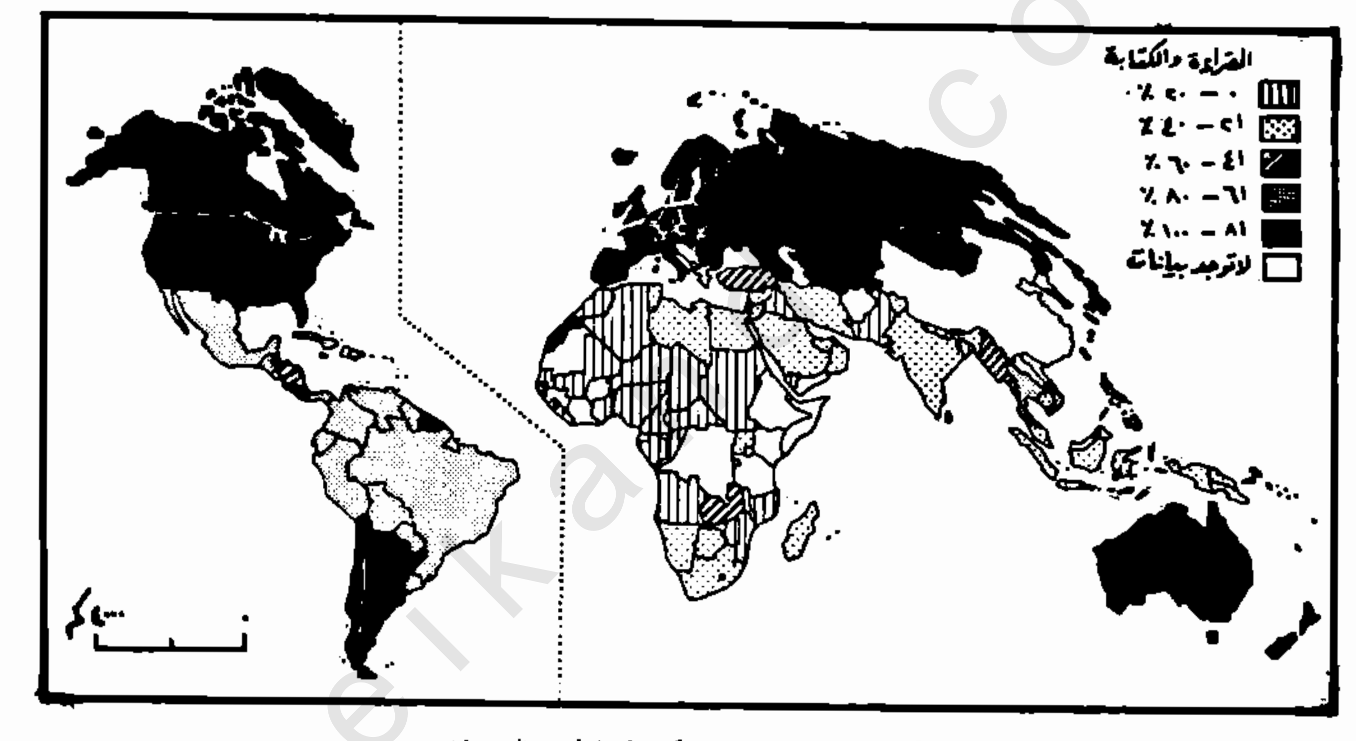
ومن الحقائق المؤسفة أن صافى الدخل الفردى لأكثر من نصف سكان العالم يقل عن ٤٠ جنيها فى العام . إن مثل هذه الحالة من الفقر هى حالة عامة ومطلقة وهى تؤثر على مئات الملايين من بنى البشر . ويرتبط به الجوع ونقص التغذية ، فطبقا للتقديرات الحديثة للأمم المتحدة يعانى أكثر من ٥٠٠ مليون فرد من سكان العالم من سوء التغذية ويشكل هذا الرقم تقريبا خمس المجموع الكلى لسكان العالم الثالث ، ولكن فى الكثير من البلدان النامية هناك ما بين ١/٤ و ١/٢ السكان ممن يعانون من نقص البروتين والسعرات الحرارية .

وإذا ما وضعنا بشكل تعسفى حدا أعلى لنصيب الفرد سنويا من الدخل القومى يقدر بـ ٦٠٠ دولار ، فأننا نجد أن ١٠٠ دولة من دول العالم الثالث تندرج تحت هذا المعيار . وتشغل هذه الدول ٦٠٪ من سطح الكرة الأرضية وهى موطن ٧٠٪ من الجنس البشرى ، حوالى ٢٨٠٠ مليون نسمة . ويمكن أن يصل سكان العالم الثالث فى عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ مليون نسمة . ويجب أن يذكرنا توزيع هذه الدول على الخريطة بالتباين بينها فى الطقس والتضاريس والموقع الجغرافى والثقافة والتراث والنظم والموقف الديموجرافى ، ولكن غالباً ما يقال أن هذه الدول يجمعها قدر من التجانس إذ نجد أنها تجمع سويا على أنها متشابهة من أجل تدعيم هذه النظرية أو تلك من نظريات التنمية الاقتصادية ؛ ولكن علينا أن نقر بأن لكل دولة من هذه الدول شخصيتها المستقلة ومشكلاتها الخاصة .

## أولا : خصائص الدول الأقل نموا

وبالرغم من ذلك فإن الدول الأقل نموا تشترك فى الكثير من الخصائص بجانب الفقر، فاقتصاديات هذه الدول تكشف عن وجود نسبة عالية من الاقتصاد الزراعى المعيشى مع تطبيق التكنولوجيا فى أضيق المحدود جداً : فالصناعة التحويلية manufacturing industry محدودة للغاية . وعادة ما تعتمد هذه الدول على تصدير واحد أو اثنين من المحاصيل التجارية كالبن أو الكاكاو أو القطن أو المطاط إلى العالم المتقدم. ويؤدى هذا إلى أن تصبح اقتصاديات هذه الدول تحت رحمة الأسعار العالمية المتقلبة وشروط التجارة . وهناك بعض الخصائص المشتركة بين هذه الدول فى مجال السكان . فالعمر المتوقع بعد الولادة فى هذه البلدان ليس عالياً : ٣٩ سنة فى أثيوبيا ، ٤١ سنة فى الهند فى مقابل ٧١ سنة فى المملكة المتحدة . أما حجم الأسرة فإنه أميل إلى الكبر وبالتالى فإن نسبة صغار السن فى التركيب ، السكانى لهذه البلدان هى نسبة مرتفعة ، ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من حجم السكان ، وهم أفراد يستهلكون السلع والخدمات ولكنهم غير منتجين . وبالنسبة للتعليم فأنه نوع من الترف لا يصل إلى الجماهير العريضة من شعوب العالم الثالث ، الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع معدلات الأمية وتأتى المرأة على وجه الخصوص فى وضع سيئ فيما يختص بالأمية ، فى ليبيا - مثلاً - يصل معدل أمية الرجال إلى ٦٢,٥٪ بينما يصل معدل أمية النساء إلى ٩٦٪ ؛ أما فى الهند فان معدل أمية الرجال يصل إلى ٥٩٪ فى حين يصل معدل أمية النساء إلى ٨٧٪.

ويتخلف العالم النامى كثيرا عن العالم المتقدم فى مجال الصحة ، فالأمراض تعتبر أحد العوامل الأساسية فى تأخير عملية التنمية فى المناطق المدارية . ومن الحقائق المؤسفة أن يقع معظم سكان العالم الثالث فريسة للأمراض وسوء التغذية ، فأمراض سوء التغذية مثل كساح الأطفال ونقص الفيتامينات ومرض البرى - برى والبلاجرا تؤدى إلى الحد من القدرة على العمل وتتسبب فى موت الملايين فى سن مبكرة . بل أن هذه الأمراض تحد من مقاومة الجسم لبعض الأمراض الخطيرة مثل الملاريا والصبع والتيفود والأمراض التى تسببها الديدان المعوية . ومن الأمور التى تساعد على تفاقم هذا الموقف الجهل وفقر العادات الصحية ونقص الخدمات الطبية ، ويمكننا هنا أن نتصور وجود حلقة مفرغة : فتدهور الصحة يؤدى إلى الحد من القدرة على العمل التى تؤدى بدورها إلى نقص الإنتاجية ، ويؤدى نقص الإنتاجية إلى مزيد من الفقر وبالتالى إلى مزيد من التدهور للصحة .




شكل ٢ – مستويات القراءة والكتابة فى العالم (حوالى ١٩٧٠)

ولقد دخلت تأثيرات الثورة الطبية تدريجيا إلى العالم الثالث من خلال الحملة المكثفة التى دعمتها منظمات دولية كمنظمة الصحة العالمية . فإنشاء المستشفيات وتجهيزها ، وتدريب الأطباء والممرضات وإدخال أدوية جديدة ومضادات حيوية جديدة كل ذلك يؤدى إلى تخفيف المعاناة والسيطرة على المرض وإنقاذ الارواح .

**جدول رقم ( ١ ) عدد المواطنين بالنسبة لكل طبيب فى مجموعة من الدول**

| الدولة | العدد لكل طبيب | الدولة | العدد لكل طبيب |
|---|---|---|---|
| أفغانستان | ٣١٠٠٠ | مالى | ٤٠٠٠٠ |
| البرازيل | ٣٦٠٠ | جمهورية النيجر | ٦٦٠٠٠ |
| اندونيسيا | ١٩٠٠٠ | الولايات المتحدة الامريكية | ٧٠٠ |
| المملكة المتحدة | ٨٣٠ | | |

ومن أهم التأثيرات التى أحدثتها هذه الثورة الطبية هو تأثيرها على الخصائص الديموجرافية . فقد انحسرت معدلات الوفاة ، خاصة معدلات وفاة الأطفال. فالأطفال الذين تم إنقاذ حياتهم يعيشون حياتهم كاملة . ويترتب على ذلك أن يتزايد عدد الشباب من السكان بحيث تتسع باستمرار جماعة العمر فى مرحلة الإنجاب وبصفة عامة ، لم يصاحب هبوط معدلات الوفاة أى هبوط فى معدلات المواليد وبهذا فإن السكان فى العالم النامى يتزايدون بمعدل بالغ السرعة . ويترتب على النمو السكانى بعض النتائج الاقتصادية والاجتماعية ، فالعاطلون من العمال الزراعيين يهاجرون إلى المدن طلبا للعمل . وهناك تتحطم آمالهم العريضة فى حياة أفضل فنجدهم يعيشون فى أحياء فقيرة تنمو بشكل طفيلى حول هذه المدن ونجدهم يبذلون جهوداً مضنية فى البحث عن العمل ويعيشون منعزلين فى بيئة لا تعرف العلاقات الاجتماعية الحميمة .

ولقد ساعد التزايد السريع فى سكان الدول الأقل نموا على استمرار حالة الفقر وسوء التغذية فأى تقدم اقتصادى يتم امتصاصه لاعاشة العدد المتزايد من السكان عند حد الكفاف . ومن

الصعوبة بمكان تطبيق السياسات السكانية التى أدخلت لتثبيت أعداد السكان أو إنقاصها بين سكان أميين وغير متعلمين ، فمثل هذه السياسات تقابل بمعارضة ليس من الأفراد فحسب وإنما على مستوى قومى . ويؤدى زيادة عدد الأطفال إلى صعوبات فى إنشاء المدارس والانفاق على التعليم فى الوقت الذى أصبح فيه التعليم أساسا لا غناء عنه لخلق المجتمع الحديث* .

---

* يصور الكاتب هنا مشكلات العالم الثالث وكأنها نشأت من ظروف العالم الثالث نفسه ، ولكننا يجب ألا ننسى ونحن ندرس هذه المشكلات الدور الذى لعبته الدول الغنية ( الاستعمارية ) فى خلق هذه المشكلات والذى ما تزال تلعبه . من خلال سياساتها الاستعمارية – فى استمرارها . فقد أكدت نظريات التخلف أن تخلف دول العالم الثالث لا ينفصل عن تقدم الدول الرأسمالية حيث كان فائض الإنتاج ينقل دائماً إلى مركز العالم المتقدم فيهم فى تقدمه تاركاً الدول التى أنتج فيها راكدة ومتخلفة – المترجم –

## ثانيا : الاهتمام الدولى بمشكلات العالم الثالث

استمرت الحركة المركزة من جانب دول العالم الغنية فى مساعدة الدول الفقيرة طوال أكثر من عقدين من الزمان. ولقد نمت هذه الحركة مع تزايد معرفة العالم بالتخلف وهى معرفة بدأت مع سنوات الحرب. فلقد شاهد مئات الآلاف من الجنود فى الحرب العالمية الثانية بأنفسهم مظاهر الفقر والتخلف الموجود فى الكثير من الأراضى البعيدة. وساعد ذلك على إزالة الغشاوة عن أعين أولئك الذين يعيشون فى الاقطار الغنية وبدأوا يكتشفون ويفهمون لأول مرة الهوة الواسعة التى تفصل بينهم وبين نظرائهم الأقل حظا من بنى البشر. ومنذ ذلك الحين دأبت منظمات كالامم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فى جمع ونشر الحقائق والأرقام وضفت بذلك مزيدًا من الدقة على معلوماتنا بشأن التخلف والفقر فى العالم.

وأصبح الفقراء أيضاً على وعى بفقرهم وبالحياة الأفضل التى يعيشها أولئك الذين يقطنون فى الدول المتقدمة. كما أصبحوا أقل رضًا عن واقعهم وبدأوا فى ممارسة الضغط من أجل تغييره وتحسينه. لقد لفت التاريخ الطويل للتحرر من الاستعمار انتباه القوى الاستعمارية إلى مستويات المعيشة الموجودة فى الدول التى تجلو عنها، ولقد عزز ذلك من الاحساس بالالتزام فى فترة ما بعد الحرب، وهو التزام تطور بعد أن أعلن الرئيس ترومان النقطة الرابعة فى برنامجه، فقد حث الشعب الأمريكى علنا على أن يستخدم فوائد التقدم العلمى والصناعى فى تنمية الدول الأفقر فى العالم... «فلأول مرة فى التاريخ، تمتلك البشرية المعرفة والمهارة اللتين تمكناها من تخفيف المعاناة عن هذه الشعوب». وباختصار فان ضمير العالم قد استيقظ وعطفه قد استثار الأمر الذى ترتب عليه تدفق برامج المساعدات المالية والفنية على العالم الثالث. وليس هناك من شك فى أن سياسات المساعدات التى تقدمها الدول الغنية للدول الأفقر ترتبط بشىء أكبر بكثير من مجرد المشاعر النابعة من ضمير غير مستريح. فالدول الغنية يجب أن تستفيد بقدر معين من تنظيم الطاقة الإنتاجية فى العالم بشكل أكثر كفاءة، ومن التوسع فى التجارة ومن وجود ظروف أكثر استقراراً فى كل أرجاء العالم. فالمسألة إذن ليست كلها نوعاً من الغيرية (أو الايثار). ولقد ارتبط تزايد الوعى بعدم المساواة فى التنمية الاقتصادية على مستوى العالم بتزايد ثقة الاقتصاديين فى نظريات جديدة للنمو، وظهور اقتصاديات التنمية كفرع هام من فروع علمهم.

ان التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى ساهمت فى تحول أوربا وأمريكا الشمالية من

الاقتصاديات المعيشية الزراعية إلى أمم تبلغ درجة عالية فى التقدم الصناعى اليوم ، هذه التغيرات قد انتشرت خلال عقود عديدة : ربما وصلت إلى قرن شهد أشكالاً من المحاولة والخطأ واكتشاف مواد خام جديدة وأساليب تكنولوجية جديدة ، واقامة أجهزة جديدة للتمويل ، وعلاقات تجارية جديدة ، وتغير الظروف الأجتماعية والسياسية . ونحن ندرك اليوم أن العالم الثالث لا يستطيع أن ينتظر طيلة قرن من الزمان فمثل ذلك الانتظار غير ضرورى لتحقيق التنمية فالخبرات والانجازات والمعرفة التى تمتلكها أوربا وأمريكا الشماليه متاحة أمامه بالفعل ، وهناك وفرة فى المساعدات الفنية والمالية التى تقدمها الدول المتقدمة * ويستخدم الاقتصاديون المهتمون بالتنمية هذه المقومات لتخطيط التحول الأجتماعى والأقتصادى المنشود ذلك الذى يظهر عادة فى سلسلة من الخطط الخمسية أو السباعية . فالحاجة إلى التخطيط الواعى لتقليل الفاقد فى الموارد ولتحقيق تغير منظم ومتناسق تبدو الآن ملحة ومن هنا يأتى قبول الدور الفائق الذى تلعبه الحكومة ومع ذلك فبالرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً من المحاولة واستثمار آلاف الملايين من الجنيهات فى العالم الثالث لا يبدو أن هناك تغيراً حاسماً كبيراً قد تحقق : وقد يذهب البعض عكس هذا المذهب قائلين بأن الهوة بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة تستمر فى الاتساع لقد ارتفع تقدير الأمم المتحدة لمعدل نصيب الفرد من الدخل القومى من ١٣٦٠ دولاراً عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٢٧٠٠ دولار عام ١٩٧٠ . ولكن معدل نصيب الفرد من الدخل القومى فى العالم الثالث ارتفع فقط من ١٣٠ دولار عام ١٩٦٠ إلى ٢٠٠ دولار عام ١٩٧٠ .

وفى محاولة لجذب الانتباه إلى هذه المشكلة العالمية المتفاقمة اعتبرت الأمم المتحدة عقد الستينات عقداً للتنمية . وحاولت الدول الأعضاء تنسيق جهودها فى مجال المساعدة التجارية والمالية والفنية لكى تزيد من مساعدتها للبلدان النامية وتسرع معدل نموها . وأحد النتائج الهامة التى ترتبت على ذلك الاقتراح الذى مؤداه أن الدول الأغنى يجب أن تحاول المساهمة برأس المال والمساعدة بما يقدر بواحد فى المائة من مجموع دخلها القومى على الأقل . والحقيقة أن هذا المستوى من المساعدة لم يتحقق وجاءت نتائج عقد التنمية بعامة محبطة للآمال ؛ فقد كانت التوقعات كبيرة إلى حد ما .

وليست هناك من شك الآن فى فكرة المساعدة ولكن الشك ينسحب على طابع هذه

---

* الحقق أن هذه المعرفة وتلك المساعدات ليست متاحة ولا متوفرة بشكل مطلق ، بل أنها ترتبط فى الغالب بمصالح الدول الفنية فى العالم الثالث ، وهى مصالح سياسية وتجارية اقتصادية فى المحل الأول . ويدعونا ذلك إلى التشكيك فى فكرة تحقيق التنمية من خلال هذه المساعدات . انظر حول المساعدات الأجنبية والتنمية : السيد الحسينى التنمية والتخلف ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ المترجم .

المساعدة . فقد أصبحت المساعدات فى العقدين الماضيين أكثر ارتباطاً بالتجارة كما أصبحت أقل كفاية من وجهة نظر الأمم التى تستفيد منها ، وأصاب التغير بالتدريج النوايا الحسنة والمشاعر الكريمة التى اتسمت بها فترة ما بعد الحرب مباشرة ، وأصبحت المساعدات فى الغالب أداة اقتصادية لخدمة أهداف سياسية خفية . فالقوى الاستعمارية السابقة هى التى تتحكم فى توجيه المساعدات بحيث تتجه نحو المحافظة على الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافة التى كانت قائمة (بين الدول الغنية والدول الفقيرة ) منذ أمد بعيد . فإذا كان مجال إنفاق المساعدات يتحدد من خلال الدول التى تقدم هذه المساعدات فإنها تساعد صناعات هذه الدول وتصبح بمثابة دعم متخفى للصادرات من هذه الصناعات . والأكثر خطورة من ذلك هو تزايد ديون الدول النامية : فهى تدين بمبلغ يصل إلى حوالى ٢٥٠,٠٠٠ مليون دولار كما أن المبالغ المخصصة لتسديد الديون فى بعض الدول النامية تصل إلى نصف المساعدة السنوية التى تحصل عليها فدول العالم الثالث تغرق فى الديون إلى درجة لا يوجد معها سوى احتمال ضئيل لتسديدها : فقد بدأت هذه الدول تنظر إلى المساعدات كوسيلة لاطالة وتقوية التأثير والقوة التى تمارسها الدول الغنية عليها .

ونحن الآن فى نهاية السبعينات نقترب من نهاية العقد الثانى للتنمية . ولقد تحدد الهدف فى هذا العقد أن يصل معدل نمو إنتاج الفرد إلى ٣,٥٪ بحيث يساهم هذا المعدل السنوى للنمو فى مضاعفة متوسط الدخل الفردى خلال عشرين عاماً ، ولقد تم تحديد هذا الهدف على أساس معدل للنمو السنوى للسكان فى الأقطار الأقل نموا يصل إلى ٢,٥٪ . وهذا المعدل يعتبر أقل من متوسط الزيادة الحالية الأمر الذى يلقى ظلالاً من الشك على واقعية مثل هذه الحسابات والأهداف .

## ثالثا : التقدم فى مجال التحديث

لماذا كان هذا التقدم المحبط بعد عشرين عاما من الجهد الدولى ؟ فالآمال الكبيرة لدى كثير من الدول الفقيرة قد أصابها الخمول ، واضمحلت النوايا الحسنة التى ظهرت لدى شعوب الدول الأغنى . ولقد أكد البنك الدولى فى تقريره لعام ١٩٧٢ « أنه من المحتمل أن يكون عبء الفقر فى العالم فى تزايد مستمر وليس فى تناقص » . ومع ذلك فقد كان هناك قدر من التقدم تم إحرازه . فقد شهد العقد الماضى معدل سنوى لنمو الإنتاج والدخل بالنسبة لكل فرد فى العالم النامى يقدر بنحو ٣٪ . ويرجع الفضل فى هذا النمو إلى التقدم الملحوظ فى مجال التنمية الاقتصادية الذى أحرزه عدد قليل من البلدان مثل تايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا والبرازيل .

وهكذا نجد أن الأرقام المأخوذة على نطاق العالم بأسره تخفى وراءها تباينا شاسعاً فى الأداء أو الانجاز ( الخاص بدول العالم الثالث ) : فقد كان التقدم المادى لغالبية الدول محدوداً للغاية . وفضلاً عن هذا فإن إجمالى الناتج القومى قد يزداد من خلال إدخال أساليب صناعية متقدمة ، ولكن مثل هذه العمليات تكون قائمة على تكثيف رأس المال — دون العمل — ولذلك نجدها لاتشغل إلا عددا ضئيلا من السكان ومن ثم فإنها لاتمس المشكلات الكبرى الخاصة بالبطالة أو العمالة المنخفضة وهى مشكلات شائعة فى معظم الدول النامية ، بل إنها قد تزيد من تفاقم هذه المشكلات .

ويوجد لدى الغرب ميل نحو التفكير فى التنمية فى ضوء معايير اقتصادية : فالتنمية تتحقق من خلال تعظيم نصيب الفرد من السلع والخدمات . ولا يستتبع ذلك أن تقبل كل أقطار العالم الثالث — خاصة تلك الأقطار التى تمتلك تراثاً ثقافيا طويلاً خاصا بها — هذه القيم فى تحقيق التنمية . فالتنمية تتضمن شيئاً أكبر من النمو الاقتصادى : إنها تعنى احداث تغيرات جذرية فى المجتمع ، فى أساليب الحياة ، ومن الأنماط السياسية والنظامية واستيعاب مفاهيم جديدة وأشكال جديدة من القيم . إن تحديث الاقتصاد يشجع ، وبالتالى يعتمد على التغيرات التى تحدث من الاتجاهات الاجتماعية كتلك المرتبطة بحراك العمل ، والمكانة التى تحققها ملكية الأرض أو الماشية ، والعلاقة بين المالك والمستأجر ، والرغبة فى التعليم ، وتنظيم النسل ، ووضع المرأة ، والتوحد مع الأمة بدلاً من التوحد مع القبيلة . لذلك يجب أن يكون واضحاً أن التنمية ليست

مجرد عملية اقتصادية بسيطة ذات اتجاه واحد ولكنها عملية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجذور الأبنية النظامية والاجتماعية .

وهذا هو لب المسألة وربما يفسر لنا لماذا لم تترك الجهود المضنية والتحمس المخلص لمجموعات الاقتصاديين والزراعيين والأنثروبولوجيين والمهندسين وآخرين غيرهم ممن يعملون على مستوى دولى سوى أثر طفيف على هذه المشكلة العالمية ، ويجب علينا أن ندرك مدى تعقد المشكلات المتداخلة التى يجب أن تواجه فى هذه الحرب ضد الفقر والتخلف والتى تتم من خلال تعبئة لموارد والطاقات على مستوى عالمى . أن الصورة الحالية تبدو مضطربة وغير دافعة إلى الأمل . وسوف نحاول فى الفصول القادمة أن نتناول بشىء من التفصيل جوانب من هذه المشكلة الكبرى ، مستهدفين – بما نقدمه من تحليل – توضيح العلاقات المتداخلة ، وتوضيح المسائل ( القضايا ) الهامة ، وتقييم التقدم فى العالم الثالث بعد ٢٥ عاماً من جهود التنمية .

# الفصل الخامس

## المخاطر البيئية فى العالم الثالث

ميشيل إيدن

أولا : الآفات والأمراض والصحة .

ثانيا : العوامل الثقافية .

ثالثا : التنمية جهد هادف .



الفصل الخامس

# المخاطر البيئية فى العالم الثالث

## ميشيل إيدن

تقف الظروف البيئية المتنوعة فى العالم النامى - حجر عثرة أمام محاولات الإنسان لاستغلال موارد الأرض . ويمكن التغلب على هذه الظروف البيئية الصعبة فى الكثير من البلدان من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة ، ولكن حتى مع توفر التنظيم الفعال والتمويل فإن النجاح النهائى يتوقف على نوعية الموارد البشرية المتاحة . وتعد مثل هذه الموارد محدودة إلى درجة كبيرة فى البلدان النامية .

وتتميز البلدان النامية القريبة من خط الاستواء بعديد من الخصائص الفيزيقية ( الطبيعية ) المتنوعة ، ولكنها تشترك جميعاً فى خاصية أساسية ، فالطاقة الشمسية التى تعد المورد الذى تعتمد عليه كل الانتاجية البيولوجية اعتماداً كليا ، متاحة بشكل كبير على مدار العام ، وتعتبر الطاقة الشمسية ضرورية للتمثيل الضوئى ونمو النبات وتؤدى المركبات العضوية التى تتخلق بناء على ذلك إلى المحافظة على النشاط والنمو داخل المملكة الحيوانية .

وبنفس القدر تعتبر المياه أمراً حيويا بالنسبة للنمو البيولوجى . ومن الناحية الجغرافية . فإن البلدان النامية تختلف فيما بينها بشدة من حيث توفر المياه ، ولكننا نجد فى المناطق المدارية الرطبة - على الأقل - أن المياه الوفيرة اللازمة للنمو البيولوجى تتواجد على مدار العام أو فى معظمه . على أن هذه الظروف الطقسية ليست خالية من المشكلات ، فبجانب توفر المياه غالبا ما تتواجد أمطار مدارية غزيرة . والخطر هنا يكمن فى أن تتلف التربة بسرعة عندما تمهد الأرض للزراعة وعندما تزال عنها الحماية الطبيعية التى تتوفر لها من خلال نمو النباتات ، ويمكن التقليل من حجم هذا الخطر من خلال تبنى نظم للزراعة تقلل من درجة تعرية التربة ، أو من خلال تمهيد الأرض بشكل منحدر بحيث تبدو متدرجة . ومع ذلك فإن الأرض ، خاصة فى مناطق كثيرة التضاريس ، تظل معرضة للخطر . فالآثار المترتبة على إهمال الأرض فى الماضى تبدو واضحة فى منطقة الانديز فى كولومبيا والاكوادور حيث أصاب التلف مساحات كبيرة من الأرض .

ونصادف أشكالاً أخرى من قصور التربة فى المنطقة المدارية الرطبة . فلقد أدى التحلل والغسل المستمرين لسطح الأرض – خاصة فى أراضى السهول القديمة من أفريقيا وأمريكا الجنوبية – إلى وجود نوع من التربة منخفض الخصوبة ، بالرغم من نمو الغابات الكثيفة فيها . وفضلاً عن ذلك فإن المواد المغذية للنبات فى هذه التربة تتحلل بسرعة إذا ماتم تطهير هذه الغابات . وبالإمكان زراعة محاصيل غير كثيفة فى هذه المناطق ذات التربة الـ Latosloic ولكن محاولة تطوير أى شكل من أشكال الزراعة الأكثر تقدماً من ذلك قد يؤدى إلى بعض المشكلات إذ تتطلب مثل تلك المحاولة استخدام بعض المخصبات قبل الاستخدام المكثف للأرض . ويمكن أن نصادف فى أجزاء أخرى من المناطق المدارية الرطبة – كما هو الحال فى غينيا الجديدة وأندونيسيا مثلاً – تربة غرينية وبركانية خصبة وتزرع مثل هذه الأرض فى الغالب زراعة مكثفة بالمحاصيل التقليدية غير أنها ليست على درجة من الخصوبة بحيث يمكن الاعتماد عليها فى مزيد من استخدام الأرض فى المستقبل .

أما فى المناطق شبه المدارية فتوجد ظروف أيكولوجية مختلفة تمام الاختلاف . فالأمطار قليلة فى الغالب وهناك تنوع كبير من توفر الامطار من عام إلى آخر . ومن هنا فإن هذه المناطق تعانى من مشكلات نقص المياه ، التى تحد بشدة من الإنتاج المحصولى وتربية الماشية . ويمكن أن تظهر فى هذه المناطق الزراعة الفصلية الجافة ، ويتم التغلب على المشكلة فى بعض الأماكن – خاصة فى الأرض الغرينية المجاورة للأنهار الكبرى – عن طريق الزراعة التى تعتمد على الرى . لقد تم استخدام الرى . منذ زمن طويل فى وادى النيل ووادى الأندوس Indns بل أن الفرصة متاحة لمزيد من استغلال الأرض ( من هذه المناطق ) من خلال جلب المياه من الأنهار أو من باطن الأرض . ومع ذلك فإن الزراعة التى تعتمد على الرى يمكن أن تواجه بعض الصعوبات ، فلقد أدى الاستخدام المسرف فى مياه الرى فى وادى الأندوس فيما مضى إلى إثقال التربة بالمياه والملوحة وإلى فشل المحاصيل وتلف الأرض . ولم يتم التغلب على مثل هذه المشكلات دائما من خلال مشروعات الرى التى نفذت فى السنوات الأخيرة . وتظهر فترات جفاف فصلية فى أماكن أخرى من المنطقة شبه المدارية . ويمكن أن يتسبب ذلك فى بعض المشكلات للأهالى من البدو أو المشتغلين بالزراعة على حد سواء . فلقد أدت سنوات الجفاف مؤخرا فى مناطق من غرب أفريقيا مثل مالى والنيجر إلى نقص فى الغذاء وإلى حرمان بشرى مروع . وتؤدى مثل هذه الظروف المناخية إلى مضاعفة المشكلة القائمة بالفعل والمتعلقة بزحف الصحراء نحو الجنوب فى هذه المنطقة .

وتتأثر تنمية الأرض بعوامل بيولوجية مختلفة ، ويرتبط أحد هذه العوامل بنوعية التنوع المحصولى

وأنواع الماشية المستخدمة . وبالرغم من أن كثيراً من أنواع الماشية المستخدمة الآن تتحمل الظروف البيئية المحيطة أو المعاملة القاسية ، إلا أنها غير منتجة . فنجد أن الماشية فى القرى الهندية أو مزارع فيتزويلا والتى تكيفت بصعوبة على المعيشة فى ظروف مناخية صعبة أو بيئات غير مواتية ، ليست منتجة للحم أو اللبن بنفس درجة كفاءة نظيراتها فى أوربا . وبنفس الطريقة ، نجد أن أنواعا كثيرة من المحاصيل التى تكيفت مع أنواع فقيرة من التربة ومع المناخ الرطب المتقلب ، لا تتميز بإعطاء عائد وفير بالنسبة لكل هكتار .

ولقد بذلت محاولات لسنوات عديدة لتحسين هذا الموقف فى الدول النامية . ولقد تركت عملية التهجين بين السلالات الجيدة من الأبقار والأبقار المحلية بعض الآثار على الانتاجية فى أراضى السافانا فى أفريقيا وأمريكا الجنوبية ، وظهرت بعض المحاولات فى أماكن أخرى لإنشاء مراعى جيدة لتربية الحيوانات ، ولقد ارتبطت بعض مظاهر التقدم فى العالم النامى بتطوير المحاصيل الأساسية التى يعتمد عليها الأهالى فى طعامهم خاصة تطوير إنتاجية القمح والذرة والأرز . فقد ارتفعت إنتاجية الأرز فى السنوات الأخيرة فى بلدان مثل الفلبين وكمبوديا ، وتحاول بلدان أخرى تجريب زراعة محاصيل جديدة .

## أولا : الآفات والأمراض والصحة

تشكل الآفات والأمراض مشكلة كبيرة للمتخصصين فى الزراعة . فكلما تحقق تقدم تكنولوجى وكلما تزايد الاهتمام بإدخال محاصيل جديدة واستخدام المخصبات الكيميائية ومياه الرى ، كلما تزايد خطر الآفات والأمراض على المحاصيل والماشية . فنجد أن مرض انتفاخ البراعم الذى يصيب الكاكاو ومرض الصدأ الذى يصيب شجر البن يتسببان فى تحطيم المحاصيل النقدية فى المناطق المدارية ، ولكن بعض المخاطر التى تسببها أمراض أخرى كمرض التليف فى الأرز وحشرة الساق التى تصيب الذرة تكون أشد أثراً فى تحطيم إنتاج الغذاء المحلى . وتتسبب حشرات مثل الجراد فى تدمير المحاصيل فى الحقل . بينما تتسبب الفئران فى تدميرها أثناء تخزينها ، ويحتاج الأمر فى الحالتين إلى رقابة مستمرة على المحاصيل . ولكن من الضرورى أن يكون هناك قدر من الحذر . فيمكن أن يؤدى الاستخدام الخاطىء للمبيدات – مثلاً – إلى نتيجة عكسية من خلال خلخلة التوازن الطبيعى بين الحشرات فى الحقول . ومن الآثار التى يمكن أن تترتب على ذلك تزايد حجم الحشرات الصغيرة ، ولن تؤدى المبيدات إلى قتل الآفة فقط وإنما ستؤدى إلى قتل الحشرات التى تتغذى على هذه الآفة . والنتيجة مزيد من الخسارة فى المحصول .

وتتوقف إنتاجية الحيوانات على الأمراض . ففى افريقيا المدارية يتسبب نوع من الذباب (الشذاه Tsetse) فى نقل مرض trypanosomiasis الذى يصيب الماشية ، الأمر الذى يترتب عليه تعذر بقاء الحيوانات فى مناطق متسعة ، ومنع ذلك فى الكثير من الحالات . وفى مناطق أخرى حيث توجد المراعى المفتوحة ، يصعب التحكم فى الأمراض التى تصيب القدم أو الفم .

فالعوامل البيئية والبيولوجية تؤدى إذن إلى الحد من إنتاجية الأرض . ويمكن التغلب على الصعوبات فى الغالب من خلال التكنولوجيا الحديثة . غير أن معدل التقدم فى هذا الصدد يعتمد على طابع السكان المحليين . فالحالة الفيزيقية لهؤلاء السكان واتجاهاتهم الثقافية لها أهمية حيوية فى هذا المجال . فالحالة الغذائية للسكان تؤثر على نشاطهم الفيزيقى وقدرتهم على المبادأة ، ومن ثم على قدرتهم على تحقيق التنمية .

فالطاقة اللازمة للشخص النشط تختلف باختلاف وزن الجسم ودرجة الحرارة وكمية العمل الذى يقوم به ، ولكننا نجد فى الاقطار النامية أن كمية الطاقة لدى كثير من الناس تقل عن الحد




شكل ٣ - مناطق التعرض للابتلاء بالجراد ومناطق الإصابة الفعلية أو المحتملة بالملاريا

الأدنى المطلوب . وتشير الحسابات الأخيرة فى الهند أن ربع السكان يقعون فى هذه الفئة . وهناك أيضا نقص فى البروتين ، خاصة عند الأطفال ، نصادفه فى المناطق التى تعتمد فى طعامها الأساسى على المحاصيل غير الغنية بالبروتين كالمَنْيهوت ( نبات له جذور غنية بالنشاء ) cassava واليام ( نبات يشبه البطاطس ) والبطاطس . ويرتبط نقص البروتين فى مناطق أخرى بنقص السعرات الحرارية الأمر الذى يحد من امتصاص الجسم للبروتين . ولقد أوضحت بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن أكبر معدل لنقص الغذاء يوجد فى دول الاندين* Andean Countries والمناطق شبه الجافة فى أفريقيا والشرق الأدنى وبعض المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة فى آسيا .

وتؤثر الأمراض والأوبئة أيضاً على مستوى نشاط السكان ، كما أن أوجه النقص العديدة فى الغذاء تساعد على زيادة قابلية الإنسان للإصابة بالمرض . ويبقى خطر الإصابة بالمرض مرتفعاً نسبيًا فى الأقطار النامية ، وذلك بسبب عدم كفاية الأساليب الوقائية ، خاصة فى المناطق الرطبة حيث تنمو الميكروبات الحاملة للمرض بسرعة فائقة . ويترتب على ذلك وجود كثير من الأمراض تتراوح بين الحصبة والانفلونزا اللذين يصيبان بشدة السكان المحليين العزل ، إلى المخاطر الأكثر انتشاراً للملاريا والدوسنتاريا والسل والكوليرا ويستلزم ذلك الحذر المستمر حتى فى الأقطار التى شهدت تقدمًا فى التعامل مع مثل هذه الأمراض . فقد أكدت التقارير القادمة من فيتنام أن الحفر المليئة بالمياه والتى أحدثتها القنابل توفر مكانا مناسباً لتكاثر ناموس الملاريا . ويمكن أن تؤدى ظواهر مشابهة فى أماكن أخرى أو سوء إدارة خدمات الوقاية فى هذه الأماكن إلى ظهور الأمراض . ولم يتضح بعد إلى أى حد يمكن أن تؤثر الظروف المناخية على النشاط البشرية . ومن الشائع أن ينظر إلى الطقس الحار والطقس الرطب على أنهما يؤديان إلى الوهن الجسمانى ، ولكننا يجب أن نأخذ القضية القائلة بأنهما يؤديان إلى التقليل من مستويات النشاط بحذر شديد . فحيثما توجد الصحة المتدهورة والتكيف الثقافى غير الملائم . فإن الطقس المدارى قد يؤدى إلى التقليل من قدرة الإنسان على الانجاز الفيزيقى والعقلى** .

---

* تضم هذه الدول بوليفيا وشيلى وكولومبيا والاكوادور وبيرو وفنزويلا ، وتقع كلها فى أمريكا الجنوبية ، وهى الدول التى شكلت فيما بينها - فى فبراير ١٩٦٨ - هيئة الأنديز للتنمية ، وهى هيئة تعمل على تحقيق التكامل الاقتصادى بين هذه الدول . المترجم .

** يعنى ذلك أن الطقس فى حد ذاته لا يؤدى إلى عدم القدرة على الانجاز الفيزيقى والعقلى ، وانما هناك عوامل جماعية وثقافية تكون السبب الرئيسى وراء عدم الانجاز هذا ويأتى الطقس فى مرتبة ثانوية . المترجم .

## ثانيا : العوامل الثقافية

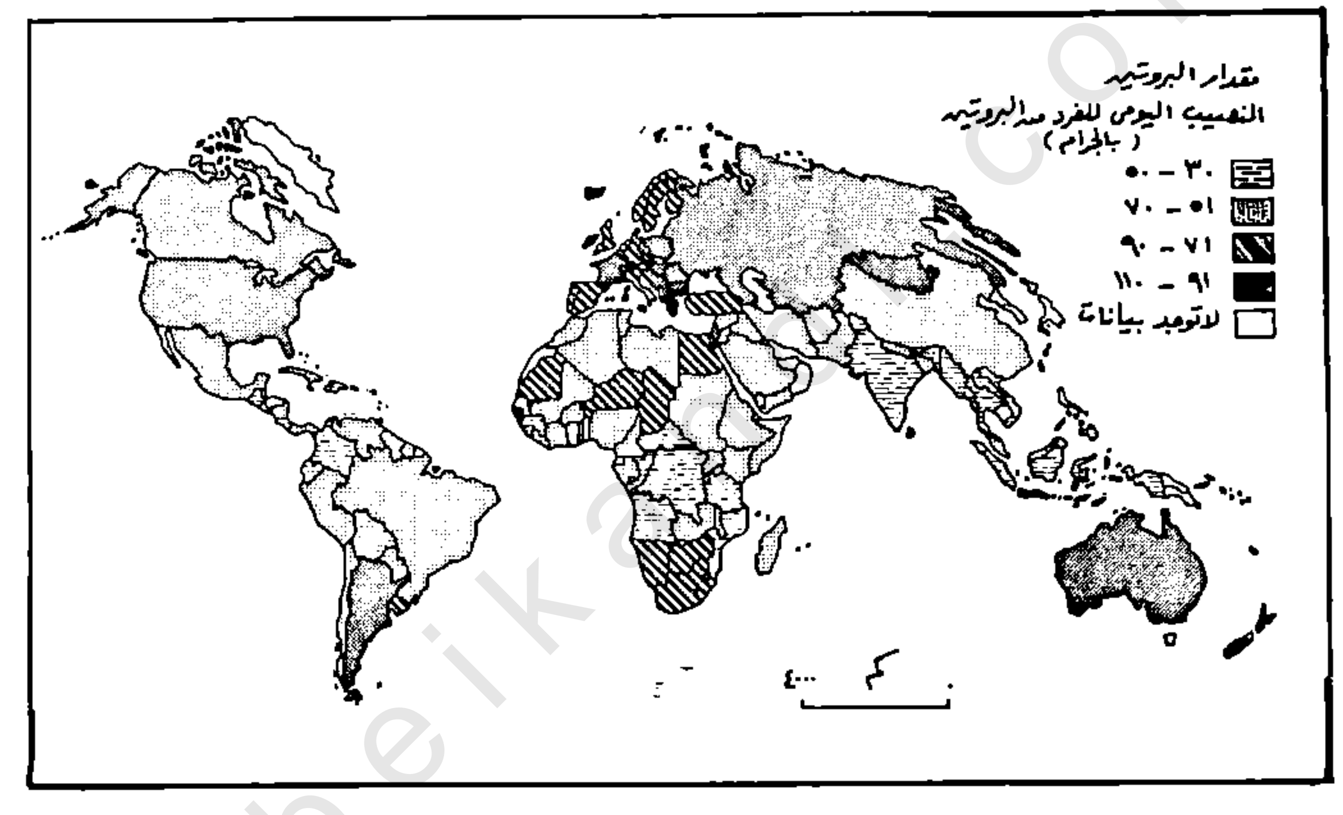
يمكن أن تشكل العوامل الثقافية عائقاً خطيراً أمام عملية التنمية ، فقد واجهت محاولات تطوير الأساليب الزراعية التقليدية فى المناطق الريفية – على سبيل المثال – بعض الصعوبات وذلك بسبب عدم رغبة الزراع فى التغيير. ويتبنى البعض وجهة النظر القائلة بأن الظروف الاجتماعية السائدة لها تأثير عكسى على قدرة الزارع على التنمية . فنجد مثلاً أن المزارع الذى يعيش عند حد الكفاف يعانى من نقص التغذية وتدهور الصحة والفقر إلى درجة لايستطيع معها أن يدرك بوضوح الحالة التى يعيش فيها وأن يستوعب احتمال حدوث التغير. فاتجاهه ينمو نحو الاستسلام واليأس ، وهو أمر يدعمه نقص التعليم والجهل بالعالم الخارجى * ولقد تطورت هذه الوجهة من النظر من خلال دراسة المجتمع الريفى فى فنزويلا . فالمجتمعات الزراعية المتخلفة والمحرومة تقاوم التغير بالرغم من فرص التنمية التى تقدمها الخدمات الزراعية الحكومية .

ويمكن أن نجد فى أماكن أخرى ارتباطاً بين مقاومة المجتمعات الريفية للتغير والعوامل الاقتصادية . فقد يفهم المزارع مضمون التغير المقترح ، ولكنه لايبدى رغبة فى التجديد وذلك بسبب عنصر المخاطرة الذى تشتمل عليه هذه العملية . فقد يجلب تبنى أسلوب جديد لاستخدام الأرض بعض المخاطر بجانب الفائدة المتحققة من ورائه الأمر الذى يحد من درجة الأمن التى تشعر بها الأسرة والتى تدعمها الممارسات التقليدية . لقد تم تشجيع المزارعين فى الهند على زراعة أنواع من بذور الشعير تعطى عائداً وفيراً على أن يستدينوا مبلغاً لتغطية تكاليف زراعة بعض الهكتارات من الأرض . وفشل المحصول فى هذه الحالة لايعنى فقط فقدان مصدر الطعام وإنما يعنى أيضًا الوقوع فى دين قد يأخذ سنوات طويلة لسداده .

ويتم التغلب على المشكلات الثقافية من هذا النوع فى الأماكن التى تحظى بمساعدة خارجية

---

* يبدو أنه من الصعب – فى ضوء الحقائق الامبيريقية عن كمية العمل التى يقوم بها الفلاحون وأسلوب حياتهم وتقبلهم للتغيرات الجديدة ، قبول وجهة النظر هذه . وإذا كان هناك قدر من الاستسلام واليأس فى اتجاهات الفلاحين فلابد أن يتم تفسيره فى ضوء الظروف السياسية – الاقتصادية ( التاريخية والمعاصرة ) التى تحيط بهم والتى خلقت ظروف الفقر والجهل التى قد تدفع بهم إلى الاستسلام . المترجم .




شكل ٤ - توزيع شامل لنصيب الفرد من البروتين يومياً

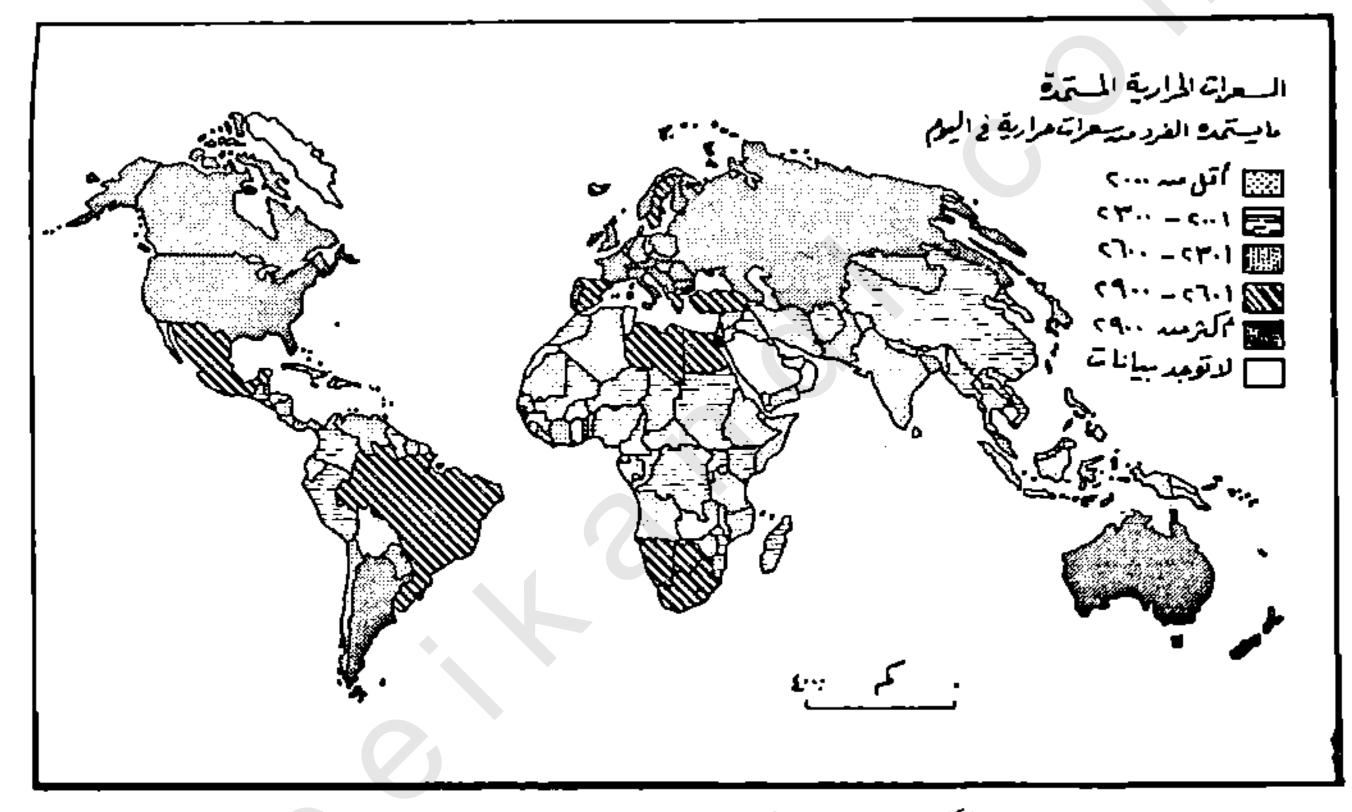
فعالة يصاحبها نمو للوعى بالعالم الخارجى * ومع ذلك فما تزال هذه المشكلات الثقافية فى الكثير من المناطق تقف حجر عثرة فى تنمية الأرض بحيث يصبح استخدامها أكثر إنتاجية وتعطل بذلك من التقدم مثلها مثل الظروف البيئية غير المواتية .

ويمكن أن نصادف موقفاً مشابهاً فيما يتعلق بتنمية الأنشطة الخاصة بالأعمال الحرة ، سواء كانت أعمالاً فردية أو تعاونية . فيمكن أن تبوء محاولة إنشاء مستودع تجارى محلى أو تشغيل شاحنات النقل الجديدة بالفشل بسبب نقص الطاقة والخبرة ، أو بسبب العادات الاجتماعية التقليدية والصراع بين الالتزامات المحلية والمبادىء الأساسية التى يفرضها العمل الحر الحديث .

ومما لاشك فيه أن تقدمًا قد تحقق فى الكثير من المناطق برغم الصعوبات العديدة . فقد أدى الحد من انتشار الأمراض فى أجزاء من المناطق المدارية الرطبة إلى امتداد العمران والزراعة إلى المناطق التى كانت خاوية من قبل : كما أدى استخدام البذور المحسنة ، والأسمدة الكيماوية فى شبه القارة الهندية إلى زيادة إنتاج محصول القمح والأرز زيادة ملحوظة . وفى أماكن أخرى ، أدت عمليات تمهيد الطرق ودخول التسهيلات التجارية إلى المناطق الريفية إلى تسهيل عملية الانتقال من اقتصاديات المعيشة إلى الاقتصاديات النقدية .

ولم يتأكد بعد ما إذا كان هذا التقدم يمكن أن يستمر بسرعة خلال العقود المتبقية من هذا القرن . فالزيادة السكانية فى العديد من المناطق النامية تمتص أى معدلات للتقدم ( مقاسة فى ضوء نصيب الأفراد ) ، الأمر الذى يؤدى إلى الحديث عن تنبؤات غير واعدة . ولاشك أن تنظيم الأسرة سوف يساهم بدرجة كبيرة فى حل مشكلة الحصول على الطعام والفرص الأخرى بالنسبة لسكان الدول النامية ، ولكن ماتزال هناك معارضة لسياسات تنظيم الأسرة فى الكثير من الأماكن . ويكمن حل هذه المشكلة فى استغلال الموارد الدولية استخداماً فعالاً للحد من الزيادة السكانية .

* يعنى ذلك أن التنمية تتحقق من خلال المساعدة الخارجية ، فى الوقت الذى أكدت فيه دراسات أخرى ارتباط عملية التخلف بوجود المساعدات الخارجية ، وارتباط التنمية بتحقيق اكتفاء ذاتى داخلى انظر حول عرض التراث فى هذه القضية : السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٨٠ . أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، دار المعارف ١٩٨١ . المترجم .




شكل ٥ توزيع شامل لما يستمده الفرد من سعرات حرارية في اليوم

## ثالثا : التنمية جهد هادف

مهما تكن الأساليب المستخدمة لتحقيق التنمية اللازمة ، فإن هناك اعتبارين أساسيين يجب أخذهما فى الحسبان .

**الأول** : إذا كنا نريد استغلال إمكانيات البيئة وتجنب عوامل تدهورها ، فإن التنمية يجب أن تتم فى ضوء إمكانيات البيئة ومظاهر قصورها فى آن واحد .

**الثانى** : إذا ما أردنا أن نحقق تقدماً منظما . فإن استغلال التكنولوجيا يجب أن يستوعب داخل الثقافة . ولا شك أن هذين الاعتبارين لهما من الأهمية فى الدول النامية مالها فى المجتمع الحضرى الحديث . ومع ذلك فإن الدول النامية لم تشهد سوى تفاعل طفيف بين الثقافة والبيئة كما أنها لم تؤمن مستقبلها بالقدر الكافى . والحقيقة أن تنمية الدول الفقيرة يحتاج إلى جهد فائق ، يجب أن يوجه على الأقل إلى التحكم المناسب فى الموارد البشرية والبيئية الأساسية .



# الفصل السادس

## الموقف الديموجراف

## خصوبة بشرية فى أراضى غير خصبة

### جون كلارك

**أولا** : النمو السكانى المتزايد

**ثانيا** : تنظيم الأسرة .

**ثالثا** : النمو السكانى والاقتصادى .



الفصل السادس

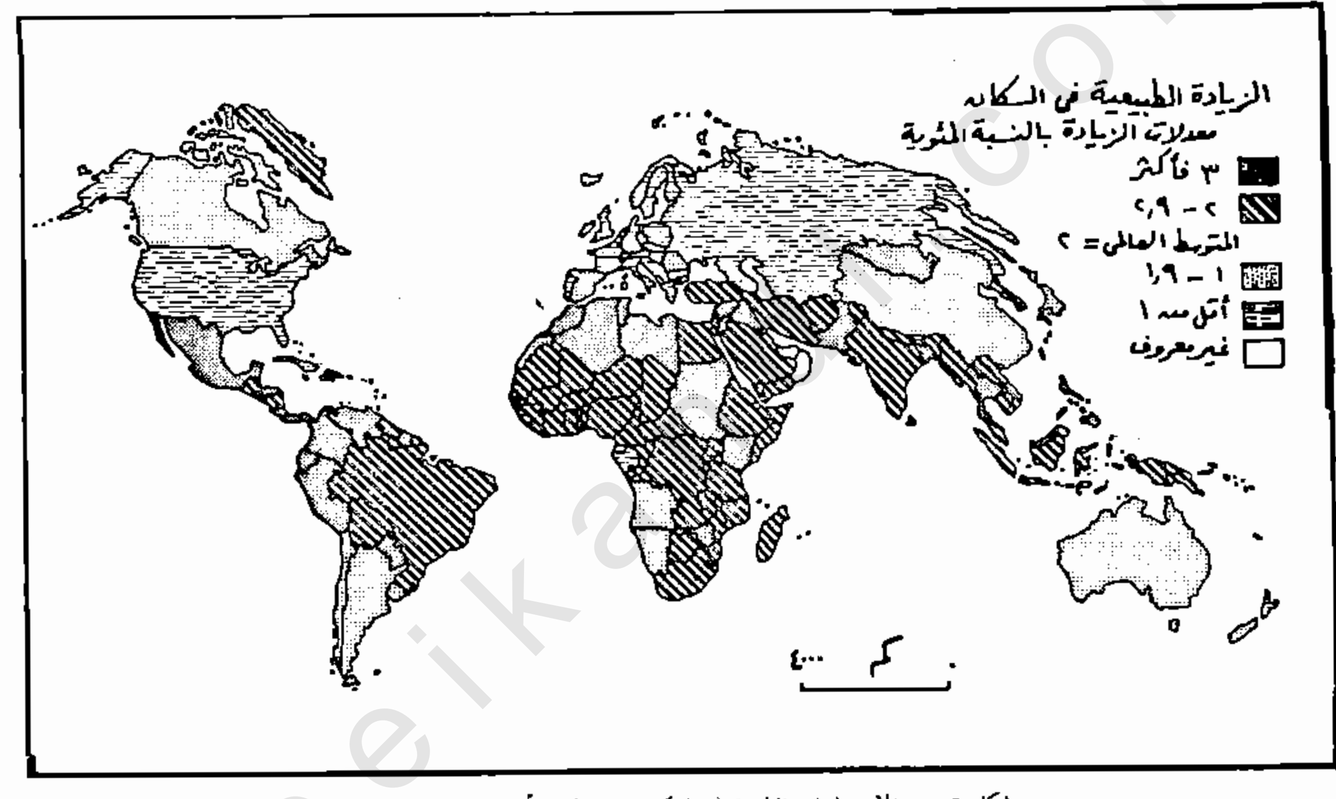
# الموقف الديموجرافي

## خصوبة بشرية في أراضي غير خصبة

### جون كلارك

لايوجد من بين شعوب العالم المتعلمة سوى عدد قليل ممن لايعون مشكلة النمو المتزايد والمطرد لسكان العالم. لقد كان عدد سكان الأرض يقدر بحوالى ٥٠٠ مليون نسمة فى عام ١٦٥٠، ارتفع إلى ١٠٠٠ مليون عام ١٨٥٠، ثم إلى ٢٠٠٠ مليون عام ١٩٣٠، ثم إلى ٣٠٠٠ مليون عام ١٩٦٠، وارتفع هذا العدد عام ١٩٧٥ إلى ٤٠٠٠ مليون بمعدل زيادة سنوى يصل إلى ١.٩٪. ويعيش حوالى ٧١٪ من هذا العدد الكلى لسكان العالم فى أقطار العالم الأقل نموا والتى تساهم بنحو ٨٦٪ فى النمو لسكان العالم. ولذلك فبحلول عام ٢٠٠٠ سوف يعيش بهذه الأقطار (الأقطار النامية) أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم.

ولا يوجد فى معظم الأقطار الأقل نموا تعدادات كافية للسكان سواء كانت تعدادات شاملة أو بالعينة، كما أن هذه الأقطار لاتمتلك نظامًا دقيقًا لتسجيل الإحصاءات الحيوية وذلك بسبب انتشار الأمية، وضعف البناء التحتى، والشك الذى يبديه السكان فى عملية الاحصاء والتكاليف المرتفعة ولذلك فإن هناك قدرًا من الشك فى جودة البيانات المتاحة من هذه البلدان. ولقد أدت الانقسامات الدينية فى بعض الأقطار – كلبنان وإثيوبيا – إلى عرقلة إجراء التعدادات الشاملة، أما فى نيجيريا فقد أدت المضامين السياسية التى أحاطت بتعدادات ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٧٣ إلى التقليل من دقة هذه التعدادات الأمر الذى جعلها تفقد قيمتها. وهناك العديد من الأقطار الأقل نموا غير لبنان وإثيوبيا لم تجر فيها أى تعدادات قومية على الإطلاق: من هذه الدول جمهورية الصومال، جمهورية اليمن، جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، أفغانستان وفيتنام، ولم تجر الصين، وهى أضخم دولة فى العالم من حيث عدد السكان، منذ عام ١٩٥٣، وبالرغم من أن الأمم المتحدة قد قدرت سكان الصين فى عام ١٩٧٥ بحوالى ٨٣٩ مليون نسمة إلا أن بعض التقديرات الأخرى تختلف عن هذا التقدير بحوالى ٢٠٠ مليون نسمة. ومع




شكل ٦ معدلات الزيادة الطبيعية في السكان في العالم طبقاً لبيانات ١٩٧٠ - ١٩٧٢

ذلك فقد ساعدت الأمم المتحدة – فى نطاق برامج العام الدولى للسكان ( ١٩٧٥ ) – ٣٠ قطرًا من الأقطار الأقل نموًا فى إجراء تعدادات شاملة للسكان ، منهم ٢٠ قطرًا أجرى بها هذا التعداد لأول مرة .

وغالبا ماننسى أن العدد الأكبر من سكان الأقطار الأقل نموا يتركز فى آسيا ، ولذلك فإن دولاً كالصين والهند وأندونيسيا وباكستان ، وبنجلاديش تضم سويًا ٤٣٪ من مجموع سكان العالم . وتضم الصين وحدها – سكانا أكثر من سكان القارات الجنوبية الثلاث* ، وتضم الهند سكانا أكثر من سكان الأمريكتين ، وتضم جزيرة جاوة فى أندونيسيا سكانا أكثر من سكان أى دولة افريقية ، كما تضم مدينة طوكيو الكبرى ( باليابان ) سكانا أكثر من سكان استراليا . وفضلاً عن هذا ، فبالرغم من أن معدلات التزايد السكانى فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية تفوق نظيرتها فى آسيا ، إلا أن المجموع الأعظم للزيادة السكانية يتركز فى الأقطار الآسيوية ، خاصة الأقطار الكبرى .

---

* يقصد أفريقيا وأمريكا الجنوبية واستراليا . المترجم .

## أولا : النمو السكانى المتزايد

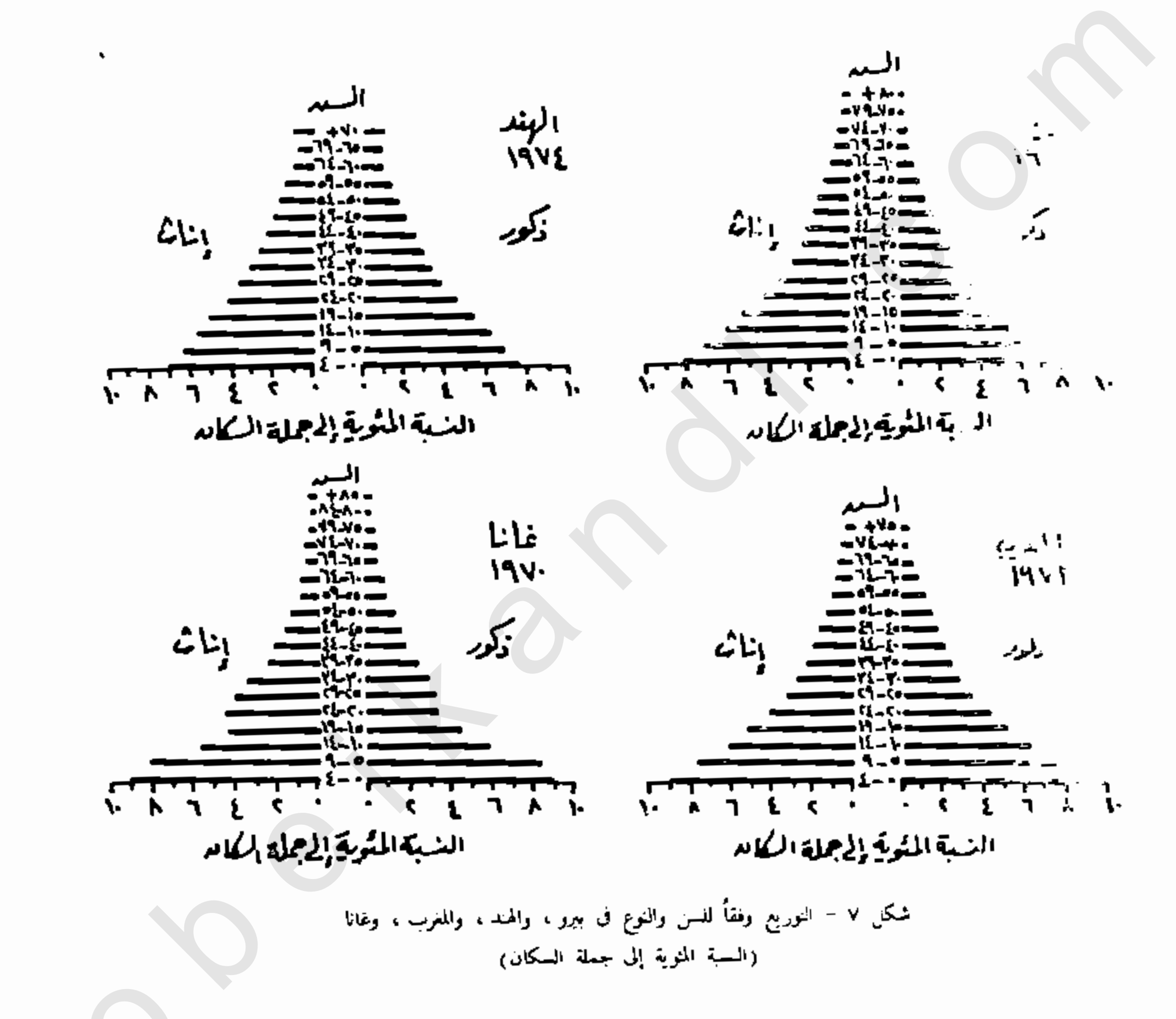
يمكن أن نحصر أسباب هذا النمو السكانى المتزايد فى ثلاث مجموعات من العوامل : فهناك - أولا - الثورة الصناعية والتكنولوجية التى حدثت فى العالم الغربى والتى اشتملت على توسع وتكثيف الزراعة ، وزيادة التحضر ، وتحول ضخم فى استخدام مصادر الطاقة . ولقد بدأت هذه الثورة بالفحم الذى خلق تجمعات محلية من السكان ، ثم انتقلت إلى استخدام الغاز والكهرباء والنفط الأمر الذى ترتب عليه تحرر الأفراد بالتدرج من القيود المحلية .

وهناك - ثانيا - التوسع الأوربى المفاجىء إلى القارات الأخرى حيث تم غزو ، ومن ثم فتح أبواب وتنمية ، العالم الجديد فى شمال وجنوب أمريكا واستراليا ، وأجزاء من افريقيا وآسيا الوسطى * وقبل أن يحدث هذا التوسع كان أكثر من أربع أخماس سكان العالم يعيشون فى أوربا وآسيا ، وهو نمط للتركيز السكانى يعكس التطور الطويل للحضارات فى هاتين القارتين . ويمكن أن نعثر على مؤشر لتأثير التوسع الأوربى فى الحقيقة التى مفادها أنه فى عام ١٦٥٠ لم يكن يعيش فى الامريكتين إلا حوالى ١٥ مليون نسمة ، وأصبح هذا العدد فى عام ١٩٧٧ يزيد عن ٥٧٥ مليون نسمة . ولا ينحدر كل هؤلاء بطبيعة الحال من أصل أوربى ، ولكن الأوربيين قد ساهموا فى إحداث هذا النمو السكانى الكاسح .

ثالثا : يعكس النمو السكانى المتزايد الثورة التى حدثت فى مجال الطب والصحة العامة منذ القرن الماضى . فقد تم تحليل الأمراض الرئيسية ، وتحديد أسبابها وتطوير أساليب السيطرة عليها ، وحدث فى نفس الوقت تحسن ملحوظ فى أساليب الوقاية والعادات الصحية . ولقد أحدثت هذه الثورة عندما بدأت فى الغرب انخفاضاً تدريجيا فى الوفيات أثناء القرن التاسع عشر ، صاحبه بعد ذلك انخفاض فى الخصوبة ، ونتج عن « التحول الديموجرافى » الذى استتبع هذه الثورة انخفاض

---

* توحى هذه الصياغة بأن الاستعمار قد خدم هذه الدول حين غزاها حيث جعلها أكثر انفتاحًا على العالم وأحدث فيها شكلاً من أشكال التنمية ، والمحقق أن عكس ذلك هو الصحيح ، فلم يكن الاستعمار ليهدف إلى تنمية هذه الأجزاء المستعمرة وإنما كان يهدف إلى نهب ثرواتها الداخلية بحيث ساهمت هذه الثروات فى تنمية وتطور الرأسمالية فى الدول الأوربية لا فى الدول المستعمرة . المترجم .



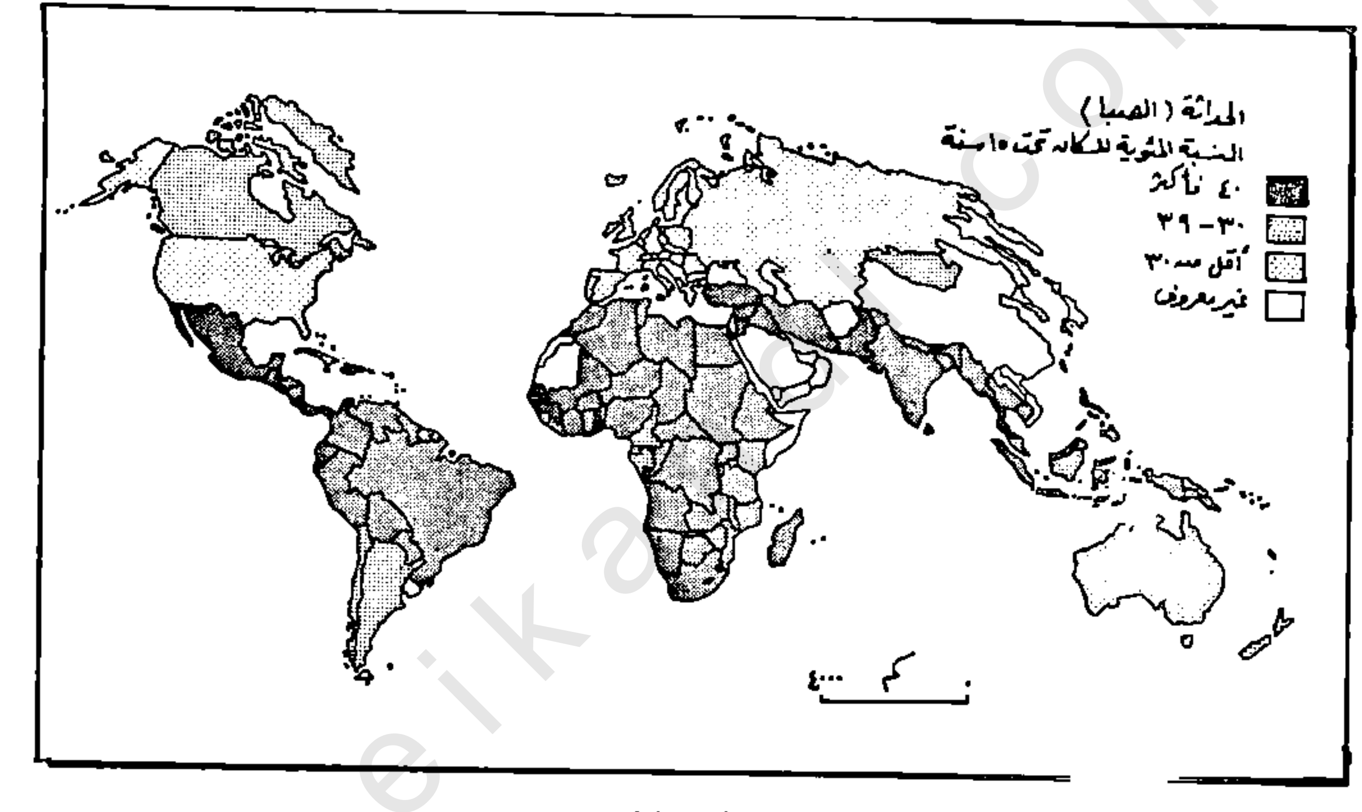

شكل ٧ – التوزيع وفقاً للسن والنوع في بيرو، والهند، والمغرب، وغانا
(النسبة المئوية إلى جملة السكان)

بطيء في الوفيات والخصوبة وبالتالى انخفاض فى الزيادة الطبيعية للسكان . ولم تعد معدلات الزيادة السنوية فى الدول المتقدمة تزيد عن ١٪ فى العام ، بل أن هذا المعدل وصل إلى الصفر فى الكثير من الأقطار الأوربية : النمسا ، وبلجيكا ، والمانيا الشرقية ، والمانيا الغربية ، وللمملكة المتحدة ، ولوكسمبرج . وفضلاً عن ذلك ، فقد أدى التحول الديموجرافى إلى حدوث تغيرات جذرية فى تركيب السكان خاصة فى ظهور نظام الأسرة الصغيرة والتركيب العمرى للسكان .

ولقد نتج الجانب الأكبر من النمو السكانى الحالى من انتشار الثورة التى حدثت فى الطب والصحة العامة إلى العالم الثالث ، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية . ولقد أدى ذلك إلى حدوث نقص كبير فى معدلات الوفيات فى الدول الأقل نمواً ، ولم يصاحب ذلك بعد أى تغير فى معدلات المواليد الأمر الذى ترتب عليه أن تسجل هذه الدول معدلات زيادة طبيعية فى السكان تفوق نظيرتها فى الدول المتقدمة . ويصل معدل الزيادة الطبيعية إلى مايربو على ١,٨٪ فى العام ، ويصل فى بعض الأحيان إلى ٤٪ مثلما هو الحال فى دول وسط أمريكا حيث انخفضت معدلات الوفاة بشكل حاد . ويختلف نموذج التحول الديموجرافى فى الأقطار الأقل نمواً عن نظيره فى الأقطار المتقدمة فى كونه قد حدث عبر فترة مضغوطة من الوقت ، ولكن اكتمال هذا التحول يعتمد إلى حد كبير على معدل انخفاض الخصوبة ووقت حدوث هذا الانخفاض . فهناك فى الوقت الحاضر كثير من مظاهر التنوع فى المرحلة التى وصل إليها انخفاض معدل الخصوبة والوفيات فى العالم الثالث .

ولقد حدث الانخفاض فى الوفيات بشكل أعم من حدوثه فى الخصوبة ، ولكن المراحل التى وصلت إليها الأقطار الأقل نمواً فى هذه العملية توحى بوجود قدر كبير من التنوع فى معدلات الوفاة فى العالم . فمادام معدل الخصوبة يكون مرتفعاً عادة ، فإن مستوى الوفيات يكون فى الغالب هو المحدد الرئيسى لمعدلات النمو السكانى فى الأقطار الأقل نمواً . وتصل معدلات الوفاة فى بعض هذه الأقطار إلى أقل من ١٠ فى كل ألف من السكان - وهو معدل أقل من المعدل السائد فى معظم الأقطار المتقدمة وينطبق هذا بصفة خاصة على الكثير من الأقطار والجزر الصغيرة مثل موروشيوس وريونيون وهونج كونج وسنغافورة وتايوان وترينيداد وبورتوريكو والكويت وإسرائيل وقبرص . ومن السهولة بمكان الحد من معدلات الوفيات فى أقطار صغيرة مثل تلك ، وهى معدلات تصل إلى ٥ فى كل ألف من السكان ، أقل بكثير مما هو موجود فى الدول الأكثر تقدماً .

ومما يساعد على وجود انخفاض فى معدلات الوفيات فى الأقطار الأقل نمواً تميز التركيب العمرى للسكان بوجود نسبة عالية من الشباب ، بل ان انخفاض معدلات الوفيات نفسها تساعد




شكل ٨ - نسبة سكان العالم تحت سن ١٥ سنة

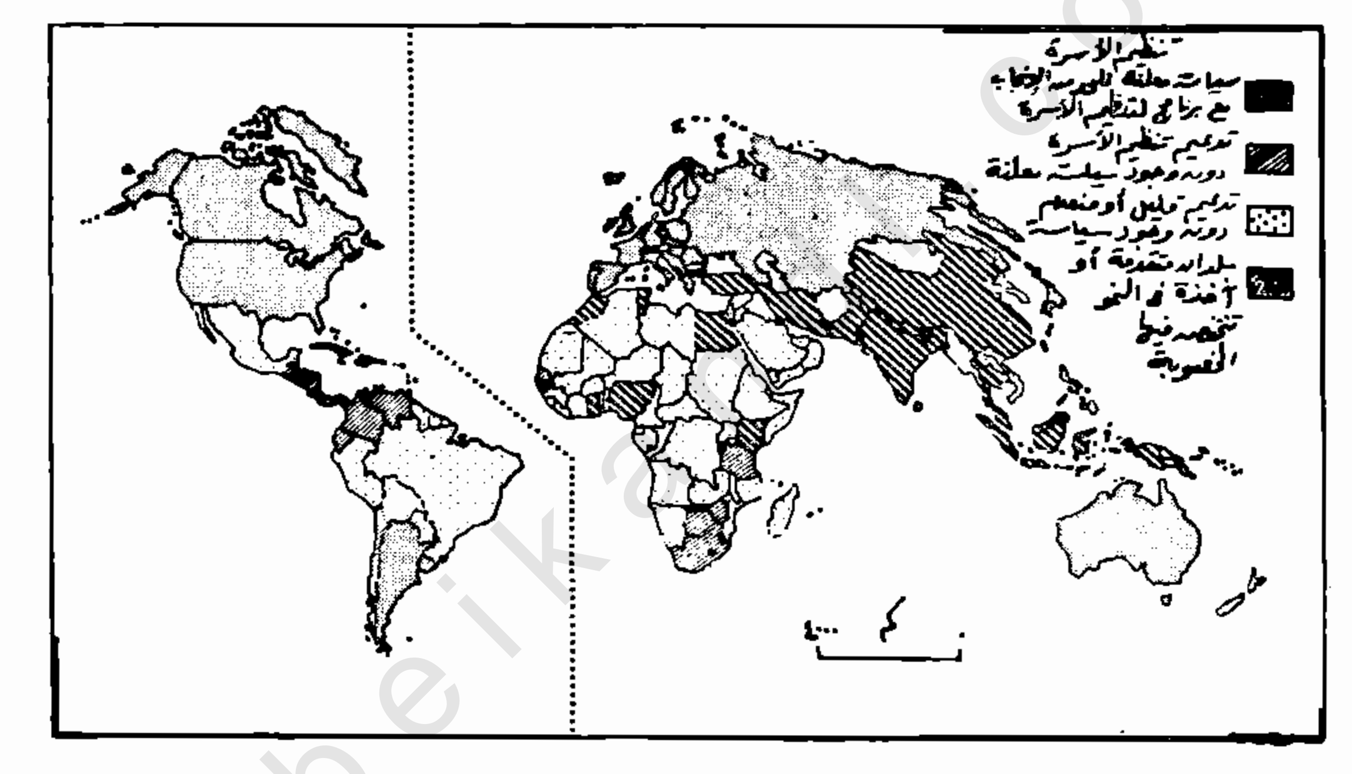
على ذلك لأن هذا ينطبق بصفة أساسية على الرضع والأطفال . ولهذا فإننا نجد كثيرا من الأقطار الأقل نمواً تشهد زيادات مطردة فى نسبة الأطفال بين سكانها ، ومثل ذلك يقال عن الشباب . فأكثر من ٤٠٪ من السكان يقل سنهم عن ١٥ سنة ، فى مقابل حد أقصى يصل إلى ٣٠٪ من معظم الدول المتقدمة . ويترك وجود هذه النسب المرتفعة جداً من صغار السن تأثيرات بالغة على الاقتصاد : فهى تؤدى إلى زيادة حدة الاستهلاك من الوقت الذى لا تضيف فيه إلا القليل إلى الإنتاج الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع معدلات الاعالة وارتفاع النفقات اللازمة لتوفير الخدمات التعليمية وتزايد القدرة التناسلية . وبمعايير الدول المتقدمة ما تزال الأقطار الأقل نمواً تشهد معدلات عالية نسبياً من وفيات الرضع والأطفال الأمر الذى يترتب عليه وجود مجال أكبر لانخفاض معدلات الوفيات ووجود نسب أكبر من صغار السن . فمعدلات الوفيات المنخفضة وليست معدلات الخصوبة المرتفعة هى السبب فى زيادة نسبة الشباب بين السكان بالرغم من أن بعض الدول الأقل نمواً قد شهدت ارتفاعاً أكبر فى معدلات المواليد كنتيجة للانخفاض فى معدلات وفيات الرضع والامهات .

وتصل معدلات المواليد الشائعة فى الأقطار الأقل نمواً إلى مايربو على ٤٠ فى الألف ، ويميز النمط العالمى لمعدلات المواليد تميزاً واضحاً بين الدول التى حققت النمو والدول الأقل نمواً . فمن العوامل الهامة فى ارتفاع معدلات الخصوبة فى الأقطار الأقل نمواً وجود عدد كبير من السكان فى سن الزواج والزواج المبكر وحدث فى بعض الأقطار أن مالت معدلات المواليد إلى الارتفاع كنتيجة لتحسن الظروف الصحية للأمهات والأطفال الصغار وارتفاع الخصوبة . والحق أن الخصوبة كانت لسنوات قليلة مضت تمثل معياراً صالحاً للتمييز بين الدول التى حققت النمو والدول الأقل نمواً ، غير أن بعض هذه الدول الأخيرة – خاصة الصغيرة الحجم منها – قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً – فى معدلات الخصوبة . وتضم هذه الدول بورتوريكو وترينيداد وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية ومورشيوس وقبرص وسيرى لانكا وكوستاريكا . فقد وصلت معدلات المواليد فى بعض هذه الدول إلى أقل من ٣٠ فى الألف ، وسارت الحالة فى بعض الدول الأخرى على نفس المنوال . وما يزال تأثير ذلك على النمو السكانى فى العالم طفيفاً ، ولكن قد يمر وقت طويل قبل أن تصبح أنماط معدلات المواليد على نفس درجة تعقيد أنماط معدلات الوفيات .

## ثانيا : تنظيم الأسرة

تفوق الزيادة السكانية السريعة فى الأقطار الأقل نمواً تراكم رأس المال والتجديدات التكنولوجية ( فى هذه الأقطار ) وتؤدى بذلك إلى تفاقم مشكلة التنمية . وتذهب أحد المدارس الفكرية إلى القول بأنه لو وجهت المساعدات الاقتصادية إلى الحد من النمو السكانى ، بصرف النظر عن نمو الإنتاج ، فالنقود يمكن أن يفوق تأثيرها مئات المرات تأثير نمو الإنتاج فى رفع مستوى دخل الأفراد . وبالرغم من أن الانخفاض فى معدلات الخصوبة فى الدول المتقدمة قد حدث بدون أى تدخل من جانب حكومات هذه الدول ، فإن الأمر يختلف بالنسبة للدول الأقل نمواً ، التى تدرك معظمها أهمية ضبط معدلات الخصوبة . وحتى عام ١٩٦٠ لم يكن هناك إلا ثلاث من الدول الأقل نمواً تنتهج سياسات تتعلق بالمواليد ، ولم تكن هناك سوى دولة واحدة تشجع أنشطة تنظيم الأسرة ، ومع حلول عام ١٩٧١ وصل عدد الدول التى تنتهج سياسات أو برامج سكانية إلى ٣٣ دولة وهى تمثل ٧٦٪ من سكان العالم الثالث ، كما وصل عدد الدول التى تطبق سياسة تنظيم الأسرة إلى ٣١ دولة . ومع ذلك فما يزال تأثير هذا التقدم المذهل محدوداً ، فلا يعنى التأييد الرسمى بالضرورة وجود برامج مكثفة . ومن الصعوبة بمكان تحليل درجة فعالية هذه السياسات حيث لايوجد سوى القليل من البيانات الثابتة عن الخصوبة والعوامل الأخرى كالتغير فى معدلات الوفيات والامتناع عن ضبط النسل والإجهاض وهما من الأمور الشائعة فى العالم الثالث . ولقد تأخر التقدم فى تنظيم الأسرة فى بعض الدول الأقل نمواً بسبب عدم انتشار وسائل منع الحمل ويعتمد النجاح فى هذا المضمار فى المستقبل إلى التطور فى تكنولوجيا منع الحمل . إذ كشفت المسوح عن أن النساء فى الأقطار الأقل نمواً يرغبن فى إنجاب أطفال أقل ، حقيقة أن العدد المرغوب فيه من الأطفال يزيد عما هو موجود فى الدول المتقدمة ولكنه أقل عن العدد الذى كان شائعاً مثل تطبيق سياسات تنظيم الأسرة . ومع ذلك فهناك تنويعات قومية وثقافية فى حجم الأسرة المرغوب فيه ، ويمكن أن تنجح الحكومات فى الحد من معدلات الخصوبة إذا ما نجحت فى تغيير الظروف الاجتماعية – الاقتصادية وتغيير رغبات الناس بحيث تصبح الأسرة الصغيرة شيئاً مرغوباً فيه . فوسائل منع الحمل لاتكفى وحدها فى تحقيق هذا الهدف .

وهناك اختلاف بين القارات فيما يتعلق باتجاهات الحكومات والشعوب نحو تنظيم الأسرة .




شكل ٩ تنظيم الأسرة

وهناك بعض الحكومات التى تبذل جهوداً جادة للحد من معدلات المواليد مثل حكومات الهند والصين وباكستان واندونيسيا وسيرىلانكا وكوريا الجنوبية والفلبين وتايوان وماليزيا وسنغافورة ونيبال . فقد انخفض معدل المواليد الخام فى هونج كونج من ٣٥ فى الألف إلى ٢٠ فى الألف خلال فترة عشر سنوات ، وقد حدث ذلك بصفة أساسية كنتيجة للتغير فى التركيب العمرى للسكان والحالة الزواجية للأفراد . وحدث منذ عام ١٩٦٦ أيضاً انخفاض فى خصوبة السيدات المتزوجات وعلى نفس المنوال انخفض معدل المواليد فى كوريا الجنوبية عشر درجات ليصل إلى ٢٤ من الألف فى منتصف السبعينيات وذلك بسبب التأخر فى سن الزواج والاجهاض الإرادى واستخدام نصف النساء المتزوجات القادرات على الانجاب لوسائل منع الحمل . وتشهد الكثير من التجمعات الصينية المهاجرة والموجودة فى الأقطار الآسيوية الأخرى انخفاضاً فى معدلات الخصوبة وهناك من الشواهد مايجعلنا نقرر أن الزواج المتأخر وتحديد النسل وتزايد الاتجاهات المضادة للأسرة الكبيرة قد أدت كلها الى انخفاض الخصوبة انخفاضاً جوهرياً فى الصين ، وبالرغم من تقلب الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة . فقد قدر بعض الخبراء معدل المواليد فى الصين بـ ٢٧ فى الألف ( وهو معدل منخفض ) ولا شك أن هذا الانخفاض الهائل فى معدل المواليد فى الصين سوف يترك تأثيراً كبيراً على نمو السكان فى العالم ، وهناك فى نفس الوقت انخفاض مناظر فى معدلات الوفيات .

أما فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية فإن التقدم فى مجال تنظيم الأسرة مايزال محدوداً بالمقارنة بما هو عليه فى آسيا . فهناك الكثير من الدول الافريقية التى تشعر بوجود ارتباط مباشر بين حجم السكان والمكانة السياسية للدولة الأمر الذى يدفعهم إلى الرغبة فى مزيد من الأفراد وليس التقليل منهم . وفضلاً عن ذلك فإنه من الصعب على برنامج تنظيم الأسرة فى ضوء العادات الاجتماعية والدينية الاجتماعية السائدة أن يجد طريقه إلى التنفيذ . ويكاد يكون التقدم الهام الوحيد الذى حدث فى أفريقيا هو ذلك الذى حدث فى تونس فيا يتعلق بإدخال عدد من الضوابط الاجتماعية للقضاء على تعدد الزوجات ، وتعديل قوانين الطلاق وتأخير سن الزواج ورفع مكانة المرأة ، ولكن مع وجود كل هذه الضوابط فما يزال معدل المواليد يزيد على ٣٠ فى الألف .

أما فى أمريكا اللاتينية فقد أدى تأثير الكنيسة الكاثولوكية الرومانية إلى عدم انتشار برامج تنظيم الأسرة فى معظم أجزاء القارة . والمنطق الشائع هنا هو التركيز على تحسين صحة الطفل والأم والحد من حالات الإجهاض أكثر من التركيز على الحد من النمو السكانى . وليس العامل الدينى وحده هو العامل الوحيد فى تعطيل برامج تنظيم الأسرة ، فهناك عامل آخر ينحصر فى الهيبة التى تضفى على

ذكورة الرجل . وتتهم عملية تنظيم الأسرة فى بعض الأحيان على أنها نموذج غريب عن المجتمع أو أنها خدعة أمريكية للحد من التفوق العددى للعالم الثالث ، والذى يكاد يكون « المظهر الوحيد للتفوق الذى يتمتع به » . وينظر البعض أيضاً إلى دول أمريكا اللاتينية على أنها تعانى من نقص فى السكان وأن هناك مساحات شاسعة من الأرض يمكن أن تنمى ، ولا يمكن تنميتها إلاّ من خلال أعداد أكبر من السكان . وبصرف النظر عن مدى صحة ذلك من عدمه ، فإن النقطة الهامة التى لايدركها الغرب تنحصر غالبا فى أن الكثير من الناس فى الأقطار الأقل نمواً لايقبلون الاتجاهات التحذيرية . فبعض الناس ينظرون إلى حركة تنظيم الأسرة والتحفظ بشأن هذه الحركة ، بقدر من الشك الصريح على أنها تستهدف المحافظة على الأبنية الاقتصادية واشكال التدرج القائمة . ولذلك فإن الاهتمام بالمشكلة السكانية فى العالم الثالث ينظر إليه على أنه محاولة لإخفاء مظاهر عدم المساواة الاقتصادية بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ، بالرغم من أن العدد الزائد من سكان العالم كل عام والذى يقدر بـ ٨٠ مليون نسمة سوف يعيش بين الفقراء .

## ثالثا : النمو السكانى والنمو الاقتصادى

هناك عوامل أخرى غير النمو السكانى تعمل على فقر وتخلف العالم الثالث ، ولكن غالبا مايقال أن النمو السكانى المتزايد فى الدول النامية يؤدى إلى التقليل من عائد النمو الاقتصادى . فكلما تزايدت الأفواه كلما تزايدت المشكلات . ومع هذا يذهب البعض – على عكس ذلك – إلى القول بأن الضغط السكانى يعتبر قوة دافعة لكسر ستار الاتجاه المحافظ الكامن لدى الفرد ودفعه إلى احداث التجديدات والاختراعات والأساليب الإنتاجية الجديدة التى تساهم فى زيادة الإنتاجية . ويبدو أن هناك حتى الآن من الشواهد فى العالم النامى مايؤكد أن الزيادة السكانية السريعة تحد من سرعة التنمية ، ولكن لم يتم التوصل إلى ارتباطات بسيطة بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى فى حقبتى الخمسينات والستينات . ويوجد الآن بين الخبراء كثير من الجدل والحوار حول العلاقة بين التنمية القومية والنمو السكانى .

ولقد ترك ضغط السكان على الأرض فى المجتمعات الزراعية فى الكثير من البلدان الأقل نمواً بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية . فالمساحات الواسعة من الأرض ونظم الزراعة السائدة تفرض وجود نوع غير مرن نسبياً من طلب العمل ، وكلما تزايد عدد الأفراد الباحثين على العمل كلما انخفضت مستويات الأجور ، كما أن نظم الإيجار بالمشاركة قد أصبحت تخضع لشروط أصعب . وترتفع قيمة الأرض مع زيادة الطلب عليها ، كما ترتفع الإيجارات ويترتب على ذلك أن تصبح الأرض مصدراً للثروة وتجذب بالتالى رأس المال الذى يمكن أن يكون أكثر فعالية لو تم استثماره فى قطاعات أخرى من الاقتصاد . ويتأثر طابع الزراعة أيضاً بتزايد الضغط السكانى . فيصبح من الشائع أن يرتبط الاقتصاد بالأساليب الزراعية التى تقوم على العمل المكثف . وفى هذه الحالة يتم التضحية بجودة المحاصيل وتنوعها على حساب الكم وزراعة المحاصيل التى تحتاج إلى عمل كثير . وتختلف النتائج المترتبة على هذا الموقف من مكان لآخر ، ولكن الحادث فى الكثير من البلدان النامية أن تنمو قوة وثروة الطبقة المالكة للأرض بينما تتناقص قوة وثروة الجماهير الغفيرة للفلاحين . فقد ظهر مجتمع يتكون من طبقتين تفصلهما هوة عميقة لايمكن أن تسدّها الطبقة الوسطى الناشئة المكونة من المهنيين والعاملين بالتجارة .

وهنا يكمن أساس العنصر الفائض فى السكان الزراعيين والذى يؤدى إلى تعطيل النمو الزراعى

كما يؤدى إلى عدم الاستقرار والمطالبة بالإصلاح الزراعى أو حتى الثورة.

إن أحد الملامح التى تتضح أمام الجغرافيين بصفة خاصة هى أن الأقطار الأقل نمواً تكشف عن تنويعات مكانية كبيرة فيما يتعلق بكثافة السكان وتركزهم. وترتبط معظم هذه التنويعات بأشكال الاقتصاد التى كانت سائدة فى الماضى أكثر من ارتباطها بمعدلات النمو السكانى. فالصين والهند على سبيل المثال – تزدحم بالأعداد السكانية الكبيرة بسبب طول ونجاح الزراعة الفلاحية فيها. وليس بسبب الزيادة الطبيعية الحالية. وفضلاً عن ذلك، فإن التحضر السريع يشتمل على ضم أعداد أكبر إلى رقعة معينة أكثر من اشتماله على غزو مناطق خالية، ويترتب على ذلك أن يصبح السكان أكثر تركزا، ولقد تفاقمت هذه العملية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط أكثر من تفاقمها فى مجتمعات أفريقيا المدارية وآسيا.

وهناك أيضا بعض المفارقات الملحوظة فى علاقة السكان بالتنمية الاقتصادية وعلاقة الضغط السكانى بالموارد. ومع ذلك، فإنه من الصعوبة بمكان قياس هذه الأشياء. فغالبا ماينظر إلى الكثافة السكانية على أنها تمثل مؤشراً ملائماً على الضغط السكانى، غير أن الضغط السكانى قد يكون مرتفعاً فى مناطق مخلخلة السكان. وبالرغم من الصعوبات المتعلقة بالتوصل إلى مقياس ملائم فإن هناك بعض المفارقات اللافتة للنظر بين الدول التى تكشف عن معدلات عالية من السكان والموارد مثل الصين وبنجلاديش ومصر والدول التى تكشف عن معدلات منخفضة فى أفريقيا المدارية مثل جابون وزامبيا.

ولا تتأثر معدلات الزيادة السكانية وكذلك معدلات الزيادة فى الموارد بالعوامل السياسية ولكن دخول مثل هذه العوامل ذا أهمية للحد من الزيادات التلقائية للسكان فى الاقطار الأقل نمواً، فالصينيون يجدون صعوبة فى الهجرة بسبب الضوابط الصارمة المفروضة على السفر من البلاد والدخول إلى أراضيها، ويجد الهنود بعض الضوابط المفروضة على دخولهم إلى البلاد. ولكن المؤكد أن الهجرة لاتترك تأثيرات هامة على السكان إلى الحد الذى يمكن أن تفرض فيه القيود بهذا الشكل. والحقيقة أن الهجرة الخارجية يمكن فقط أن تلعب دورا هاماً فى حل المشكلات السكانية للدول الصغيرة كالكويت ولبنان وإسرائيل وهونج كونج وجاسيكا وبور توريكو أو ليسوتو Lesotho* ولكن الحركة بين الدول حتى بين الدول الافريقية الصغيرة المقسمة – تواجه بصعوبات

* مملكة صغيرة فى جنوب أفريقيا تابعة للكومنولث البريطانى ويبلغ تعداد سكانها وفقاً لاحصاء ١٩٦٦ حوالى ٩٧٦،٠٠٠ نسمة. المترجم.

متزايدة . وتعد سيطرة ( هيمنة ) عيدى أمين على أوغندا أحد الأمثلة على تأميم المشكلات السكانية ، وتلك ظاهرة مألوفة فى الدول النامية من بنجلاديش وبوروندى إلى شيلى والصين .

إن تنوع سكان الأقطار الأقل نمواً يجعل من محاولة الكشف عند بنائها الديموجرافى محاولة سطحية إلى حد ما . وتكشف أى منطقة هامة من مناطق العالم عن مفارقات عميقة ومظاهر لعدم المساواة وعدم الكفاءة فهناك فى منطقة الشرق الأوسط أقطار بها كثير من السكان ( تركيا ) وأقطار أخرى بها عدد قزمى من السكان ( الإمارات العربية المتحدة ) ، وهناك أقطار يظهر فيها الضغط السكانى على أشده ( مصر ) وأخرى بها ضغط سكانى منخفض ( ليبيا ) ، وهناك أقطار ترتفع فيها معدلات الخصوبة ( جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ) وأخرى بها معدلات خصوبة منخفضة ( قبرص ) ، وهناك أقطار ترتفع فيها معدلات الوفيات ( المملكة العربية السعودية ) وأخرى تنخفض فيها معدلات الوفيات ( الكويت ) ، وهناك بعض الأقطار التى تتبنى سياسات سكانية ( ليبيا ) وأخرى لاتتبنى سياسات سكانية ( تعادى السياسات السكانية ) ( تركيا ) ، وهناك بعض الأقطار المتجانسة من حيث اللغة ( المملكة العربية السعودية ) وأخرى لاتعرف هذا التجانس ( إيران ) ، وهناك بعض الاقطار المتجانسة من حيث الدين ( جمهورية اليمن ) وأخرى لاتعرف هذا التجانس ( لبنان ) ، وهناك أقطار يتكون معظم سكانها من سكان حضريين ( اسرائيل ) وأخرى يتكون معظم سكانها من سكان ريفيين ( عُمان ) ، وهناك أقطار بها مدينة واحدة مسيطرة ( العراق ) ، وأخرى بها مدن عديدة ( سوريا ) ، وهناك دول تشهد حركة هجرة خارجية قوية ( لبنان ) وأخرى تشهد حركة هجرة داخلية قوية ( الأردن ) ، وهناك بعض الأقطار ليس بها سوى عدد قليل من الأجانب ( جمهورية اليمن ) وأخرى بها أغلبية أجنبية ( الكويت ) . ومما لاشك فيه أن الشرق الأوسط يكشف عن تنوع ديموجرافى أكثر من كثير من أجزاء أخرى من العالم الثالث ولكنه يكشف لنا جليا عن أن النماذج الديموجرافية للعالم الثالث غالبا ماتكون مفرطة فى التبسيط .

بل إن التنوع الديموجرافى داخل دول العالم الثالث قد يكون أكثر وضوحا من التنوع بين هذه الدول . وينتج جانب من هذا التنوع من استمرار الاختلافات فى أساليب الحياة التقليدية والحدود المفروضة على الحراك الأمر الذى ترتب عليه ظهور درجة عالية من التعقد العرقى ، فنجد فى أفريقيا المدارية وجنوب شرق آسيا – على سبيل المثال – أن السكان يتكونون من خليط من الأجناس واللغات . وينتج التنوع أيضا من الطابع المحلى والتابع للاقتصاد الحديث والذى لايشتغل به سوى نسبة صغيرة من السكان . لقد أصبحت المناجم والمراكز الصناعية ومراكز الزراعة التجارية والمدن

التى تتركز فيها الخدمات والتسهيلات والمرافق العامة ، أصبحت مراكز لانخفاض معدلات الوفيات وما يترتب عليها من زيادة طبيعية فى السكان كما أصبحت مناطق جذب للمهاجرين . ولقد أدى ذلك إلى تعميق مظاهر عدم التكافؤ فى التنمية الاقليمية خاصة حيثما يوجد عدد كبير من السكان الغرباء ( المهاجرين ) كالصينيين فى ماليزيا أو الاوربيين فى روديسيا * ولقد ترتب على ذلك أن أصبح توزيع السكان فى الكثير من الاقطار الأقل نمواً توزيعاً غير منتظم ، ويصبح التركز السكانى حاداً مع النمو السريع لمدينة أو لمدينتين كبيرتين كما هو الحال فى تايلاند والفلبين وسيرلانكا والسنغال والمكسيك وبيرو . وبالرغم من أن هذه الأنماط للتوزيع السكانى بعيدة كل البعد عن المثالية ، فإن الدول النامية غالباً ما تعطى أهمية أكبر للنمو السكانى دون التوزيع السكانى . ومع ذلك فقد بذلت كل من البرازيل والصين وتنزانيا جهودا واعية لتغيير توجه السكان نحو التركز فى السواحل وخارج المدن . ولكنه ليس من السهولة بمكان تغيير أنماط توزيع السكان من خلال التخطيط الحكومى . فليس من السهل التحكم فى الاعداد السكانية على أى مستوى .

ومما لاشك فيه أن العالم الثالث يمر بمرحلة تحول ديموجرافى سريع ، ولقد حدثت بالفعل تغيرات فى معدلات الوفيات وفى الحراك الاجتماعى فى معظم البلدان وسوف يحدث انخفاض فى معدلات الخصوبة فى القريب العاجل . وبدون ذلك فسوف تظل معدلات الزيادة السكانية فى الدول النامية عالية بل ربما تصبح أعلى مما هى عليه طالما أن هناك مجالاً وأملاً فى مزيد من التحكم فى معدل الوفيات . ومثل هذه المشكلات تلقى كثيرا من العبء على القائمين على إنتاج استراتيجية للتنمية .

* سميت بعد أن حصلت على الاستقلال من التاج البريطانى زمبابوى . المترجم .

# الفصل السابع

## التخطيط الاقتصادى : كمدخل للتنمية

**كولين باتمان**

**أولا** : رأس المال واستخدامه .

**ثانيا** : الاقتصاد الثنائى والتوازن الإقليمى .

**ثالثا** : التوازن البنائى .



الفصل السابع

# التخطيط الاقتصادى : كمدخل للتنمية

كولين باتمان

بلغ عدد خطط التنمية القومية التى نشرت فى أقطار العالم الثالث أكثر من ١٤٥٠ خطة ، ولكن بالرغم من مرور خمسة وعشرين عاماً من محاولات البحث عن نظرية فى التنمية ، إلا أن الاتجاهات النظرية لتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى ما تزال تفتقر إلى قدر كبير من الواقعية . فلم تتحقق أى من الأهداف التى توختها خطط التنمية بل كثيراً مايتم التأكيد على ضرورة اجراء مزيد من البحوث قبل أن يتوصل القائمون على شئون التخطيط للتنمية فى العالم الثالث إلى خطوط عامة لخطة تنموية فعالة .

ولقد كانت محاولة التوصل إلى إطار نظرى ونظامى كاف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المخططة ما تزال محل اهتمام المشتغلين فى فروع المعرفة المختلفة ، وليس فقط الاقتصاديين والجغرافيين . ويقبل الكثيرون الآن القول بأن أسرع الطرق لتحقيق التنمية الاقتصادية ينحصر فى تنظيم الموارد الكلية للدولة ، وبأن خطط التنمية يجب أن تتجه نحو زيادة الطاقات الإنتاجية للبلد وكذلك توفير رأس المال اللازم للاستثمار . ويبدو أنه كان من الحتمى بالنسبة للحكومات أن تقوم بدور السلطة الإدارية المركزية ، وأن تحدد المطالب المالية الكلية واستراتيجية الاستثمار ومصادر التمويل الداخلى والخارجى ، لقد كان مثل هذا التخطيط الحكومى بعيداً عن النظريات الاقتصادية ، كما تغير طابع الخطط التى تبنتها هذه الحكومات تغيراً كبيراً خلال الفترة منذ الحرب العالمية الثانية .

وبالرغم من أن الأفكار الأقل نمواً لم تحظ باهتمام الاخلال بالعقود الأخيرة ، إذ انشغل علماء الاقتصاد منذ بداية القرن بمشكلات الدول المتقدمة . فقد كان هدفهم حينئذ هو تخطيط الاستقرار الاقتصادى فى مجتمعاتهم ، وتقليل عدم التوازن الصارخ بين العرض والطلب فيما يختص بالعمل والموارد الأخرى . ولقد ترتب على ذلك أن أصبحت عملية النمو الاقتصادى سواء فى العالم النامى أو العالم غير النامى مسألة ثانوية . وذهب علماء الاقتصاد الذين تحدثوا عن العالم الثالث – مثل

كارل ماركس - إلى القول بأن « المجتمع الأكثر تقدما يمثل نموذجاً لمستقبل المجتمع الأقل تقدماً » ، وإذا كان الأمر كذلك فإن مجتمعات العالم الثالث لايجب أن تحظى باهتمام خاص ( من وجهة نظر هؤلاء العلماء )* .

ولقد تحدى العلماء فى الخمسينات صدق القضية القائلة بأن كل الدول يجب أن تمر - وبالضرورة - بطريق واحد للتنمية فقد اتسعت الهوة بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة كما تزايدت بسرعة القوة السياسية للأقطار الفقيرة . ولقد ترتب على ذلك أن أصبح من غير الممكن إهمال الواقع الاجتماعى والديموجرافى والجغرافى للعالم الثالث فى حالته الراهنة .

ولم يقدم الجغرافيون اسهامات حقيقية فى حل مشكلات العالم الثالث إلا فى السنوات القليلة الماضية ، إذ اهتم الجغرافيون لفترة طويلة بالوحدة الجغرافية التى تميز كل إقليم على حدة ، وهو اهتمام يخالف عملية البحث عن القاسم المشترك والعوامل الرئيسية والانتظامات التى تخضع لها عملية التنمية والتى اهتم بها علماء الاقتصاد الذين اضطلعوا حتى هذا الوقت بكتابة التراث الدائر حول هذا الموضوع . ولكن حدث بعد ذلك أن اقتربت وجهات النظر حيث تبنى كل جانب موقفا أقل تطرفاً . ولكنهم لم ينجحوا على أى حال فى تشييد نظرية عامة فى التنمية بل نجحوا فقط فى إقامة إطار مرجعى جزئى .

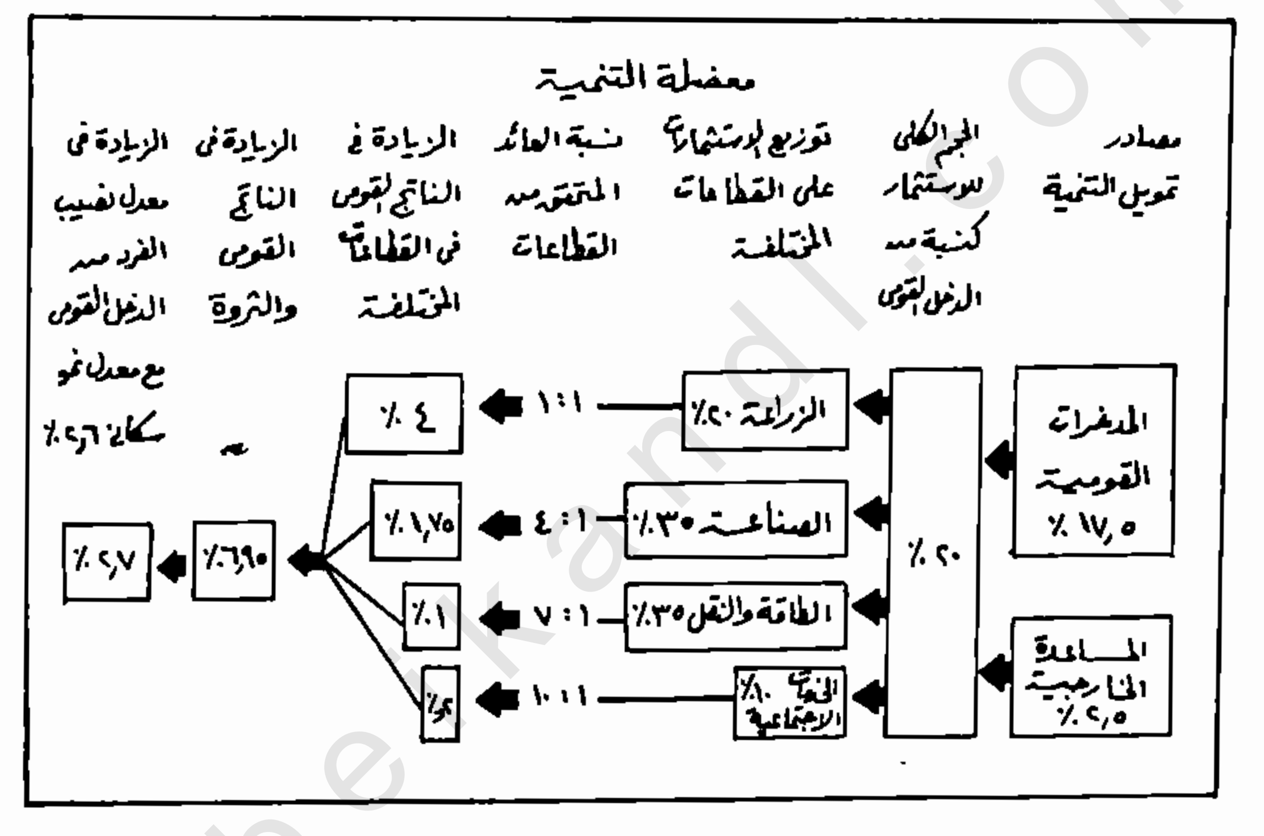
* يعنى ذلك أن الدول كلها يجب أن تمر بطريق واحد فى عملية التنمية . ( المترجم ) .

## أولا : رأس المال واستخدامه

وهناك اختلاف آخر فى الرأى بين الجغرافيين والاقتصاديين حول أهمية رأس المال فى مقابل أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الموارد القومية خاصة الموارد الطبيعية . حيث انتقد الجغرافيون بسبب تركيزهم على درجة مايمكن أن تسهم به الموارد : كمية ونوعية الأرض ، المخزونات المعدنية ، مصادر الطاقة . فما لاشك فيه أن انعدام الموارد أو عدم القدرة على استغلال المورد الرئيسى للبلد يترك تأثيرا كبيرا على طابع ومعدل النمو الاقتصادى فلم يكن بمقدور أحد أن يتنبأ فى منتصف الخمسينات باحتمال قيام التنمية فى ليبيا . فأرضها تتكون من أرض صحراوية أو شبه صحراوية ولقد كان عدد سكان ليبيا فى ١٩٤٥ يقدر بحوالى ١,١ مليون نسمة فقط ، ولقد كانت ليبيا أقل الدول فى العالم من حيث نصيب الفرد من الدخل القومى .

ولقد حدث تغير جذرى بعد اكتشاف البترول ، وبدأ انتاج البترول فى سبتمبر ١٩٦١ ، ووصلت كمية البترول المصدرة إلى أكثر من مليون برميل سنويا بحلول عام ١٩٦٩ ولقد مكنت عائدات البترول الحكومة من أن ترفع من نفقاتها من ٢٢,٧ مليون دولار فى ١٩٦١ إلى ٥٠٨٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ . وبالرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى يعتبر مؤشراً ضعيفاً لقياس مستويات المعيشة ومستوى التنمية فإن نصيب الفرد من الدخل القومى فى ليبيا وصل إلى أكثر من ٥٠١٠٠ دولار فى العام . ولم تؤد الثروة إلى مزيد من القوة السياسية فقط بل إن هناك دلائل على التوسع فى قطاعات اقتصادية أخرى مثل تصنيع الأغذية وإنتاج الاسمنت . ولم يتحدد بعد ما إذا كان تركز استثمار رأس المال فى صناعة البترول سوف يكون له تأثير واسع النطاق على بقية قطاعات الإنتاج ، وسوف يتأخر ظهور الإنتاج الكبير بل أنه قد لايظهر أصلاً بسبب الحجم الصغير لقوة العمل والتى قدرت عام ١٩٧١ بحوالى ٤٦٦ ألف . وارتفع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة . فقد وصلت تراخيص السيارات على سبيل المثال إلى أكثر من ١٥ ألف عام ١٩٧٠ . وأدى ذلك إلى زيادة الواردات دون أن يؤدى إلى تحول الاقتصاد التقليدى .

وما حدث فى ليبيا لم يحدث فى كثير من البلدان خارج نطاق الدول التى تنتمى إلى الأوبك . ولا يوجد ارتباط دقيق بين المواد المعروفة والثروة أو إجمالى الدخل القومى فى العالم الثالث . وذهب




شكل ١٠ العلاقة بين الاستثمار والتنمية

كثير من علماء الاقتصاد إلى أن العلاقة الحاسمة لاتوجد بين الموارد والثروة ، وإنما توجد بين رأس المال والإنتاج . ويقال هنا أن إجمالى الدخل القومى يعتمد بشكل مباشر على عاملين اثنين : العلاقة بين رأس المال الحقيق والإنتاج ، وحجم رأس المال المستخدم . والحقيقة أن معدلات رأس المال والإنتاج لها أهمية قصوى فى سياسة التخطيط الاقتصادى . فهى تشير إلى الزيادة فى استثمار رأس المال اللازم لزيادة الإنتاج الحقيق بمقدار وحدة واحدة ، كما يمكن أن يتخذ كمؤشر للاقتصاد ككل أو لأحد قطاعاته . وبصفة عامة فإن زيادة فى الإنتاج بمقدار وحدة واحدة تتطلب استخداما لرأس مال يفوق هذه الوحدة المستهدفة بثلاث أو أربع مرات (٣ : ١ أو ٤ : ١) . ومع ذلك فإن النسبة ترتفع جداً لتصل إلى ٦ : ١ و ٨ : ١ فى حالة الصناعات الثقيلة التى تحتاج إلى رأس مال ضخم يتم استثماره فى شراء الماكينات وتوفير مصادر الطاقة ووسائل النقل . أما العائد من الاستثمار الزراعى فإنه أكثر تفضيلاً من غيره حيث يصل نسبة رأس المال المستخدم إلى العائد ١ : ١ وهكذا يعتمد معدل النمو الاقتصادى ليس فقط على كمية الموارد المالية المستثمرة ولكن على طريقة استثمار هذه الموارد .

لقد اكتشف أولئك الذين قاموا بتصميم خطط التنمية المبكرة أن استثمار رأس المال الأساسى فى الصناعة الأساسية لايؤدى بالضرورة إلى معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى . فقد كان من المتوقع فى باكستان – مثلا – أن تساهم الخطة الخمسية ١٩٥٥ – ١٩٦٠ فى زيادة الدخل القومى بنسبة ١٥٪ . وبالرغم من عدم تقدير حجم الاستثمارات الخاصة ، فإن الدخل القومى قد ارتفع بنسبة ١٢٪ فقط . ولقد كان ذلك نتيجة برنامج للاستثمار أهمل فى إطاره القطاع الزراعى اهمالاً كبيراً وركز على الصناعات الثقيلة مثل الصناعات الكيماوية وإنتاج الطاقة حيث ترتفع النسبة بين حجم رأس المال المستثمر والعائد. لقد كانت التنبؤات مفرطة فى التفاؤل ولكن ذلك لايعنى بالضرورة أن الاستثمارات التى تمت قد تحطمت تماماً . فنى المراحل الأولى من التخطيط لايكون معدل النمو على نفس قدر أهمية التغير البنائى ، وفضلاً عن ذلك فإن الفرق بين رأس المال المستثمر والعائد قد تتغير وعلى المدى القصير ، قد يحقق الاستثمار لتطوير البناء التحتى وتأسيس الصناعات الأساسية عائداً منخفضا .

خلال الخطة الخمسية الأولى وربما الثانية أما على المدى الطويل فإن الفرق بين رأس المال المستخدم والعائد قد ينخفض انخفاضا جذرياً وذلك مع استخدام الموارد الزراعية والصناعية والبشرية استخدامًا كاملاً . ولقد ظهرت فى باكستان فى عام ١٩٦٥ – فى نهاية الخطة الخمسية الثانية – دلائل على مثل هذا الاتجاه ، بالرغم من استمرار الزراعة كقطاع لايحظى إلا بأولوية

منخفضة تقدر بحوالى ١٥٪ من إجمالى الانفاق الكلى فى التنمية .

إن من السهولة بمكان نقد الخطط الأولى والادعاء بالقول بأن التركيز مؤخراً على الزراعة وعلى الثورة الخضراء دون الثورة الصناعية يؤدى إلى خريطة استثمارية خاطئة . ولكن الحاح المشاكل التى تواجهها الدول قد دفعت الكثير منها إلى المضى قدما فى خططها دون أن تكون لديها القدرة على جمع وتنسيق البيانات الكافية ، ونحن بحاجة الآن إلى مزيد من العمل لتدقيق عملية التنبؤ بإجمالى الاستثمار وإجمالى العوائد ، والحصول على معلومات كافية بشأن طبيعة موارد العالم الثالث . وتقع المهمة الأخيرة على عاتق الجغرافيين الذين يجب أن يتبعوا هذا الموضوع دون أن يخلوا بالتزامهم نحو اتجاههم التقليدى . إن الاتجاهين النظريين اللذين يؤكد احدهما على رأس المال والثانى على الموارد لم يفشلا ولم ينجحا فى تفسير عملية التنمية أو تحسينها . لقد بالغ كل من الاتجاهين فى ابراز عدم كفاءة الأساليب الحالية فى التخطيط خاصة التنبؤ بالعائد وتقيم الموارد .

وهناك اختلاف ثالث فى وجهات النظر المتعلقة بعملية التنمية تنحصر فى قيمة تحديد مراحل النمو الاقتصادى عبر الوقت فى مقابل تحديد نمط التنمية داخل الحدود القومية . ولا ينحصر الاختلاف حول هذه النقطة بين الجغرافيين وعلماء الاقتصاد فقط .

لقد اهتم والت رستو sostow فى عام ١٩٥٦ بمراحل النمو عبر الزمن ، ووجد أن النمو الاقتصادى ليس تقدمًا مضطرداً إلى الأمام باستمرار . فقد قام بتحديد ثلاث مراحل : مرحلة طويلة يتم فيها تهيئة الظروف للانطلاق ، ومرحلة ثانية مرحة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سنة يظهر فيها الانطلاق ( نحو النمو ) ، ومرحلة ثالثة طويلة ولكنها غير محددة يصبح فيها النمو عملية أوتوماتيكية نسبياً ، وأدى به تحليله لعدد من الأمم المتقدمة إلى الاعتقاد أن الشرط اللازم – وليس الكافى – لتحقيق الانطلاق ينحصر فى وجود معدل استثمار يقدر بنحو ١٠٪ من الدخل القومى . وتحدث عملية تغير معدل الاستثمار من ٥٪ إلى ١٠٪ إذا حدث تغير حاسم كأن يتمثل فى تنمية واحدة أو أكثر من الصناعات التحويلية بمعدل مرتفع للنمو ، أو ظهور إطار اجتماعى سياسى نظامى لديه القدرة على استغلال الموارد المتاحة . ولقد حدث هذا التغير الحاسم فى الولايات المتحدة فيما بين عامى ١٨٤٠ – ١٨٦٠ متمثلا فى زيادة كبيرة نسبياً فى أسعار الصادرات وفى واردات رأس المال ، والتجديد الفنى الذى صاحبه تشييد السكك الحديدية . ولقد اعتبر روستو المكسيك والبرازيل والأرجنتين وتركيا تعيش حالة الانطلاق فى حقبة الخمسينات .

ولقد تعرض عمل روستو إلى نقد من جانب الكثيرين من الخبراء ، فقد ذهبوا إلى أنه من الصعب فى الكثير من الحالات تحديد مراحل متميزة . فقد أكدت الدراسات التى اجرتها الأمم

المتحدة وآخرون فى كولومبيا – على سبيل المثال – أنه بالرغم من أن التقدم التكنولوجى والاقتصادى كان يتميز بالتقلب ، إلا أنه حدث باطراد منذ انتشار زراعة البن فى ستينات القرن الماضى . وربما لايكون بالإمكان تطبيق نموذج روستو تطبيقاً عاماً ولكنه على خلاف الكثير من علماء الاقتصاد قام على الأقل بدراسة بعض الأقطار ولايمكن إلا لعدد قليل من الجغرافيين أن يختلفوا مع التنمية التى توصل إليها والتى تذهب إلى القول بأن الانطلاق يتطلب فى النهاية أن يجد المجتمع طريقاً ليستخدم موارده الخاصة استخداماً فعالاً .

## ثانيا : الاقتصاد الثنائى والتوازن الاقليمى

لا يتعاطف بعض علماء الاقتصاد والتخطيط مع وجهة النظر الجغرافية . ويذهب هؤلاء إلى القول بأن التخطيط الذى يستهدف تحقيق التنمية خارج مراكز النشاط الرئيسية يؤدى إلى الحد من فاعلية استخدام الموارد . فلقد أدت هذه الظاهرة فى العالم الثالث إلى خلق نمط من الاقتصاد الثنائى . فنجد التنمية تتركز فى منطقة أو منطقتين تحيط بهما مناطق متخلفة تخلفاً شديداً . ومن الممكن أن تلعب الثنائية الاقتصادية دوراً فعالا من الناحية الاقتصادية فى المراحل الأولى من التنمية ولكنها فرضت على سكان المناطق غير النامية ألا يعيشوا فى حدود قدرتهم الشرائية . وقد يؤدى ذلك على المدى البعيد إلى تغيير النمو القومى عن طريق الحد من حجم سوق الاستهلاك الداخلى .

ولقد وصف ميردال عام ١٩٥٧ العملية التى أدت إلى ظهور الاقتصاد الثنائى . أشار ميردال إلى ما أسماه « بأثر الاستقطاب » backwash effect الذى غالبا مايصاحب المراحل المبكرة من التنمية حيث تؤدى هذه العملية إلى أن ينجذب العمل ورأس المال والمشروعات الحرة واستخدامات الطاقة والبناء الاقتصادى التحتى إلى مناطق النمو الرئيسية . وهى مناطق لاتمثل إلا نسبة صغيرة من الأراضى القومية . كما حدد ميردال أيضاً ما أسماه « بأثر الانتشار السريع » splead effect حيث ذهب إلى أنه يحدث على المدى الطويل أن يتفوق التوسع فى السوق الداخلية قدرة المنطقة النامية المزدهرة على أن تزود المناطق الأخرى بالسلع والخدمات ، كما أن هذه المنطقة سوف تعانى علاوة على ذلك من الازدحام ونقص الأرض والعمل وهى أمور مترتبة على عملية الانتشار السريع .

وتعتبر الثنائية المستمرة قاسما مشتركا بين الكثير من الأقطار الأقل نمواً . فقد أدى النمو السريع لكمبالا وجنجى فى أوغندا – على سبيل المثال – إلى خلق آثار للاستقطاب فى المناطق الشمالية والغربية الفقيرة ، أما فى باكستان فى الستينات فقد ساهمت حركة رأس المال من الشرق المتخلف إلى المدن الأكثر رخاءاً فى الغرب فى زيادة التفاوت فى متوسط الدخول بين الشرق والغرب ، وهو تفاوت ارتفع من ٢٠٪ عام ١٩٥٩ إلى ٤٠٪ عام ١٩٦٨ . ولا تعتبر هذه الثنائية ( يقصد الموجودة فى باكستان ) ثنائية مفرطة إذا ماقورنت بما هو موجود فى كثير من الأقطار الأخرى ،

ولكن هناك قدر من الشك فى أنها كانت عاملاً هاماً فى الانتفاضية السياسية التى أدت إلى قيام دولة بنجلاديش . ولهذا فإن الحد من مظاهر عدم المساواة بين الأقاليم فيما يختص بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية يحتل مكانا هاماً فى استراتيجيات خطط التنمية القومية المتزايدة العدد .

وتعتبر الثنائية فى أمريكا اللاتينية – التى حظيت فيها هذه المشكلة بأقصى مظاهر الاهتمام – من أهم الملامح المميزة للجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية . وعلى سبيل المثال فقد أدت هجرة رأس المال والسكان إلى ساو باولو وريودى جانيرو إلى ظهور «آثار للاستقطاب» إلى درجة أنه فى عام ١٩٦٧ تركز ثلاثة أرباع الصناعات التحويلية والخدمية فى البرازيل فى هاتين المدينتين تقريبا . ولقد احتلت بيونس ايرس ( الأرجنتين ) ومكسيكوستى ( المكسيك ) وليما وكالاو ( بيرو ) وسانتياجو وفالبارايزو ( شيلى ) أهمية اقتصادية مشابهة فى الأقاليم التى تقع فيها .

ولقد ادعى بعض علماء الاقتصاد – وخاصة هيرشمان Hirschmon إلى أنه فى غياب التدخل الحكومى فإن الاستقطاب سوف يستمر إلى ما لانهاية كشىء حتمى يصاحب التوسع الاقتصادى . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن المخططين لايكون بمقدورهم تبنى وجهة نظر طويلة الأمد كما أنهم لايستطيعون التراجع والانتظار حتى تنتشر التنمية بشكل طبيعى . ومن الأشياء ذات الدلالة أن أصبحت عملية الحد من مظاهر عدم المساواة الاقليمية والاقتصادية والاجتماعية تحتل مكانا بارزاً فى عدد متزايد من الخطط القومية .

ومن الأساليب التى تتبع غالبا فى التغلب على مشكلات المناطق المحلية المتخلفة تنمية الموارد البكر فى هذه المناطق وإدخال مشروعات التنمية الزراعية ، ومن أشهر الأمثلة على تنمية الموارد البكر ماحدث فى شمال شرق فنزويلا فى منطقة سانتو توم دى جوايانا Santo Tome de Guayana . فقد انشئت هيئة التنمية لاقليم جوايانا لتحويل الموارد البكر باستخراج الحديد الخام وتصنيع الحديد والصلب وتوليد الطاقة الهيدروليكية فى برنامج متكامل وشامل للتنمية الاقليمية . وتشير معظم الخطط القومية المعاصرة إلى المشروعات الزراعية الاقليمية ، والأمثلة على ذلك كثيرة وتتراوح من مشروعات الرى الكبيرة كخطة الرى بالحياض فى الاندوس إلى مجرد المقترحات المتواضعة . ومن الأمثلة على هذه المشروعات مشروع تنمية منطقة الكفرة فى ليبيا بوسائل الرى لاستصلاح ١٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضى غير المنتجة .

ومع ذلك فيجب أن يتذكر المخططون أنه بدون وجود موارد اساسية غير مسنخدمة – كما هو الحال مثلا فى فنزويلا – فإن الاستثمار فى المناطق النامية – دون المناطق المتخلفة – هو الذى يضمن أكبر قدر من العائد فى المدى القصير . حيث يمكن أن ينظم تركيز النشاط الاقتصادى فى

مناطق معينة أساليب استخدام مصادر الطاقة المحلية أو تسهيلات النقل المتاحة على مستوى قومى تلك التى تتميز بالندرة . ولكن ذلك لايعنى استبعاد السياسات الهادفة إلى استعادة التوازن الاقليمى ولكن على المخططين أن يدركوا أن مثل هذه السياسات تأخذ وقتا طويلا لتؤتى ثمارها وأن عليهم أن يوازنوا بين الفوائد طويلة الأمد والتكاليف قصيرة الأمد .

## ثالثا : التوازن البنائى

توازى مشكلة التوازن البنائى مع مشكلة التوازن الاقليمى . وهناك خلاف حاد نشأ حول هذه المشكلة . فقد ذهب أنصار « النمو المتوازن » إلى أن الاختناقات البنائية تؤدى إلى الحد من النمو الشامل ويعنى هذا ضرورة تنمية كل قطاعات الاقتصاد بنفس المعدل . فليس من المفضل تنمية القطاع الصناعى وإهمال القطاع الزراعى وذلك لأن الدخل الإضافى ( القادم من الصناعة ) سوف يتم انفاقه ببساطة فى استيراد المنتجات الزراعية وهو أمر يترتب عليه حدوث مشاكل بالنسبة لميزان المدفوعات كما أنه يشكل قيداً على عملية النمو ذاتها . ولقد ذهب أ . لويس A-lewis الذى يدعو إلى أهمية تنمية الصناعة والزراعة والبناء التحتى فى آن واحد – إلى أن الاقطار الأقل نمو لم تتعامل مع هذا الجانب من شئونها القلمية تعاملاً ملائماً .

أما أنصار النمو غير المتوازن Unbalanced growth فإنهم يذهبون إلى أن القطر غير النامى يمكن أن ينظم النمو إذا ماركز الاستثمار فى القطاعات التى تناسب التنمية ، وتتحدد هذه القطاعات من خلال الموارد المتاحة والارتباط الممكن بينها . ويلفت هؤلاء الباحثون الانتباه أيضاً إلى إنشاء المشروعات الحرة الحيوية حيث ترتبط بعملية تركز الاستثمار وبالمزايا التى تتحقق من وراء الإنتاج الواسع النطاق . وبناء على ذلك يصبح عدم التوازن شرطاً لازماً ( وليس كافياً ) لتحقيق الفاعلية ويحث هيرشمان Hirschman الأقطار الأقل نمواً أن تتبع طريق النمو غير المتوازن مقدماً سببا آخر لأهمية مثل هذا الطريق فقد ذهب إلى أن الاستثمار سوف يتلقى أهم دفعاته من الاختناقات وشح الموارد الذى لايرضى عنه الآخرون . وهو ينظر إلى التنمية على أنها سلسلة من العمليات القصيرة والحادة التى تستهدف القضاء على مظاهر عدم التوازن بشكل جزئى وإلى خلق مظاهر أخرى جديدة – فكل حركة فى سياق التنمية يحركها شكل سابق من أشكال التوازن وهى تؤدى بدورها إلى خلق شكل جديد من أشكال التوازن يتطلب حركة جديدة .

ويبقى الجدل حول هذه المشكلة دون حل ولكن يبدو أن المخططين قد حاولوا فى السنوات الأخيرة تجنب كل من هذين الرأيين المتطرفين وذلك من خلال اهتمامهم بالتكامل القطاعى Sectional integration بدلاً من الاهتمام بالتوازن أو عدم التوازن . ويعنى التكامل هنا شيئاً أكبر من إقامة توازن صحيح بين النمو المتوازن ونظيره اللا متوازن . فهو يتضمن علاقات دينامية

بين القطاعات ، ويتطلب التخطيط المتكامل ضرورة فهم هذه العلاقات لكي يوجه الاستثمار بحيث يدعم كل قطاع من القطاعات الأخرى ويقويها . وقد يعني ذلك تغيير طابع النشاط ( نوعيته ) وليس مجرد تغيير حجمه النسبي . وهناك بعض أنواع النمو الاقتصادى التي تزيد من العمالة بينما قد تسبب أخرى البطالة . ومن ثم يتركز الاهتمام الرئيسي للمخططين على تحليل الصلات والعلاقات المتبادلة بين قطاعات التنمية وتتضمن معظم خطط التنمية القومية الآن تحليلاً للدراسات الذى تهتم بالعلاقات بين القطاعات Cross - Sectional Studies في شكل جداول للمدخلات والمخرجات . ومن الممكن مقارنة المخرجات لقطاع معين بمتطلبات المدخلات للقطاعات التي تستخدم هذه المخرجات . وفي هذه الحالة يمكن تحديد الأماكن التي يظهر فيها عدم التوازن بحيث تصدر القرارات المدروسة لمعالجتها .

ويعتمد التقدم الاقتصادى اعتماداً كبيراً على العامل البشرى وتعطى الآن أهمية فائقة في التخطيط لبعض العوامل مثل قابلية المجتمع للتكيف ، واتجاهاته نحو التجديد والتغير ، واتجاهات الصفوة التقليدية نحو التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تصاحب التنمية عادة . فقد أكد هاجن E. E. Hagen مثلا على دور ما أسماه « بالإبداع التكنولوجي » في عملية التنمية . فقد نظر إلى التغيرات التقنية ليس باعتبارها دالة على الاستثمار ولكن باعتبارها دالة على العوامل الاجتماعية والفزيولوجية . وعلى مستوى أكثر عملية ، فقد أشار إلى أن « أداة بسيطة كالمسماة لا يمكن استيرادها في مجتمع منخفض الدخل بفاعلية كاملة إلا عندما يرتفع مستوى المعيشة بدرجة كافية بحيث يشتمل ذلك على ارتداء الأحذية » . ومن المشكلات الشائعة في البلدان النامية رغبة الصفوة السياسية والاجتماعية في المحافظة على مكانتها . ويؤدى ذلك غالباً إلى استمرار العقلية الاقطاعية بين جماهير السكان . وغالبا ماتم معالجة هذه المشكلة من خلال الإصلاح الزراعى الذى يتضمن إعادة توزيع الأرض بحيث تؤخذ من كبار المزارعين ، وتعطى للفلاحين الصغار والعمال المطحونين . ولكن التغير الاجتماعى لايعتمد بالضرورة على إعادة توزيع الملكية . فلدينا معلومات كثيرة عن حالة في بيرو حدث منها أن تغيرسلوك هنود فيسكو Visco Indions تغيراً جذرياً من خلال السياسات الاجتماعية المدروسة . لقد كان هؤلاء الهنود يعيشون في « ثقافة فقر » ولم يكن هناك بينهم أى قدر من التنظيم الاجتماعى إلى درجة أنهم كانوا مستغلين ( بفتح الغين ) من الناحية الاقتصادية كعمال زراعيين . وفي هذه الظروف لم يضطلعوا بأى مسئولية في الشئون العامة ولم تظهر بينهم قيادة مناسبة . ولقد دخل هؤلاء الهنود إلى عملية التنمية من خلال برنامج تم تنفيذه في خمس سنوات حيث أدخل نظام العمل المأجور ومحاولة استخدام أساليب زراعية جديدة وسياسة

واسعة لتحسين الغذاء والتعليم والصحة ويبدأ الهنود فى نهاية الخمس سنوات يحتلون مراكز المسئولية والسلطة بل ويراقبون نظام الهاسندا Hacienda system( نظام المزارع ) .

وتمثل اللامساواة فى توزيع الدخل مشكلة خاصة بالنسبة لمعظم الدول النامية . ومع ذلك فإن مزيدا من المساواة فى الدخل قد يؤدى أو لايؤدى إلى الحد من الموارد التى توفرها دولة معينة للاستثمار . فإذا ماانفق الأغنياء نقودهم على الاستهلاك الترف أو الملكية ، أو إذا ما تركزت معظم الاستثمارات الصناعية فى أيدى الحكومة ، فإن اللامساواة فى الدخل لن تشجع على النمو الاقتصادى . ومع ذلك فما لاشك فيه أن الدخول المرتفعة يمكن أن تكون دافعاً لزيادة الإنتاج واكتساب مهارات جديدة والحراك الاجتماعى الصاعد . أما فى المجتمعات التى توجد فيها أنظمة اجتماعية جامدة . فإننا نجد أن الجماعات ذات الدخل المنخفض والتى ليس لديها أمل فى التحسن الذاتى لاتبالى بالفروق فى الثروة . ولامناص من أن تؤكد خطط التنمية المنشورة على تحقيق العدالة الاجتماعية ، ولكن المحاولات التى تستهدف تنمية التصنيع عن طريق الحوافز الأميرية والمنح الاستثمارية ينتج عنها باستمرار مزيد من الدعم للأغنياء .

ومما يؤسف له أن نقص المعلومات والأساليب الفنية فى القياس يمنع تحقيق التكامل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية فى خطة التنمية . بل أن المؤشرات الكافية على خدمات مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعى ماتزال غير متوفرة . وهناك بعض الجوانب المتصلة بنوعية الحياة – مثل حرية الاختيار – لايمكن قياسها على الإطلاق . ومع التسليم بأن التخطيط يتضمن توزيعاً للموارد النادرة فإنه مايزال من غير الممكن تقدير قيمة الانفاق الاجتماعى . ومن المحتمل جداً أن يكون القائمون على شئون التخطيط القومى قد قرروا تمويلات غير كافية للقطاع الاجتماعى ، بالرغم من أنه من الصعب علينا توضيح ذلك بشكل موضوعى .

فلقد كانت أندونيسيا تعتبر فى عام ١٩٦٠ أعلى دولة فى آسيا من حيث عدد السكان الذى يخدمه كل طبيب ، وهو عدد وصل تقريبا إلى ٢٩٥٠٠ فرد لكل طبيب فى مقابل ٦٢٠٠ فى باكستان . ومع ذلك فلم تقرر الخطة الخمسية لاندونيسيا ١٩٦٩ – ١٩٧٣ إلاّ بليون دولار للصحة وتنظيم الأسرة من إجمالى حجم الإنفاق الكلى البالغ ٢٥ بليون دولار . ومنذ عام ١٩٧٣ ارتفعت العائدات من البترول من ٣٩٩ مليوم دولار إلى ٤٦٥٦ مليون دولار عام ١٩٧٨ – ١٩٧٩ . ولقد ارتفع الانفاق الاجتماعى بقدر يتناسب مع هذه الزيادة تقريبا ولكن ظلت أحياء واضعى اليد فى جاكارتا كما هى ، وبالرغم من معدل النمو السنوى البالغ ٧٪ فى العام إلا أن البطالة ما تزال تصل إلى ٤٠٪ من قوة العمل .

ولا يبدو أن العالم الثالث سوف يستفيد فى العقد القادم للتنمية من أى تغيرات جذرية فى الأسس النظرية للتخطيط . فالمسائل الأساسية والبدائل كلها معروفة وتمت محاولتها . ومع ذلك فسوف تزداد قيمة وأهمية البحوث المفصلة التى تكشف عن عناصر النجاح والفشل فى الخطط السابقة وتكشف النقاب عن الخبرة العملية التى حصل عليها كل من المخططين والمجتمعات التى يخدمونها . وسوف تمكن مثل هذه الخبرة الدول الأقل نمواً من أن تميز بين المسائل الحقيقية والمسائل ذات الطابع الاكاديمى بحيث تستطيع كل دولة أن تفصل استراتيجية التنمية فيها على مقاس حاجاتها ومواردها .

# الفصل الثامن

## الثورة الريفية

**ديفيد جيرج**

**أولاً** : تخلف الزراعة .

**ثانياً** : الضوابط العلاجية .



*الفصل الثامن*

# الثورة الريفية

## ديفيد جيرج

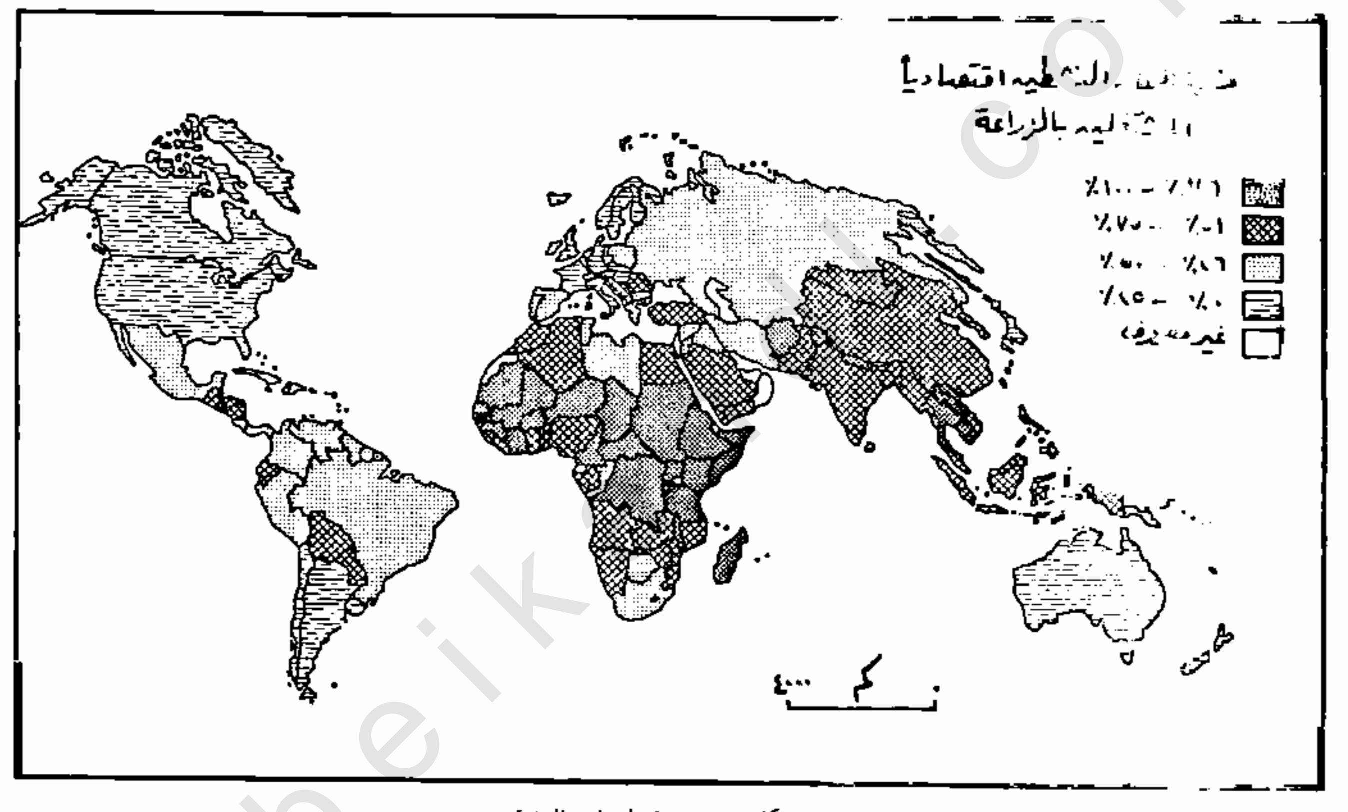
يعمل ما بين نصف وثلث السكان العاملون فى معظم أقطار العالم الثالث فى الزراعة ، ولا يعمل إلا نسبة طفيفة من هؤلاء السكان فى الصناعة والنقل والتجارة . أما فى الدول المتقدمة فلا يعمل إلا عشر قوة العمل فى الزراعة ، وتصل هذه النسبة فى بعض الحالات إلى $\frac{1}{40}$ من قوة العمل . وغالبا مايترتب على ذلك ذلك القول بأن الدول الفقيرة يمكن أن تصبح غنية فقط إذا ما ركزت كل ماتملكه من موارد فى عملية التصنيع ، تاركة المزارعين – وهم الغالبية الغالبة من السكان – ليعولوا أنفسهم .

وهناك اعتراضات على هذا الاعتقاد .

**الأول** : أن الزراعة لاتمثل ببساطة مجرد مخزن للعمل ورأس المال اللازمين لعملية التصنيع . فما يزال الكثيرون من سكان الأقطار الأقل نمواً يعانون من نقص التغذية ، وأكثرمنهم يعانون من سوء التغذية ، كما تستمر أعداد السكان فى التزايد .

ويجب أن تتزايد كمية الطعام فى هذه البلدان وهو أمر لايمكن تحقيقه إلا من خلال تغيرات جذرية فى النواحى التكنولوجية والنظامية . وفضلاً عن ذلك فإن المحاصيل بالنسبة لكثير من الأقطار الأقل نمواً تشكل الجزء الأكبر من صادرات هذه الأقطار ، ومن اللازم تحقيق قدر أكبر من الكفاءة فى إنتاج هذه المحاصيل إذا مارغبت هذه الدول فى المحافظة على الدخل الذى يأتيها من التصدير .

**الثانى** : غالباً ماينسى أن الدول المتقدمة قد شهدت تغيرات ملحوظة فى نظام الزراعة فيها قبل أن تبدأ الخطوة الأولى فى التصنيع فى هذه الدول . فمنذ القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر تحللت نظم العصور الوسطى فى أوربا الغربية ببطء وزادت المنتجات الزراعية زيادة جوهرية . وأدخلت محاصيل جديدة مثل الخضراوات والبرسيم والبطاطس ، كما طبقت أساليب جديدة فى الزراعة واستخدمت أدوات جديدة . ولقد ساعدت هذه التغيرات على أن تمد الزراعة الصناعات




شكل ١١ - نسبة المشتغلين بالزراعة

النامية بالعمل اللازم دون حدوث أى نقص فى المنتجات الزراعية وحدث فى حالات كثيرة أن جاء رأس المال المستثمر فى الصناعة من القطاع الزراعى . وانعكست الآية فى نهاية القرن التاسع عشر. فأصبحت الزراعة – التى أعطت الدفعة القوية لعملية التصنيع – تعتمد اعتماداً متزايداً على الصناعة فى الميكنة والأسمدة الكيماوية وفى تصنيع وتسويق السلع الزراعية .

ومع بداية الستينات ظهر اهتمام لدى أقطار العالم الثالث والخبراء العاملين فيها بضرورة أن تحظى الزراعة بأهمية أكبر إذ كان من غير المعقول أن تحظى الزراعة بنصيب منخفض من الاستثمار فى بلدان لايعتمد معظم سكانها اعتماداً كلياً على الزراعة فقط ، بل أن معظم الدخل القادم من التصدير يأتى من المنتجات الزراعية فلم تزد الاستثمارات الفدرالية فى الزراعة فى نيجيريا عن ٥٪ من إجمالى الاستثمارات العامة فى الفترة من ١٩٤٩ حتى ١٩٦٢ . ولم يحدث إلا فى الستينات فقط أن رفعت خطط التنمية الاستثمارات فى الزراعة . ولقد كان لذلك آثار ملحوظة فى بعض المناطق منذ عام ١٩٦٥ ، فقد أدت زراعة أنواع جديدة ذات إنتاج أفضل من القمح والأرز فى مناطق من الهند وباكستان والفلبين جنبا إلى جنب مع زيادة استخدام الأسمدة والرى إلى زيادة الإنتاج زيادة أساسية ، وقد عرف ذلك بالثورة الخضراء . ولم تمس الثورة الخضراء – برغم مايحاط بها من دعاية ، إلا أقلية من فلاحى آسيا بل أنها جلبت لهم المشاكل . فالزراعة ماتزال متخلفة وغير فعالة فى الأقطار الأقل نمواً .

## أولا : تخلف الزراعة

إن قائمة أسباب هذا التخلف طويلة لانهاية لها . وأحد هذه الأسباب يتصل ببناء المزرعة نفسه . فالمزارع فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية صغيرة بشكل ملحوظ ، فهى تتكون من بعض الهكتارات على أكثر تقدير . فق جاوة على سبيل المثال نجد أن ٨٦٪ من المزارع تقل مساحتها عن هكتار ، ومع تزايد تنافس السكان الريفيين على الأرض انخفض متوسط الأرض التى يزرعها الفرد الواحد من هكتار عام ١٩٣١ إلى ٦٦, من الهكتار عام ١٩٦١ . وفضلاً عن هذا فإن هذه المزارع مفتتة تتكون من حقول مبعثرة تفصل بينها مسافات . ونجد أن المزارع لايضيع وقته فقط فى التنقل من قطعة من الأرض إلى أخرى . بل أن هذا الوضع يزيد أيضاً من مشكلات الرى ونقل الأسمدة ومراقبة الآفات . وتكون المزارع فى الكثير من الحالات على درجة من الصغر إلى درجة أنها لا توفر من الدخل مايشبع حاجات الأسرة ، ولا تسمح بالاستثمار فى استخدام لأسمدة والبذور الجديدة والأدوات الزراعية اللازمة لحدوث التغير . وبالرغم من حملات الإصلاح الزراعى التى أحدثت كثيرامن التغيرات فى العالم الثالث منذ عام ١٩٤٥ ، فما يزال هناك الكثير من الفلاحين ممن يستأجرون الأرض من الملاك بشروط متعسفة ، ومن الممكن أن تفرض إيجارات باهظة من الأقطار ذات الكثافة السكانية العالية التى بها نسبة عالية من عمال الزراعة الذين لايملكون أرضاً على الاطلاق . وفى هذه الحالة فإن الفلاح لايكون بمقدوره أن يوفر المال اللازم لتحسين أرضه ، بل أن عليه فى الغالب أن يستدين ليشترى ضرورات حياته اليومية . ومعدل فوائد هذه الديون مرتفعة وهى تؤدى بالفلاحين بسرعة إلى الوقوع فى ديون طائلة . وفضلاً عن ذلك فى بعض أجزاء افريقيا وآسيا لا يكون الايجار هو السبب فى منع روح المغامرة بالعمل الحر ، وإنما السبب وراء ذلك ينحصر فى استمرار نظام الايجار بالمشاركة حيث لايكون من المحتمل أن يستخدم الفرد طاقته أو رأس ماله فى إدخال أساليب جديدة .

وما يزال الكثير من الفلاحين يعيشون على اقتصاد شبه معيشى ، ويعنى ذلك أن اهتمامهم الأساسى ينصب على توفير الطعام لأسرهم مع قليل من الفائض يدفع كضرائب . وهم أقل استجابة للتغيرات التى تحدث فى الأسعار . وهم لايستطيعون زراعة المحاصيل النقدية بسبب عدم توافر وسائل النقل . ويؤدى هذا إلى الحد من الدخل والاستثمار وتحسن مستويات المعيشة . ويهمل

بعض الكتاب العوامل الاقتصادية فى التغير الزراعى ويؤكدون بدلا من ذلك على المشكلات الاجتماعية مركزين على أمور مثل كيفية تأثير الأسرة الممتدة والعادات القبلية على تعويق المشروعات الحرة ، وكيف تؤثر الاتجاهات الدينية على الاستغلال الأمثل للثروة الحيوانية ، وكيف يعمل نقص التعليم – وهذا هو أهم المسائل التى يركزون عليها – على ضيق أفق الفلاح وجعله غير قادر على تقبل الأساليب الجديدة . وهكذا نجد أن المحاولات التى بذلت لتحسين الثروة الحيوانية لدى قبائل الماساى Masai من شرق أفريقيا قد باءت بالفشل وذلك لأنهم والكثيرون من رعاة افريقيا يتخذون من ملكية الماشية رمزاً للهيبة الاجتماعية حيث يتم التركيز على مجرد أعداد الماشية المملوكة ، بحيث يتطلب أى تحسين للثروة الحيوانية فى هذه المنطقة ضرورة تلاثم أعداد الماشية مع موارد الرعى المتاحة . ولكن قبائل الماساى لاترغب فى ذلك الأمر الذى ترتب عليه عدم كفاية المراعى ومن ثم تحلل التربة واستمرار النقص فى مصادر الرعى .

وهناك العديد من العوامل الكامنة خلف تردد الفلاحين فى تغيير أساليبهم فى الحياة ، فمعيشتهم على حد الكفاف جعلهم يطورون نظاماً للزراعة يضمن لهم الحصول على محصول حتى فى كل أو معظم السنوات التى يحدث بها الكوارث . وفى هذه الظروف ، فإن محاولة الخبراء ، إدخال عنصر المخاطرة وأسلوب العقاب على الفشل لايعنى بالنسبة للفلاح نقصاً فى الدخل فقط وإنما قد يعنى الجوع Starvation . ويذهب الكثير من الكتاب إلى القول بأن المزارعين التقليديين يظهرون كفاءة منقطعة النظير فى استخدام الموارد المتاحة لهم ، مع التسليم بوجود عوامل الإنتاج بالوضع الذى هى عليه . ويمكن لهؤلاء الفلاحين أن يرفعوا من انتاجيتهم إذا ما ادخلت عوامل إنتاج جديدة متمثلة فى أنواع جديدة من المحاصيل واسمدة تجارية وأدوات زراعية أكثر كفاءة .

ولا يجب إغفال أهمية البيئة الفيزيقية . وقد يكون من الصعب على الناس فى بريطانيا أن يعتقدوا أن المناخ فى بلدهم يوفر ظروفاً جيدة للزراعة ، فمواسم الشتاء ليست طويلة إلى الدرجة التى يمكن أن تؤثر على نمو المحصول ، وليست هناك أية مظاهر للجفاف ، كما أن سقوط الأمطار لايتغير كثيراً من عام إلى عام . ولكن الكثير من المزارعين فى آسيا وافريقيا يعيشون كضحايا للجفاف باستمرار . فحيثما لاتسقط الأمطار بغزارة – كما هو الحال فى معظم أجزاء أفريقيا – نجد أن الأمطار التى تسقط سنوياً تتركز فى فترة قصيرة من العام . وتختلف كمية الأمطار من عام إلى عام ، كما يختلف تاريخ سقوطها من عام إلى عام ، ويترتب على ذلك أن يتغير ميعاد بدء الموسم الزراعى من عام إلى آخر . وعندما يأتى المطر متأخراً فإن ذلك يعنى أن إعداد التربة للزراعة يجب أن يتم على وجه السرعة ، وهو وقت من العام تكون فيه كميات الطعام الباقية من المحصول السابق على وشك

الانتهاء ويكون فيه الكثير من الفلاحين يعانون من نقص التغذية ، أما عندما تسقط الأمطار بكميات أقل من معدل سقوطها السنوى فإن ذلك يمكن أن يقلل من عائد المحصول ، ويألف الناس فى المناطق الأكثر جفافاً سنوات الجفاف غير العادية كما حدث فى السهول الكبرى فى الولايات المتحدة فى الثلاثينات وفى منطقة الساحل فى غرب أفريقيا مؤخراً . أما فى شبه القارة الهندية فإن الأمطار أكثر وفرة ، ولكن رياح المونسون تتنوع تنوعاً كبيراً من حيث كميات الأمطار التى تحملها ووقت وصولها ، وتؤثر أمطار المونسون المنخفضة تأثيراً كبيراً على المحاصيل ولكن يجب ألا ننسى أن الأمطار الغزيرة يمكن أن تتسبب فى الفيضانات التى قد تدمر المحاصيل وتغرقها فى الأنهار ودلاتى الأنهار حيث يعيش معظم سكان الهند . ولا شك أن عدم هبوب رياح المونسون فى عامى ١٩٦٥ و١٩٦٦ قد ترك تأثيراً سلبياً على الخطة الخمسية الثانية فى الهند .

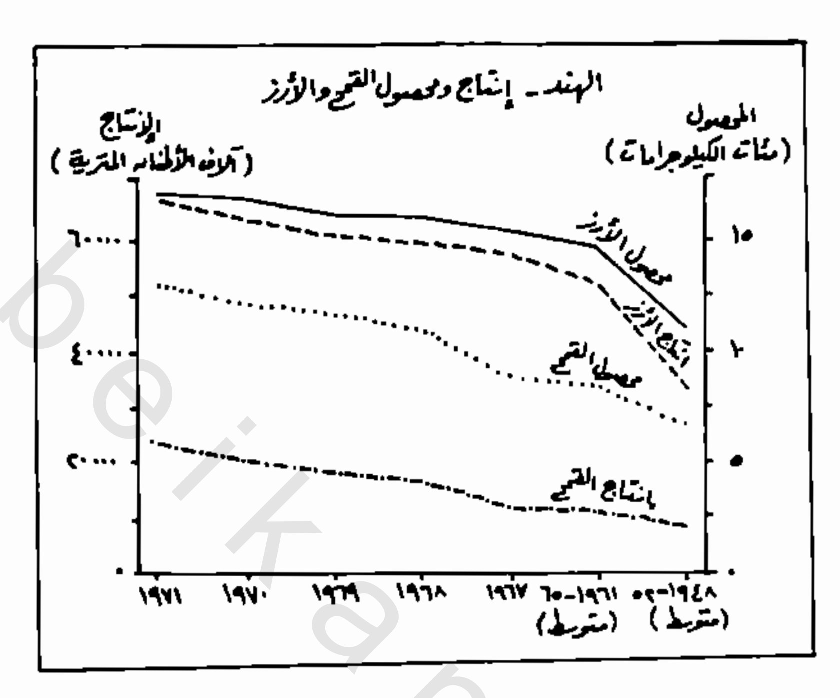
ويحدث فى المناطق المدارية الرطبة قرب خط الاستواء فى حوض الأمازون وحوض زائير والأرخبيل الماليزى أن تنمو النباتات الطبيعية وتسقط أمطار الغابات المدارية بغزارة إلى درجة تبدو معها هذه المناطق بيئة مثالية لنمو المحاصيل . ومع ذلك يجد الفلاحون الذين يعيشون بعيداً عن الأنهار المنخفضة ودلاتى الأنهار حيث تعتبر زراعة الأرز الذى يحتاج إلى كمية كبيرة من المياه ، صعوبة بالغة فى زراعة الأرض زراعة دائمة . وتتحرك الأغذية التى يحتاجها النبات فى دائرة غذائية مغلقة ، من الأرض إلى الأشجار ، وعندما تموت الأشجار تعود من جديد إلى التربة ، ولذلك فعندما تمحى الغابات من الأرض وتتعرض الأرض لدرجة الحرارة المرتفعة والأمطار الغزيرة ، لايحدث فقط أن تتحلل كثير من العناصر الأساسية فى التربة ولكن تصبح التربة أيضاً أكثر عرضة للتلف . ولقد تم التغلب على هذه المشكلة فى الماضى من خلال زراعة الأرض بشجيرات كثيفة الأغصان فى فترات راحتها من الزراعة . ولكن مع نمو السكان ، أصبحت هذه الفترات – التى كانت تصل إلى عشرين سنة أو أكثر فيما مضى – أقصر مما كانت عليه ، وأصبح من الصعب المحافظة على خصوبة التربة . وفى ضوء البحوث الأخيرة ، لايبدو أن المناطق القريبة من خط الاستواء غنية بالمواد الكيماوية . فقد أكدت الدراسات التى أجريت على التمثيل الضوئى أن هذه المناطق قد تعطى دائماً محاصيل أقل من المناطق شبه المدارية ، حيث لاتوجد الغيوم بكثرة وحيث تزداد كثافة الضوء .

## ثانيا : الضوابط العلاجية

يجب أن يحدث نوعان من التغيرات للتغلب على هذه المشكلات . أولاً يجب أن يظهر إطار اجتماعى واقتصادى ليعمل داخله المزارع . ولقد كان يعتقد أن الإصلاح الزراعى هو مفتاح زيادة الإنتاجية الزراعية ، حيث ظهر الاعتقاد بأن المزارع الذى يمتلك أرضه أكثر قدرة على تبنى الأساليب الجديدة من نظيره الذى عليه أن يدفع بنصف محصوله إلى المالك ويعطى معظم مايتبقى منه إلى مقرض النقود المحلى . ومهما تكن درجة الرغبة فى الإصلاح الزراعى ، فإنه لايخلق من زارع الأرض زارعاً أفضل ولقد انتهت كثير من مشروعات الإصلاح الزراعى نهاية محبطة . ونفس الشىء يقال عن حجم المزرعة : فإذا كانت المزارع صغيرة إلى حد كبير فإنها يجب أن تدمج . ولكن ماذا يحدث فى هذه الحالة للذين تنزع منهم الأرض . والعدد المتزايد من السكان غير مالكى الأرض ؟ حيث لايتوفر لهؤلاء فى المدن سوى فرص عمل قليلة ، وتحاول الكثير من الحكومات أن تضع قيوداً على حجم الممتلكات لتضمن أن يكون لكل فرد قطعة من الأرض ، وهى بذلك تبتعد كثيراً عن فكرة إقامة مزارع أكبر حجما وأكثر كفاءة .

وتضع الحكومات أملاً كبيراً على تشييد الطرق ومد السكك الحديدية . والتوقع القائم هنا هو أن تؤدى الطرق والسكك الحديدية إلى كسر بناء المجتمع التقليدى ، وتفتح الطريق أمام المزارع إلى السوق وتزيد من كفاءة الزراعة . ولكن بمجرد أن يعرف الفلاح الافريقى أو الأسيوى طريقه إلى السوق لايجد مايسره ، فأسعار المنتجات الزراعية متقلبة وهى تنخفض باستمرار فى مقابل ارتفاع أسعار السلع التى تحتاجها الدول النامية .

ويكمن الشق الثانى للمشكلة فى المزرعة ذاتها . أن أغلب النظم الزراعية التى يعرفها الفلاحون تعد نظما على درجة من الكفاءة ، هذا إذا وضعنا فى اعتبارنا الظروف الاقتصادية والبيئية التى يعملون من خلالها . ولكن لابد من إدخال تحسينات جديدة إذا كان من الضرورى تحقيق زيادات كبيرة فى الإنتاجية . لقد انتشرت موضات تعتبر التكنولوجيا هى البلسم لكل الأمراض . فقد ساد حتى بداية الستينيات الاعتقاد القائل بأن الميكنة – وهى عماد الزراعة الحديثة فى أمريكا الشمالية وبدرجة أقل فى أوربا الغربية – سوف تحل المشكلة نهائياً . ولكن بدأ الناس يدركون تدريجيا أن إدخال آلات الحصاد والجرارات الزراعية ليست ذات جدوى بالنسبة لصغار المزارعين . إن




شكل ١٢ - إنتاج ومحصول القمح والأرز فى الهند
١٩٤٨ - ١٩٧١

ما نحتاج إليه حقا هو نوع من التكنولوجيا الوسيطة التى يمكن أن تسد الفجوة بين الأدوات البدائية التى يستخدمها كثير من الفلاحين والآلات الدقيقة التى تستخدم فى الغرب . فالمزارعون الأوربيون أنفسهم لم يتغيروا فى ليلة واحدة من استخدام المناجل ومضارب درس القمح إلى استخدام آلات الحصاد المتكاملة ولقد حدثت مظاهر التقدم فى الإنتاجية فى القرن التاسع عشر عن طريق استبدال المناجل الصغيرة بالمناجل الكبيرة ، ثم استبدال تلك الأخيرة بأدوات الحصاد .

ولا يهتم الفلاحون والحكومات فى الوقت الحاضر بأساليب توفير العمل وإنما ينصب اهتمامهم بأساليب الحصول على محاصيل أعلى من كل هكتار من الأرض . فبؤرة الاهتمام فى الثورة الخضراء ينصب على إدخال أنواع جديدة مهجنة من القمح والأرز ويتم الحصول على هذه الأنواع المهجنة من خلال تهجينها بأنواع من نفس النبات له خصائص وراثية مختلفة ، ويكون الهدف من ذلك هو الحصول على محاصيل أوفر ونضوج مبكر للمحاصيل لقد انتج أول نوع مهجن من القمح فى الولايات المتحدة فى العشرينيات ، وبحلول ستينات القرن حل هذا النوع الجديد كلية محل الأنواع

التقليدية . وبعد الحرب العالمية الثانية ، اثبتت التجارب التى أجريت فى المكسيك على أنواع جديدة من القمح نجاحاً ملحوظاً ، كما زرع نوع تجارى من الأرز فى الفلبين حيث بدأ التوسع فى زراعته فى عام ١٩٦٦ ، ولا يعطى هذا النوع من الأرز عائداً أفضل من أنواع الأرز التقليدية فقط ، وإنما أدت الفترة الأقصر للنمو إلى تضاعف الزراعة على نفس الأرض .

ومع ذلك فلم يستخدم سوى عدد قليل نسبياً من المزارعين خارج الفلبين هذه الأنواع الجديدة من الأرز التى طورها معهد بحوث الأرز الموجود فى الفلبين . إن الأنواع المهجنة من البذور تعطى محاصيل عالية ولكن بشرط أن تتوفر لها الأسمدة المناسبة ومياه الرى . ويعتبر السماد مكلفاً ، كما أن مياه الرى لاتصل إلا إلى ½ الأراضى المزروعة بالأرز فى آسيا . لقد تبنى كبار المزارعين الأنواع الجديدة من الأرز وغالباً مايعيشون فى حالة من الرخاء بينما يبقى صغار المزارعين والمعدمين فى حالة من العوز مثلما كانوا . كما تؤدى زراعة نوع واحد من الأرز على مساحة واسعة إلى تعرض المحصول للإصابة . إن التكنولوجيا الحديثة تعد بالضرورة تكثيفا لرأس المال وليست تكثيفا للعمل ويمكن الحصول على محاصيل أوفر دون استخدام مزيد من الأيدى العاملة ، اللهم إلا إذا زرعت الأرض بشكل مضاعف . غير أن ذلك لا يحل مشكلة تزايد سكان الريف مع ضعف الأمل فى توفر فرص عمل قليلة فى المدن . أما إدخال التحسينات الجديدة على الزراعة فهى مكلفة . فبالرغم من أن المحاصيل الأكثر وفرة يمكن أن تضاعف الإنتاج ثلاث مرات ، إلا أن التكاليف ترتفع بشكل يتناسب مع هذه الزيادة ويجب أن يغطى جهد المزارع قبل أن يحصل على عائد الإنتاج الأوفر .

ولا شك أن إدخال المحاصيل الجديدة كان له تأثير أكثر ثورية من محاولات ميكنة الزراعة الهندية . حقيقة أن خطر المجاعة قد انخفض فى الوقت الحالى ولكن السكان مايزالون فى تزايد ولايمكن للتوسع فى إدخال الأنواع الجديدة من البذور أن يحل مشكلات الفقر فى ريف العالم الثالث . فالنمو المتزايد لسكان الريف يرتبط ارتباطا جوهرياً بمشكلة التنمية الزراعية وبمشكلة التنمية الاقتصادية بعامة . ولقد أكدت المجاعات والأوبئة التى انتشرت حتى بداية هذا القرن أن الفترات التى توقف فيها النمو السكانى كانت قليلة . ولقد أدى الانخفاض السريع فى معدلات الوفيات منذ عشرينات هذا القرن دون حدوث أى انخفاض جوهرى فى الخصوبة إلى أن تصل معدلات الزيادة السكانية فى كل مجتمعات العالم الثالث إلى مابين ٢٪ و ٣٪ فى العام ، وبالرغم من الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة ، فإن سكان الريف قد تزايدوا تزايداً كبيرا . ولقد أدى ذلك إلى تفتيت المزارع وتشتيت الحقول ، كما أدى فى أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية إلى خلق جيش كبير من عمال الزراعة المعدمين . فقد وصل عدد السكان الذين لايملكون أرضا فى جاوة والهند والذين

لايجدون عملاً فى معظم شهور السنة إلى ثلث السكان العاملين بالزراعة . وبالرغم من وجود بعض الفرص لامتصاص جزء من هذه القوة العاملة مع استخدام أساليب العمل الأكثر تكثيفاً ، فإن حل مشكلات ريف العالم الثالث لايمكن أن تأتى إلا من خلال رفع معدلات النمو الصناعى الذى يمكن أن يمتص العاطلين فى الريف ويقدم عوامل الإنتاج الجديدة التى يمكن أن ترفع إنتاجية الزراعة .

# الفصل التاسع

## إصلاح الأنظمة الزراعية فى العالم الثالث

**كيث سوتون**

**أولا :** إعادة توزيع الأرض : العامل الحاسم .

**ثانيا :** مداخل ثورية متعددة .

**ثالثا :** صعوبات التنفيذ .



الفصل التاسع

# إصلاح الأنظمة الزراعية فى العالم الثالث

## كيث سوتون

**« إن الإصلاح الزراعى خطوة ثورية ، فهو يؤدى إلى نقل القوة والملكية والمكانة من جماعة إلى أخرى فى المجتمع المحلى » .**

**ص . كى . جالبرات**

يتزايد أعداد السكان فى أقطار العالم الثالث دون أن يوجد بها من المهن غير الزراعية سوى القليل . فالأرض هى المصدر الأول للثروة ، ويؤدى التوزيع غير العادل لملكية الأرض فى معظم الأقطار النامية إلى أن يشكل العدد الصغير من كبار الملاك طبقة حاكمة غنية . ويوضح الجدول رقم (٢) هذا التوزيع غير السوى لملكية الأرض فى عدد من دول أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا . ولقد استدعى هذا التجاوز للملكيات الكبيرة والصغيرة إلى سلسلة من الإصلاحات الزراعية فى بعض هذه الأقطار . فقبل الإصلاح الزراعى فى مصر كان ٦٪ من الملاك يستحوذون على ثلثى الأرض المزروعة ، أما الثلث الباقى فقد كان موزعاً على ٢,٥ مليون فلاح . وكلما تزايد الطلب على الأرض كلما ارتفعت قيمتها وإيجارها . ومع وجود مثل هذا العائد المضمون يوجد دافع قوى لانفاق رأس المال النادر فى امتلاك الأرض فى الوقت الذى تكون فيه الحاجة إلى استخدام رأس المال هذا فى القطاعات الاقتصادية الأخرى التى تحتاج إلى تنمية .

أما العائد المحصولى للزراعة فى معظم الأقطار النامية فإنه منخفض بالقياس إلى وحدات المساحة والعمل . ولقد أدت الزيادة فى إنتاج الطعام فيما بعد الحرب إلى التوسع فى المساحات المتزرعة أساساً ، ومن الآن فصاعداً يجب أن يتزايد إنتاج الطعام من زيادة المحاصيل . وبالرغم من حدوث قدر من الحركة للعمال فى مجال الزراعة إلى مجال الصناعة ، فإن الهدف يجب أن يتجه فى المدى القصير لا إلى تحريك العمال من المجال الزراعى وإنما إلى تجنب هذه الحركة فى ضوء النمو

السكانى السريع القائم . وفى هذه الحالة يجب أن تزيد قدرة الأرض على استيعاب العمل مع تزايد قدرتها على إنتاج الطعام .

جدول رقم (٢) توزيع الملكية الزراعية فى أمريكا اللاتينية وشمال افريقيا

| الدولة | السنة | ملكيات كبيرة لأسر متعددة | | ملكية لأسرة واحدة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد المزارع | مساحة الأرض | عدد المزارع | مساحة الأرض |
| | | ٪ | ٪ | ٪ | ٪ |
| الأرجنتين | ١٩٦٠ | –,٧ | ١٨,– | ٤٣,٢ | ٣,٤ |
| البرازيل | ١٩٥٠ | ٤,٧ | ٥٩,٥ | ٢٢,٥ | ,٥ |
| كولومبيا | ١٩٦٠ | ١,٢ | ٤٤,٩ | ٦٤,١ | ٥,٥ |
| شيلى | ١٩٥٥ | ٦,٩ | ٨١,٢ | ٣٦,٩ | –,٣ |
| اكوادور | ١٩٤٥ | ,٤ | ٤٥,١ | ٨٣,٧ | ١١,٨ |
| نيكاراجوا | ١٩٦٦ | ١,٥ | ٤١,٢ | ٥٠,٨ | ٣,٥ |
| جواتيمالا | ١٩٦٦ | –,١ | ٤٠,٨ | ٨٨,٤ | ١٤,٣ |
| بيرو | ١٩٦١ | ١,٢ | ٧٥,٣ | ٨٤,٦ | ١٦,٦ |
| كوستاريكا | ١٩٦٦ | –,٩ | ٤١,٤ | ٦٨٧,– | ٣,٢ |
| السلفادور | ١٩٦٦ | –,٤ | ٣٧,٧ | ٩١,٤ | ٢١,٨ |
| هندوراس | ١٩٦٦ | ,٤ | ٢٧,٥ | ٦٧,٥ | ١٢,٤ |
| الجزائر | ١٩٥٢–٥١ | ٤,– | ٣٨,٥ | ٧٠,– | ١٨,٥ |
| الجزائر | ١٩٦٥–٦٤ | ٢,٨ | ٢٥,– | ٥٢,٨ | ١٠,– |
| المغرب | ١٩٦٢–٦١ | ٢,٣ | ٢٠,٩ | ٤٠,٣ | ٧,– |
| تونس | ١٩٦٢–٦١ | ٤,٢ | ٤٠,– | ٤٠,٨ | ٦,١ |
| مصر | ١٩٥٠ | ١,٣ | ٤٧,٣ | ٩٤,– | ٣٣,– |

**ملحوظة**

١ – تزرع نسبة من المساحات الكبيرة بالمزروعات الحديثة ، وبعضها عبارة عن اقطاعات كبيرة تقسم إلى مساحات أصغر يزرعها مستأجرون أو مزارعون بالمشاركة . ويقع الباق بين هذين النمطين مع وجود بعض الأنشطة التجارية التي يقوم بها المالك أو أحد وكلائه .

٢ – تشير البيانات عن الجزائر عام ١٩٦٤ – ١٩٦٥ إلى الأرض المملوكة ملكية خاصة .

**المصدر :**

D. Christodoulou, "Agrarian Reform and Population problems and the Politics", **Land Reform, Land settlement and Cooperatives,** 1973 (1), 8-18. A Tiano, "Le **Maghreb entre les mythes,** Paris, 1967, p. 281.

وبناء على ذلك فإن التحسينات التكنولوجية يجب أن تتجه نحو زيادة العائد المحصولى وليس إلى توفير الأيدى العاملة ، ويترتب على ذلك ضرورة تغيير أشكال النشاط التى تؤدى إلى سوء استخدام العمل .

وتختلف قدرة الأرض على استيعاب العمل باختلاف أشكال الملكية السائدة . فنجد أن البيانات المأخوذة من الهند وايلونويز فى الولايات المتحدة ، وشيلى تكشف عن وجود ٤٦, ، ٢٩ ، ٤٤, هكتار على التتابع بالنسبة لكل عامل فى المزارع الصغيرة ، و٦,٣ ، ٨٨ ، ٦,٧ هكتار على التتابع بالنسبة لكل عامل فى المزارع الكبيرة . وتوضح هذه الحقائق وغيرها أن المزرعة الصغيرة يمكن أن تستوعب عملاً أكبر من المزارع الكبيرة . ويذهب رأى آخر إلى القول بأن حق التملك الذى تمتع به الفلاح يضاعف من وجود المبانى والمعدات . وبالتالى الاستخدام الأمثل ، ومع ذلك فإن الوضع فى اليابان قد أكد أنه بالإمكان استخدام التكنولوجيا فى المزارع الصغيرة .

ومن الطرق التى يمكن من خلالها زيادة الزراعة التى تعتمد على العمل المكثف تقسيم الأرض التى تضمها الاقطاعات الكبيرة . فمن الخصائص التى تميز الدول النامية سوء توزيع الأرض الأمر الذى استدعى إحداث إصلاح زراعى لكسر النمط السائد من الملكية ولإعطاء قوة العمل الفرصة والدافع لتعبر عن نفسها بشكل أكبر . ولقد استخدم البعض الإصلاح الزراعى لمعالجة أشكال الملكية والإيجار كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، أى بمثابة شرط ضرورى لزيادة إنتاج الطعام وتوسيع فرص العمالة .

وهناك فرق بين استصلاح الأراضى Land Reform والإصلاح الزراعى agrarion Reform فاستصلاح الأراضى لايتعدى أن يكون إعادة توزيع للأرض ، أما الإصلاحات الزراعية التى تمت فى الجزائر وتايوان فإنها تتكون من تلك المجموعة المتكاملة من البرامج التى تهدف

إلى إعادة تنظيم الإطار النظامى للزراعة من أجل تسهيل التقدم الاجتماعى والاقتصادى Jocoby, 1971 حيث إنها تتضمن إعادة توزيع الأرض ، وتعديل شروط الإيجار ، وتنظيم الإيجارات والأجور فى لوائح ، وإقامة نظم للتسليف الزراعى والتنظيم التعاونى والتعليم الزراعى . ولقد قدم كنج King إطاراً تصوريا لتخليص مجموعة الضوابط التى تشتمل عليها هذه البرامج .

ويمكن أن نقارن مشروعى الإصلاح الزراعى اللذين تما فى الجزائر وتايوان مع هذا الإطار لكى نوضح مظاهر التشابه والاختلاف فى أسلوب تناول الإصلاح الزراعى ( انظر الجدول رقم ٣ ) . وغالبا ماتستخدم كلمة الإصلاح الزراعى للأسف استخداماً فضفاضاً لتشير إلى أى برنامج زراعى بصرف النظر عن نوعية التغيرات التى تحدث فى نظام ملكية الأرض أو وضع المستأجرين . فقد يذهب البعض إلى القول بأن إعادة توزيع الأرض بشكل جوهرى وإعادة النظر من نظم الإيجار يعد من المستلزمات الأساسية لاحداث إصلاح زراعى ذى دلالة .

وترتبط إنتاجية الأرض والعمل بالحوافز والحماية التى يحصل عليها المزارعون من خلال البناء الزراعى الذى يجب ان يكون حجر الزاوية فى التخطيط للتنمية الاقتصادية . فلقد أدت النظم البالية للملكية والتسويق بالفلاحين إلى أن يكونوا مجرد أداة لشكل استغلال الارض بدلاً من كونهم عاملاً من عوامل الإنتاج . ولقد أدى هذا الوضع إلى أن تصبح عملية إعادة توزيع الأرض غير كافية لاحداث اصلاح زراعى . فى جواتمالا على سبيل المثال لم يكن تنازل شركة الفاكهة المتحدة United Fruit Company عن جزء من زراعة الأرض للفلاحين إلا أمرا شكلياً ، حيث استمرت هذه الشركة فى احتكار سوق الفاكهة . وبناء عليه فإن الإصلاح الزراعى يجب أن يتضمن إصلاحات نظامية وتسويقية أعم تسير جنباً إلى جنب مع عملية إعادة توزيع الأرض .

يتأثر الإنسان بالعوامل الداخلية والخارجية — ولذلك فيجب التغلب على العلاقات التى تفرضها الأرض من أجل تحقيق التنمية الزراعية . ونجد أن التراث والدين يدعمان الوضع الاجتماعى القائم ، فمجتمع الفلاحين مجتمع ضعيف تحكم بنائه الهرمى ، ولذلك فإن تقوية قدرة الفلاحين على المساومة يعد أحد المهام التى يجب إنجازها بادىء ذى بدء ومن الطبيعى أن نجد أولى القوة من كبار الملاك يحققون فائدة من الوضع القائم ويعملون على رفض أى محاولة للإصلاح الزراعى .

وتتركز المساعدات التى يقدمها البنك الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة على تنمية الموارد الزراعية ، وهى بذلك تركز على مجرد التنمية الفيزيقية ، بالرغم من تعاظم الأدلة التى تشير إلى الأهمية الحيوية للعوامل غير الاقتصادية . وما تزال الهيئات الدولية تستبعد تدعيم برامج المساعدة التى تؤثر على البناء النظامى ، ولكن بدون البرامج التى تستهدف إصلاح الجوانب البنائية ،

والاجتماعية الاقتصادية ، تبقى المساعدة الفنية مجرد « مساعدة يقدمها فقراء الدول الغنية إلى أغنياء الدول الفقيرة » . ويجب توجيه المساعدة – والتي يفضل أن تكون متعددة الجوانب – إلى الأقطار التي تحاول معالجة المشكلات النظامية والاقتصادية – الاجتماعية للزراعة ، وخاصة إعادة توزيع الأرض الزراعية .

جدول (٣)

تطبيق الإطار التصوري للإصلاح الزراعي على الجزائر وتايوان

**الإصلاح الزراعي**

- إصلاح الأراضي (إصلاح نظام الإيجار)
  - إعادة توزيع الأرض (ويتضمن أيضاً خلق مشاعر التضامن والجمعية) .
  - إصلاح نظام الإيجار .
- إصلاح النظم المكملة (ويتضمن نظم التسليف ، والنظم التعاونية ، ونظم التسويق ، والضرائب ، وتشريعات العمل وتدعيم أثمان المحاصيل ، ومشروعات التوطين ، والتوسع في الخدمات) .

**الجزائر :**

**الإصلاح الزراعي (١٩٧١ – ١٩٧٣)**

- إصلاح الأراضي
  - إعادة توزيع الأرض (إعادة توزيع الأراضي العامة – إعادة توزيع أراضي الملاك الغائبين – توزيع الجزء الزائد من أراضي كبار الملاك)
  - إصلاح نظم الإيجار واقتصر على الملاك المنتفعين الذين تم تنظيمهم داخل تعاونيات
- إصلاح النظم المكملة :
  - تقرير دعم المزارعين المنتفعين .
  - إنشاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية ، بأنواع مختلفة .
  - إنشاء الجمعيات التعاونية للخدمات وعددها ٦٠٠ جمعية (وحدة في كل كميونة ريفية)
  - إنشاء قرى جديدة (١٠٠٠ قرية تقريباً)
  - إنشاء اتحاد الفلاحين .

**تايوان :**

**الإصلاح الزراعي (١٩٤٩ – ١٩٥٣)**

- إصلاح الأراضي
  - إعادة توزيع الأرض
    - بيع الأراضي التي كان يملكها اليابانيون في الماضي
    - إعادة توزيع أراضي الملاك الغائبين
  - إصلاح نظام الإيجار
    - إصدار قوانين إيجار جديدة
    - تحديد الإيجار بـ ٣٧,٥٪ من ثمن المحصول الرئيسي
    - إصدار تشريع تيلر لتحويل المؤجرين إلى ملاك متنفعين .
- إصلاح النظم المكملة :
  - تكوين لجان الإيجار .
  - منح قروض من بنك الأراضي في تايوان
  - تنفيذ مشروع إعادة تحديد الأراضي بمعنى تأكيد ملكيتها .

المصدر : P. King, Land Reform: The Italian Experience, (London, 1973, p. 3.)

## أولا : إعادة توزيع الأرض : العامل الحاسم

تؤدى عملية إعادة توزيع الأرض إلى عملية موازية لإعادة توزيع الثروة ، والدخل ، والقدرة على الادخار ، والتأثير السياسى . فهى تؤدى إلى تكوين الدوافع لزيادة الإنتاج الزراعى ومدخلات العمل كما تؤدى إلى تقوية الوضع الاجتماعى الاقتصادى للفلاحين . وتعد العناصر الخاصة بالتحول الاجتماعى ذات أهمية فى هذا المجال ولكن النجاح طويل المدى يتطلب تغييرات ثورية متتالية . ويمكن للمرء أن يميز بين أسلوبين لإعادة توزيع الأرض : الأسلوب الدستورى والأسلوب الثورى .

ويتطلب كل من الاسلوبين إجراء دراسات عن حقوق الأرض والإيجار ، وأساليب استخدام الأرض ، والكثافات السكانية ، والعمالة والإنتاجية ، وذلك للوصول إلى المعايير التى يمكن بناء عليها تحديد الحد الأقصى الممكن للملكية ، وحجم الممتلكات الجديدة ، ونمط الإيجار ، ومعدلات التعويض .

ولقد نجحت برامج الإصلاح الزراعى القائمة على أساس دستورى فى اليابان ، وتايوان ، ومصر ، وبيرو ، وشيلى ولكن حدث فى أماكن أخرى من أمريكا اللاتينية وآسيا – كما حدث فى الهند والفلبين – أن عطلت المصالح الراسخة ( لكبار الملاك ) مشروعات الإصلاح الزراعى وأدت إلى فشلها . ولقد مر برنامج الإصلاح الزراعى فى تايوان ١٩٤٩ – ١٩٥٣ – بثلاث مراحل : تم تحديد الحد الأقصى للإيجارات بـ ٣٧,٥٪ من ثمن المحصول الرئيسى ، ثم تم بيع الأراضى التى تم أخذها من اليابانيين ، ثم أصدر قانون تيلر للأرض Land to the Tiller Act عام ١٩٥٣ الذى خول للحكومة الحق فى شراء الأرض بالقوة من الملاك الغائبين وإعادة بيعها من جديد وقصر الملكيات الخاصة على ثلاثة هكتارات من الأراضى المتوسطة أو مايشابهها . وبالرغم من حالات التهرب ، إلا أن هناك ١٧٧,٠٠٠ أسرة استفادت من مراجعة عقود الإيجار ، ١٤٠,٠٠٠ أسرة استفادت من شراء الأراضى العامة ، و ١٩٥,٠٠٠ أسرة اشترت أرضا من خلال برنامج تيلر وذلك من بين السكان التايلانديين البالغ عددهم ٦,٥ ملايين نسمة عام ١٩٤٧ . وأدت نتائج أخرى إلى تحسين توزيع الدخل ، وزيادة الإنتاجية الزراعية ، وتشجيع الصناعة بسبب تزايد الطلب على الأسمدة الكيماوية والمبيدات والسلع الاستهلاكية . أما فيما يتعلق

بمؤشر الإنتاج الزراعى ( وصل إلى ١٠٠ عام ١٩٥٣ ) فقد ارتفع من ٧٤ ف عام ١٩٤٩ إلى ١٤٤ عام ١٩٦١ ، وتم استثمار ٤٢٪ من التعويضات النقدية التى دفعت لكبار الملاك فى الصناعة والتجارة .

أما فى شيلى فقد استحوذ العدد القليل من المقاطعات الكبيرة فى عام ١٩٥٥ على ٨٧٪ من الأراضى المتزرعة . واستحوذت الطبقة العليا المكونة من ٨١,٧٠٠ شخصا على ٦٦٪ من إجمالى الدخل الزراعى ، والباق يحصل عليه ٥٧٤,٢٠٠ من العمال الزراعيين . وفى عام ١٩٦٢ تم إنشاء هيئة الإصلاح الزراعى Corporation For Agrarian Reform ، وتعضدت أهداف هذه الهيئة من خلال التشريعات التى صدرت عام ١٩٦٧ . فقد تم تحديد الملكية بـ ٨٠ هكتارا من الأراضى القابلة للرى ، مع وجود بعض المواد التى تسمح بالتحايل على القانون . وفى الفترة من عام ١٩٦٥ حتى آخر فبراير ١٩٧٠ استفادت ١٩,١٦٣ أسرة من القانون ، بواقع ٤,٠٠٠ سنويا بالمقارنة بالعدد المستهدف البالغ ١٧,٠٠٠ . وحتى شهر يونيو عام ١٩٧٠ تم نزع ملكية حوالى ٢,٥ مليون هكتار حيث أعيد توزيعها على الفلاحين وأوضحت دراسات الحالة التى أجريت على المؤثرات الإنتاجية فى وقت مبكر من تطبيق القانون حدوث زيادات خاصة فى إنتاج الغلال والبقول والحدائق . كما تزايد العائد المحصولى أيضاً ، فقد ازداد محصول القمح بنسبة ٣٧,٩٪ ، والذرة بنسبة ٢٥,٢٪ ، والبطاطس بنسبة ٦٥,٢٪ وذلك فى الفترة من ١٩٦٤/١٩٦٥ إلى ١٩٦٧/١٩٦٨ .

ولم تحقق كثيرمن برامج إعادة توزيع الأرض القائمة على أساس دستورى سوى نجاح طفيف . فقد تعطلت البرامج الواسعة النطاق فى الهند – بما فيها محاولات الزراعة التعاونية – بسبب التهرب والتحيز لملاك الأرض . وبذلك تحولت كثير من المزارع التعاونية فى البنجاب . وأوتر براديش وإما إلى مشروعات عائلية خاصة أو هيئات يسيطر عليها غير الزراعيين . وقد أدى الاحباط الذى عانى منه الفلاحون الهنود إلى شكل من أشكال التملك غير الدستورى لفائض الأرض .

## ثانيا : مداخل ثورية متعددة

تهتم الأساليب الثورية البديلة لإعادة توزيع الأرض . بزيادة الإنتاج أكثر من اهتمامها بتطلعات الفلاحين نحو تملك الأرض . وبناء عليه فإن أى توزيع أولى لأراضى الاقطاعات الكبيرة تستتبع بمرحلة ثانية من التنظيم الجمعى Collectivisition. ولقد أدت المعاناة البشرية التى صاحبت التطبيق العشرى للتنظيم الجمعى فى الإتحاد السوفيتى إلى طمس نجاح التجربة بمعايير الإنتاج والإنتاجية ففى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٤ زاد الانفاق على الزراعة فى روسيا بمعدل الثلث بينما زاد الإنتاج بمقدار ٧٠٪ ويعد الأسلوب الذى توخته الصين نموذجاً هاماً على الاتجاه الثورى وربما يكون أكثر الأساليب نجاحا فى زيادة الإنتاج والعمالة بالنسبة لكل وحدة . فقد تم إعادة توزيع الأرض والماشية التى تمت مصادرتها من كبار الملاك وتحولت هذه الأرض والماشية من خلال التعاونيات إلى مزارع جماعية يملكها الشعب . وتدير هذه المزارع المتعددة الأهداف شئونها الخاصة فيما يتعلق بالأمور الزراعية والصناعية والتجارية والثقافية والعسكرية ، وهى تهيئ بذلك إطاراً نظامياً ملائماً لإحداث التجديدات الفنية .

ويبتعد الأسلوب الثورى ابتعاداً كبيراً عن التقنين . فقد تضمنت التغيرات الأخيرة التى أدخلت فى كوبا والجزائر نزع ملكية المزارع والمستعمرات الكبيرة ، والتى غالبا مايملكها الأجانب . وأصرت كوبا على عدم إعادة توزيع أراضى هذه المستعمرات والتى تشكل ٥٧٪ من إجمالى المساحة الزراعية واحتفظت بها كأراضى ملكاً للدولة . وفى أماكن أخرى تم تحديد الحد الأقصى للملكية بـ ٤٠٢ هكتار انخفضت فيما بعد إلى ٦٧ هكتارا .

وحدث نفس الشيء فى الجزائر حيث كان المستعمرون الأوربيون يمتلكون ٢٧٪ من مساحة الأرض الزراعية وينتجون ٥٠٪ من المحاصيل و ٩٠٪ من إنتاج النبيذ . وعندما أعلن الاستقلال فى عام ١٩٦٢ ترك الكثير من المزارعين الأوربيين كل شيء ، ولهذا فبحلول خريف ١٩٦٢ كان هناك ٦٠٪ من المزارع بدون ملاك . وضاعت المحاصيل وفرص العمل فى هذه المزارع الخاوية الأمر الذى أدى بالسكان الجزائريين إلى احتلالها مكونين فيها وحدات تعاونية تدير نفسها بنفسها . ولقد اتخذت الحكومة من هذه الحركة التلقائية التى حدثت لإنقاذ المحاصيل وفرص العمل سياسية لها سميت بسياسة التسيير ذاتى autogestion ، والتى اشتملت فيما بعد على تأميم المقاطعات

الفرنسية الباقية . ويختلف القطاع الذى يخضع للتسيير الذاتى عن نظام المزارع الاستعمارية القديمة . فقطع الأرض التى ينتفع بها الأفراد أكبر ، وزادت مساحة الأرض المنزرعة بالحبوب ، وأصبحت تربية الحيوانات أقل أهمية ، أما المحاصيل والإنتاجية فهى أقل انخفاضاً مما هو عليه الحال فى المزارع الأوروبية الحديثة ذات العمل المكثف . وتعبر سياسة التسيير الذاتى عن تقدم اجتماعى حيث أعيدت الكرامة والمسئولية والمبادرة إلى الفلاح الجزائرى . ولقد استهدفت كوبا والجزائر بالابتعاد عن إعادة توزيع الأرض المنزوعة الملكية منع ظهور طبقة وسطى من الفلاحين فى المناطق التى وجدت بها المستعمرات الزراعية ، ومن المحتمل أن يقف ذلك حجر عثرة أمام مزيد من الإصلاح الزراعى .

وتتطلب عملية إعادة توزيع الأرض بشكل فعال عديداً من الضوابط التى تدعم هذه العملية . ومن أهم هذه الضوابط إصلاح نظام الإيجار حيثما يكون نظام الإيجار الحر ونظام المشاركة عاملاً يؤدى بالزراع إلى عدم الأمن وعدم الاقدام ، ويسود نظام الإيجار بالمشاركة ذو الشروط الصعبة فى أرجاء واسعة من آسيا وأمريكا اللاتينية ، فلو أن مستأجراً بالمشاركة فلح الأرض نظير حصوله على ٥٠٪ ، فإن انفاق ١٠٠ روبية على الأرض يعود عليه بفائدة فقط إذا زاد العائد عن ٢٠٠ روبية* وهو عائد غير مشجع . لقد نجح إصلاح نظام الإيجار إلى حد ما فى سيريلانكا ، ولكن فى أماكن أخرى – خاصة فى أمريكا اللاتينية – ظلت القوانين غير مطبقة ، وغالباً ما تنتهى إلى طرد الفلاحين من الأرض .

ومن المسائل المثيرة للخلا ف إمكانية الزراعة الجماعية والتعاونية . وغالبا مايربط التراث الغربى بين كلمة « الجماعية » وبين الشيوعية واستخدام العنف .

وغالباً مايستبعد نجاح إسرائيل فى أسلوب الزراعة الجماعية بسبب الحماس الدينى لدى المستوطنين . ومع ذلك فإن التعايش بين الزراعة الرأسمالية والزراعة الاشتراكية يجب أن ينظر إليه مثلما ينظر إلى الاقتصاد المختلط فى الصناعة .

ولقد أساء الملاك استخدام كثير من التجارب التعاونية خاصة فى الهند ، وغالبا مايكون هؤلاء ملاكا غائبين ممن يحاولون جهدهم الحصول على ماتقدمه الحكومة من دعم دون أن يوجهوا زراعتهم للأرض نحو تحقيق مصلحة مشتركة . وهناك تجارب تعاونية أكثر نجاحاً تظهر فى مشروع الجزيرة فى السودان وفى التطورات الحديثة فى الصين حيث يعكس التقدم قدرة الزراعة الجماعية على تعبئة قوى العمل وإحلالها برأس المال . ويساعد التعاون على التغلب على مشكلة نقص موارد

---

* الروبية وحدة النقد فى الهند وباكستان وسيلان .

العمالة الماهرة ، وذلك من خلال استخدام أكثر كفاءة للعمال الذين يحصلون على دورات تدريبية . وفضلاً عن ذلك فإن الزراعة الجماعية تشكل نظاماً يربط الزراعة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة . فحيثما توجد تقاليد الحياة الجماعية – كما هو الحال فى الإطار القبلى فى أفريقيا – تشكل الزراعة التعاونية عملية تنموية أكثر منطقية من زرع النمط الغربى القائم على الملكية الفردية .

ولا يمكن أن يكتمل نجاح الإصلاح الزراعى دون وجود بعض البرامج التى تساعد فى عملية إعادة توزيع الأرض وتقويتها . فبالإضافة إلى تطوير البناء التحتى وإنشاء التعاونيات التى تسهل الميكنة والتسويق ، يجب أن توجد بعض الضوابط الأخرى لتغطى التسليف الزراعى والضرائب والتعلم . وتعتبر نقص الأرصدة فى البلدان النامية هى المسئولة عن الحلقة المفرغة للفقر والديون . فنادراً ما تتحكم البنوك فى الأرصدة وإنما الذى يتحكم فيها هم كبار الملاك والتجار والمرابين الذين يقرضون النقود بمعدلات فائدة باهظة الارتفاع . وهناك مخاطر كامنة فى أن تتجه الأرصدة نحو مساعدة المزارعين الرأسماليين مع حجبها عن صغار المنتفعين الذين ليس لهم رصيد اقتصادى .

ويؤدى فرض الضرائب على الأرض بشكل أكثر واقعية إلى تعضيد الإصلاح الزراعى وذلك من خلال تغيير بناء القوة السياسية القائم على ملكية الأرض . فعندما فشلت الفلبين فى بداية الخمسينات فى تحرير مشروع قانون لإصلاح الضرائب خسرت معركة إصلاح الأراضى وذلك لأن ضرائب الأرض التى تفرض بناء على المحصول المتوقع تؤدى إلى إضعاف المضاربة على الأرض . فالضرائب تؤدى إلى انخفاض قيمة الأرض إلى مستوى معقول وتشجع المزارع ليرفع مستوى الإنتاجية الخاصة بالأرض التى ينتفع بها . ويتهدد وجود الاقطاعات الكبيرة التى لاتستغل الاستغلال الكامل كما تتهدد القوة السياسية للملاك . وفضلاً عن هذا فإن الضرائب تشكل نوعاً من الادخار القهرى للذى يوفر المال اللازم للتنمية فى مجال الصناعة وتطوير البناء التحتى .

ويجب أن تصاحب الثورة الاجتماعية التى يحدثها الإصلاح الزراعى ثورة تعليمية . ولا يتناسب التعليم العالى ذو النمط الاستعمارى مع ظروف الدول النامية ، فهذه الدول بحاجة إلى نظم تعليمية شاملة وعميقة الجذور ، بحيث تتجه نحو تحقيق التقدم الزراعى والتطور الاجتماعى – الاقتصادى . وهذه الدول بحاجة إلى نظام تعليمى وسيط مثلما هى بحاجة إلى تكنولوجيا وسيطة فالمدارس الأولية التى انشئت فى كل مزرعة جماعية ( تسمى فى المكسيك الايجيدو ejido ) بعد الثورة المكسيكية ، وبعد حملات محو الأمية فى الصين وروسيا ، تلائم ظروف البلاد النامية أكثر من المدارس ذات التوجيه الغربى التى تخرج خريجين عاطلين .

ويلخص برنامج الإصلاح الزراعى الجارى فى الجزائر والذى بدأ عام ١٩٧١ ليغطى القطاع الزراعى التقليدى والذى لم يتأثر بالتحول المبكر والذى أصبحت بمقتضاه المزارع الاستعمارية والاقطاع مقاطعات تدار بالتسيير الذاتى ، التنسيق الذى يمكن أن ينشأ بين الضوابط المكملة وإعادة توزيع الأرض . فبحلول منتصف عام ١٩٧٦ أعيد توزيع ١,٠٠١,٧٣٨ هكتار من الأراضى العامة والمشاعية حيث استفاد منها ٨٧,٦٤١ منتفعا . وتمّ وضع قيود عديدة على الملكية الخاصة والانتفاع بالأرض التى تم نزعها أو أراضى الملاك الغائبين . وأجرى تعداد لكل من الملكية القائمة والأفراد المتوقع أن يستفيدوا بالأرض . وانشئت أنواع عديدة من الجمعيات التعاونية الإنتاجية ، أما نظام العضوية فى هذه الجمعيات فهو إجبارى بالنسبة للمتفعين واختيارى بالنسبة للمزارعين القدماء من ذوى النفوذ . وعلى مستوى أعلى توجد ٦٠٠ جمعية تعاونية خدمية تقوم بالتنظيم بين كل أنماط الوحدات الزراعية فى أرجاء الجزائر . ويتطلب هذا الاهتمام بالمدخل التعاونى خلق تجمعات استيطانية ، وقد بدء بالفعل مشروع طموح لإنشاء ١٠٠٠ قرية جديدة . وتقوم هيئة التمويل القومى للثورة الخضراء بتوفير الأرصدة لمختلف التعاونيات . ولقد ازداد الحماس السياسى المحلى من خلال مجالس الكميونات فضلاً على إنشاء نقابات الفلاحين التى لاينتمى إليها سوى صغار الملاك ومعلمى الفلاحين .

## ثالثا : صعوبات التنفيذ

« لا تنشأ الصعوبة الكبرى من صياغة إصلاح الأراضي وإنما تنشأ من تنفيذه » (Jocoby, Man and Land, 1971) ففي بلدان كالهند يمتلك معظم أفراد الطبقة العليا أراضي ، وهم يشكلون بذلك تحالفاً مؤثراً يقف ضد الاصلاح الزراعي ، وهو تحالف يسيطر على المنظمات الاقليمية والريفية ويحارب بعنف ضد التنفيذ الفعلي لهذه الإصلاحات . ويفسر هذا انحراف وتحلل الكثير من تشريعات اصلاح الأراضي في أمريكا اللاتينية حيث تحالف موظفو الاصلاح مع الشرائح العليا في القرى . وبناء عليه فيجب أن ترتفع إدارة أي اصلاح زراعي إلى مستوى قومي . ويجب دفع مرتبات مرتفعة للموظفين ، خاصة أولئك الذين يعملون في الحقول ، وذلك لمنع الاختلاس . ويجب أن تدعم الحكومة تنظيمات الفلاحين لترسيخ أمور الاصلاح الزراعي .

ولكن تظل هناك مسألة إدارية حساسة . هل يجب تنفيذ الإصلاح الزراعي بشكل تلقائي على مستوى القطر كله ، أو ينفذ على فترات ، بحيث يشتمل في كل فترة على بعض الأقاليم ؟ وبالرغم من أن الاستراتيجية الأخيرة لاتبدد الموارد الإدارية إلا أنها تتضمن قدرًا من الخطورة حيث يأخذ كبار الملاك في المناطق المجاورة حذرهم فلايستثمرون الأرض أو يتصرفون في الأراضي الزائدة بالبيع .

وحدث في تونس مؤخرًا أن انتكس الإصلاح الزراعي وتمت مقاومته حيث استخدمت التعاونيات لتقديم التقنيات الحديثة في زراعة سيئة التركيب . فقد كانت الزراعة في تونس تتركب في عام ١٩٥٦ من ثلاثة مكونات : ٤٠٠٠ مزرعة أوربية متوسط كل منها حوالى ٢٠٠ هكتار ؛ ٥٠٠ مزرعة تونسية متوسط كل منها ٨٠ هكتار ؛ ٤٥٠,٠٠٠ قطعة ينتفع بها الفلاحون بشكل تقليدي تبلغ مساحة كل منها ٧ هكتارات فقط . ومنذ عام ١٩٦١ تم شراء مزارع المستعمرين وتم تنظيمها في تعاونيات انضم إليها صغار الملاك . وفي عام ١٩٦٤ تم تأميم كل الأراضي الأوربية الباقية وتم إعادة تنظيمها في الوحدات التعاونية للإنتاج Unités cooperatives de Production وفي منتصف عام ١٩٦٨ كانت الأراضي التي تتبع التعاونيات البالغ مساحتها ١,٥٨٦,٠٧٨ هكتار تمثل ثلث الأراضي القابلة للزراعة . وكانت معظم هذه الأرض تتركز في شمال تونس في شمال

ووسط أحواض نهر المرجرده . وبدأت عملية التحديث داخل التعاونيات من خلال تنويع المحاصيل وترشيد استخدام الأرض . واشتمل هذا التحديث على زراعة الغابات وزيادة زراعة أشجار الفاكهة . ولم يهبط الناتج المحصولى ، ولكنه لم يرتفع ارتفاعا كبيراً .

وبحلول عام ١٩٦٨ كان ثلث الأراضى الزراعية فى تونس ماتزال مملوكة لحوالى ٣٫٠٠٠ مالك يمارسون الزراعة المكثفة فى الأراضى الجيدة . وقدم الإصلاح الزراعى من خلال التعاونيات وعوداً كبيرة لهذه المساحة حيث كانت أكثر تخلفاً من المقاطعات الاستعمارية التى اشتمل عليها الإصلاح فى مراحله المبكرة . وهكذا مدت الحكومة فى عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ النظام التعاونى الى كل المناطق الزراعية التى لم يشملها ولكن قوة المصالح الداخلية والخارجية الراسخة والمستقرة قد أثبتت أنها لاتقهر . ولقد تجاوز ارتباط الفلاحين بالقطع التى يمتلكونها من الأرض - خاصة فى منطقة الساحل ومنطقة كاب بون - كل التوقعات وارتبط ذلك بمعارضة كبار الملاك ، وهم غالبا ذوى نفوذ سياسى . وفى سبتمبر عام ١٩٦٩ سحب الرئيس بورقيبة تأييده للسياسة التعاونية واستعاد الملاك القدامى معظم الأراضى التعاونية . ومن بين مساحة ١٦١٫٠٠٠ هكتار التى تقع فى نطاق تعاونيات منطقة بجه تم استصلاح ٧٠٫٠٠٠ هكتار ، واستمر المستأجرون فى زراعة ثلثى هذه المساحة . وفقد الكثير من عمال التعاونيات أعمالهم وظلوا عاطلين حيث انهار الإصلاح الزراعى فى تونس من خلال عناد الفلاحين ومعارضة كبار الملاك ذوى المصالح .

وعندما يدعم الضغط الخارجى مصالح ملاك الأرض فى الداخل تصبح امكانيات نجاح الإصلاحات ضعيفة . فلم يعد الإصلاح الزراعى الآن مجال اهتمام للهيئات الدولية كما كان عليه الحال فى نهاية الخمسينيات . فقد أدت الزيادة فى إنتاج محاصيل الحبوب إلى ظهور تحمس تكنوقراطى حول الأنظار بعيداً عن الحاجة إلى إحداث تغير نظامى فى أنماط ملكية الأرض . حقيقة أن « البذور المعجزة » يمكن أن تزيد إنتاج الطعام فى القطاعات المتقدمة من الزراعة التى تنتج للسوق ، ولكن تبقى الأهداف العليا للتنمية هى تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى للإنسانية . ويزداد عدد الحكومات التى تتبع الولايات المتحدة فى اهمال الإصلاح الزراعى فى سياسات التنمية . ويبدو أن قوة القوى الداخلية المعارضة للإصلاح الزراعى قد دفعت الهيئات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة إلى تغيير أساليبها نحو اتخاذ خط المعارضة فى أضيق الحدود .

وقد اتسمت الثورة الزراعية فى المكسيك ١٩١٠ - ١٩١٧ التى حدت من نظام اقطاعات الأرض وقامت بإعادة توزيع الأرض على أوسع نطاق بمعارضة الإصلاح الزراعى . وقد ترتب على ذلك أن سيطرت التعاونيات الجماعية على ٤٨٫٧٪ من المساحة المنزرعة و٤٦٫٥٪ من

الأراضى سهلة الرى ، ولكن هذه التجربة أهملت الضوابط المكملة . وحدث أن احتكرت مصالح كبار الملاك الموارد الأخرى وخلقت بذلك نظامًا إقطاعيا جديدًا فى التسويق والأرصدة والتجارة . ونجحت اليابان – على العكس من ذلك – فى تعضيد اصلاحها الزراعى والسير به قدماً . فقد تم تنفيذ القوانين بصرامة حتى أدت الهجرة من الريف الى نقص فى العمالة والحاجة الى الميكنة . وعندما أعيد النظر فى تقييم التجربة عام ١٩٦٢ ، تم السماح للتعاونيات والشركات بتوسيع ممتلكاتها ومشروعاتها . ويعكس ذلك المرونة الحقيقية التى مؤداها أن الإصلاح الزراعى يعد أحد الملامح الدائمة لاى نسق اقتصادى به قدر من الدينامية ، وأنه يجب أن يعاد تقييمه باستمرار لزيادة الإنتاج وفرص العمالة فى الزراعة .

# الفصل العاشر

## التكنولوجيا والعالم الثالث

**هوارد باون – جونز**

**أولا :** مظاهر التكنولوجيا .

**ثانيا :** التكنولوجيا المتوسطة .



الفصل العاشر

# التكنولوجيا والعالم الثالث

## هووارد باون – جونز

تعنى كلمة تكنولوجيا(Technology)كما استخدمت فى إنجلترا فى القرن السابع عشر دراسة المهارات النافعة . أما اليوم ، وخاصة فى سياق التنمية ، فقد تحدد استخدامها لكى تضم الطرق الفيزيقية لصياغة الأمور وإنجازها ، وأيضا تحديد كيف الإنتاج . وبرغم ذلك تعتبر التكنولوجيا شيئا أكثر من مجرد أداة أو عملية فيزيقية ، لكونها تضم السياق الثقافى للعمليات والأدوات . ولهذا السبب بالتحديد تضمن نقل التكنولوجيات خلال التاريخ بكامله أكثر من مجرد نقل المصنع أو الآلات . حيث تضمن الانتشار المعقد وغير المنظم للأفكار والقيم . ومن الطبيعى أن تنعقد دراسة الانتشار بسبب الأصل المستقل للأفكار والأساليب فى مناطق مختلفة .

وحتى فترة حديثة فى التاريخ الإنسانى ، تميز هذا الانتقال ، حينما وقع ، بخاصيتين أساسيتين . فهو أولا ينضمن الأدوات وأشكال الطاقة ذات الوجود المكتمل من حيث نموذجها . وثانيا يتحقق الانتشار ببطء وهو فى ذلك يرتبط بحركات البشر بين المجتمعات المحلية المتماثلة بصورة ملحوظة من حيث الحاجات والثروة* والتجهيز المادى . ومع ذلك فقد تغيرت الاختلافات المادية والثقافية بين المجتمعات اليوم بصورة جذرية ، يتضح ذلك من أن الاختلاف بين الأمم المتطورة وأقطار العالم الثالث أكثر من أى مكان آخر ، وإن كان مدى الزمن قد تغير أيضا فقد أصبح الاتصال فى العالم الحديث أكثر سرعة ، وأصبح كل مجتمع الآن معرضا للقيم والأفكار والعمليات الفيزيقية التى تمثل كل مكان آخر على وجه الأرض . ومن ثم يمكن نقل المصنع والآلات ، بل

---

* من الواضح أن عملية الانتشار الثقافى أصبحت تستند فى عالمنا المعاصر إلى ثلاثة مرتكزات رئيسية . الأولى هى عمق فاعلية وسائل الاتصال التى اسست عالمنا المعاصر فى شكل وحدة نسقية متكاملة . والثانية أن هذا العالم ينقسم إلى قسمين . أحدهما متقدم والآخر متخلف ، ومن الطبيعى أن تتجه عمليه الانتشار من القسم المتقدم إلى المتخلف ، بحيث تخلق لديه تبعية اقتصادية وسياسية والثالثة أن هذا الانتشار يتحقق بنجاح ويتم تمثلة واستيعابه بصورة تكاد تكون تامة إذ تخلفت لدى المجتمعات المتخلفة الحاجة الملحة إلى العناصر الثقافية موضع الانتشار ( المترجم )

ويمكن تأسيس الإنتاج المادى فى أى مكان فى العالم خلال شهور أو أسابيع أو أيام . وقد أدى انفجار المعلومات ، الذى كان له تأثير بدرجات متفاوتة ، على كل أنحاء العالم إلى جعل كثير من سكان الأقطار النامية على وعى بفقرهم المادى ، بالمقارنة بالوفرة المادية للشعوب الأخرى ، ومن ثم فقد ولد ذلك لديهم رغبات جديدة .

ويعتبر ارتباط الفقر النسبى ، الذى تم التحقق من وجوده حديثا بالتكنولوجيا البدائية ، أحد الفروض السائدة التى بدأت تتغير ببطء . حيث أصبح من السهل بل ومن الواضح منطقيا أن تتبنى افتراضا آخر يتعلق بأن نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى المجتمع الفقير نسبيا يؤدى إلى تأسيس النمو والتنمية وإشباع الطموحات الجديدة التى تم إكسابها بصورة تلقائية . وإن كانت التجربة فى عدد من أقطار العالم الثالث قد أثبتت أن الأمر ليس على هذا النحو دائماً .

إذ ينبغى التحقق أولا من عدم وجود تناقض تكنولوجى شديد الوضوح بين الأقطار الفقيرة والأقطار الاكثر وفرة . فمثلا مازالت العربة التى يجرها الثور موجودة فى إيطاليا وبافاريا ، تذكرنا بحقيقتين بسيطتين سوف تثبتها أكثر الملاحظات سببية . منها أن الاختلافات الإقليمية بين معظم أقطار الوفرة ذاتها فى استخدام الآلات – والتى تعتبر التكنولوجيا أكثر جوانبها وضوحا – كما سوف يوضح البحث قد تكون شديدة بنفس حجم الاختلافات بينها وغيرها من الأقطار . بالإضافة إلى ذلك نجد أن معظم هذه الاختلافات الإقليمية لها جذورها فى الثنائية الريفية – الحضرية بدلا من ثنائية الفقر / الثراء . فليس هناك قطر يمتلك تجانسا تكنولوجيا . حيث تؤدى الاختلافات الإقليمية فى مستويات التكنولوجيا ، وفى المتوسط الفردى للدخل ، وفى متوسط الاستفادة من الطاقة إلى التباين الإقليمى . وتظهر الاختلافات الإقليمية فى إنجلترا بوضوح كاف أن متوسط الدخل الفردى ، والمتوسط الفردى للاستفادة من الطاقة ، أو أية مؤشرات أخرى أن إنجيليا الشرقية الريفية أقل تقدما من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية بطرق كثيرة حتى من المناطق المتخلفة بشكل واضح ومحدد . حيث مازالت الاختلافات الوظيفية بين المدينة والريف فى بلاد مثل السويد والولايات المتحدة ونيجيريا وكولمبيا هامة بصفة أساسية * .

---

* يحاول المؤلف تمييع التناقض الرئيسى بين العالم المتقدم المتملك للتكنولوجيا والعالم المتخلف الذى يفتقدها – وهو التناقض الذى يسلم بظواهر استغلال وتبعية عديدة – بعدد من التناقضات الوهمية كمحاولته إسناد التناقض التكنولوجى إلى ثنائية الريف/المدينة ومحاولته التأكيد على سيادة مظاهر تكنولوجية متخلفة فى بعض البلاد المتقدمة أو التأكيد على تناقض الريف فى البلاد المتقدمة مع المدينة محاولا خلق مساواة وهمية فى هذا الصدد بين الولايات المتحدة والسويد ونيجيريا دون التركيز على الفارق الحضارى والتحديثى بين السويد والولايات المتحدة من ناحية ونيجيريا من ناحية أخرى . ( المترجم ) .

وحتى فى السياق الحضرى ، كما هى الحال فى وسط هونج كونج وجزيرة لانتاو Lantau تعكس المتطلبات والحاجات التكنولوجية المختلفة مواقف متنوعة ومتميزة . إذ يتطلب توفير مستوى معيشى ملائم فى وسط هونج كونج ، حيث تتميز المنطقة بالصعوبة والكثافة السكانية العالمية ، الاستفادة من تكنولوجيا البناء وتنظيم التخطيط الذى يختلف كلية عن تلك التى ارتبطت بسياق السوق والمشروعات الصغيرة لمعظم السكان . هذا على حين يبقى النسق التقليدى للإعاشة والتجمع الحضرى للصيادين والفلاحين وأصحاب الحرف فى لانتاو أقل تأثرا بالتجديد التكنولوجى .

## أولا : مظاهر التكنولوجيا

تحتوى التكنولوجيا ، حتى فى أكثر المعانى تحددا على الآلات من أجل الحياة والإنتاج والإسكان والمجارى والاتصالات أو كثير من العناصر الأخرى . وحينما تكون الحياة أكثر تعقيدا من الناحية الوظيفية ، كما هى الحال فى المواقف الحضرية والصناعية ، فإننا نجد أن للمتطلبات التكنولوجية على هذا النحو أيضا أكثر تعقيداً . وحينئذ ، تتضمن أحد المشكلات الهامة التى تواجه البلاد النامية فى الوقت الحالى كنتيجة للزيادة الهائلة فى التحضر ، التكيف الثقافى للجيل الأول من سكان المدينة الذين يجدون أنفسهم قد انتقلوا من النزعة الوظيفية البسيطة لقرى الفلاحين إلى آلية حياة المدينة الدقيقة والمعقدة . وربما كانت ظواهر الصدام الثقافى وغرس التكنولوجيا فى غرس سياقها فى حاجة إلى الدراسة فى مجال دراسة التحضر والاستقرار إذا أردنا أن يكون النمو الحضرى فى الأقطار النامية شيئاً مساعداً على الإنتاج (الشكل ١٣) .

إذ ينبغى علينا التسليم ، بأن النماذج التقليدية للنقل التكنولوجى مازالت تحدث . فمازال باستطاعة المستعمر العراقى iraqi colonist أن يستجلب لإحدى إمارات المدنه Trucial States [١] نفس تكنولوجيا الفلاحة التى انتشرت قريبا من موطنه منذ ٥٠٠٠ سنة أو يزيد . وبرغم ذلك ترك فيضان إنتاج صناعة المصنع بعض المناطق التى لم تمس إلى حد كبير . ومن ثم أصبح من الصعب التميز بين الإبداع التكنولوجى المحلى عن مجرد التكيف المؤقت ، الذى يمكن أن يؤدى فى أسوأ الحالات إلى خنق التنمية المحلية المستقلة . ففى جنوب تركيا يستخدم السمكرى ، كحرفى قروى يمارس حرفته بأساليب تقليدية تماماً ، محور عجلة مهجور يتكامل مع جهاز تعشيق متباين ، وإطارى عجلة قديمة ، وبعض أطوال من السلاسل وسيور الجلد ، لكى يبنى بها مضخة مياه فعالة يديرها الحيوان . ويمكن ملاحظة أمثلة من هذا النوع فى الأقطار المتطورة ، وهى تطرح السؤال :

هل هذه هندسة خلاقة أم مجرد سمكرة ؟ وحينما نفحص الحالات المتعلقة بالتوفير المخطط والمتعدد لعوامل الانتاج الجديدة التى مازال واضحاً إنها على مستوى بسيط فإننا نسلم بأن العناصر ذات

---

(١) سبعة إمارات عربية على الخليج العربى ماعدا قطر والبحرين وهى تسمية قديمة .

شكل ١٣ – نصيب الفرد من استهلاك الطاقة فى العالم (بما يعادل كيلوجرام من الفحم) ١٩٧٠ ١٩٧٢

الأهمية لنجاح النقل التكنولوجى يمكن أن تقع فى إطار الدافع ، والإدراك ، فخلال الخمسينات ركزت الحكومة فى مالطة على سياسة تربط بين الرفاهية الاجتماعية ( من خلال التوسع فى استهلاك اللبن ) والرفاهية الطبية ( بالقضاء على الحمى للتموجة bruceellsis الموجودة فى لبن الماعز الطازج ، والتنمية الزراعية ( الاستفادة المحسنة من الموارد وإمكانية الاستفادة الفعالة من الماشية ) واستوردت قطيعا كبيرا من ماشية الفريزيان من السلالة الممتازة . ووزعت هذه الأبقار الصغيرة فى مقابل المقايضة مع قطعان الماعز المالطية ، وذلك استنادا إلى افتراض أن ذلك قد يرفع المعايير التكنولوجية لماشية الزراعة . وبرغم ذلك لم تساير دوافع وقدرات مربى قطعان الماعز سياسة الحكومة . إذ لم يستطع من تسلموا الماشية ، على أساس من خبرتهم ، أن يفهموا أن هذه الأبقار الصغيرة وعجولها ، باعتبارها نتاجاً لتكنولوجيات تلقيح وتغذية غربية ، فإننا نجدها كائنات عضوية حساسة ورقيقة . ومن ثم فلم تيسر دافعيتها ، أو إنتاج اللبن بأقل قدر من الغذاء المتطلبات الحقيقية . ومن هنا كانت النتائج مدمرة ، بل غالبا كانت شديدة الوضوح . حيث لوحظت عجول الفريزيان تحاول بلا أمل أن تغذى نفسها على الصبار الشوكى .

ولا يرتبط نقل التكنولوجيا ، سواء فى شكل معدات أو طموحات استهلاكية بالإنتاج فقط . إذ نجد طلبا قويا فى الأسواق الآسيوية ، وغرب أفريقيا من قبل السكان على المستوردات من سلع الاستهلاك التى تعتبر نتاجاً للتكنولوجيات الحديثة ( والتى تتزايد بسرعة كبيرة مثل زيادة المنتجات التكنولوجية الأخرى لمصانع تنقية المياه والعقاقير الواقية التى تخفض معدلات الوفاة ) . ومن الممكن أن يفرض ذلك ضغوطا كافية على الميزان التجارى بحيث يشجع على تأسيس صناعات إحلال الواردات . ويسبب ذلك بلا شك العملية الوحيدة لنقل تكنولوجيا التصنيع . بيد أن الوجود النسبى للمادة الخام موضع الاهتمام بالإضافة إلى حاجة المستهلك قد أدى إلى قدر واضح من التصنيع السريع لصناعات الخزف والنسيج البسيطة . ولما كانت مثل هذه الصناعات توفر فرص العمل الكثيرة نسبيا ولا تتطلب إنفاقات عالية من سلع رأس المال المستوردة أو المواد الخام ، فإنها أصبحت ذات جاذبية بالنسبة للحكومات . حيث غالبا ما تصبح هذه التأسيسات ناجحة . لأن التكنولوجيات التى تتطلبها تقع بين الحرف والعلم المستند إلى المهارات . وفضلا عن ذلك ، ولنفس السبب بالتحديد ، فإن هذه الصناعات يمكن أن تكون أكثر نجاحاً فى توفير الحاجة للسلع على المدى القصير منها فى الإسهام فى التقدم التكنولوجى .

وتعتبر التكنولوجيات الأكثر إلحاحاً ، وأساساً الأكثر إنتاجاً للنمو الدينامى ، هى التكنولوجيات الأكثر صعوبة من حيث تأسيسها بسبب ندرة المهارات ورأس المال وضيق السوق

المحلى . وحينما يصبح المال ميسرا بوفرة لشراء المصانع والخبرات ، فإنه من الممكن أن تظهر تجديدات تكنولوجية بصورة ملحوظة . فمثلا تؤسس الكويت واحدا من أكثر المراكز تقدما فى العالم للزراعة فى الماء ، فى حين يعتبر المشروع الزراعى للسعودية العربية فى عين هارادة Ain Haradh المنعزلة متقدم تكنولوجيا من حيث تصميمه ومن حيث غرابته عن محيطه مثل مشروع توليد كهرباء الصحراء الذى مازال محافظا على وجوده .

وتعتبر ملاءمة التكنولوجيا لقدر الإنتاج المطلوب مشكلة أخرى تواجه البلاد النامية : فلكى توازى بين السوق الصغيرة والإنتاج الصناعى الثقيل كإنتاج الحديد والصلب ، فإنه يصبح من الضرورى التقليل من المصانع المتقدمة ، وذلك يطرح مسألة التكاليف . إذ تشير التقديرات لأحد مصانع الحديد والصلب فى جنوب أفريقيا أنها كانت ١٨,٢٥ جنيه إسترلينى للطن بالنسبة لمصنع خفض إنتاجه لنحو ١٠٠,٠٠٠ طن فى السنة ، غير أن التقديرات كانت تشير إلى ١٥,٢٥ جنيه استرلينى بالنسبة لمصنع ينتج مليون طن فى السنة . ومن ثم يصبح الإنفاق بين عدد من الأقطار النامية لتأسيس أحد مصانع الإنتاج الكبير هذه ، منطقيا واقتصاديا كذلك ، غير أن حقيقة النزعة القومية تجعل من الصعب تحقيق ذلك .

## ثانيا : التكنولوجيا المتوسطة

يعتبر رأس المال فى الأقطار النامية نادراً بصورة عامة . ومن ثم يصبح هو أساس المشكلة . لأن تكنولوجيا الأقطار المتقدمة ، تكنولوجيا كثيفة من حيث رأس المال ولكنها غير موفرة لفرص العمل ، وتناقض هذه الظروف بصورة مباشرة تلك الظروف السائدة فى معظم الأقطار النامية . حيث يستهلك نقل مثل هذه التكنولوجيا المتقدمة معظم رأس المال النادر والمكلف بالنسبة للأقطار النامية ، ويقدم فرصا صغيرة للعمالة فى أقطار تعتبر البطالة أو العمالة المنخفضة من المشكلات الحادة . وقد تم التسليم بهذا الموقف ومتضمناته خلال الستينات ، وارتباطا بذلك تحققت الحاجة إلى تكنولوجيا جديدة . حيث تطورت كوسائل للعون الذاتى ، وكتكنولوجيا يمكن أن تقدم باعتبارها سهلة من حيث الاستعمال والصيانة ، ويمكن أن تستند إلى المصادر والمهارات المحلية . وتعتبر هذه التكنولوجيا الأقل تقدما أكثر مناسبة للعمليات ذات المدى القصير والتى تقع بين الحرف التقليدية والتكنولوجيا المتقدمة ذات الطبيعة الآلية الصدفة ، ومن ثم أصبحت تستحق تسميتها بالتكنولوجيا « الوسيطة » . وتعد التكنولوجيا الوسيطة تكنولوجيا أكثرملاءمة حيث العمل متوفر ورأس المال نادر . وإذا سلمنا حقيقة بهذه الظروف ، فإنها يمكن أن تصبح التكنولوجيا الأفضل برغم كونها أقل احتراما وذات طبيعة من الدرجة الثانية من حيث جودتها ، ومن ثم فهى أقل جاذبية بالنسبة لبعض المخططين . وفى السنوات الحديثة تقدمت الحركة الداعية لانتشار التكنولوجيا الوسيطة ، وتنتج عن ذلك توفير الأدوات والمحاريث المصنوعة محليا لفلاحة الأرض ، والمعدات لدرس وفرز القمح والفول السودانى ، ثم جهاز الطحن اليدوى ، والوسائل الجديدة لتخزين المياه ، وإنتاج المعدات الصناعية البسيطة من الخشب والمعادن . وتشمل منتجات التكنولوجيا من هذا النموذج فى الهند الأحذية والدراجات ومصابيح الإضاءة الكهربائية وآلات الخياطة .

وقد تأسست فى ١٩٦٧ دراسات فى سوازيلاند Zwaziland بهدف بناء الجرار الملائم لاستخدامه بواسطة الفلاحين . وفى ١٩٦٩ تم الوصول إلى قرار بتصميم وبناء لمصعد جرار بكلية الزراعة بسوازيلاند وفى مركز الجامعة . وبحلول صيف ١٩٧٢ تم تحقيق قدر من النجاح عن طريق المزاوجة بين التصنيع المحلى والمكونات المستوردة ذات الطبيعة المقننة . ويتمثل ما هو هام فى هذ المشروع

والمشروعات المماثلة فى ارتباط نقل التكنولوجيا بالإبداع التكنولوجى المحلى أساساً على مستوى علمى حقيق . ويعتبر جوهر هذا النوع من الارتباط الدينامى هو الذى ميز ازدهار النهضة الأوربية والثورة الصناعية ، وهو ما يمثل مطلبا الآن من قبل الأقطار الأقل نمواً .

ويعتبر ذلك جوهر الإسهام الذى يمكن أن يسهم به نقل التكنولوجيا فى التنمية . إذ لا يكفى استيراد الكتنولوجيا الكاملة إذا هى بقيت سحراً غريبا . ويصبح عبور الفجوة الهائلة لعدم الإدراك التكنولوجى مهمة تنموية رئيسية . حيث ينبغى استخدام التكنولوجيا المنقولة من النموذج الأساسى ، التصورى أو التنظيمى ، حتى يصبح من الممكن تحقيق النقل المنتج للتكنولوجيات الأخرى . ويعتبر ذلك أكثر من قضية سيولوجية أو نظامية بسيطة أو عادية ، كما نعلم من خلال معدلات النجاح والسرعة التى تحققت فى حلها .

وأخيرا فقد تحدثت وزيرة التعليم المالطية بأسى عن افتقاد قطرها للقدر اللازم من الأشخاص المدربين أكثر من المحامين ، الأطباء ، القساوسة ، ورجال الإدارة . وقد كانت نفس الشكوى موجودة منذ قرن فى مالطة من قبل الشخص الذى أدار التعليم حينئذ . وتعزى أسباب هذا الموقف الثابت إلى صغر حجم السكان المعينين وتاريخ التبعية السياسية الطويل . بيد أن هذه العوامل بالإضافة إلى كل تلك العوامل الأخرى التى منحت مالطة خصوصية متميزة ، لها جذورها العميقة فى التركيبات الجغرافية فى الماضى والحاضر حتى أنه لا يمكن اجتثاثها بواسطة تغيير نظامى ، حيث مازال التغير من التأكيد على التعليم العام إلى التأكيد على تدريب قوة العمل يتطلب تحديد أهداف التدريب . إذ سوف تستمر فاعلية الأساس المادى وعوامل التوزيع ، بالإضافة إلى كم متشابك من الحقائق والقوى البيئية فى عديد الاختلافات فى الفرص الاقتصادية لعقود كثيرة قادمة .

وقد لا يشجع الخوف من البطالة بعض نماذج الاستثمار فى التكنولوجيا الكثيفة من حيث رأس المال فى بعض المواقف كما هى الحال فى صناعة الاتصال فى الهند . ومع ذلك ، ففى الهند أيضا ، فى البنجاب أدى تأسيس تكنولوجيات محاصيل جديدة إلى تشجيع كل من الميكنة والطلب على العمالة الريفية . وهنا يمكن أن نوضح أن النجاح فى نقل التكنولوجيا الملائمة يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى للعمل وزيادة فرص العمالة . فقد أدت زراعة الأرز على المدى الطويل فى كاماراجو Camarg ue الفرنسية خلال الخمسينات إلى الإنتاج التجارى من خلال تكنولوجيا الرى وميكنة بعض عمليات الإنتاج ؛ وهذا بدوره ضاعف إلى حد كبير الطلب على العمل اليدوى من أجل استزراع الشتلة ، وهو الطلب الذى أشبع من خلال العمال الأسبان المتعاقدين .

وليست هناك قاعدة بسيطة قد تلائم مثل هذه الحالات . إذ من المحتمل أن يؤدى تغيير أو نقل

التكنولوجيات إلى إنتاج بطالة مثيرة ، سوف يتغير مداها بالنظر إلى الإمكانيات والظروف الإقليمية . حيث تتمثل القاعدة الوحيدة فى أنه ينبغى أن تزيد الاستفادة من المصادر الأساسية ، أو ينبغى أيضا أن تساعد على النمو فى القطاعات الأخرى . وبذلك يصبح نقل التكنولوجيا أكثر إمكانية حينما يكون التقدم بطيئا لكنه مؤكدا ، فمن النادر أن تكون القفزات الكبيرة إلى الأمام ناجحة . واليوم ، ينبغى الموافقة على اعتبار المحاكاة التكنولوجية غير الناقدة وغير المدركة لمجتمعات الوفرة من قبل المجتمعات الأقل نموا أصبح حقيقة حياة . إذ يعتبر اختيار التكنولوجيات الأكثر ملاءمة مهمة أساسية لاستراتيجية التخطيط . غير أن النجاح أو بالأحرى الموافقة على محاولة نقلها تعتمد على تقدير الواقع الجغرافى ، وهو التقدير الذى يبدأ من التحليل وحتى المصادر الأساسية . إذ يحتاج ذلك إلى الاستناد على فهم حقيقة بسيطة تؤكد أن أى نقل للتكنولوجيا يتضمن شعبا بعينه فى أماكن بعينها .

# الفصل الحادى عشر

## فجوة البناء التحتى

**ديفيد هلنج**

**أولا** : البناء التحتى وخصائص الحياة .

**ثانيا** : النقل .

**ثالثا** : الدور المتغير للسكك الحديدية .

**رابعا** : الدافع لبناء الطرق .



الفصل الحادى عشر

# فجوة البناء التحتى

## ديفيد هلنج

أصبح مصطلح البناء التحتى ، يعنى كل شىء بالنسبة لكل البشر. ويمكن تحديده باعتباره يضم الخدمات الأساسية والمنافع الضرورية بالنسبة لأقسام إنتاج السلع فى الاقتصاد . وغالبا ما يتم الفصل بين المكونات الاجتماعية والاقتصادية للبناء التحتى : ويضم جوهر البناء التحتى الاقتصادى النقل والاتصالات ، وتوفير الطاقة ، والمياه . ويحتوى البناء التحتى الاجتماعى الإسكان والخدمات الطبية . وليس من السهل تصنيف التعليم ونظم التمويل ، كجزء حيوى فى البناء التحتى .

أما التحديد الواسع فيصـل البناء التحتى بما يسميه رجال الاقتصاد وبرأس المال الاجتماعى المعلق ، (SOC) وهناك اتفاق عام على أهمية مثل هذا الرأسمال بالنسبة لعملية التنمية . وفى الحقيقة ، قد يلدخل بعض رجال الاقتصاد كل شىء يمكن استثماره قبل أن ينطلق الاقتصاد إلى النمو الفعلى ، وفضلا عن ذلك ، فنظراً لغياب نظرية عامة لعملية التنمية الاقتصادية تكون موضع اتفاق عام ، فقد نتج عن ذلك غياب الاتفاق حول الدور المحدد لرأس المال الاجتماعى المعلق .

وأحيانا يكون تجهيز البناء التحتى له الأولوية الأولى ، حيث يصبح ضروريا إذا أردنا أن يكون الاستثمار فى النشاط الإنتاجى المباشر له جاذبيته . وحديثا جدا أصبحت تفضل « التنمية مع عجز البناء التحتى » : حيث السماح بتخلف البناء التحتى وتوفير ما يتطلبه ضغط الحاجة فقط . وتعتبر اليابان وتركيا وروسيا حاليا كان هذا المدخل فعالا فى نطاقها . ونتيجة لذلك لا يؤسس البناء التحتى فى حالة من العزلة ولكن كجزء من أطر التنمية المتكاملة . ومع ذلك فهناك خطر تأسيس إحدى الحلقات المفرغة التى تفسد الحياة فى الأقطار الأقل نموا : حيث لا يؤسس البناء التحتى حتى تتطلب الحاجة ، غير أن النشاط المنتج للسلع لا يمكن تأسيسه إذا لم يتيسر البناء التحتى اللازم* .

---

* من المشكلات الرئيسية التى عانتها البلاد النامية افتقادها البناء التحتى الملائم والمتكامل أو امتلاكها لبناء تحتى مشوه . وفى ذات الوقت نقص التمويل لديها ، مما دفعها إلى توجيه ما لديها من مدخرات إلى تأسيس قاعدة إنتاجية للمجتمع ، بيد أن=

وتتطلب كل المناشط المنتجة قدراً من البناء التحتى قبل أن تصبح منتجة . وهذا البناء التحتى ينبغى أن يوجد كطاقة فائضة يجب توفيرها . وغالبا ما يتضمن استغلال المصادر الطبيعية استثمارا هائلا ، لأن كل البناء التحتى ببساطة ينبغى تأسيسه . فمثلا يتضمن افتتاح مناجم خام الحديد فى الصحارى الغربية بكيديا دى إدجيل Western sahara of kedia d'ldlil بناء المناطيد المتحركة والطرق والسكك الحديدية ، وتسهيلات الموانى ، ومدينتين ، ومستشفيات ومدارس ، وتسهيلات تجارية وترفيهية . وتوفير المياه والكهرباء . حيث تمّ توفير هذا البناء التحتى استجابة لحاجة محددة .

وفضلا عن ذلك ، فإذا تأسيس البناء التحتى لمشروع محدد ، فإنه يكون كافيا بالكاد لإشباع حاجة محددة ، ومن ثم يصبح عاجزا عن جذب الاستثمار غير المقيد . حيث يعتمد هذا الاستثمار على البناء التحتى الفائض الذى يمكن توفيره لنمو متوقع معقول فى النشاط المنتج . وعادة ما يتراكم رأس المال المستثمر فى البناء التحتى ببطء . ويمكن أن تكون الخدمات ذات العائد كالسكك الحديدية والموانى ، ومشروعات الطاقة قادرة على المدى الطويل على تمويل تنميتها فيما بعد ذلك . غير أن خدمات كالتعليم والرعاية الصحية قد تغفل ، وبخاصة لأن تأثيرها على عملية التنمية قد يكون أقل وضوحاً . وقد ينظر إليها كثمار للنمو الاقتصادى وليست كبذور أو مقدمات له .

---

= ذلك خلق لديها معضلة ذات أبعاد ثلاثه . الأول أدت ندرة المدخرات لديها إلى التوجه المباشر نحو المشروعات الإنتاجية على حساب اهمال البناء التحتى ، ولما كان القدر من البناء التحتى الذى لديها يتركز فى الحضر أساساً فقد نشأت لديها ما يمكن أن نسميه بالتنمية الحضرية – الريفية المنفصلة نتج عنها الهجرة إلى المدينة وترك الريف ، وتكلس المدينة . أما البعد الثانى فيتمثل فى أنه عند نقطة معينة أصبح البناء التحتى القائم لا ييسر أية تنمية إنتاجية جديدة مما أدى بالتالى إلى توقف التنمية الإنتاجية فى الحضر ، تحت ضغط الحاجات اليومية التى تتصل بالبناء التحتى أساساً أما البعد الثالث فيتمثل فى المأزق الذى تعيشه الآن حيث دفعت ظواهر التضخم العالمى وارتفاع أسعار المواد التى تيسر تأسيس البناء التحتى إلى عجزها عن تأسيس بناء تحتى فعال وملائم ، وفى ذلك الوقت توقف أو انخفض تأسيس البناء الإنتاجى لديها ، مما خلق لديها مشكلات عديدة كالإسكان والأمية وانهيار المرافق . وأيضا انخفاض معدلات النمو إلى الصفر فى بعض الأحيان . ( المترجم ) .

## أولا : البناء التحتى وخصائص الحياة

تعتبر كل مكونات البناء التحتى سببا للتقدم الاقتصادى ونتيجة له . وتنعكس الفجوة الواسعة التى تفصل الأمم الغنية عن الفقيرة فى مدى توفر البناء التحتى . وتيسر الاختلافات فى توزيع البناء التحتى الأساس لإجراء مقارنات تتعلق بالتحسين الشامل للحياة . ويرتبط اختبار الإنجاز الاجتماعى ليس بالزيادة السنوية للناتج الاجتماعى ، ولكن بكيف كرس المجتمع نفسه لتحسين حياة أعضائه . وقد تكون فجوة البناء التحتى مروعة لأن هناك علاقة متبادلة واضحة ومباشرة بين متوسط مستويات الدخل ، ومدى توفير التدابير غير النقدية للبناء التحتى ونوعية الحياة . إذ يرتبط بالفقر الرعاية الطبية الفقيرة ، ومعدلات وفيات الأطفال العالية ، والتوقع المنخفض للحياة ، والتسهيلات التعليمية الفقيرة ومستويات عالية من الأمية ، وافتقاد الحراك والاتصالات .

وفضلا عن ذلك هناك ميل لظهور عدم مساواة داخل الأقطار الفقيرة بدرجة ملحوظة أكثر منها فى حالة الأقطار الغنية . وعلى ذلك فبينما نجد فى المملكة المتحدة أو فى الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلى ١٠ ٪ من السكان تحصل تقريبا على ٣٠ ٪ من مجموع الدخل ، وأن أدنى ٥٠ ٪ مسئولة عن ٢٤ ٪ . وأنه فى حالة المكسيك أن أعلى ١٠ ٪ تحصل على ٤٢ ٪ وأن أدنى ٥٠ ٪ تحصل على مجرد ١٥ ٪ من مجموع الدخل . فإننا نجد أن البلاد الأقل نموا تتميز بكونها البلاد ذات الاقتصاد المزدوج حيث تحتوى على قطاعات حديثة صغيرة عادة ما تتمتع بوفرة ملائمة ، وتسكن المناطق الحضرية فى العادة ، وفى نفس الوقت تضم مناطق كبيرة صارمة لشدة فقرها ، وذات أساس اقتصادى زراعى وتقليدى فى العادة ، وبناء تحتى غير ملائم كلية . وفى حالة المكسيك يقدر أن ٤٠ ٪ من السكان مستبعدون كلية من فوائد التنمية . وترتفع الأرقام بالنسبة لكثير من الأقطار الأفريقية الفقيرة . حيث تعتبر عملية التنمية الاقتصادية نتيجة التفاعل معقدين عديد من العوامل ، التى لا يستطيع أى منها بمفرده إحداث النمو ، غير أن ظهور قطاع حديث يعتمد أساسا على الطاقة والنقل كان السبب فى تأكيد خطط التنمية فى كثير من الأقطار على هذين العنصرين .

جدول (٤) يوضح علاقة السكان بالبناء التحتى (١٩٧٥)
(النسب المئوية للتوزيع)

| البلد | السكان | المساحة | استهلاك الطاقة | | وسائل النقل والتجارة | التليفونات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أمريكا الشمالية | ٦,٠ | ١٥,٨ | ٣٣,٧ | ٣٣,١ | ٤٤,٠ | ٤٣,٩ |
| أوربا | ١٢,٠ | ٣,٦ | ٢٥,٣ | ٩,٧ | ١٨,٦ | ٣١,١ |
| الإقيانوسية | ٠,٥ | ٦,٣ | ١,٣ | ٠,٦ | ٢,٣ | ١,٩ |
| الاتحاد السوفيتى | ٦,٤ | ١٦,٥ | ١٧,٦ | ٥٤,٠ | ٦,٩ | ٤,٦ |
| أمريكا الوسطى والجنوبية | ٨,٢ | ١٥,٢ | ٢,٤ | ١,٢ | ٤,٦ | ٢,٤ |
| أفريقيا | ١٠,١ | ٢٢,٣ | ٢,٠ | ١,٨ | ٣,٤ | ١,٢ |
| آسيا | ٥٦,٩ | ٢٠,٣ | ١٧,٨ | ٩,٦ | ٢٠,٢ | ١٥,١ |

المصدر : (يستند على الكتاب الإحصائى السنوى للأمم المتحدة ، ١٩٧٦)

ويقدم المتوسط الفردى لاستهلاك الطاقة أفضل الدلالات على التنمية الاجتماعية بشكل عام . حيث تعتبر التناقضات كثيرة وتقدم العلاقة المتبادلة بين الثروة واستهلاك الطاقة الدافع لكثير من الأقطار النامية لتأسيس مشروعات طموحة لزيادة الطاقة التى يمكن الحصول عليها . وقد بشر مشروع الطاقة الهيدروكهربائية المسمى باسم (أكسومبو ٧٦٨ 768-MW Akosombo) فى غانا . Ghana بالبداية التى تهدف إلى التصنيع ، والآن يوفر هذا المشروع الكهرباء لمصنع صهر الألومنيوم ، وصناعات الصلب ، ومعظم مشروعات التنجيم ، ونحو ٨٨٠ كيلو متر من الشبكة الكهربائية التى تغذى معظم المدن الكبيرة فى جنوب القطر . ونتيجة لذلك تزايدت فجوة البناء التحتى المحلى ، إذا كان له وجود ، حيث نجد أنه برغم ازدياد الاستهلاك الكلى للطاقة الكهربائية إلى خمسة أضعاف فى الفترة بين ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، فإن شمال القطر لم يستفد . والآن تعتبر غانا مصدرة للكهرباء للأقطار المجاورة مثل توجو Togo ، بنين Benin . وفى فبراير ١٩٧٨ وقعت غانا عدة عقود لبناء مشروع الطاقة الهيدروكهربائية فى مسقط الهز من أكسوسمبو إلى كبونج Kpong .

## ثانيا : النقل

يعتبر النقل واحداً من المدخلات العامة فى عملية التنمية ، حيث أصبح تأثيره شاملاً . وقد استنتج تقرير رئيسى للأمم المتحدة أن هناك افتقادا لتسهيلات النقل فى معظم الأقطار النامية ، حيث يعتبر ذلك واحداً من العوامل الأساسية لفقر العالم ومعوقا أساسيا فى مواجهة التقدم الاجتماعى والاقتصادى السريع . وكنتيجة لهذا الافتقاد للنقل تأخر استغلال المصادر الطبيعية ، وتحدد التصنيع ، واعيقت التجارة بالإضافة إلى الاقتصاد النقدى . وفى حالات كثيرة ، كما هى الحال فى زائير zaire ، ماليزيا Malaysia أندونيسيا Indonesia وكولومبيا Colombia تعرضت الوحدة الوطنية ذاتها للخطر .

ويعتمد شراء الطاقة فى القطر النامى إلى حد كبير على العائد من الصادرات ، حيث يعتبر تبادل فائض الإنتاج ، وزيادة التخصص الإقليمى من الملامح الأساسية للتقدم الاقتصادى عن مستوى اقتصاد القوت . وإذ يعتمد التقدم أيضا على انتشار الأفكار والتكنولوجيا ، ومن الواضح أن النقل والاتصالات توفران الحراك الأساسى للبشر والسلع والأفكار . وفى الحقيقة تعتبر إمكانية الوصول جزءا لا يتجزأ من التقدم المادى ، وتعتبر حقيقة أن النقل يلعب دوراً أساسيا فى التنمية واحدة من الحقائق الأساسية التى ظهرت خلال التاريخ الاقتصادى .

وتعتبر فجوة الحراك كبيرة أيضا . حيث تضم المناطق الأساسية والمتطورة فى العالم ٣٠ ٪ من سكان العالم فقط . ولكنها تضم أيضا ٨٨ ٪ من المواصلات الحديدية ، و ٧٢ ٪ من أتوبيسات ولوريات العالم . وبرغم أنها تضم أيضا ٣٧ ٪ من مساحة العالم ، فى حين تنال أفريقيا وأمريكا اللاتينية ٧ ٪ من الطرق البرية للعالم . فإذا أضيفت آسيا فإن المجموع يرتفع إلى ٢٣ ٪ فقط ، وقد تم حساب أنه إذا كان لأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا كثافة برية مقارنة بكثافة السوق الأوربية المشتركة ( E.E * فإن عليها من الضرورى أن تشيد حوالى ٣٢ مليون كم من الطرق الممتازة . ومن الواضح أن الفجوة واسعة ، حيث نجد عن أحد أطراف المقياس الأمم ذات الدرجة العليا من الحراك كالولايات المتحدة ، كندا ، استراليا ، وبعض الأقطار الأوربية الغربية ، بينما على الطرف

* يشار إلى السوق الأوروبية المشتركة بالحروف EEC اختصار للكلمات Europian Economic Communities

الآخر تقع أقطار مثل أثيوبيا ، تشاد ، أندونيسيا ، وإيران التى تتميز بدرجة عالية من عدم الحراك فيما يتعلق بالبشر والسلع بالإضافة إلى ذلك نجد أن بين ٣٠ ٪ – ٥٠ ٪ من سلف البنوك فى العالم بكامله تذهب إلى مشروعات النقل ، وتذهب نسبة كبيرة من الاستثمار المخطط فى الأقطار النامية إلى تحسين النقل .

## ثالثا : الدور المتغير للسكك الحديدية

بنيت كثير من السكك الحديدية فى أفريقيا وآسيا خلال الفترة الاستعمارية حيث سيطرت الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية على بنائها . ومما لاشك فيه أن كثيرًا من هذه الخطوط أدت دوراً لصالح التنمية الاجتماعية . فقد انتشر نمو الكاكاو فى غانا بسرعة كبيرة بعد استكمال خطوط السكك الحديدية فى الجزء الأول من القرن التاسع عشر ، وفى السنوات الست بعد وصول السكك الحديدية إلى شمال نيجيريا تضاعف إنتاج الفول السودانى إلى خمس مرات . وفى الملايو ساعد نمو السكك الحديدية على التوسع فى مناجم التصدير وإنتاج المطاط إلى حد كبير . وفى البرازيل استجاب إنتاج البن بقوة لتوفير خطوط السكك الحديدية إلى الموانى مثل سانتوس .

وتعنى التكاليف الهائلة لتوفير شبكة من السكك الحديدية ، كشبكة متميزة عن مجرد مجموعة الخطوط أو الفروع كتلك التى تمتلكها أكثر البلاد الأقل نموا ، أنه فى حين أثارت السكك الحديدية التنمية فى أقاليم محددة أو عند تقاطعات معينة فإنها لم تولد فوائد ذات طبيعة منتشرة ، وأنها ساعدت على تركيز ساناشط القطاع الحديث . وقد كان لبعض التطويرات الحديثة للسكك الحديدية فى غرب أوغندا وشمال نيجيريا تأثيرها الواضح الضآلة على المناطق التى تعتبرها أو بقيت ينظر إليها على هذا النحو إذا كان سينظر إلى امتداد السكك الحديدية التى عبرت الكاميرون باعتبارها حققت أى قدر أكثر من النجاح . ومن غير المحتمل أن يشهد المستقبل أى زيادة كبيرة فى النمو الميلى للسكك الحديدية . ومن المحتمل أن يقتصر أى تركيز جديد على الحالات التى يتأكد وجود أطنان كثيرة من سلع الجملة بها . وفضلاً عن ذلك ، فنظرا لأن كثيراً من خطوط التنجيم الحديثة تملكها شركات للتنجيم ، ومن ثم فالقصد منها هو نقل المادة الخام إلى الشاطئ ، ومن ثم فهى ترفض أن تتخذ هذه الخطوط طابع المواصلات العامة ، وبذلك يكون لخطوط التنجيم تأثيرها الضئيل على المناطق التى تخدمها ، ومن ثم فمن النادر أن تلعب دورا اقتصاديا خارجيا بالنسبة للقطاعات الأخرى ، كما تبدو الحال فى ليبيريا Liberia

وتعنى عدم إمكانية أن تؤدى السكك الحديدية بعض المنافع العامة أن الطرق البرية تمارس دوراً احتكاريا . وتتميز أعمال بناء الطرق بميزة أنها يمكن أن تشيد على مراحل – إذ يمكن تشييدها عن طريق أساليب استخدام العمل المكثف ، والعمل المحلى غير الماهر ، وقدر ضئيل من رأس

المال المتفق ، وبخاصة فى شكل الاعتماد على المواد أو المعدات المستوردة . وهى يمكن أن تتزايد تدريجيا حسبما تتطلب الحاجة ، بينما الحال فى السكك الحديدية يتخذ طابع الاستثمار « كل شيء أو لا شيء » إلى حد كبير . وبالمثل فإن عمليات النقل بالطرق يمكن أن تكون فى البداية على مدى قصير ، بحيث تأكد اعتبارها مجالا هاما للغاية بالنسبة لاستثمار رأس المال المحلى . ويقدم لورى المامى الثقيل Mammy فى غرب أفريقيا ونظيره فى مناطق أخرى شكلا اقتصاديا مرنا للنقل بالنسبة للسلع والبشر ، حيث يعتبر عاملاً أساسيا فى تحطيم العزلة المحلية ، وفى نشر تأثير الاقتصاد النقدى .

## رابعاً : الدافع لبناء الطرق

برغم أنه من غير المحتم أن تكون الآثار الاقتصادية للاستثمار فى بناء الطرق شاملة . فإن الطرق تقدم عادة المساعدة للأسواق المحلية بل وتعتبر حافزاً رئيسيا للتحسين والتوسع الزراعى ، إلى جانب أنها تعتبر عاملاً رئيسيا فى المناطق التى يكون سكانها ريفيون بصفة أساسية ويعتمدون على الزراعة . فقد تؤدى الطرق الجديدة أو الجيدة إلى إحداث تغيرات فى توزيع السكان وتساعد بالتأكيد على إمداد السكان الريفيين بالبناء التحتى الإجتماعى الذى يفتقدونه . وعن طريق التعديل فى تكاليف النقل بالسيارات ، فإن الطرق الجيدة تؤثر على حجم وطبيعة البضائع المنقولة ، وعلى قدرة الصادرات على المنافسة وأيضا على أثمان المستوردات ، ومن ثم يصبح تأسيس الصناعة أكثر سهولة ، بحيث يكون ذلك دافعا مباشراً لصناعات معينة – كصناعة المحاجر ، والأسمنت ، والإنتاج الحربى ، وتجميع السيارات وإصلاح وخدمات السيارات ( وهى التى تشكل حضانة ذات قيمة للمهارات الصناعية ) . وقد تساعد على دعم الوحدة القومية ، إلى جانب أنها قد تساعد أيضا على خلق التجمعات القومية والإقليمية العليا التى يعتقد بعض المفكرين أنها ضرورية ، وخاصة بالنسبة لأفريقيا حيث يوجد عدد كبير من الدول الحديثة والمتطرفة الصغر . إذ تقدم أقطار مثل جامبيا Gombia والجابون Gobon التى يصل تعداد كل منها إلى نحو ٥٢٥,٠٠٠ نسمة أسواقا محلية محدودة ، ومن ثم فقد يعتمد خلاصها الاقتصادى على ظهور الاتحادات الإقليمية الأعلى .

وقد يبدو أن هناك أقطاراً قليلة أكثر وعيا بالمميزات المحتملة لبناء الطرق مثل البرازيل ، حيث يتركز عدد كبير من السكان بصورة ملحوظة فى المناطق الهامشية وحيث توجد بها مناطق داخلية كبيرة مخلخلة سكانيا . وهى بذلك تقدم إمكانية محتملة تتطلب قدراً ملائماً من التحدى . وقد اهتمت هيئة The Suerintendencia da Desenso livimento da Amozonia w بتأسيس التنمية وتوجيهها فى إقليم الأمازون ، وبرغم أن المنطقة بها قدر ملائم من الطرق المائية ، فقد بدأ تأسيس الطرق البرية الملائمة كوسيلة لفض مغاليق المنطقة وتأسيس النمو .

وببناء جزء من مشروع برازيليا Brazilia لطريق طوله ٢١٢٣ كم فى ١٩٦٠ يمتد من بلم Belem وهو ميناء على توكاتنز المنخفضة Lower Tocatins وحتى برازيليا Brazilia

ذاتها ، أصبحت مناطق كبيرة من الأمازون الشرق eastern Amazonia فى متناول التجمعات السكانية الرئيسية فى الجنوب البعيد . وجذبت المنطقة المجاورة لهذا المسار الجديد السكان بسرعة وازداد السكان الأصليون من ١٠٠,٠٠٠ إلى ٢ مليون نسمة وارتفع عدد المستوطنات من ١٠ إلى ٢٠ مستوطنة على مدى ٢٠٠ كيلو متر من الطريق الفرعى وتم تأسيس إنتاج زراعى توسع إلى درجة كبيرة ، ويلغ عدد رؤوس الماشية الآن إلى ما يزيد على ٥ ملايين رأس ، وتم بناء صناعة لقطع الأخشاب . وتزايدت المواصلات بسرعة كبيرة ، حتى أن الطريق الذى كان يتكون من التراب المسوى قد سفلت الآن . وبينما تساءل البعض فيما يتعلق بالتأثير الشامل للبيئة ، فإنه من النتائج المثيرة للغاية أن الحكومة قد تجرأت على أن تبنى مدخلاً مماثلا فى مكان آخر .

وقد أدى بناء طريق جديد فى منتصف الستينات يصل بين كيوبا Cuiaba وبورتو فيلهو Porto Velho إلى التعمير وأيضا إلى التوسع فى مناجم التصدير فى إقليم روندونيو Rondonio وحينئذ ارتبطت بورتو فيلهو بروا برانكو Rio Branco والتخوم البيرونية Perunian Frontier وأيضا بمانوس Manaoos وفى ١٩٧٠ اتصلت مانوس بكل من بوانستا Boavista وساولويس Sao Luis وبلم Belem وقد وفر برنامج التكامل القومى فى ١٩٧٠ الاتصال من كيوبا حتى ماناتاريم Santarem نحو ٣٥٠٠ كم حتى رودوفيا Rodovia عبر الأمازون من الشاطئ وحتى هومياتا Humaita فى أقصى الغرب . وبينما بدت هذه الطرق والطرق الفرعية المرتبطة بها كوسائل رئيسية لفتح هذه المناطق الواسعة ، فإنها كانت فى الحقيقة جزءاً من برنامج متكامل تضمن تحسينات فى النقل والموانى النهرية . هذا وقد قدم تشييد الطريق استفادة ذات قيمة بالنسبة للمنطقة الصعبة فى البرازيل فى الشمال الشرق ، وإن تمثل الهدف الرئيسى فى الاستيطان الزراعى . ومنذ البداية فقد كان على معسكرات تشييد الطريق أن تنمو طالما أن مراكز الخدمات ، نواة المستقبل ، التى سوف يبدأ منها التعمير ثم شغلها بواسطة الفلاحين ، بالإضافة إلى شريط من الأرض يبلغ عرضه ١٠ كم على كلا جانبى الطريق .

وتوجد بأفريقيا أيضا مشروعات طرق عملاقة . فإتباعا لإعلان الاستقلال المنفرد UDI * فى روديسيا ، أصبح من الضرورى لزامبيا Zambia أن تبحث عن مخارج إلى البحر من خلال تنزانيا Tanzania وأصبح الطريق إلى دار السلام يمثل شريان الحياة بالنسبة للقطر . وأصبح هذا الطريق الصعب يعرف بمتزل التمل hell Run غير أنه شيِّد الآن وسفلت وأصبح طريقا عالميا

* تشير الحروف UDI إلى الإعلان المنفرد لاستقلال روديسيا وهى تعتبر اختصار لكلمة Unilateral Declaration of Independence (المترجم)

له قيمته . وقد تم تحسين جزء كبير من الطريق فى أفريقيا تدريجيا وإلى حد كبير كانت النتائج تعود على المجتمعات المحلية .

وفى اجتماع نظمته اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة من أجل أفريقيا فى يونيو ١٩٧١ تألفت لجنة للتنسيق ومكتب دائم للإشراف على بناء الطرق الأفريقية العامة عبر دول أفريقيا ممباسا Mombasa وحتى لاجوس Lagos حيث اقترح مسار للطريق وقدمت بدائل عديدة من قبل الأقطار المعنية ، خاصة بالنظر إلى منح المناطق الممكن زراعتها ، ولكى تلائم هذه الأقطار معها خطط التنمية الخاصة بكل منها . وأصبح واجبا على المستشارين البريطانيين أن يجروا دراسات الجدوى ، وتمت الآن الموافقة على إقامة هذا الطريق العام ، وترتب الأقطار المشتركة كل على حدة من أجل بناء نصيبها من الطريق .

وبرغم أن إجمالى طول الطريق العام سوف يبلغ نحو ٦٣٩٣ كم فإنه فى جزء كبير منه يتبع مسار طرق موجودة ولو أنها غير ممهدة . وفى الحقيقة نجد أن ثلث الطريق الكلى تقريبا مسفلتا فعلا غير أن به أجزاء سوف تتطلب تعديلات محددة من أجل توفير المعايير الضرورية فى الطريق الجديد . وهناك مسافة ١٥٠٠ كم من أصل ٢٤٠٠ كم من الطريق غير ممهدة وقد أدمجت فعلا فى برامج التنمية للحكومات المعنية .

وسوف يفتح الطريق المناطق التى يمر من خلالها ، وإن كانت ليست هذه وظيفته أو أهميته الرئيسية . حيث ينظر إليه باعتباره طريق لمساعدة حركة نقل السلع من دول الداخل إلى الموانى ، وبصفة خاصة بدرجة أكثر كطريق لتشجيع التجارة بين الدول الأفريقية . فسوف يربط الطريق بين عدد من مناطق النمو – شرق أفريقيا ، زائير ، الأجزاء الجنوبية لإمبراطورية أفريقيا الوسطى ، الكاميرون ، ونيجيريا ، وسوف يربط الطريق بين الصحارى الأفريقية المشتركة والطرق التى تخترق عدة دول أفريقية ، إلى جانب أن الطرق الفرعية الأخرى سوف تيسر احتواء معظم أفريقيا الاستوائية بواسطة شبكة الطرق الجديدة . ومن المؤمل أيضا أن هذا الطريق سوف يدعم صناعة السياحة على نطاق واسع .

وفى حين أن الطرق الجديدة سوف تكون وسائل هامة لتقليل الفجوة الشاملة للبناء التحتى ، فإن طرق الوصول والاتصال بالمناطق البعيدة تعتمد أساساً على النقل الجوى . إذ نجد فى كثير من الأقطار الأقل نموا أن السكان مبعثرون على مساحة واسعة ، ومن ثم فالمسافات بعيدة ، وكثيراً ما تكون البيئة صعبة وعدائية . ومن ثم تعتبر الطائرة إلى حد كبير الوسيلة المثالية للنقل فى مناطق الجبال بالأنديز ، والهملايا ، وفى أثيوبيا أو غينيا الجديدة ، فى الغابات أو الصحراء ، فى أرخبيل

البحر الكاريبى ، أو المحيط الباسفيكى ، وحيث تكون الدول مغلقة الحدود وبعيدة عن البحر . حيث نجد أن معظم الشحن اليومى للبضائع يتم بالجو داخل كولمبيا ، بينما هو يعتبر طريق النقل الثانية الاكثر أهمية فى تشاد المغلقة الحدود بأفريقيا ، حيث ينبغى شحن اللحوم المجمدة إلى الأسواق بالشاطئ فى الكاميرون ، والجابون ، وزائير.

# الفصل الثانى عشر

## التصنيع فى العالم الثالث

جون دكنسون



الفصل الثانى عشر

# التصنيع فى العالم الثالث

## جون دكنسون

غالبا ما يفترض التصنيع كعنصر حديث فى البناء الاقتصادى للعالم الثالث . غير أن ذلك يتجاهل التقاليد الحرفية المستقرة فى كثير من الأقطار النامية منذ وقت طويل ، ومن ثم فهى توصف باعتبارها أقطارا نامية أكثر من كونها متخلفة ، باعتبار أنها قد اكتسبت مهارات فنية هامة قبل مجىء قوى الاستعمار الأوربى . ويبدو أن ابتكارات فنية هامة كالبارود والورق والساعات قد ظهرت فى الشرق ، بينما وجدت حرفة النسيج الهندية أسواقا فى القرن الثامن عشر فى بريطانيا . غير أنه حينما أصحاب العمل البريطانيين توسّع مكدس الاستيراد أغلقت الأسواق وأثر ذلك بشدة على الإنتاج الهندى . وقد دفعت المنافسة المماثلة من قبل الإنتاج المحلى ضد الاستيراد من القوى العاصمية البرتغال إلى خطر كل أنواع النسيج ما عدا النسيج الخشن فى البرازيل بين ١٧٨٥ - ١٨٠٨ وقد كان لدخول القوى الاستعمارية فى القرن التاسع عشر ، والثورة الصناعية تأثيرا هداما واضحاً على الصناعات المحلية للعالم الثالث .

ومع ذلك ، فقد بدأ التصنيع فى بعض أقطار العالم الثالث منذ قرن كامل على الأقل . فقد كان لدى الهند فى ١٨٧٥ نحو ١٩ مصنعا للقطن ، وبحلول ١٩١٤ أصبح لديها نحو ٢٥٠ مصنعا تستخدم ٢٥٠,٠٠٠ عامل ، وظهرت أيضاصناعات أخرى للنسيج وصقل المعادن . ويرجع تاريخ صناعة النسيج فى البرازيل لنفس الفترة ، فقد كانت تنتج منذ سنة ١٩١٣ تقريبا نحو ٧٥ ٪ من الاحتياجات المحلية للملابس القطنية ، وشيدت صناعة حديثة للحديد فى ١٨٨٨ ، ونشأت صناعات كيميائية وصناعة للنسيج ولتصنيع الطعام قبل ١٩١٤ .

وبرغم هذه التطورات الرائدة قدمت صناعة العالم الثالث إسهاما محدوداً فى الإنتاج العالمى المعاصر ، وأيضا بالنسبة للعمالة والإنتاج المحلى . إذ يأتى أقل من ١/٦ السلع المصنعة ، ونسبة أصغر أيضا من صناعات التصدير والسلع الرأسمالية من العالم الثالث . وفى الأقطار الأفريقية يقدم التصنيع أقل من ١٥ ٪ من إجمالى الناتج القومى ، بينما يقدم فى أسيا بين ١٥ ٪ ، ٢٠ ٪ وفى

أمريكا اللاتينية بين ١٥ ٪ ، ٣٠ ٪ تقريبا . وباستثناء هونج كونج يولد التصنيع أقل من ½ العمالة فى العالم الثالث .

وقد أدت السياسات الاستعمارية إلى إعاقة التصنيع ، ومع أن الاستقلال السياسى وفر الفرص من أجل التنمية ، فإن التقدم مقارنة بذلك كان بطيئا فى مواجهة العقبات العديدة .. وبصفة عامة لا تعتبر الموارد الطبيعية عاملا معوقا ، بغض النظر عن الدعم الذى وفرته مادة العالم الثالث الخام لصناعات العالم الأول . وفضلا عن ذلك ، تفتقد أقطار بعينها مصادر معينة ، بل غالبا ما تعوق عيوب البناء التحتى استقلال الموارد . ويعتبر نقص الأيدى العاملة الماهرة والمتعلمة أكثر أهمية ، وأيضا نقص رأس المال النقدى والطبيعى . ويمكن مواجهة نقص الأيدى العاملة بواسطة برامج التدريب والتعليم ، أما نقص الثانى فيدفع إلى البحث عن المدخرات، وعائدات التصدير ، والمساعدة أو الاستثمار الأجنبى . وتعتبر الأسواق المحدودة مشكلة أخرى . إذ أنه بالنظر إلى فقر العالم الثالث ، فإن الطلب على السلع المصنعة يصبح محدوداً ، وتتعقد المشكلة بحقيقة أن كثيرا من الأقطار التى تحاول التصنيع ، تجد أن أسواقها ليست فقيرة فقط ، ولكنها أيضا قليلة من حيث العدد ، إذ نجد أن من بين ٦٠ قطراً تنتمى إلى العالم الثالث لا يزيد سكان أى منها على خمسة ملايين نسمة .

وبرغم هذه العقبات والمناقشات الاقتصادية المتعلقة بضرورة إعطاء الأولوية للزراعة أو الصناعة أو السير فى نوع من النمو المتوازن ، فقد أدى إدراك أقطار العالم الثالث لاختلاف مكان التصنيع فى البناء الاقتصادى لكل قطر حسب موارده ، وحسب مرحلة النمو إلى تشجيع التصنيع . وبافتراض تصنيع الأقطار الأكثر نمواً أصبح ينظر إلى التصنيع كطريق نحو تأسيس مستويات معيشة أعلى . وأصبح مسلما به أن الاعتماد على نطاق محدود من الصادرات الأولية يطرح شكا فيما يتعلق بعائدات التصدير ، وهو الموقف الذى يتفاقم بارتفاع أسعار السلع المصدرة . وقد شكلت صعوبات الحصول على المصنوعات خلال الحرب العالمية الثانية عاملاً آخر . حيث تأكد أن التصنيع سوف يساعد أيضا على استيعاب البطالة السكانية المتزايدة أو البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى الريفى . وكامتداد لخبرة العالم الأول ظهر ادعاء بأن التصنيع والتحضر سوف يؤديان إلى انخفاض معدلات النمو السكانى . واعتبرت الصناعة كذلك أكثر إنتاجا ومرونة من الزراعة . وقد كانت الصناعات الاستهلاكية من بين أول الصناعات التى تأسست فى أقطار العالم الثالث التى لعبت دور الريادة فى التصنيع عند نهاية القرن التاسع عشر ، وهى الصناعات التى اهتمت بتوفير الطعام والملبس والمأوى ، حيث تم توسيع هذه الصناعات عن الحرف التقليدية التى كانت موجودة

قبلا ، حيث بدأت الاستفادة من أساليب المصنع والآلية المستوردة* . فقد ولد إنتاج البن فى ولاية سان باولو فى البرازيل الرخاء والمهارة والبناء التحتى والسوق ، الذى أدى إلى تأسيس مصانع النسيج والصناعات الأخرى . فقد كان لدى الولاية فى ١٨٩٥ نحو ١١ مصنعا يعمل بها أكثر من ١٠٠ عامل فى صناعات النسيج ، والقبعات ، والكبريت والبحث عن الحديد وهندسة السكك الحديدية . وقد لوحظ نمط مماثل فى إقليم أنتواكو Antioquia Region فى كولومبيا حول مدلن Medellin إذ يسرت مجموعة المواد الخام ، ورجال الأعمال والأسواق المحلية الكبيرة نسبيا والتى يسودها الرخاء ، الأساس الذى قام عليه النمو الصناعى .

ومع ذلك ، فعلى نطاق العالم الثالث تعتبر هذه التجربة الاستثناء وليست القاعدة . فحتى وقت قريب حدث نمو طفيف على هذا النحو فى أفريقيا الاستوائية الوسطى . فقد كانت الصناعات الأولى غريبة ، أسستها القوى الاستعمارية أو الأجنبية لكى تصنع المواد الخام أو تعدها للتصنيع من أجل الأسواق المتروبوليتانية . ومن ثم فعلاقة هذه الصناعات محدودة ببيئاتها المحلية . فبرغم أنها تستخدم المادة الخام المحلية والعمالة غير الماهرة ، فإن أسواقها ورأسمالها أجنبى . وبذلك فهى تمثل جزءا للنشاط الاقتصادى المتقدم محاطة بالفقر التقليدى . فمثلا تمتلك مصافى البترول فى الشرق الأوسط ، ومصانع صهر المعادن فى زامبيا علاقات محدودة مع البشر والأرض المحيطة بها وهو الموقف الذى تعدل بواسطة إجراءات التأميم أو المصادرة لهذه المشروعات فى أجزاء عديدة من العالم الثالث .

وبالنسبة لكثير من أقطار العالم الثالث فإن الدافع إلى التصنيع لم يتحقق حتى الفترات

* احتلت الصناعات الاستهلاكية فى مصر فى ١٩٦٠ مكانة محورية فى هيكل القطاع الصناعى فى هذه السنة كانت الصناعات الاستهلاكية تمثل ( ٦٥٪ ) من جملة القيمة المضافة ، بينما كانت الصناعات الوسيطة تمثل ( ٣٢٪ ) من القيمة المضافة فى حين بلغت الصناعات الرأسمالية ( الاستثمارية ) ( ٣٪ ) من القيمة المضافة وإذا حاولنا أيضا إعادة التقسيم إلى صناعات رأسماليه وصناعات استهلاكية فقط بحيث نضم إلى كل من هذين القسمين ذلك الجزء من الصناعات الوسيطة الذى يخدمه ، فإن القول أن الصناعات الاستهلاكية كانت تمثل فى سنه ( ١٩٦٠ ) نسبة ( ٩٠٪ ) من القيمة المضافة بينما بلغت مساهمة الصناعات الاستثمارية ( ١٪ ) من هذه القيمة وهكذا نرى أن سياسة إنشاء الصناعات التى تخدم الطلب النهائى للمستهلك مازالت مستمرة كسياسة أساسية من سياسات التصنيع حتى عام ١٩٦١ ( د . عمرو محى الدين : اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى الفكرى العربى ٤ - ٥ . ص ص ٤٠ - ٦٥ ) . ويزيد الأمر وضوحاً حينما ندرك أنه فى الفترة بين ١٩٥٦ - ١٩٦٠ . استوعبت الصناعات الاستهلاكية ( السيارات ، الثلاجات ، الغسالات ، التلفزيون ، الراديو ) ، نحو ٤٩٪ من الميزانية المخصصة للتنمية الصناعية وهو ما يعنى أن التوجه الايديولوجى الذى حكم سلوك الصفوة الحاكمة - برغم الإعلانات الاشتراكية - فى هذه المرحلة هو العمل على اشباع طموحات وتحقيق مصالح الطبقة الوسطى والصغيرة أو إعطاء الأولوية لحاجاتها الاستهلاكية وذلك يرجع إلى انتماء الصفوة القائمة بالتخطيط التنموى لهذه الطبقة ( د . على ليلة السياسة الاجتماعية فى العالم الثالث دراسة مقارنة . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . دراسة غير منشورة ص ٢٥ ) . المترجم .

الاستعمارية ، وما بعد الاستعمارية حديثا . وقد وفر مرسوم ١٩٤٥ للتنمية والرفاهية الاستعمارية البريطانية British Colmial Development and welfare act of 1945 .

ومؤسسة الاستثمارات الفرنسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تأسست فى ١٩٤٧

French Fonds dinvastisements pour Le Développment Ecomomique et Social, initiated in 1947.

بعض الأساس فى ( أفريقيا الاستوائية ) للتقدم الاقتصادى ، برغم أن تركيزها كان على إعداد البناء التحتى ، والتنوع الزراعى بدلا من التصنيع . وتوجد درجة متزايدة من المشاركة الحكومية فى الاقتصاد فى تصنيع الأمم المستقلة حديثا ، إذ صاحب استبدال المصنوعات المستوردة بالإنتاج المحلى ، وعملية ( استبدال الواردات(import Substitution)صعوبات المواصلات ، لحماية الصناعات الوليدة وتشجيع الصناعة المحلية . وقد تبنت الدولة دور تأسيس النمو الصناعى وليست مجرد توفير المشورة أو الحوافز للتصنيع . وهو الدور الذى اتسع بحقيقة أن الحكومة فقط هى التى تستطيع تجميع التمويل والخبرة من الخارج لتأسيس المشروعات الصناعية المعقدة أو مشروعات البناء التحتى المتصلة بها .

وفى ضوء التجربة الروسية لفترة بين الحربين ، حاولت كثير من أقطار العالم الثالث أن تتصنع داخل إطار تخطيط معلن . وكانت للهند الريادة فى ذلك ، من خلال سلسلة من الخطط الخمسية التى بدأت منذ ١٩٥١ ، حيث ارتفع نصيب الصناعة من استثمارات الخطط فى إطارها من ٤ ٪ إلى ٢٠ ٪ تقريبا . واعتبرت الصناعة القطاع الرئيسى للنمو ، باعتبارها قادرة على استيعاب النمو السكانى . وقد أعطت الهند اهتماما خاصا للصناعة الثقيلة heavy industry وبصفة خاصة فى الخطة الخمسية الثانية ١٩٥٦ - ١٩٦٠ . ويتمثل أساس هذه الأولوية فى إمكانية أن يدعم التعداد السكانى الضخم للهند الصناعة الاستهلاكية بصورة واضحة ، غير أنه طالما أنه من الصعب استيراد المصنوعات لهذه الصناعات فإن ذلك استوجب إنتاجها محليا . ومن ثم فقد تخلق اقتصادا مختلطا ، حيث اعتبرت بعض القطاعات كصناعة حديد الصلب ، والصناعات الهندسية الثقيلة ، أو بناء السفن المجال الأساسى للدولة ، بينما وجدت بعض الصناعات المختلطة بين الدولة والملكية الخاصة* ، أما الصناعات الباقية ، وهى الاستهلاكية أساساً . فقد تركت كلية للقطاع

* من ناحية التنمية الاقتصادية حاولت كثير من البلاد النامية اتباع ما يمكن أن نسميه بالاقتصاد المختلط وهو الاختيار التوفيقى الذى أدى فى معظم الحالات إلى تآلف أسوأ قسمات الرأسمالية والأشتراكية لأفضلها كما منع البلاد النامية فى أغلب الأحوال من تطبيق حوافز اقتصادية للأداء الجيد الأمين ، أو من الاستفادة من السريان الحر لنظام الأثمان فى تحقيق الكفاية فى إطار رأسمالى إن لم يكن فى تحقيق العدالة .. وفى الوقت نفسه فإن اختيار الاقتصاد المختلط قد منع المجتمعات من متابعة أهدافها فى إطار=

الخاص . وتحققت التنمية بواسطة نظام قوى من الضوابط المتعلقة بالترخيص للمشروعات الصناعية الجديدة أو الأثمان أو إعطاء الأولوية للتبادل الخارجى من أجل المستوردات الضرورية ، وبالنمو المخطط للقطاع العام . وتمثلت أهداف نظام الترخيص ، الذى نظم ٧٠ صناعة تقريبا ، بما فيها التنمية فى إطار أولويات الخطة ، فى تشجيع الصناعات الصغيرة ، وتقليل التباينات الإقليمية ، وقد تحقق نمو ملحوظ ، وإن أعيقت الإنجازات بسبب الفشل المتعلق بدقة الخطط أو تنفيذها ، أو المشكلات الناتجة عن القطاع الزراعى ، والنمو السكانى الذى تجاوز كل التنبؤات . ومع ذلك فقد تحقق نمو صناعى شامل بمعدل ٧ ٪ تقريبا فى السنة . فقد ارتفع إنتاج الأسمنت من ٣,٨ ملايين طن فى ١٩٥٣ إلى ١٦ مليون طن فى ١٩٧٥ ، وارتفع إنتاج حديد الصلب من ١,٥ مليون طن إلى ٧,٨ ملايين . وقد أعطت الخطط الحديثة أولوية خاصة للصناعات ذات العائد الأساسى بالنسبة للزراعة ، وعلى سبيل المثال ارتفع إنتاج مخصبات النيتروجين من ٢٠٠,٠٠٠ طن نيتروجين فى ٦٣ / ١٩٦٤ إلى ١,٥ مليون طن فى ٧٥ / ١٩٧٦ .

وفى الصين فيما قبل الثورة سيطرت وحدات الإنتاج الصغيرة على القطاع الصناعى ، وتركزت إلى حد كبير فى ( موانى المعاهدة (Treaty Ports) حيث كانت مملوكة ملكية أجنبية بدرجة ملحوظة ، وقد حاولت الحكومة الشيوعية فيما بعد ١٩٤٩ أن تستعيد الصناعة التى حطمتها الحرب ، وحاولت ابتداء من ١٩٥٢ أن تطور الاقتصاد الزراعى المتخلف إلى اقتصاد زراعى خليق بدولة اشتراكية نامية أو ذلك من خلال ميكانيزم الخطط الخمسية . وقد كان التركيز كالحال فى الهند على الصناعة الثقيلة ، وفى الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٣ – ١٩٥٧ ذهب ٩٠ ٪ من الاستثمار الصناعى إلى القطاع الأساسى . وبرغم صعوبة الحصول على البيانات التفصيلية فقد اتضح أنه بحلول ١٩٥٩ تحققت نقلة جوهرية نحو التصنيع . وفى نهاية حقبة الخمسينات أسرعت التنمية ، مستفيدة من المورد الرئيسى للصين ، وهو وفرة العمل ، كبديل لرأس المال النادر* وذلك لتحقيق

= اشتراكى محدد . إذ أن مؤسسات الاقتصاد المختلط كانت فى أغلب الأحوال مؤسسات رأسمالية أكثر منها مؤسسات غير رأسمالية . ولذلك كانت النتيجة النهائية هى الوقوع بين شيئين كريهين ، يجمعان ما بين الحوافز الضعيفة والاشتراكية البيروقراطية . وهكذا لم تتحقق فائدة من مثل هذا الخلط فى الأهداف الاجتماعية والسياسية داخل إطار الاقتصاد المختلط ( على ليلة ، مرجع سابق . ص ٢٤ ) المترجم .

* برغم وفرة العمل فى مواجهة ندرة رأس المال ، على عكس الوضع فى التنمية الغربية ( حيث ندرة العمل فى مواجهة وفرة رأس المال ) نجد أن كثيرًا من حكومات البلاد المتخلفة تتبع فى العادة نمط التنمية الغربية ، وذلك بسبب عوامل عديدة ، أولها ، فشل هذه الحكومات فى تطوير بنائها الحرفى لكى يصبح اقتصادا صناعياً متقدماً حينما تم معالجته وتطويره بالنظر إلى المعرفة العلمية . والثانى يتمثل فى التنمية المشوهة التى أسسها الاستعمار قبل رحيله ، بحيث حاول توجيه اتجاه التنمية إلى العالم الخارجى ( من حيث المدخلات ، والمخرجات ) فى الحاضر أو المستقبل ، بحيث أصبح من الصعب على حكومات هذه الدول الإفلات من السير فى هذه المسارات . والثالث يتمثل فى أن الصفوات الحاكمة فى العالم الثالث هى بطبيعتها صفوات معتدلة وليست راديكالية ، باعتبار =

القفزة العظيمة إلى الأمام The great leap forward ومن ثم اتبعت الصين سياسة ( السير على قدمين ) أى دعم كل من الصناعات المتقدمة تكنولوجيا والمستندة أساساً إلى رأس المال – وأيضا الصناعات الصغيرة المعتمدة على استخدام قوة العمل أساساً . فقد تم توسيع المراكز الصناعية الثقيلة ، وتأسست مراكز جديدة ، وفى نفس الوقت تم تأسيس الوحدات الصغيرة المتنوعة والمنتشرة كالأفران المتخلفة backuard Furnaces ولم تحقق هذه التجربة النجاح الكامل بسبب الاحتكاك بين القطاعات الاقتصادية ، وعجز الطاقة التصديرية ، وفشل الزراعة فى مسايرة التقدم الصناعى . ومن ثم تحولت السياسة فى الصين إلى سياسة مماثلة لسياسة الهند حيث تشجيع الصناعات المتصلة بالزراعة كالمخصبات والجرارات . والآلات الزراعية . وبرغم الصعوبات ، فقد تحقق تقدم ملحوظ وفى ١٩٧٥ حقق الإنتاج ٢٩ مليون طن من الحديد الصلب ، ٣,٣ مليون طن من المخصبات النيتروجينية ، وظهرت إلى الوجود صناعة هامة لنسيج التصدير من القطن .

وقد اتبعت أقطار أخرى من العالم الثالث أنماطا أقل قوة للنمو المخطط ، فبرغم أهمية تخطيط التنمية فى البرازيل Brazil ، فإنه قد افتقد الطبيعة الشمولية ، والنظرة البعيدة المدى التى ميزت التخطيط الصينى والهندى . واختلفت أيضا من حيث نمط الملكية ، حيث اقتصرت ملكية الدولة على بعض المشروعات الفردية وليس الصناعات الكبيرة المتكاملة ، وسيادة قطاع خاص كبير يلعب الاستثمار الأجنبى دوراً كبيراً عن الدور الذى يلعبه فى كثير من أقطار العالم الثالث . ومع ذلك فالنجاح البرازيلى أصبح جوهريا ، حيث تسهم الصناعة الآن بدرجة أكثر فى إجمالى الناتج المحلى أكثر من الزراعة ، برغم أنها تستخدم ١٦ ٪ من قوة العمل فى مقابل ٤٠ ٪ تستخدمهم الزراعة . وحيث تنتج ٩٠ ٪ من السلع المصنعة محليا ، بما فيها ما يزيد على ٨٠ ٪ من السلع الرأسمالية ، وتتميز الصادرات الصناعية بأهمية متنامية .

وهناك بعض الأقطار التى تبنت موقفا مضاداً للتنمية المبكرة للصناعات الأساسية ، وركزت على سلع الاستهلاك ، وبخاصة تلك الصناعات التى تستخدم المادة الخام المحلية . فقد شجعت نيجيريا النمو فى الزيوت النباتية والكاكاو والطعام والألياف ، ويتوافق نمو الصناعة الأكثر أساسية مع إنتاج الأسمنت أساساً . وقد حاولت أمم أخرى تأسيس صناعات من أجل التصدير وليس من أجل الأسواق المحلية . فقد استفادت هونج كونج ، تايوان ، كوريا الجنوبية من قوة العمل والمهارات المكتسبة ورأس المال المدخر لكى تنتج من أجل الأسواق الخارجية ، وفى بعض الأحيان

= أن معظمها ينتمى إلى الطبقة البرجوازية بشرائحها المتعددة ، ومن ثم فقد كانت هذه الصفوة أميل إلى اختيار الحلول السهلة والاختيارات السهلة ، ومن ثم كانت خياراتها غربية أساساً ، مما جعلها تعمق التبعية حتى بعد مرحلة الاستقلال . ( المترجم )

نجدها تستخدم المواد الخام المستوردة من الخارج . فمثلا تنتج هذه البلاد أنواع النسيج ، والملابس ، والباروكات ، واللعب والسلع الكهربائية من أجل الأسواق فى أوربا واليابان وأمريكا الشمالية .

وقد حققت أقطار العالم الثالث منذ ١٩٤٥ معدلات نمو صناعى تجاوزت ٧ ٪ فى السنة فى مقابل ٥,٦ ٪ فى الأقطار الصناعية . ومن ثم تحقق تغير فى البناء الاقتصادى وتيسرت درجة عالية من الاكتفاء الذاتى . غير أن التصنيع لم يستطع بصفة عامة أن يساير التحضر والنمو السكانى ، حتى أنه لم يستطع أن يؤدى دوره المستوعب للعمالة . فقد كانت نسبة نمو التصنيع فى أمريكا اللاتينية بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٨ حوالى ٦,٩ ٪ بينما ارتفع الناتج القومى الإجمالى بحوالى ٥,٢ ٪ ، غير أن معدل استيعاب قوة العمل فى أغلبية الأقطار كان أقل من معدل نمو كل من السكان والسكان الحضريين . إذ إزداد سكان الحضر فى أمريكا اللاتينية بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ بنحو ٤,٢ ٪ فى السنة ، فى حين ارتفعت عمالة التصنيع بنحو ٢,٨ ٪ فقط . وكنتيجة لذلك توجد نسبة متنامية من السكان القادرين على العمل ليسوا مستوعبين فى العملية الإنتاجية ، وتم تجاوزها من قبل التنمية الاقتصادية . ويعتبر ذلك صحيحا خاصة بالنسبة للسكان المتنقلين من الريف إلى المدينة . هذا وقد قدرت مستويات البطالة الصريحة فى الأقطار المتقدمة بما يزيد على ٧ ٪ ، بل قدرت مستويات البطالة الصريحة فى المدن الأساسية للعالم الثالث بما يزيد عن ١٠ ٪ . وهناك دليل إضافى بأن مستويات البطالة بين العمال الشبان ، أعنى قوة العمل الإضافية المفروضة على السوق قد بلغت ضعف معدل قوة العمل بكاملها على الأقل .

وما تزال مسألة التكنولوجيا الملائمة لتصنيع العالم الثالث مطروحة للمناقشة . حيث تأكد أن قدرة استعارة التكنولوجيا القائمة فى الأقطار المتقدمة ، كما استعارت فرنسا وألمانيا من بريطانيا فى الثورة الصناعية الأوربية ، يعتبر عاملا لصالح الأقطار المتقدمة . حيث يفترض ذلك ملاءمة التكنولوجيا القائمة المتقدمة التى تمتلكها الأقطار الصناعية لخليط من عوامل الإنتاج المتيسرة فى العالم الثالث* غير أن التكنيكات التى طورت فى العالم الصناعى للاستفادة من العمل النادر

---

* تؤدى استعارة التكنولوجيا المتقدمة والقائمة فى العالم الصناعى إلى إهدار الإمكانيات القومية للعالم الثالث من ناحية لأنها لاتتلاءم مع المواد الاساسية المتوفرة فى البلاد النامية كوفرة اليد العاملة هذا إلى جانبى أنها تؤسس لدى بلاد العالم الثالث ما يمكن أن نسميه بالتبعية التكنولوجية فأى تغير يحدث فى الهيكل التكنولوجى للعالم المتقدم لابد أن يفرض تغيرات متابعة فى تكنولوجيا العالم المتخلف الذى استعار أصولها فيما سبق . وهو ما يرسخ التبعية هذا إلى جانب أن تكنولوجيا العالم الغربى ذات طبيعة تصديرية أساساً وهو طبيعة تخالف معطيات العالم المتخلف حيث افتقاد رؤوس الأموال . وأيضاً افتقاد أسواق التصريف ، ووسائل النقل الملائمة . ( المترجم ) .

باعتباره مصدرا مكلفا ، ليست هى بالضرورة التكنيكات الأكثر ملاءمة للأقطار النامية حيث وفرة العمل وندرة رأس المال . وبرغم ذلك فهناك اتجاه من قبل المخططين والسياسيين فى العالم الثالث لتفضيل تكنيكات رأس المال المكثف وليس العمل المكثف فى برامجهم للتصنيع [١] . وقد لوحظ نمط تكنيكات رأس المال المكثف بصفة خاصة فى نمو صناعات مثل مشغولات التعدين وإنتاج الكيماويات والمركبات ، وفى الصناعات التقليدية أيضا . فقد تضمن برنامج لتحديث صناعة نسيج القطن فى البرازيل وإعادة تجهيزها فى عام ١٩٦٣ نحو ٣٠ ٪ من قوة العمل . وهناك حالة تمت لتطوير الصناعات الصغيرة أو الاستفادة من أحد أشكال التكنولوجيا الوسيطة ، التى تمتلك قدرات عالية لاستيعاب العمالة . اذ إحتلت تنمية الصناعات الصغيرة فى كل من الهند وغانا جزءا هاما من سياسة التخطيط ، إذ تم تأسيس ما يزيد على ٢٦،٠٠٠ وحدة من هذا النوع فى الصين .

وهناك مشكلات أخرى تتصل بحجم السوق وتكاليف الإنتاج ، إذ تتسم الصناعات التى تأسست بفعل الحماية الجمركية بإنتاج عالى التكلفة ، وبخاصة فى حالات الطلب المحلى المنخفض ، حيث تعمل المشروعات تحت مستوى الحد الممكن للإنتاج . فمثلا تعمل المشروعات الصناعية فى الولايات المتحدة بصفة عامة بكفاءة تتجاوز ٨٥ ٪ ، فى حين تعمل المشروعات الصناعية لكثير من بلاد العالم الثالث بمتوسط يتراوح بين ٦٠ ٪ ، ٨٠ ٪ من كفاءتها أو أقل من ذلك .

ويعتبر الميل المستمر للتركيز المكانى خاصية أخرى تميز التصنيع فى العالم الثالث . فبرغم لتحرر الكبير من المؤشرات المكانية لخام الحديد والبخار والفحم كما حدث فى الثورة الصناعية الأولى ، فإن تيسر الكهرباء ، والمواد الخام الجديدة ، والاستفادة من المصادر البديلة لم يؤد إلى توزيع النشاط الصناعى . ففى البرازيل يعمل ما يزيد على النصف فى سان باولو . وريودى جانيرو ، بيلو هورزونت Belo Horizonte وترتبط نصف العمالة الصناعية فى المكسيك بمدينة المكسيك ، ويوجد ٦٠ ٪ من قوة العمل فى تسعة مراكز صناعية فى الصين* .

(١) يعتبر تفضيل صفوات العالم الثالث فى استراتيجياتها التنموية – الاعتماد على تكنولوجيا رأس المال المكثف من أهم العوامل التى تعمق حاجة هذه البلاد إلى المساعدات الخارجية ، ومن ثم خضوع استقلالها السياسى والاقتصادى وربما الحضارى لضغوط الدول المانحة تحت وطأة الحاجة إلى رأس المال فى اطار هذه المساعدات . بل إننا ننظر إلى ممارسات الحوار بين الشمال والجنوب أو بين الفقراء والأغنياء كتعبير عن استراتيجيات انهزامية ، لأنها تعنى أولاً وأخيراً حاجة الفقراء إلى مساعدات الأغنياء وقد كان ينبغى أن يكون طريق تنمية العالم الثالث أكثر راديكالية من ذلك . ( المترجم )

* إلى حد كبير يتصل التركز المكانى لصناعات العالم الثالث فى المراكز الحضرية باكتمال البناء التحتى ، ووجود معدلات كافية من المستهلكين واسواق التصريف المحلية فى المدن أساساً ( المترجم )

وتميل قوى السوق لتفضيل استثمار رأس المال فى هذه الأماكن حيث تكون العائدات مرتفعة . وفى الاقتصاديات المخططة فإنه من السهل أن تخطط لاستثمارات كبيرة فى مراكز قليلة مختارة . وقد تساهم هذه الاستراتيجية بصورة عامة فى الإسراع من معدلات نمو الناتج القومى ، غير أنها قد تخلق على المدى الطويل مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة . وتوحى خبرة المناطق المقهورة فى الاقتصاديات المتقدمة أن مشكلات عدم التوازن الإقليمى هذه ليس من السهل حلها . فبرغم أن أقطار العالم الثالث تخضع لعملية تحضر سريع ، فمازالت قطاعات أساسية من سكانها باقية فى القطاعات الزراعية . ومن ثم فسوف تصبح فرص العمالة البديلة ضرورية بالنسبة للبشر الذين يعجز القطاع الزراعى عن استيعابهم ، باستخدام تكنيكات ملائمة لقوة العمل والموارد الطبيعية لهذه المناطق . وقد قدم توزيع الصناعات فى المراحل الأول للتصنيع عبئا إضافيا مكلفا ، إلا أنه قد يساعد على خلق جذب مضاد لبؤر الهجرة فى المراكز الصناعية القائمة . وقد استخدمت المجمعات الصناعية فى بعض الأقطار لتشجيع اللامركزية ولتخفيض تكاليف توفير البناء التحتى للطاقة والمياه والنقل بتركيزه فى مواقع منفردة . وقد تم تأسيس ما يزيد على ١٠٠ من هذه المجمعات الصناعية فى الهند . وفى البرازيل يوجد اثنا عشر مشروعاً بقوة عاملة تتجاوز ١٦,٠٠٠ عامل .

وتواجه أقطار العالم الثالث التى تحاول التصنيع بالإضافة إلى المشكلات الداخلية عقبات هائلة . إذ تدفعها عدم كفاية أسواقها إلى البحث عن الأسواق فى العالم المتقدم ، وبخاصة فيما يتعلق بالمنتجات التى لديها ميزة أساسية بشأنها ، مثل المنسوجات القطنية ، والملابس ، والأحذية ، والجلد والمنتجات الغذائية . وهى تعمل من أجل تغير نمط التجارة الصناعية . حيث تحاول تصدير هذه السلع فى مقابل السلع الرأسمالية والمنتجات الصناعية الأخرى المتقدمة تكنولوجيا من الأقطار المتقدمة . وقد قوبل التعبير عن هذه الأمانى خلال مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD* بتعاطف محدود من قبل الأمم المتقدمة والقلقة بشأن حماية عمالتها وصناعاتها المحلية . حيث استخدمت التعريفات الجمركية ، ونظم الحصص ، وعديد من الوسائل الأخرى لتحديد الصادرات من سلع العالم الثالث . هذه كالبن أو الأحذية والمنسوجات القطنية .

وتوجد احتمالات أخرى لتشجيع التصنيع تكمن فى تشجيع صناعات إحلال الصادارت ، والتى عن طريقها تخضع المنتجات الأولية التى يصدرها العالم الثالث فى العادة ، وإلى حد كبير

* يشير الاختصار Unctad إلى معنى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتعتبر اختصاراً للكلمات .
United Nations Conference on Trade and Development

بدون أى تصنيع ، لدرجة من التصنيع المحلى ، ثم يتم تصديرها إلى أسواق العالم المتقدم ، كسلع مصنعة أو نصف مصنعة . بيد أن ذلك يتطلب توفر مدخلات كالطاقة الكهربائية الكافية ، ويتم التصرف نحو عدد من المنتجات على هذا النحو مثل معدن البوكسايت من جزر الكاريبى ، والصفيح البوليفى.

ويقدم التوسع فى الأسواق فى العالم الثالث ، من خلال أى من أشكال التكامل الاقتصادى فرصا إضافية من أجل التصنيع أيضا . إذ قد يوفر خلق الأسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة أسواقاً أكبر ومن ثم يسمح بنشأة اقتصاديات التصنيع الكبيرة إلى جانب درجة من التكامل فى البناء الصناعى لعدد من الدول الأعضاء . وقد فرضت بعض المعوقات على هذه المشروعات من قبل العلاقات التصديرية غير الكاملة بين الدول الأعضاء ، بينما قد تؤدى المنافسة الداخلية إلى الإضرار بالصناعات القائمة قبلاً ، وقد تستفيد بعض الدول من ذلك على حساب دول أخرى . وهناك دليل على اعتبار أن كينيا كانت الدولة المستفيدة بصفة خاصة من السوق المشتركة لشرق أفريقيا . أما بالنسبة للسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، فقد طرح مفهوم الصناعات المتكاملة ، فى إطار الجهود لتأمين توزيع متعادل لنمو التصنيع ، بينما أعطيت مكانة مختلفة ، فى منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية للأقطار الأقل نموا لحمايتها من منافسة الصناعات الأكثر تقدما فى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك . ولقد أدت الشركات المتعددة الجنسية فى الأقطار النامية غير المعادية لرأس المال الأجنبى موجبا للاهتمام . إذ تثير طبيعة هذه التنظيمات تساؤلات تتعلق بالإستراتيجيات المتصلة بالعمالة والاستفادة من المادة الخام والأسواق ، وهى تساؤلات تتسق مع المصالح والطموحات القومية . إذ تقدر الاستثمارات الأمريكية فى كل القطاعات الاقتصادية للعالم الثالث بنحو ٢٨ ٪ من جملة الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة ، وإن كانت تقدم حوالى نصف إجمالى العائدات .

ويتصل الاهتمام الأخير والمتزايد بالبيئة العالمية ، وهو الاهتمام الناتج عن مستويات التلوث المتزايدة والحدود المفترضة على النمو ، بأهداف تصنيع العالم الثالث . فقد أصبح موضع اقتناع أن الآراء ecodoom المتطرفة قد تؤدى إلى وجود عوائق فى طريق تصنيع العالم الثالث ، بينما يمكن أن يؤدى فرض ضوابط على التلوث العالمى إلى رفع التكاليف العالية للتنمية لما هو أكثر من ذلك . ويعتبر نمو صناعات تلوث العالم الأول فى المستقبل أحد الافتراضات موضع الحوار والمتصلة بقضيتى التلوث والحاجة إلى التصنيع الذى قد يكون له قدرة فى العالم الثالث الأقل تصنيعا والأقل تلوثا . وتحتاج هذه القضايا وغيرها من القضايا الأساسية المتصلة بالتصنيع لمناقشات أكثر بين الأمم التى تم تصنيعها والتى يتم تصنيعها الآن .

# الفصل الثالث عشر

## التحضر فى العالم الثالث

**ألن .. مونتجوى**

**أولا :** معدلات النمو الحضرى .

**ثانيا :** مدن الأكواخ .

**ثالثا :** مشكلة واضعى اليد .

الفصل الثالث عشر

# التحضر فى العالم الثالث

## ألان . ب . مونتجوى

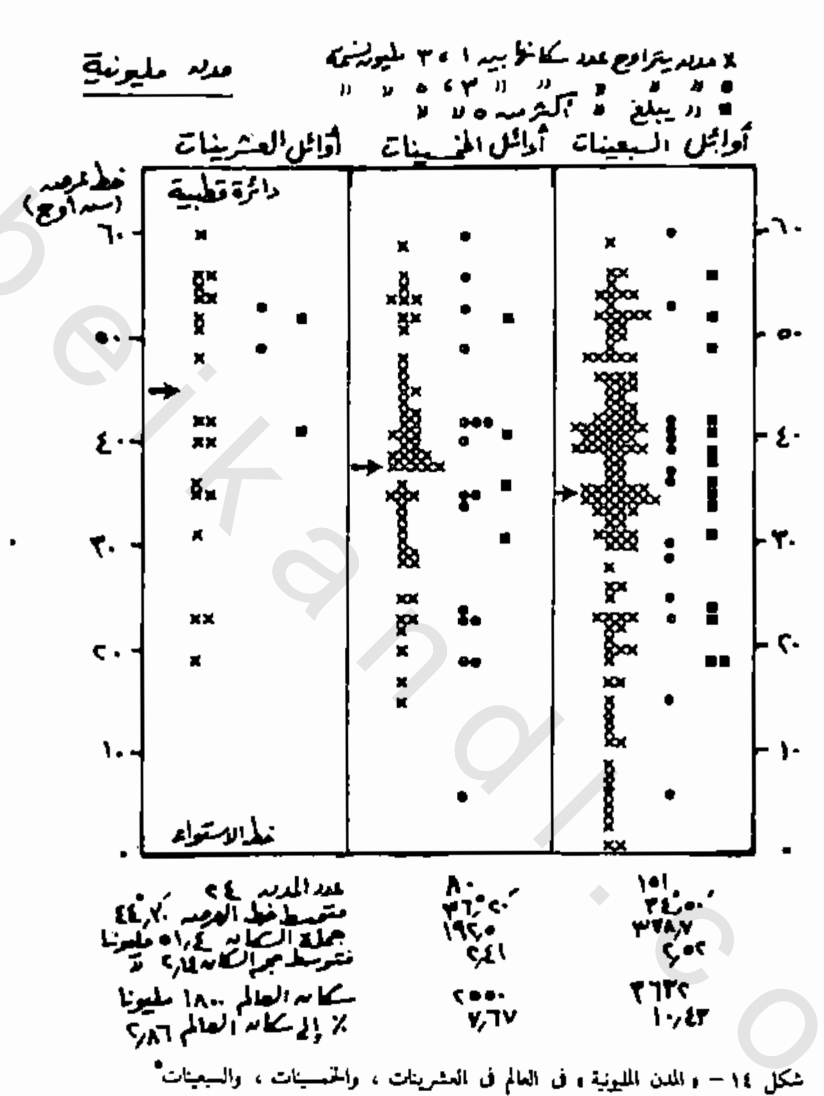
يعتبر التحضر دلالة على التحديث ، وإشارة على النمو والتقدم الاقتصادى . فالعالم بكامله يتقدم نحو وضع أكثر تحضرا ، وفى حين أصبحت عملية التحضر أكثر إكمالا تقريبا فى عدد صغير من الأقطار الصناعية الفنية . بدأ إتجاه ملحوظ فى السنوات الأخيرة فقط نحو التحضر يكتسح الأقطار الأقل نموا . إذ يقع الآن تحضر متزايد عبر العالم النامى . ولكن لسوء الحظ فى فترة بعيدة عن متناول التطورات الاقتصادية ، ويعانى العالم الثالث الآن أزمة حضرية هائلة على نطاق مجهول بالنسبة للأقطار المتقدمة خلال الفترة الرئيسية لنموها الحضرى . فعبر العالم النامى ، وبخاصة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية بدأت عملية هروب من الأرض : موجة مد من سكان الريف الذين يهددون باكتساح المدن ، مع احتمال أن يجلبوا معهم عدم تكاملهم الاجتماعى والاقتصادى .

وقد نمت العمالة البديلة فى الأقطار المتقدمة أثناء فترة التغير والكفاءة المتزايدة للزراعة . وظلت مستويات وفيات الحضر أعلى من تلك الموجودة فى بقية القطر بحيث ساعدت على تقليل الفجوة بين الأعداد المتزايدة للعمال وبين العمل المتيسر . وقد ساعد النقل بالجملة على الهجرة ذات المسافات الطويلة والرخيصة مما سمح للملايين أن يمروا بالمدن الصناعية الجديدة وأن يبحثوا عن حياة جديدة عبر البحار . وعلى ذلك فبرغم أن هناك حركة هائلة وقعت من داخل الريف فإنها قد استمرت على مدى فترة طويلة من الزمن ، ولم تركز فقط على المدن . أما الفيضان الذى يكتسح الآن العالم الثالث متجها نحو المدن ، فهو فيضان ليست له أية علاقة بالتوسع فى الفرص والاقتصاديات الحضرية . حيث استبدلت العمالة المنخفضة فى الريف بالبطالة فى المدن .

## أولا : معدلات النمو الحضرى

تعتبر السرعة المدهشة للتحضر فى العالم الثالث مروعة إلى حد كبير. حيث تضاعف حجم المدن الرئيسية مرتين أو ثلاثا وأصبحت خلال عقد واحد نمطا له ملامحه. فمثلا نمت مدينة الجزائر Algiers من ٣٠٠,٠٠٠ نسمة فى ١٩٥٠ إلى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة فى ١٩٦٠ . وهى الآن تعتبر أحد المدن الأفريقية المليونية ، وقد سجلت مدينة أكرا Accra وليما Lima ونيروبى Nairobi زيادة مماثلة فى مجملها . بينما وصلت مدينة طهران Tcheran ودلهى Delhi وبورتو أليجر Porto Alagre إلى أكثر من الضعف خلال هذه الفترة . وقد يعتبر التوسع فى الحدود مسئولا هنا وهناك عن بعض من هذه الزيادة ، غير أن المسألة تتعلق بصفة عامة بالتوسع الجامح وغير المخطط . وبمجرد أن أصبحت الإحصاءات متوفرة ، فإنها أكدت أن المدن الأكبر هى التى اتسعت بمعدلات أسرع ، بينما كانت المدن الصغيرة ، وبخاصة فى أفريقيا ، ذات قوة جذب أقل ، ومن ثم مالت لأن تكون ساكنة من حيث سكانها . وقد تأكد ذلك بالمعطيات التى تيسرت عن مدن العالم التى بلغ تعدادها مليون نسمة فأكثر ، حيث وجد أنها تتزايد أسرع فى الحجم من المدن الصغيرة ، وأن أكبرها تلك التى يسكنها خمسة ملايين – هى الأكثر سرعة بينها من حيث النمو . وقد لوحظ فى العشرين سنة الأخيرة أن الزيادة الأكبر سواء فى عدد المدن المليونية ، أو فى عدد سكانها كانت بمعدلات أقل ، وبخاصة فى العالم الثالث .

وقد ازدادت نسبة سكان الحضر فى السنوات الأخيرة بالنسبة للعالم ككل ، حيث بلغت ٣,٢ ٪ ، غير أنه فى العالم النامى تجاوز هذا الرقم ٥ ٪ ، وتصل النسبة السنوية للنمو بالنسبة لأكبر المدن إلى أعلى من ذلك بكثير : فقد نمت لوساكا Lusaka مثلا بنسبة سنوية بلغت حوالى ١٢ ٪ بين ١٩٦٣ ، ١٩٦٨ : وحيث تضاعف السكان خلال سبعة سنوات . ويتوقع بحلول ١٩٨٠ أن تتجاوز حوالى ١٨ مدينة فى أمريكا اللاتينية رقم المليون ، وسوف تتجاوز أربعة مدن منها – بونس إيرس ، سان باولو ، ريودى جانيرو وبوجوتا Bogota من حيث سكانها أكثر من ٥ملايين نسمة . أما مدينة كلكتا فهى مزدحمة بدرجة مبالغ فيها بحيث يقدر أن بها ٦٠٠,٠٠٠ نسمة بلا مأوى على الإطلاق ، ويتوقع أن يصل سكانها إلى أكثر من الضعف ، لكى يبلغ نحو ١٥ مليون نسمة بحلول ١٩٨٠ . وتتجاوز معدلات النمو هذه كثيراً عن معدلات الزيادة الطبيعية ،




شكل ١٤ – « المدن المليونية » فى العالم فى العشرينات ، والخمسينات ، والسبعينات*

---

* يقرأ هذا الجدول من اليسار إلى اليمين حسب اتجاه الأسهم .

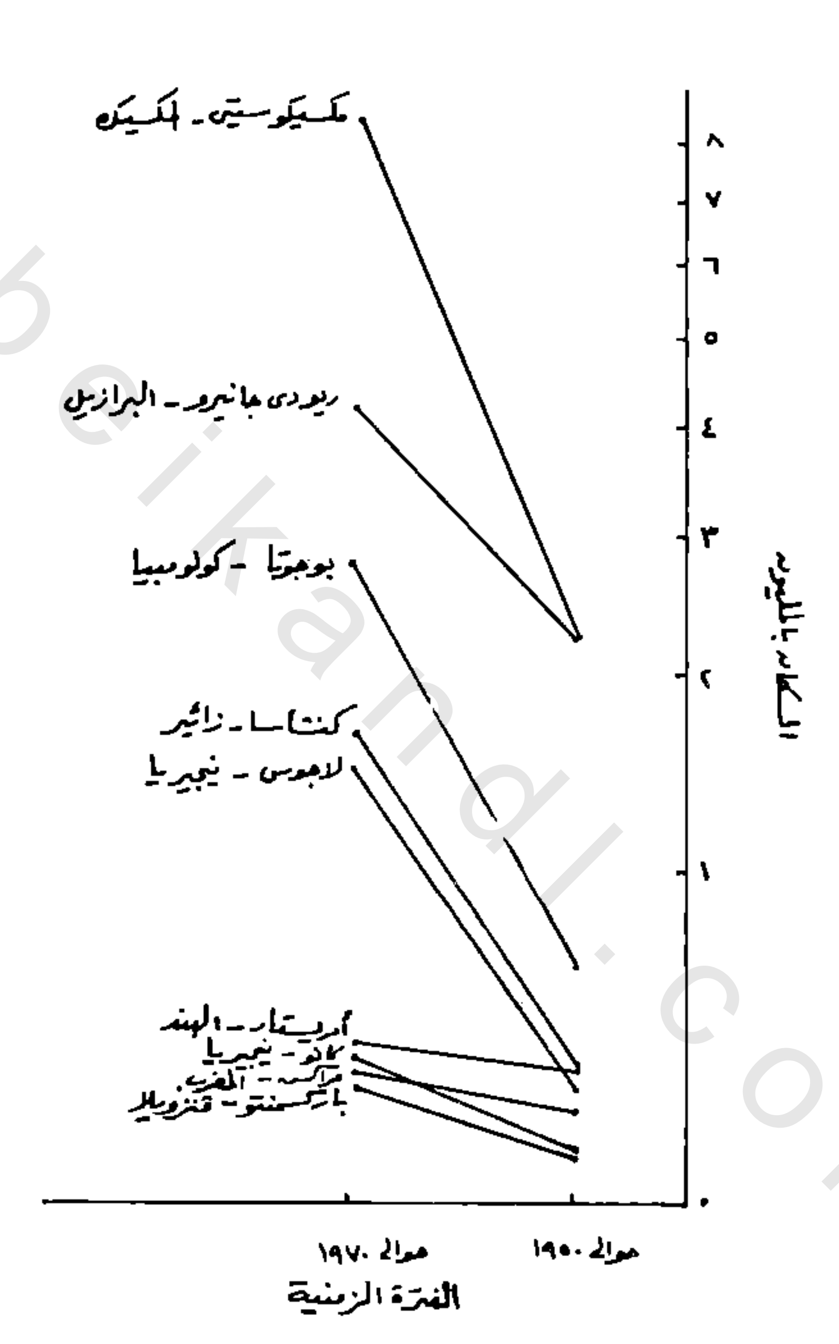
ومن ثم فهي تمثل الهجرة من الريف إلى المدن أساساً .

لكن لماذا يحدث ذلك على هذا النطاق الواسع ؟

أولا : بالمقارنة بتجاربنا نجد أن كل عمليات التنمية فى العالم الثالث لا تتجه إلى الازدياد فقط ، ولكنها تتجه أيضا نحو التركز مكانيا . إذ تعاق محاولات تنمية الاقتصاد عن طريق التوسع فى قطاعه الصناعى بسبب المستوى الفقير للبناء التحتى المتيسر . حيث توجد الخدمات الأساسية التى تحتاجها الصناعة مثل الكهرباء والإمداد بالمياة النقية ، والطرق وتسهيلات الموانى والسكك الحديدية فى المدن الكبيرة فقط ، وغالبا ما تكون العاصمة هى فى الحقيقة المدينة الممكنة من حيث الحجم ، ومن ثم فهى تفترض لنفسها أهمية مبالغ فيها داخل القطر . حيث توجد فى مدينة على هذا النحو سوق مباشرة للمصنوعات ووفرة اليد العاملة التى تنتظر التدريب . وعادة ما تكون الفرصة ضئيلة أمام النمو الصناعى لاختيار المكان وبمجرد تأسيسه فإن وجوده يرفع من قوة جذب هذه المدينة ، حيث أنه كلما تجمعت صناعات أكثر كلما أصبحت تكلفة حاجاتها من البناء التحتى أكثر رخصا . مثال على ذلك ، تعتبر داكار Dakar التى بها ١٦ ٪ من سكان السنغال Senegal مسئولة عن ٨٠ ٪ من العمال فى صناعة السلع و ٧٠ ٪ من عمال ٪لقطر العاملين بالتجارة * .

ثانيا : بالإضافة إلى ما تعرفه عن جذب المدينة ، يوجد أيضا الدفع من الريف . حيث فرص التقدم فى المناطق الريفية فقيرة . إذ تسود زراعة القوت على نطاق العالم النامى ، وعادة ما تكون وسائل الاقتصاد الزراعى ، المقلسة من قبل التقاليد بدائية بصورة عامة ، وغير ذات كفاءة من وجهة النظر الغربية . وفى الغالب تؤدى الزيادة السكانية الزراعية المرتفعة إلى فلاحة الأرض غير الصالحة ، واستتراف التربة . ومن المحتمل أن تؤدى إلى تآكل الأرض وانهيارها بشكل عام . ويسهم تفتت الحيازات ، والفترات القصيرة لراحة التربة ووقوع الفيضانات والجفاف فى جعل الزراعة اسلوبا شاقا للحياة . وحيثما تسود القبلية ، كما هى الحال فى معظم أفريقيا ، فإن الأرض قد توزع أو تفلح بشكل مشاعى ، وكلاهما ليس أسلوبا لتوفير الحافز للتحسين أو التجديد . ويعتبر

* إلى حد كبير يتفق الوضع فى مصر مع هذه التعميمات إذ نجد أن نسبة زيادة العمالة بين ١٩٣٧ و ١٩٦٠ كانت أكبر بكثير فى المدن الرئيسية ( ١٢٩ ٪ ) منها فى الأقاليم ( ٣٥ ٪ ) والسمة العامة هى الزيادة فى عمالة الخدمات بالأقاليم والقطاع الثالث وذلك بالرغم من نصيبه المبدئى الصغير ( ١٨ ٪ عام ١٩٣٧ ) إذ نجده قد استوعب عددا من العمال أكبر من العدد الذى استوعبته الزراعة - أى ٢٠٩,٠٠٠ مقابل ١٦٢,٠٠٠ بين عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٧ ، ٤١٨,٠٠٠ مقابل ٣٨٣,٠٠٠ فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ نقلا عن ( روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٦ طبعة أولى ص ٣١٣ ) .




شكل ١٥ معدلات النمو بالنسبه للمدن الكبرى والمدن الصغرى

نسق العائلة الذى يسود معظم العالم النامى عاملاً آخر غير حافز بالنسبة للفرد الذى يبحث عن الرقى الشخصى ، لأن ثروته ، مثل فقره مشترك مع عدد كبير من الأقارب والجيران . ومن ثم فعلى نقيض خلفية من الفقر الزراعى المزمن ، والريف الساكن غير المتطور ، قد تبدو الجاذبية الاجتماعية والاقتصادية للمدن ذات سحر خاص .

وتظهر المؤشرات الأدنى للتنمية الاقتصادية فى المدن الرئيسية لأكثر الأقطار فقراً مع نمو الصناعات ، والمنافع ، والخدمات ، وأسباب الراحة ، وتعتبر المدن هى التى توفر التعليم والرعاية الصحية فى المقام الأول . ويرتفع مدى عائد الأجر للوظائف ، وبخاصة مع توسيع قطاع الخدمات أو القطاع الثالث ، وحتى بالنسبة لهؤلاء ذوى المهارة الضئيلة ، حيث يتأسس مستوى أعلى للحياة مما هو ممكن فى القطاع الريفى وتضاف عوامل الجذب الاجتماعى إلى كل من عائد الأجر ، وصنوف الراحة والترفيه الجديدة لتشكل جانبا من الإمكانيات المثيرة التى يقدمها هذا الأسلوب الجديد للحياة بالنسبة للإنسان فى القطاع الريفى .

## ثانيا : مدن الأكواخ Shanty towns

ويتمثل نتاج هذه الحركة المتسارعة إلى المدن عادة فى التزايد الكبير لمناطق الاستيطان التلقائى الهامشية ، والتى يتم امتلاكها بوضع اليد . حيث تشكل هذه المناطق مدن الأكواخ Fauelun فى ريو دى جانيرو ، والباسطى (مدن العشش الصفيح) bustees فى الهند ، ومدن الأكواخ gourbivilles فى تونس ، ومدن الأكواخ bldonvilles فى الجزائر ، ومدن الأكواخ ranchos فى فنزويلا . حيث تبنى المآوى المخزنة بأى مواد كانت متيسرة : كالخشب ، وبراميل البترول المفرودة ، والأكياس ، والقش ، حيث نجد هنا وهناك أكواخ الطين البالية ، التى تلطف بصورة ضئيلة حرارة الصيف أو برد الشتاء . وحيث أوانى الطهى موضوعة على النار فى الفضاء محاطة بالخرق البالية للغسيل الجاف والنفاية والمراحيض والمصارف المكشوفة والأرض المفرخة للذباب والمرض ، وهى الظواهر التى تمت السيطرة عليها فى المدينة بصورة ملائمة منذ وقت طويل ، فهى تعتبر شاهدا على الفقر المدقع وعدم الراحة .

وليس كل القاطنين فى هذه المستوطنات من المعوزين : حيث غالبا ما يدفع النقص المزمن للإسكان العالى منخفض الأجر للحياة فى هذه المستوطنات ، ينتظرون على أمل تحسين الظروف. وقد يكون آخرون قد نزحوا من الأحياء الفقيرة ذات الشقق المزدحمة فى قلب المدن لكى يوفروا الإيجار ويبدءوا فى بناء منازل لهم فى ظل ظروف أقل ازدحاماً . ويتوفر قدر من الأمان فيما يتعلق بامتلاك الأرض ، فإن واضعى اليد هؤلاء يشعرون بأنه من المفيد أن يحسنوا منازلهم ومجتمعاتهم المحلية بالجهود الذاتية وذلك عن طريق تركيب بعض الخدمات الأولية . وقد تحتل بعض مستوطنات واضعى اليد جوانب تل كما هى الحال حول ريو دى جانيرو وليما : بينما ظهر البعض الآخر فى قلب وديان الملاريا والمستنقعات كما هى الحال حول باهيا Bahia بينما يعيش معظم السكان واضعى اليد فى جنوب شرق أسيا على هذا النحو كما هى الحال فى سايجون Saigon ، بانجكوك Bamgkok وهونج كونج Hong kong على شاطئ الأنهار والقنوات والبحيرات أو مؤقها .

وهناك بالطبع اختلافات فى نمط وطبيعة مستوطنات واضعى اليد . إذ من النادر أن تشكل مدن الأكواخ فى أمريكا اللاتينية ، وجزر البحر الكاريبى كما يبدو أوعية لاستقبال القادمين الجدد

من الريف . حيث يتجه القادمون الجدد مباشرة إلى المدينة إذا أرادوا أن يكونوا إلى جوار فرص العمل ، ومن ثم فهم يسكنون مساكن الأحياء المتخلفة داخل المدن . ومن هذه الأحياء المتخلفة يتحركون أخيراً كواضعين لليد لخلق مستوطنات غير شرعية . وعلى ذلك فهم منذ الآن لديهم خبرة حضرية ، وقد تكون لهم وظائف ، ومن ثم يكون الانتقال بشكل عام من أجل ظروف أفضل عن تلك الموجودة فى الحى المتخلف . وبمرور الزمن يحاول ساكنو الأكواخ ، عن طريق العون الذاتى المتبادل أن يتجهوا إلى تحسين مساكنهم ويرفعوا من مستوى رفاهيتهم ، وبخاصة حينما تشجعهم السلطات . ويبدو أن المستوطنات التلقائية فى أفريقيا وآسيا لا تدخل فى إطار هذه الفئة . حيث يتجه إليها المهاجرون من الريف مباشرة ، لكى يتصلوا بآخرين من الأسرة أو القبيلة . وعادة ما تكون كثافة السكان عالية ، والفقر أكثر حديه .

ويحيط هذا النوع من المستوطنات بالمدن الكبيرة وتستمر فى الازدياد من حيث حجمها . وينظر إليها بعض علماء الاجتماع أساساً كمأوى يتجه إليه المهاجرون الأول وبعض السكان المولودين فى الحضر كجزء من تكيفهم وحياة المدينة ، غير أن الأغلبية تنظر إليها باعتبارها إستراحة منتصف الطريق بين القرية والمدينة — فهى امتداد شبيه بظروف القرية حيث وجود الأقارب والأصدقاء ممكنا ، بينما تماثل الحياة الجديدة للمدينة ليتم البحث عن العمل المؤقت . وفضلاً عن ذلك ، فغالبا ما تصبح الإقامة المؤقتة دائمة أيضا ، طالما أن افتقاد العمل يقضى على الطموحات والآمال . وعلى ذلك يؤدى التزايد الشبيه بتزايد الخلايا إلى الزيادة فى حجم المدينة ، ومن ثم يخلق مشكلات ليست قابلة للحل فى مواجهة الإدارة . ويعتبر التهجير فى ريو دى جانيرو حسب معدل ٥٠٠٠ نسمة كل أسبوع أحد أنماط التعامل* مع هذه المشكلة من قبل أكبر مدن العالم الثالث .

---

* اتخذ حل مماثل فى مدينة القاهرة وان كان على نطاق أضيق حينما حاولت الحكومة فى ١٩٦٨/١٩٦٩ إعادة تهجير العاملين فى القطاعات الهامشية إلى محافظاتهم فى الوجه القبلى والبحرى ، وقد اتخذ ذلك صورة جمعهم وترحيلهم وإلى حد كبير يمثل ذلك نوعاً من الحلول الساذجة لهذه المشكلة . ذلك لأن الهجرة إلى القاهرة ترتبط بظروف بنائية اساساً فالهجرة إلى القاهرة تكون فى العادة نتيجة لفقر الريف الذى يأتى بسبب الزيادة السكانية المتنامية فى مقابل رقعة الأرض الزراعية الثابتة من حيث مساحتها ، مما أدى إلى انطلاق موجات الهجرة إلى القاهرة من الريف هذه الهجرة اتسمت بخاصيتين رئيسيتين أنها هجرة مباشرة إلى القاهرة العاصمة ، ومن ثم فهى لا تتوقف فى عواصم المحافظات أو المراكز . وذلك لافتقاد هذه الأخيرة فرص العمل الكافية وهى فى ذلك تماثل الريف تماماً وذلك لاحتكار القاهرة والاسكندرية لمعظم النشاط الاقتصادى غير الزراعى والثانية : أن فرص العمالة فى القاهرة لا تكفى ما يفد إليها ومن ثم ينساب معظم المهاجرين إلى القطاع الهامشى حيث بائعى الأرصفة والأقلام والدبابيس بالاتوبيسات العامة وما إلى ذلك أما الاستراتيجية الواجبة فى هذه الحالة فتتمثل فى خلق فرص عمل فى الريف عن طريق التصنيع الزراعى مثلاً . هذا إلى جانب تركيز قدر من النشاط الاقتصادى غير الزراعى فى المراكز وعواصم المحافظات مما يوفر لديها فرص عمل تتوقف الهجرة الريفية عندها ( المترجم )

ويشكل واضعو اليد حوالى ٤٠ ٪ من سكان كاراكاس Caracos ‏٣٠ ٪ من سكان جاكارتا Duakarta ، ٢٥ ٪ من سكان كازابلانكا Casablanca ويعتبر عنصر وضع اليد مسئولا فعلا على الأقل عن ٣٠ ٪ من سكان معظم مدن العالم الثالث .

جدول ( ٥ ) يوضح المستوطنات غير المسيطر
عليها فى بعض الأقطار النامية المختارة

| القطر | المدينة | السنة | المستوطنة غير المسيطر عليها | |
|---|---|---|---|---|
| | | | المجموع الكلى للسكان | النسبة المئوية من عدد السكان |
| تنزانيا | دار السلام | ١٩٦٧ | ٩٨ | ٣٦ |
| السنغال | دا كار | ١٩٦٩ | ١٥٠ | ٣٠ |
| باكستان الغربية | كراتشى | ١٩٦٤ | ٧٥٢ | ٣٣ |
| تركيا | أنقرة | ١٩٧٠ | ٧٥٠ | ٦٠ |
| كولومبيا | بينافينيترا | ١٩٦٤ | ٨٨ | ٨٠ |
| المكسيك | مدينة المكسيك | ١٩٦٦ | ١٥٠٠ | ٤٦ |
| بيرو | ليما | ١٩٦٩ | ١٠٠٠ | ٣٦ |
| فيتزويلا | ماراكيبو | ١٩٦٦ | ٢٨٠ | ٥٠ |

المصدر : الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الإسكان ، والبناء والتخطيط : المشكلات والأولويات فى المستوطنات البشرية ، ١٩٧٠ .

وقد حاولت بعض السلطات أن تميز بين سكان الأحياء المختلفة وبين واضعى اليد . فكلاهما يعيش فى بيئات متخلفة ، غير أن ساكن الحى المتخلف فى المدينة يدفع إيجارًا ، وهو مستأجر شرعى . ومن المأساة أن برامج إصلاح المناطق المختلفة قد تلكأت أمام الضغط المتزايد لسكان الأحياء المتخلفة غير الشرعيين ، وواضعى اليد . فنادرا ما يدفع واضع اليد الحضرى إيجارا ولكنه يحتل الأرض بلا شرعية . فأرضا مأواه المؤقت حينما تكون هناك أرض خالية ، متجاهلاً معايير

الإسكان الحضرى ، والعادات الصحية ، والصحة العامة . ففى سنة ١٩٥٨ ضمت ليما نحو ١٠٠,٠٠٠ من واضعى اليد غير أنه بحلول ١٩٦٤ أصبح هناك ٤٠٠,٠٠٠ منهم ٢٦٠٠٠ يعيشون على الأرض غير مسجلين للاستيطان حسب قوانين تخطيط ليما . وبمجرد تأسيس مستعمرات واضعى اليد هؤلاء فإنه من الصعب إزالتها ، ومن الآن فصاعدا يصبح الكثير منها قطاعات منظمة فى المجتمع الحضرى قادرة على التفاوض مع السلطات ، ومن ثم يتعاظم صوتهم بزيادة عددهم .

## ثالثا : مشكلة واضعي اليد

يتجاوز معدل فيضان البشر إلى المدن الأكبر فى العالم الثالث الآن كثيراً إمكانية توفير الوظائف فى تلك المدن . حيث تسبق نسبة السكان هذه إمكانية توفير المنافع والخدمات التى تعتبر العلامة الرئيسية للمجتمع الحضرى . ولمعالجة مشكلة وضع اليد أقامت البرازيل فى ١٩٦٥ بنكا قديما للإسكان . حيث أصبح هذا البنك أحد مؤسسات التنمية الاجتماعية الأكثر أهمية فى القطر . وتتمثل وظائفه الرئيسية فى تمويل الإسكان المنخفض التكلفة وإمداده بالمياه وكافة الشروط الصحية . ومنذ ١٩٦٥ قدم هذا البنك ما يزيد على ٧٥٠,٠٠٠ مسكن ، وبرغم ذلك تزايدت Fauelas وأخيرا أوضح رئيس البنك أن مدن البرازيل قد تتزايد لنحو ٥٧ مليون ساكن خلال العقد الحالى ، وهذا يمثل الحاجة إلى ٥ ملايين مسكن جديد ، وحوالى نحو ٤ ملايين توصيلة مياه سنويا – وهذه ليست مهمة سهلة أو ميسورة لبلد غنى ومتطور ، ومن ثم فمن المشكوك فيه أن تستطيع البرازيل إنجازها . أما فى حالة نيجيريا فقد قدر أن الإسكان الحضرى سوف يحتاج بحلول ١٩٨٥ لحوالى ٢٠٠,٠٠٠ مسكن سنويا . وأن التكلفة السنوية لتوفير هذه المساكن قد تصل إلى حوالى ١٢٥ مليون جنيه إسترليني أو ٥ إلى ٧ مرات حجم مستويات الاستثمار الحالى فى الإسكان . وليس من المحتمل تحقيق هذه الأهداف ومن ثم فمن المتوقع ان تزداد مشكلة الإسكان والأحياء المختلفة سوءا .

وإلى حد ما قد تبدو هذه الظاهرة بكاملها جزءاً رئيسيا وحتى حتميا بالنسبة لتحديث الاقتصاديات المتخلفة ، غير أنه يرتبط بذلك آلام خطيرة ومتنامية القسوة . ويوافق كثير من الباحثين الميدانيين ، وبخاصة فى أمريكا اللاتينية على هذا الرأى ، ويفترضون أن مدن الأكواخ تلعب دوراً ديناميا فى عملية النمو الحضرى للعالم الثالث . مؤكدين على حقيقة أن الفقر فى مناطق المدينة يعثر الأمل ، بينما هو فى المناطق الريفية يدفع إلى اليأس . إذ تعتبر مدينة الأكواخ بالنسبة للمهاجر إلى المدينة ، وبخاصة فى أفريقيا وجنوب شرق آسيا ، منطقة مستقبلة ذات ملامح مألوفة : فهى ليست من المدينة بشكل كامل ، وهى تعكس بعض التماثلات مع القرية . وقد يجد المهاجر بداخلها روابط قبلية وحتى أقارب يمكن أن يقدموا له المساعدة فى إنجاز التحولات والانسلاخات الشخصية التى عليه أن يتبعها . وبذلك تصبح مدن الأكواخ مجتمعات محلية ، حيث يظهر

القادة ، وقد تتبع مشروعات العون الذاتى ، كما هو الحال فى بعض أجزاء أمريكا اللاتينية ، فيما يتعلق بالعمل الطوعى فى مشروعات المجتمع المحلى . وبمساعدة وتعاون مجلس البلدية ، يمكن على هذا الأساس أن تتوفر الشوارع الرئيسية ، والإمداد بالإضاءة والمياه . وما ينبغى التسليم به أنه بدون مثل هذا التعاون فإنه يصبح من المستحيل فيزيقيا توفير خدمات الإمداد بالمياه ، والمجارى ، والصحة العامة ، وجمع الفضلات ، والإضاءة والتعليم . ومن ثم يصبح من المستحيل كذلك تحمل هذا العبء التمويلى بالنسبة لسكان المدن الموجودين ، حيث لا يدفع واضعو اليد أى قدر مادى أو ضرائب . والنتيجة هى الهبوط بظروف الحى المتخلف إلى الأسوأ ، حيث غالبا ما تدير كل الجهات الرسمية التى لا حول لها ظهرها لهذه المشكلات ، بحيث تبدو مغفلة القوى والتوترات التى تتولد فى إطار مستوطنات واضعى اليد المزدحمة .

ويرغم الآراء المتفائلة التى يبديها علماء الاجتماع فى أمريكا اللاتينية ، فهناك فى أفريقيا وجنوب شرق آسيا وجهة نظر عامة تؤكد أن الحركة المتطرفة والسريعة نحو المدن والمدن الكبيرة تقود إلى تعقد الأمراض الاجتماعية . حيث تقود الدرجة العالية من الازدحام وافتقاد مستويات الصحة العامة والعادات الصحية غير الملائمة صراحة إلى المرض وانتشار الأوبئة . إذ عانى bidonvilles فى تريبولى Tripoli من وباء التيفود فى نهاية الحرب ، وأخيراً أصبحت أمراض الجدرى والسل منتشرة . وتضر زيادة صغار الذكور بين القادمين الجدد البناءالسكانى ومن ثم يقود إلى مشكلات انحراف الأحداث ، ضعف المعايير الأخلاقية ، والخيانة الجنسية والزيجات المنهرة ، والبغاء ، والأمراض التناسلية . ويتمثل الخطر الأخير الذى أصبح مسلماً به فى الانهيار الفيزيقى والأخلاقى لأنماط الحياة الحضرية فى العالم الثالث ، أعنى أنماط وأساليب الحياة الحضرية الكائنة فى الأقطار النامية . وبذلك يصبح النمو الحضرى والمتطرف السرعة اندفاعة يمكن أن تؤثر فى كل الكيان الحضرى .

وهناك أيضا بعض المعانى السياسية لذلك . حيث يمكن أن توجد فى المدن معظم الحياة السياسية للعالم الثالث . فالاجتماعات والصحف والمتحدثون يمكن أن يطرحوا أفكارا جديدة ويثيروا الآراء . بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تصبح البروليتاريا الحضرية المحبطة قوة للتغير ذات تأثير فعال أكثر من عشر مرات عددها من الفلاحين المحيطين ، إذ أنه من السهل دفعها بوسطة الديماجوجيين ، ومن ثم فهى توفر عنصر متقلبا ومتفجرا فى المجتمع الحضرى . وتعتبر الضغوط التى قد تمارس لتوجيه قدر أكبر من رأس المال التنمية لغايات قصيرة المدى لتفريج التوتر الحضرى ، أكثر خطورة وإضرارا بالتنمية القومية ذات الأمر البعيد . وبصورة متزايدة قد تتأثر القرارات

الأساسية فى المجالات الإجتماعية والسياسية بواسطة سخط الجماهير الحضرية .

وتتطلب إزالة مدن الأكواخ وتوفير الإسكان الملائم والرخيص وقتًا وتكاليف هائلة ، غير أنه قد يكون من الممكن ذلك إذا أمكن إيقاف انسياب السكان إلى المدن الكبيرة . وبقدر ما ، فإن جعل المدن الصغيرة أكثر جاذبية قد يساعد على ذلك . غير أن السبب الرئيسى الذى ينبغى أن تتصدى له الوسائل العلاجية يتمثل فى التفاوت الواضح بين الفرص الاقتصادية فى المدينة والريف . فقد أصبحت القوة المتنامية للنقابات المهنية فى المدن الكبيرة واضحة فى فرضها لأجور حضرية عالية . وعادة ما يكون المستخدمون الحكوميون فى القطاع العام أفضل تنظيما وأن زيادات أجورهم تلعب دورها كأساس لنمط واسع من زيادات الأجور الحضرية . فى حين يستند اقتصاد القطاع الزراعى أساسا على زراعة القوت ، ومن ثم تنمو الفجوة بين الدخول الريفية والحضرية بدرجة أوسع . فى عام ١٩٦٨ كان متوسط دخل الفلاح الزامىZambian Farmer أقل من نصف العامل الحضرى الذى كان يتساوى معه فى ١٩٦٤ . وقد كشف بحث أجرى فى أوغندا فى ١٩٦٦ أن الدخل العينى والنقدى للفلاح المتوسط كان ٦٠ جنيهاً إسترلينيا سنويا ، بينما يتقاضى العامل الحضرى غير الماهر فى المتوسط نحو ١٢٥ جنيه إسترليني سنويا . وعادة ما يكون الدخل السنوى للعامل الحضرى يساوى ضعفين أو ثلاثة مرات بالنسبة لدخل العامل الزراعى : وهنا جوهر الجذب الذى تمارسه المدن على سكان الريف . ويعتبر عرض اليد العاملة الرخيصة أحد المصادر العظيمة التى تمتلكها الأقطار الناميةبصورة تفوق الأقطار المتقدمة . غير أنه إذا استمرت المعدلات الحضرية فى الزيادة ودفعت إلى سرعة زيادء الإنتاجية فإن عمليات رأس المال المكثف سوف تعمل بدرجة أكثر وأكثر على استخدام الآلات الموفرة لليد العاملة بدرجة أكثر . وتكون النتيجة هى ارتفاع البطالة وانخفاض المستوى العام للحياة .

وتشير الزيادة التى لا تهدأ للسكان الحضريين ، بالدرجة التى تتجاوز قدرات المدينة على الاستيعاب ، ومعدل نموها الاقتصادى ، إلى خطر انهيارها الاقتصادى والاجتماعى والفيزيقى فى المستقبل القريب إذا لم تتخذ بعض الإجراءات العلاجية . وتحتاج التنمية لتقليل آثار الجذب ، ولتضييق الفجوة الاقتصادية بين الريف والمدينة ، بإلحاح كبير إلى جهود كثيرة لتوسيع بناء العمالة المنتجة للمدينة . غير أن التنمية الريفية سوف تعانى من صعوبة بالغة إذا تزايد ترك القادرين على العمل فى الريف إلى المدينة إذ أكد وزير زامبى أخيرا أن حوالى ٤٥ ٪ من الزامبيين يعيشون فى المناطق الحضرية ، وأن من بين الباقين الذين يعيشون فى لريف نجد أن ٧٠ ٪ منهم من كبار السن ، والنساء والأطفال ، ١٥ ٪ من البالغين العاطلين ، ١٠ ٪ من المعوقين الذين يلزمون

مساكنهم . وغالبا ما تحابى سياسات الأثمان الزراعية المنخفضة سكان الحضر على حساب الفلاح . وعلى العموم ، فليس مما يدهش أن يترك القادرون الأرض مندفعين أفواجا إلى المدن . وسوف يصبح هذا العقد حساساً بالنسبة لكثير من مدن العالم الثالث . فإذا لم تستغل هذه السنوات لتأسيس إجراءات أخرى قوية لتقليل انسياب المهاجرين من الريف ، وإصلاح أحوال الموجودين . فعلاً فى مدن الأكواخ ، فإن الحياة الحضرية فى عدد من هذه المدن سوف تنهار حينئذ . وسوف تظهر الحاجة إلى اتخاذ قرارات حاسمة بالنظر إلى هذه الموارد المحددة إذا أردنا أن نمارس قدرا من الضبط على نمو الأقاليم الحضرية للعالم الثالث المتورمة فعلاً .

# الفصل الرابع عشر

## التنمية الريفية والتغير الريفي

**ديفيد سايدل**

**أولا :** حلول المدى القصير.

**ثانيا :** التنمية الزراعية فى مقابل التنمية الريفية .

**ثالثا :** نحو تحديد الأنساق الريفية .

**خاتمة .**

الفصل الرابع عشر

# التنمية الريفية والتغير الريفى

## ديفيد . سايدل

يجذب كل الفصل المكتوب عن أخطاء التخطيط الريفى فى أفريقيا والتقدم المتداعى للثورة الخضراء فى جنوب شرق آسيا الانتباه إلى حقيقة أن تناول قضايا التنمية الريفية فى الأقطار الأقل نموا كانت متعثرة بصفة عامة وفى أسوأ الحالات كانت إلى حد كبير غير ملائمة . وبرغم أن هناك عوامل كثيرة تعتبر مسئولة باسهامها عن فشل أى مشروع منفرد فإن هناك ثلاثة مجموعات أساسية متداخلة من الأخطاء المتعلقة بالمدخل الذى أفسد معظم المحاولات لخلق الظروف الملائمة للتنمية الريفية . وترتبط هذه الأخطاء بالمطالب التى أسستها الحكومات بالنسبة للحلول السياسية القصيرة المدى فيما يتعلق بالمشكلات الجوهرية البعيدة المدى ؛ وتنتج الأخطاء أيضا عن اعتقاد ذاتى قوى فى فضائل المدخل الأوربى – الأمريكى للتنمية ، وهو المدخل الذى يوازى التقدم بالتحضر والنمو الصناعى ؛ والأخطاء المرتبطة بافتقاد المعرفة فيما يتعلق بأنماط الحياة فى المناطق الريفية .

## أولا : حلول المدى القصير

تعتبر معظم الخطط الأولى للتنمية القومية فى الدول الجديدة نتيجة للمناسبات السياسية . حيث يكون الناخبون فى حاجة ملحة إلى شعارات مثل مطارات الطائرات المستقلة ، والمبانى النيابية ، والقصور الرئاسية . ومن الممكن أن تعتبر هذه التجديدات حتمية ومغتفرة لتحقيق الهدف المباشر المتعلق بخلق نوع من الإحساس بالاستقلال والهوية القومية . أما مالا يغتفر فهو أن تحاول تحقيق نتائج فى مجال التنمية الاقتصادية بوسائل مماثلة . ففى كل مكان غالبا ما كانت تطبق نماذج أوربا الغربية وأمريكا الشمالية للنمو من خلال الانتشار التكنولوجى والتصنيع واقتصاديات الأسعار ، مع إعطاء اعتبار ضئيل لمثل هذه التغيرات بالنسبة للأقطار السيئة التجهيز بالنظر إلى هذا الرشد الاقتصادى المتقدم . ولقد رأينا كثيرا ومازلنا نرى المحاولات لزيادة الناتج الزراعى بسرعة بقدر الإمكان وذلك عن طريق استعارة أساليب ومداخل تتبع إلى حد كبير التجربة الاقتصادية الأوربية والأمريكية .

وتبدو ( العملية التجارية Commercial operation فى بعض المناطق فقط فى شكل الزراعة ، أو إدارة وحدة لتربية الماشية ، متخلية عن مهمة خدمة حاجات الخطة القومية من أجل الإحلال السريع للواردات . وتعتبر مثل هذه المشروعات الكبيرة مصممة لخلق الانطباع فى مشروع الميزانية السنوية بحيوية القطاع الزراعى ، الذى ينمو ويسهم بفاعلية فى عملية التصدير بينما تبدو فى موضع آخر فى شكل مشروع لإعادة التوطين ، بحيث يتآزر حسب خطوط هذا المشروع — شبكة توزيع دقيقة للمساحات الصغيرة ، والخدمات المحددة والمناشط المفروضة والمرفوضة والتى تبدو غريبة بشكل فج حينما تواجه بنسيج الحياة الريفية التى تحيط بها وفى أفريقيا أخذت معظم هذه المشروعات عن تجربة لأخطاء كاملة مماثلة خلال الفترة الاستعمارية .

ومنذ انهيار مشروع تنجانيقاTanganyikaللفول السودانى فى الفترة التالية للحرب مباشرة فإن هناك كثيرا من المحاولات الضخمة لتقديم المفاهيم الأوربية الغربية للتنمية فى أفريقيا الاستوائية . نجد أن مشروعات إعادة التوطين والزراعة التجارية التى تكلفت فى مجموعها أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه إسترلينى قد فشلت كلية أو حققت نجاحا جزئيا فقط . والأمثلة كثيرة على هذه المخاطر . حيث تكلف برنامج إعادة توطين قرية الكونجا Conga الذى بدأ فى ١٩٥٠ وانتهى فى ١٩٥٦

بتكاليف إجمالية بلغت مليون جنيه إسترليني . ومشروع التنمية الزراعية لنيجيريا الغربية الذى بدأ فى ١٩٤٨ وانتهى فى ١٩٥٤ بعد استثمار رأس مال قدرة ٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني . ومشروع الزاندى Sandi فى السودان الذى شرع فيه خلال نفس الفترة وانتهى بالإضرابات والقانون العسكرى وذلك بعد استثمار بلغ نحو مليون جنيه استرليني . وحتى النجاح المحدود الذى تحقق فى مشروع الجزيرة فى السودان ينبغى أن يقابل بمستوى الاستثمار المنخفض فى بقية القطر . وفى النيجر حيث تأسس برنامج متقدم للرى الذى تأسس فى ١٩٦٠ بتكاليف قدرها ٢٧٥٠٠ فرنك CFA وهى عملة أفريقيا الوسطى الفيدرالية ) لكل هكتار بعائد استثمار قدره ٦,٥ ٪ . وهناك مشروع مماثل ولكن ذو مدى قصير اعتمد على الموارد المحلية بلغت تكاليفه ٣٥٠٠٠ CFA وأنتج عائدات كبيرة ، وحتى هذا المشروع خفض المشاركة المحلية إلى الحدود الدنيا .

غير أن ذلك لم يكن السياسة المميزة للحكم الاستعمارى . حيث حاولت الحكومات الأفريقية المستغلة أن تبدأ بالمثل بهذه الاهتمامات الاقتصادية والسياسية الضخمة . حيث تضمن تأسيس مشروعات كبيرة تتعلق بإعادة التوطين أو الرى وتوليد الطاقة تمزقات هائلة فى أنماط الحياة المحلية فى مقابل عائدات اجتماعية واقتصادية محدودة بالنسبة لهؤلاء الذين تعرضوا مباشرة لهذه التمزقات . وإجمالا ، فإن هناك أكثر من ٢ مليون من البشر الذين خضعوا لمشروعات التحسين أو إعادة التأهيل من هذا النوع ، وهم كم سكانى يعادل سكان عديد من الدول الأفريقية الصغيرة .

وقد توفر ممارسات التنمية ، هذه إجابات سياسية قصيرة الأمد ، عن طريق دفع الناخب غير المجرب بنشاط وديناميه الحكومات الجديدة ، غير أنها من النادر أن تؤسس تغيرات ريفية إيجابية يمكن أن تقود إلى أسلوب حى وأساسى بالنسبة للحياة الريفية . هذا إلى جانب أنها لم تشبع حاجات الفرد الذى شارك فى تغيير أساسه الاقتصادى ، من الاقتصاد السائد بصورة كاملة إلى الاقتصاد التجارى بصورة جزئية . فبين مشروع المزرعة والمستوطنة ، بين وحدة تربية الماشية ومساحة ٢ هكتار ، نجد أن الفرد ( التقدمى ) قد أسس تكيفاته بالنظر إلى واقع متزايد التعقيد . فعن طريق قسره نحو التوحد الإيجابى بمكانته داخل النسق السياسى الجديد ، ومن ثم انفصاله المتزايد عن جذوره بواسطة الفعالية الاقتصادية والسياسية المتوقعة منه ، نجده قد فرض عليه أن يبحث عن هدية جديدة . ولقد أدى التجاور المكانى لعديد من مداخل الإنتاج الزراعى ، التى جلبها التخطيط للمناطق الزراعية ، والتشجيع للسير فى الاتجاهات المتضادة والمتنافسة فى ذات الوقت جعل هذا الواقع تسوده الفوضى إلى حد كبير .

وتعتبر هذه المحاولات المتنوعة لتأسس زيادة الإنتاج أحد الجوانب المؤثرة والتى نالت قدرا

ضئيلا من الدراسة للجغرافيا الريفية فى الأقطار النامية . وربما هى التى تعتبر من أكثر الأسباب أهمية فى التخلف الريفى . ويعتبر الاقتناع بأن التنمية الريفية لا تتحقق عن طريق تأسيس الحسابات البسيطة بين المدخل والناتج ، بين التكاليف والأرباح ، واحدا من الدروس القاسية لتخطيط التنمية الريفية فى العالم الثالث . إذ لم تسهم الزيارات التدريجية فى الخدمات الزراعية والتحسينات فى البناء التحتى التسويقى ، وترشيد ممتلكات المزرعة ، ومشروعات التوطين الدرامية الجديدة ، فى إنتاج الفوائد التى تبرر الطاقات التى أنفقت على هذا النموذج من التحديث ، وبصفة عامة أصبح محل تقدير بدرجة أكثر الآن أن شروط التربة والمناخ فى المناطق المدارية لا يمكن أن تعامل كمادة خام وأيضا لا يمكن التحكم فى سلوك الفلاحين الزراعى بواسطة المنطق الصعب للنظرية الاقتصادية الأوربية الغربية . ومع ذلك فمازالت أخطاء من نفس النمط تقع فى مناطق كثيرة .

ولم يؤد التسليم بالعائد المحدود الذى تحقق من الاستثمارات الضخمة إلى مدخل راديكالى جديد بل أدى إلى تكاثر المحاولات البديلة لإقحام التغير على المجتمع الريفى بواسطة الانتشار الدافع للتكنولوجيا المتقدمة . فمازالت التنمية تفسر على أنها إنتشار مدخل التقدم المستند إلى التحضر ، وهو انطباع أعيد دعمه فى عقول السكان الريفيين بواسطة انتشار السلع الحضرية المصنعة والخدمات والتعليم الحضرى ، والتى انتشرت من خلال خطوط الاتصال بشبكة الاقتصاد الاستعمارى الذى تأسس لنهب المواد الخام من أجل التصدير . وهناك قدر من السذاجة فى توفير قدر من الاستساغة لنموذج الخدمات والسلع التى يتمتع بها المجتمع الحضرى داخل البيئة الريفية دون أن تتوقع أن يهجر السكان المناطق الريفية لكى يتمتعوا بهذه الخدمات والمزايا فى الوسط الحضرى المصممة له وفى إطاره هذه السلع . وصراحة فالخدمات الريفية يمكن أن توجد إذا توفر لها أساس ثقافى فى المجتمع الريفى ، وإلا فإنها سوف تصبح مجرد خدمات حضرية امتدت ، بكفاءة أقل فى القطاع الريفى .

## ثانيا : التنمية الزراعية فى مقابل التنمية الريفية

أخيرا بدأت الوكالات والحكومات تتعلم الدروس من الخبرة الأفضل : حيث توجد بعض الخطوط العملية الموجهة من أجل التخطيط للتنمية الريفية الحقيقية فى العالم الثالث. حيث ظهرت الحاجة الآن لدراسة أكثر واقعية للمشكلات الريفية ، غير أنه قد يبرهن على وجود اقتناع بسيط فى تأسيس نماذج جيدة للتنمية الريفية إذا لم يكن للتنمية الريفية الحقيقية مكان فى نطاق الإطار الفلسفى لدراسات التنمية . فمازالت كل فلسفة « الحديث » تستند إلى مفهوم التقدم نحو الحياة الأفضل ، التى تعنى الحضرية ، وذلك من خلال النمو الاقتصادى الفعال . وترى النظرة الكلاسيكية فى التحضر والتصنيع باعتبارهما الشرط الرئيسى والهدف النهائى لتنمية التحديث . فإذا نظرنا من خلال وجهة نظر مخطط التنمية المستندة إلى التحضر ، فإن وظيفة المجتمع الريفى ، أو هى وظيفته الرئيسية ، هى أن ينتج إنتاجاً متناميا لكى يحافظ على بقاء النسق الحضرى الذى تعتمد عليه الثقافات الغربية الأولى والآن الانساق الحضرية للعالم النامى . وبعبارة أخرى ، يتمثل الإسهام الذى تؤدية الغالبية الريفية لسكان العالم وعملية التمدن فى زيادة الناتج الزراعى ، الذى تذهب فوائده أساساً إلى الأقلية الحضرية . وبذلك فمن الواضح تماما أن الانساق الحضرية تتطلب تنمية زراعية Agriculural وليست تنمية ريفية ، بحيث تعكس معظم إستراتيجيات التنمية الريفية هذا الافتراض .

فإذا سلمنا بهذه المعتقدات الأساسية فإنه يكون من السهل أن نرى لماذا فسرت التنمية الريفية بالنظر إلى الحصول على المدخل الملائم right input (رأس المال المحلى ، الخبرة ، المساعدة التكنولوجية ، التدريب المهنى ) بحيث يتضمن ذلك افتراض أن المجتمع الريفى ، إذا استخدمنا شعارا ملائماً ، يعتبر قطاعاً ساكنا أو نمطا تدريجيا ، ويمكن تحسينه بصورة أفضل بتطعيات تدريجية ، أكثر من تطبيق المخصبات . وتعتبر هذه النظرة دقيقة باعتبارها اعتقادا رئيسيا يمكن تبنيه فى معظم الحالات بدون أى تبرير آخر . ويتصل بذلك تشعبان : فكما رأينا ، أبيحت التدخلات الممزقة والأكثر عنفا فى بناء المجتمع الريفى ، مبررة تحت اسم التقدم السريع ، إلى جانب أنه لا يشجع على تناول المجتمع الريفى كهوية فى ذاتها .

## ثالثا : نحو تحديد الأنساق الريفية

يعتبر التقدير المتعاطف بشكل متزايد لعمليات التغير الريفى ضرورى إذا كنا نريد فهما أوضح لتأثير التحديث المخطط ذو التوجيه الحضرى على بناء الاقتصاد والمجتمع الريفى . وقد يكون الآن هو الوقت الملائم لإعادة التقدير هذا . وفى حين بقى جوهر الميترو بوليتان – كمعتقد رئيسى لفلسفة التنمية – يؤدى دورة كجوهر لعملية التحديث الريفية ، فإن الافتقاد المتزايد للثقة فيما يتعلق بمزايا هذا المدخل من أجل تحقيق حياة جيدة فى الثقافة الغربية أدى إلى تقييم نقدى بدرجة أكثر لأسسها كسلعة يمكن تصديرها للعالم الريفى النامى . وتفتح إعادة التقييم هذه الطريق لفحص الإطار التصورى للتخطيط الريفى بكامله . ولقد عمل علماء اجتماع ماركسيون ورأسماليون بجد لتمييع الفصل بين ماهو ريفى وما هو حضرى ، حيث أشاروا إلى التشابهات فى التباين الطبقى والدافع الاقتصادى والعدد المتزايد للعلاقات بين هؤلاء الذين يعيشون فى المدن وهؤلاء الذين لا يعيشون .

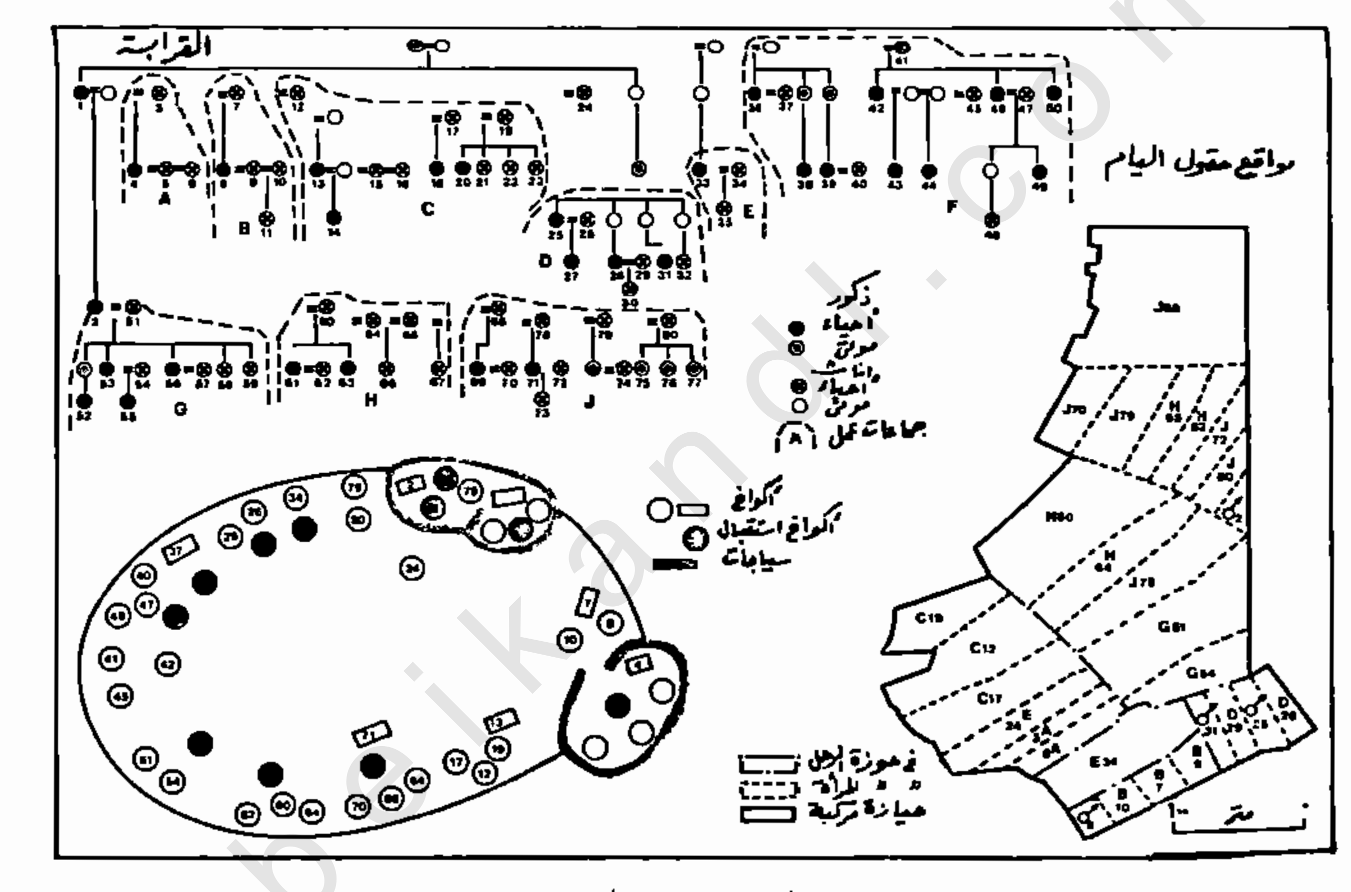
وتوحى النظرة إلى الاقتصاد الريفى والمجتمع الريفى كنسق من العلاقات المتبادلة والمتساندة ، أوكمجموعة فرعية متميزة داخل النسق الحضرى بشكل مباشر ، بتبنى مدخل أكثر ملاءمة لعمليات التغير الريفى . فهى تكشف الضغوط التى تعرضت لها المناطق الريفية من خلال تفاعلها مع قلب الميترو بوليتان . ويمكن التأكيد على إمكانية تحديد معظم مناطق الانساق الريفية فى العالم الثالث التى مازالت نشطة ، وأن منع تآكل هذا النشاط يعتمد على التحديد العملى والنظرى الواضح للميكانيزمات المتميزة للتفاعل بين الأبعاد الاجتماعية والنفسية والروحية والسياسية والأيكلوجية والاقتصادية والديموجرافية للنسق الريفى . وبهذه الطريقة فقط فإنه سوف يكون بإمكاننا أن نعزل القوى التى تتحدى حيوية هذه الأنساق بتركيز الانتباه على عنصر واحد أو عنصرين بداخلها .

وتعتمد الأنساق الريفية على توازن مجموعة من القيم التى لا تعتبر أكثرها قيما « منتجة » بالمعنى الاقتصادى أساساً . حيث تلعب الزراعة فى مثل هذا النسق دوراً مكملا ربما بالإضافة إلى عنصرين هامين بنفس القدر كموافقة الجماعة والتبادل الاجتماعى ووقت الفراغ غير المنتج . وفى حين يعتبر النشاط الزراعى عنصراً ضروريا . فإنه لا يعتبر سبب وجود النسق ككل . وفى حالة اتباع هذا المدخل تظهر الحاجة لفهم أعمق لطبيعة الإدراكات والاتجاهات فى المجتمع الريفى . ونحن

نحتاج أن نعرف عما إذا كان يمكن تعديل هذه الإدراكات والاتجاهات بمرور الزمن بتبنى أسلوب تطورى ثم ما هى طبيعة استجابتها لهذا التدخل الواضح ضرره من قبل القيم الجديدة الوافدة من نسق آخر إذ يفتح مدخل الأنساق الباب نحو تقييمات أكثر مرونة . فهو لا يفترض مدى زمنيا أطول فقط ولكنه يتطلب أيضا النظر إلى العمليات ذات الطبيعة الريفية ، وتحديد المتضمنات السيكلوجية والإجتماعية والاقتصادية للفصول ذات الطبيعة الدورية ، وتعتبر الحياة البشرية ذات أهمية أكثر من الفكرة الأحادية عن الزمن تلك التى نتعود عليها فى المجتمع الحضرى .

وسوف نحتاج إلى التسليم بأن التغيرات الأيكلوجية والاجتماعية والاقتصادية الدقيقة والمعقدة تقع فى الحقيقة داخل نطاق الاقتصاديات التقليدية الواضحة الاستقرار . فإذا تأسست محاولة فعالة لتأسيس تغير لا يصيب المجتمع بالتمزق ، قد يتخذ شكل التعليم ، أو طرق الحصاد المحسنة ، أو الخدمات الريفية الجوهرية ، فإننا نحتاج أن نعرف الكثير فيما يتعلق بالتغيرات التطورية والتكيفية البعيدة المدى والتى تكشف عن نفسها فعلاً ، والتى تقع فى الغالب بصورة غير ملحوظة . وفى نفس الوقت فإن إباحة التكيفات فى البناء ككل يعنى حتماً سرعة أكثر بطئا للتجديد . حيث أنه لفهم هذه الاتجاهات فإن الافتراضات المتعلقة بالسبب والنتيجة المنطقية والتى تشكل جوهر العلم الغربى لا تكون ملائمة دائماً . ومثلما تحول الطب الغربى الآن بإحترام جديد لدراسة أساليب علاج وأدوية المجتمعات الأكثر بدائية فى الظاهر ، وقد يصبح كل العلماء على حكمه إذا هم قد طوروا تواضعا مماثلا فيما يتعلق بأساليب التفكير البديلة ، حيث العلاقات الشديدة المتداخلة بين التنظيم الفيزيقى والبشرى وبين الفصول وبين إيقاعات الهجرة الحيوانية ، وحيث قد ينظر إلى تنظيم البطون والتنظيم القرابى باعتبارهما عناصر دقيقة لنسق متوازن وليست دائماً دليلا على إظلام التفكير البدائى .

ويعتبر إدماج هذه الضوابط والتوازنات الأيكلوجية داخل إطار علم الكونيات المتماسك الذى يكشف عن تقدير فعال لمكانة الإنسان داخل نسق الأيكلوجيا المحلية مسألة مشتركة بين الثقافات الفلاحية وما قبل الفلاحية . ونحتاج أهمية العلاقات الأخرى لإعادة تحديد . على سبيل المثال تعتبر العلاقة بين القرابة ، وشكل المنزل ، وبناء المستوطنة الإقليمية مبحثا فى إطار عدد من الكتابات السوسيولوجية . وتوضح دراسة المنازل الريفية وأشكال المستوطنة الريفية أنها تمثل رؤية معقدة ودقيقة البناء للعالم الذى قد تمزقه تماما تحسينات التخطيط . ويوحى هذا البحث بإمكانية نسبة عدد من المشكلات الخطيرة المتصلة بالتغير الاجتماعى إلى الفوضى وإلى التمييزات الضارة أصلاً تلك التى أسسها الجغرافيون وآخرون من بعض رجال الاجتماع بين « المدى » الاجتماعى من ناحية




شكل ١٦ العلاقات بين أنماط القرابة وحيازة الأرض في قرية نيجيرية

والمدى الجغرافى « الملموس » من ناحية أخرى . حيث تتطلب هذه الإدراكات الريفية انتباها دقيقا للغاية من قبل هؤلاء المهتمين بتخطيط التغير الريفى .

ويعتبر الطلب الحديث لإجراء بحوث على مستوى القرية خطوة فى الاتجاه الصحيح غير أن القرية تقدم مستوى واحدا فقط لدراسة مشكلات التنمية الريفية . فالقرية لا توجد فى حالة من العزلة . ذلك لأن المستوطنة وحدها ليست عنصرا واحدا داخل أبنية أوسع من الناحية الرأسية والأفقية . ويمكن تحديد الأبنية الرأسية بالاستعانة بميكانيزمات التبادل والتبعية الاجتماعية والاقتصادية والتى نجد إظهارها الأكثر وضوحاً ، وربما كان الوحيد ، فى نسق السوق الريفى . وتكشف البناءات الأفقية عن نفسها فى ترابط المستوطنات المتماثلة ، التى ترتبط بواسطة القرابة وعملية الاستعمار التطورية المرتبطة بها ، والتى تنتج فى النهاية نمط المستوطنة ككل .

وقد يوضح المدخل الوضعى Positiue للأنساق الريفية مباشرة عدم كفاءة التبادل التدريجى لمنطقة أو منطقتين داخل النسق . وهناك وسائل كثيرة يمكن إستكشافها لتقدير العلاقة بين الشبكات الاجتماعية ، والأنساق الزراعية وأبنية التسويق ، غير أنها كلها تعتمد على تبنى مبادىء جديدة لفحص طبيعة عمليات التغير الريفى . حيث تظهر الحاجة إلى تأكيد أكثر على دراسات المدى الأدنى Micro - scale والتى تهتم بتطوير تكنيكات التحليل على تخوم البحث بين الجغرافيا والأنثروبولوجيا الاجتماعية والاقتصادية وعلم النفس . وبشكل حتمى قد توفر النتائج المبدئية الحالية للبحث فيما يتعلق بتفصيلات المجال ، وصياغة القرار الزراعى ، والهجرة الريفية ، إطار عمل أساسى لتطوير نماذج متكاملة لا تستند على الافتراض الضمنى بأن التنمية تسقط إلى أسفل التدرج الحضرى من خلال قنوات الاتصال .

ويمكن أن نلفظ هذه الرؤية المتميزة للمجتمع الريفى بإعتبارها نزعة عاطفية ساذجة Mauedlin arcadianism فى ثوب جديد ، حيث أنها تمثل فشلا فى التعرف على الحقائق المؤلمة للهجرة الحضرية ، والتكيف الثقافى والزيادة السكانية . بيد أنه إذا كان الثمن الذى ينبغى أن يدفع للفوائض الزراعية والهجرة الحضرية هو افتقاد المداخل البديلة لمشكلات الحياة الإنسانية إلى الأبد ، فإن الثمن قديصبح غاليا .

**خاتمة :**

من الواضح أنه بينما ينبغى أن نستمر فى العمل على تخفيف الألم الفيزيقى ، فإن الشك المتعلق باستمرار حيوية نسقنا الاجتماعى والاقتصادى يجعل من الممكن تبنى نظرة أكثر تفاؤلا للأنساق الريفية التى مازال يعمل فى إطارها ٧/١٠ سكان العالم . وقد يتطلب التوازن الساكن ، أو « المستوى المنخفض لوقت التوازن » الذى يعتقد أن كثيرا من الأنساق الريفية للعالم الثالث متضمنة فى إطاره ، اهتماما تفصيليا أقل . ونستطيع أن نفعل ما هو أفضل لكى نتعلم ما يتعلق بميكانيزمات التكيف المعقدة والحسابات الدقيقة المتعلقة بتفاعل الإنسان مع بيئته ، تلك المتضمنة داخل بعض بناءاتها . وتعتبر المداخل الجديدة والراديكالية هامة إذا قمنا بتناول المشكلات الريفية فى مقابل المشكلات الزراعية .

# الفصل الخامس عشر

## مساعدة الأمم الفقيرة

**موورجان**

**أولا** : الهبات والقروض .

**ثانيا** : مصادر المساعدة ومقاديرها .

**ثالثا** : كفاءة المساعدة .

**رابعا** : المساعدة الخارجية .



الفصل الخامس عشر

# مساعدة الأمم الفقيرة

## مورجان

إن علينا أن نبدأ برنامجا قويا شاملا حتى نجعل فوائد تقدمنا العلمى والصناعى متيسرة لتحسين نمو المناطق المتخلفة . ( الرئيس ترومان . H.S. Truman فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ ) .

لم تكن المساعدة أبدا نقلا غير مشروط للموارد المالية . إذ عادة ما تهدف شروط المساعدة مباشرة وبوضوح لخدمة الحكومات المانحة لها . ( تيريزا هايتر. إمبريالية المساعدات . سلسلة البنجوين ١٩٧١ )[١] .

إذا كانت المساعدة الأجنبية ضرورية للإفلات من الفقر ، فإن الأقطار الغنية اليوم ماكانت تستطيع أن تنمو لأنها لم تتسلم المساعدات الأجنبية .. ( بيتر باور. المنظور الأفريقى ، سبتمبر ١٩٦٧ )[٢] .

تتطلب معظم طرق رفع مستوى المعيشة فى العالم الثالث استثمار المال الذى لا تمتلكه بالتحديد . وتعتبر المساعدات الدولية جهدا واعيا لكسر هذه الحلقة المفرغة بالهبات والقروض بمقادير لم يسبق لها مثيل من الأمم الغنية إلى الفقيرة . وبحلول عام ١٩٧٧ بلغ الإجمالى الضخم للمساعدة الرسمية نحو ٨٠٠٠ مليون جنيه إسترلينى فى السنة . بالإضافة إلى ذلك نجد أن القروض التجارية والهبات من الوكالات الخاصة قد أضافت ١٥٠٠٠ مليون جنيه إسترلينى أخرى تقريبا .

وقد أوضح مشروع مارشال ، الذى ساعدت فيه الولايات المتحدة بقوة عن طريق المنح والقروض الكبيرة لإعادة تأسيس أوربا بعد التدمير الذى أصابها فى أعقاب الحرب ، فعالية هذا البرنامج للمساعدة . حيث ألزم الرئيس ترومان فى النقطة الرابعة من خطابه إلى الكونجرس فى ١٩٤٩ الولايات المتحدة للقيام بالمهمة الشاملة والخاصة بمساعدة شعوب العالم المثخنة بالفقر . ولقد ساعد الشفاء السريع للأمم الغربية على توسيع نطاق المساعدة ذاتها . ولقد ولد هذا المثال

---

(١) Teresa Hayter aid as imperialism. Penguin, 1971.

(٢) Peter Bawer, Afrika Spectrum, Septermber 1967

الحماس لنوع من الهندمة الاقتصادية ، العالمية والرفض الجماعى للاستعمار ، وتأسست خطط للتنمية القومية بالنسبة لكل الأقطار المستقلة حديثا وأية أقطار أخرى .

وتحتوى خطة التنمية على قائمة بالمشروعات الرأسمالية المقترحة ، التى إذا أنجزت مع بعضها ، فإنها تهدف إلى زيادة الناتج القومى وترفع مستوى المعيشة . غير أنه ينبغى أن نهتم أيضا بالمكان الذى سوف تأتى منه المدخرات لتمويل هذا الاستثمار . حيث يحد المستوى المنخفض للدخول فى العالم الثالث من الكمية التى يمكن أن تدفع عن طريق الضرائب ، وهذا يتم ابتلاعه إلى حد كبير بواسطة الإنفاق الذى يهدف إلى صيانة الخدمات الأساسية للحكومة . كالإدارة ، والصحة والتعليم والامن . ومن ثم فيمكن لمشروع الربح الخاص أن يجذب رأس المال المحلى المتيسر ، وحينما يكون غير كاف ، فإنه يمكن استعارة مال أكثر من الخارج مقابل نسب ربح تجارية .

غير أنه من المحتمل أن يكون تمويل الأشغال العامة هو الأكثر ندرة . حيث لا توفر الطرق والكبارى والأعمال المماثلة عائدا تجاريا . ولكنها تشكل البناء التحتى الضرورى للصناعات المؤسسة حديثا أو للمزارعين التجاريين . وبرغم أن المستشفيات والمدارس مشروعات تتخذ طابع الرفاهية غير أنها تشكل جزءا من تحديث القطر ، لأنها تزيد من كفاءة الشعب وبالمثل وجوده الملائم . وبذلك تتوقع خطط التنمية حينئذ توفير التمويل من الخارج لصالح الحاجات العامة والخاصة . ومن خلال تحليل ثمانية خطط لبعض الأقطار الأفريقية ، نجد أنه بين ٢٧ ٪ ، ٥١ ٪ من احتياجات رأس المال تأتى من الخارج . حيث تعتبر الأقطار المتطورة لغرب أوربا والولايات المتحدة ، واليابان ، وكندا ، واستراليا وهم الذين شكلوا من أنفسهم لجنة المساعدة من أجل التنمية (DAC) المنبثقة عن منظمة التنمية والتعاون الأوربية ، هى مصدر رأس المال الأجنبى بالنسبة لمعظم الأقطار . ثم هى أيضا المصدر الرئيسى لرأس المال الخاص ( جدول ٦ ) .

جدول (٦) يوضح إنسياب مصادر التمويل
إلى الأقطار النامية (بالمليون دولار أمريكى)

| نوع المساعدة | ١٩٧٠ | ١٩٧٦ |
|---|---|---|
| مساعدات التنمية الرسمية | ٦٧٩٠,٥ | ٣٦٥٦,٢ |
| التدفق الرسمى الآخر | ١١٣٨,٧ | ٣٠٢٣,٦ |
| التدفق الخاص | ٦٨٦٥,١ | ٢٢١٨٥,٧ |
| الهبات من قبل الوكالات الطوعية | ٨٥٧,٥ | ١٣٥٨,٢ |
| المجموع | ١٥٦٦١,٨ | ٤٠٢٢٣,٧ |

## أولا : الهبات والقروض

تلعب القروض الدولية بنسب تجارية دورا هاما فى التنمية الاقتصادية ، إذ نجد أن الحكومات مدفوعة بحق نحو تشجيع الاستثمار الخاص والعام الخارجى ، وتسهيل التجارة باعتمادات التصدير. ومع ذلك ، فإن التدفق المعاصر لرأس المال يتميز عن نظيره فى العصور السابقة ، بطبيعة تكوينه ، إذ يتكون ليس من الصفقات التجارية فقط ولكن من الهبات أو القروض الناعمة ، أيضا . وحينما تؤخذ هذه القروض من الحكومات ، إما مباشرة ، أو ثنائية الأطراف ، أو من خلال الوكالات الدولية ، أو من مصدر متعدد الأطراف ، فإنها تسمى حينئذ بمساعدة التنمية الرسمية (ODA) التى تشكل بالإضافة إلى الهبات من الوكالات التطوعية ما يعرف بالمساعدة Aid بشكل عام. ويطرد بطء مبالغ المساعدة الرسمية التى تمنح من خلال الوكالات المتعددة الأطراف ، حيث بلغت نحو ٢٤ ٪ من حجم المساعدات الرسمية للتنمية فى ١٩٧٥ . وبصورة عامة تمنع هذه الطريقة فى التوزيع تقييد الإنفاق بالنسبة لأى قطر ومن ثم فهى منفصلة من قبل الأمم النامية ويوصى بها داخل الأمم المتحدة . وفضلا عن ذلك فهى ترفض أية ميزة سياسية أو تجارية للقطر المعطى ، وذلك يقلل من الدافع للمشاركة بينما تصبح المراهنة المستندة إلى الكفاءة ذو حدين . إذ يمكن لوكالة متخصصة أن تمتلك الخبرة والتجربة فى تقدير الحاجة ومدى ملاءمة المساعدة التى قد تكون مفتقدة ، وبخاصة بالنسبة للقطر الصغير الممنوح . وبرغم ذلك تشعر بعض الأقطار بأنه من الممكن تحقيق كفاءة عالية عن طريق التحكم المباشر ، وإصدار أحكامها بشأن ذلك .

وعادة ما تكون النسبة الكبيرة من المساعدة فى شكل المنح الصريحة . حيث تمنحها وكالات طوعية تبدأ من المنظمات التى تقوم لأغراض محددة ، مثل تلك التى تتصدى للمجاعات أو الزلازل والفيضانات والكوارث المماثلة ، وحتى المنظمات الخيرية والدينية كمنظمة أكسفام OX Fam أو منظمة الحاجة والحرب وغيرها من التنظيمات ذات السكرتاريات الدائمة منذ وقت طويل . فإذا تزايد حجم المنح التى تقدمها ، فإن نشاطها يمتد من مجال الرعاية الاجتماعية حتى مشروعات التنمية ، وذلك بهدف تأمين تحسين دائم فى القدرة على صيانة هذه الخدمات . وتتضمن المنح من الحكومات الرفاهية بالمثل ، كشكل متميز للتنمية المقصودة ، وهى تتضمن فى هذه الحالة فنى

الغذاء والمساعدة الفنية كفئتين متميزتين وقد شكلت هاتان الفئتان نحو ١٤ ٪ إلى ٤٧ ٪ من مجموع المنح لعام ١٩٧٠ . إذ ظهر نقص فى الغذاء بصفة خاصة فى ١٩٥٠ فى كثير من الأقطار الأكثر فقرا ، تحت مواجهته بصورة درامية من خلال السفن العملاقة المحملة بالقمح من الولايات المتحدة وكندا وإسترِاليا . وخلاف الحاجة الأساسية لتجنب المجاعة وتغذية الجائع ، فإن معونة الطعام تقلل استنزاف التبادل الأجنبى ، حيث توفر الكمية المباعة المبالغ المحلية التى يمكن أن تستخدم لتمويل مشروعات التنمية والرفاهية . وهى تساعد الأقطار الغنية أيضا فى التخلص من متاعب فائض الإنتاج الزراعى بدون الإضرار بالمواطنين الريفيين فى البلد المانح . وتبرز مساعدات الغذاء تناقض التدفق من الأمم الصناعية ، ذات العمالة الزراعية الصغيرة ، إلى الأمم التى لديها أغلبية سكانية تعتمد على الزراعة . ويمكن أن تنافس المستوردات الحرة من الغذاء الزراعة المحلية بصورة غير ملائمة ، ومن ثم تعوق التقدم فى المكون الرئيسى للاقتصاد فى الأقطار النامية . ولحسن الحظ يلق تقدم الثورة الخضراء ، الحاجة لاستيراد الغذاء ، وبذلك يمكن السيطرة على الإنتاج الزراعى المتزايد للأمم الغنية ، ومن ثم تتضاءل أهمية مساعدات الغذاء .

ومازالت المساعدة الفنية كتوفير المدرسين ، والفنين والمشرفين ذات أهمية دائمة . وهى تضم وحدها أكثر من ٣٠,٠٠٠ فرنسى ، ٧٠٠٠ مدرس بريطانى . وتعتبر هذه المساعدة ذات جاذبية بالنسبة للأقطار المانحة ، حيث تدفع المرتبات لمواطنيها ، وهى مفيدة للأقطار المستقبلة لأنها تسد نقصا حاداً فى قوة العمل الماهرة ، وتساعد على تركيز العدد المحلى الصغير من البشر المتعلمين والمدربين تدريبا عاليا فى المراكز الرئيسية فى الإدارة والقوات المسلحة حيث يتم توجيه السياسة ويصبح البعد القومى أكثر أهمية ودلالة .

ويمكن أن يصبح وجود كثير من المغتربين ، الذين يحتلون غالبا المراكز الهامة ، ويتمتعون بمستويات معيشية مرتفعة عنصرا معوقا وموحيا بعلاقة استعمارية . وهناك مشكلة سياسية أخرى معقدة تتمثل فى أن المجالات التى يستفاد فيها من خدمة هؤلاء البشر هى غالبا نفس مجالاتهم فى المستعمرات السابقة . حيث دفع إلى ذلك الوراثة اللغوية والثقافية الأخرى فى التعليم والقانون . وهو ما يعتبر مسألة حقيقية فيما يتعلق بالمدرسين الإيطاليين والبلجيك والبريطانيين والفرنسيين الذين يعملون فى أفريقيا .

وبالإضافة إلى المنح الصريحة تعتبر القروض نوعا من المساعدة الرسمية للتنمية يتأكد كونها ناعمة بالنظر إلى ردها أو نسبة الفائدة المدفوعة عنها . وعلى هذا النحو كان متوسط أجل هذه القروض فى ١٩٧٠ نحو ٢٩,٩ سنة ، مع فترة سماح تبلغ نحو ٧,٤ سنة قبل بداية الرد ، وبنسبة فائدة ٢,٨ ٪ .

ويمكن حساب مدى اعتبار ذلك منحة من خلال القيمة التجارية الحالية للقروض ، باستخدام نسبة خصم تبلغ ١٠ ٪ ويسود هذا العنصر الممنوح نحو ٥٧ ٪ من الأموال المقرضة . وقد تم اقتراض معظم هذا المبلغ من خلال المنظمات الدولية المماثلة لمنظمة التنمية الدولية التى تقرض بفوائد ناعمة – لا تتجاوز نحو ٧٥, ٪ لمدة ٥٠ سنة – بمقارنتها بنظيرها البنك الدولى الذى يقرض بنسب فائدة أكثر تجارية * .

---

* تتميز المساعدات والمنح من بلاد الكتلة الشيوعية المتقدمة للبلاد المتخلفة . بثلاثة خواص أساسية . الأولى أنها عادة ما تكون قروضاً لتأسيس مرتكزات التنمية ( مصانع ، مزارع ) وليست قروضا للأغذية . والثانية أنها قروض عادة ما تكون طويلة الأجل وبفترات سماح كافية . والثالثة أن سعر الفائدة عادة ما يكون منخفضا للغاية مقارنا بأسعار الفوائد السائدة ، ومن ثم يمكن القول أن معظم القروض من الكتلة الشيوعية إلى العالم الثالث يمكن وصفها بأنها من نوع القروض الناعمة ( المترجم ) .

## ثانيا : مصادر المساعدة ومقاديرها

تنتمى مصادر المبالغ التى نعرض لها لأعضاء لجنة المساعدة للتنمية (DAC) أما بالنسبة للمساعدات من الدول الشيوعية فهى أقل توثيقا ، وبخاصة تدفقها الشرى Back flow ولكنهـا تصل إلى أقل من صافى ٢٠٠ مليون جنيه إسترلينى فى السنة تذهب إلى الأقطار غير الشيوعية ، وإن كانت أكثر من ذلك بالنسبة للأقطار الشيوعية الصغيرة والنامية بصفة أساسية مثل كوبا ، منغوليا ، كوريا الشمالية ، فيتنام الشمالية . وقد بلغت مجموعة مساعدات الكتلة الشرقية لأندونيسيا فى ١٩٧٥ نحو ٦٥ مليون جنيه إسترلينى ، ومجموع المساعدات للعراق ٥٠ مليون جنيه إسترلينى . وهناك أيضا تدفقا للمساعدات من الأقطار المصدرة للبترول ، بين البلاد العربية إلى حد كبير . وقد بلغت الأموال المنقولة نحو ٥٢٥٠ مليون جنيه إسترلينى فى ١٩٧٧ . وهذا يعكس دور أمريكا كمؤسس لمفهوم المساعدة وأيضا ريادتها من حيث السكان والثروة . ويمكن قياس القدرة على الدفع بواسطة إجمالى الناتج القومى ، حيث يمكن باستخدام هذا المقياس وضع عدد من الأقطار الأخرى فى ترتيب أعلى ( جدول ٧ )

وإلى حد كبير يعتبر حجم المساعدة البريطانية فوق متوسط الأمم المشكلة للجنة المساعدة للتنمية DAC برغم كونها أقل مما توصى به الأمم المتحدة . وقد رفضت الحكومة البريطانية تحمل التزام زيادة مساعدتها الدولية لنحو ٠,٧ ٪ من إجمالى الناتج القومى برغم موافقتها على هدف أن تصل المساعدة إلى ١ ٪ لكى تضم القروض الخاصة بفائدة تجارية . وهذا يتم فعلا ، وبرغم ذلك فإن المتوسط الفردى للمساعدة البريطانية بالنسبة للسكان يعتبر أقل بكثير من الأقطار المشكلة للجنة المساعدة للتنمية .

جدول ( ٧ ) يوضح إسهامات الأقطار
المانحة والمشكلة للجنة المساعدة للتنمية ADC

| البلد | الحجم الصافي للمساعدة بالأسعار الجارية للدولار | | | صافي المساعدة من إجمالي الدخل القومي | صافي التدفق من كل المصادر | الهبات من الوكالات الطوعية الخاصة ( دولار أمريكي ) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٠ | ١٩٧٠ | ١٩٧٦ | ١٩٧٦ | ١٩٧٦ | ١٩٧٦ |
| إستراليا | ٥٩ | ٢٠٣ | ٣٩٥ | ,٦٤ | ,٥٧ | ٣٧,٢ |
| النمسا | N. a | ١٩ | ٣٩ | ,١٠ | ,٩٢ | ١١,٠ |
| بلجيكا | ١٠١ | ١٢٠ | ٣٤٠ | ,٥١ | ١,٨٣ | ٢٢,٥ |
| كندا | ٧٥ | ٣٤٦ | ٨٨٦ | ,٤٦ | ١,٢٨ | ٧٢,٥ |
| دانمارك | ٥ | ٥٩ | ٢١٤ | ,٥٦ | ١,٥٧ | ٥,٦ |
| فرنسا | ٨٢٣ | ٩٥١ | ٢١٤٦ | ,٦٢ | ١,٥٣ | ١٥,١ |
| ألمانيا الغربية | ٢٢٣ | ٥٩٩ | ١٣٨٤ | ,٣١ | ١,١٩ | ٢٠٤,٦ |
| إيطاليا | ٧٧ | ١٤٧ | ٢٢٦ | ,١٣ | ,٨٧ | ,٢ |
| اليابان | ١٠٥ | ٤٥٨ | ١١٠٥ | ,٢٠ | ,٧٢ | ١٦,٢ |
| نيازرلند | ٣٥ | ١٩٦ | ٧٢٠ | ,٨٢ | ١,٩٦ | ٣٠,٤ |
| نيوزيلند | ٨٠٩ | ٢٢ | ٥٣ | ,٤٣ | ,٤٨ | ٥,٥ |
| النرويج | ٥ | ٣٧ | ٢١٨ | ,٧١ | ١,٥١ | ١٩,١ |
| السويد | ٧ | ١١٧ | ٦٠٨ | ,٨٢ | ١,٥٧ | ٤٣,٤ |
| بريطانيا | ٤٠٧ | ٤٤٧ | ٨٣٥ | ,٣٨ | ,٩٩ | ٤٧,٠ |
| الولايات المتحدة | ٢٧٠٢ | ٣٠٥٠ | ٤٣٣٤ | ,٢٥ | ,٧٢ | ٧٨٩,٠ |
| المجموع | ٤٦٦٥ | ٦٨٠٨ | ١٣٦٥٦ | ,٣٣ | ,٩٧ | ١٣٥٨,٢ |

حجم المتوسط الفردى (لصافى المساعدة للتنمية الرسمية)
فى الفترة من ١٩٦٨ – ١٩٧٠ ، (١٩٧٦) بالدولار الأمريكى جدول (٨)

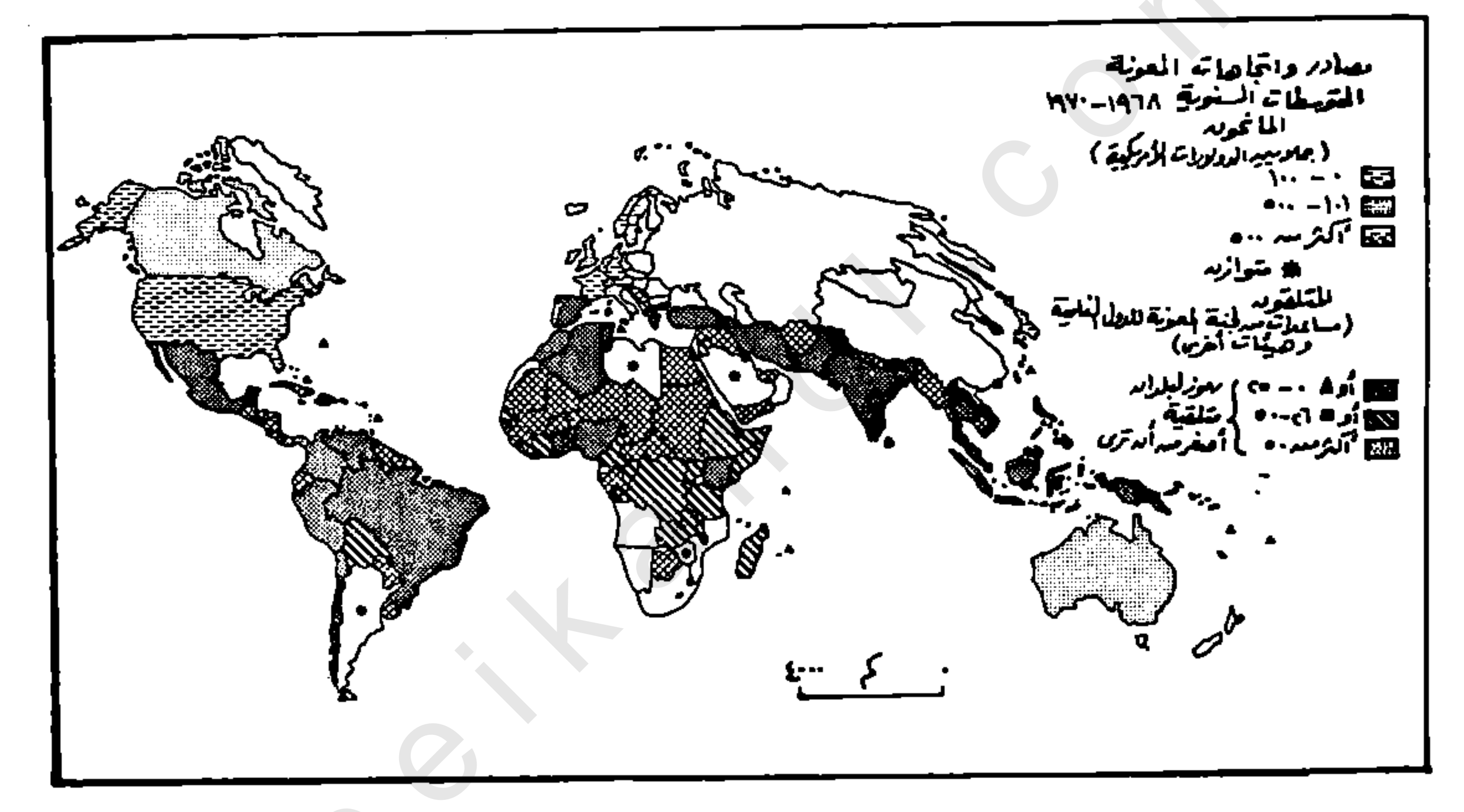
| الدولة | متوسط ١٩٦٨ – ١٩٧٠ | ١٩٧٦ |
|---|---|---|
| أستراليا | ١٣,٣٢ | ٢٧,٦٧ |
| النمسا | ١,٥٤ | ٥,١٩ |
| بلجيكا | ٩,١٥ | ٣٤,٦٣ |
| كندا | ١٠,٥٣ | ٣٨,٢٤ |
| الدانمرك | ٥,٨٠ | ٤٢,١٨ |
| فنلنده | N. a | ١٠,٧٨ |
| فرنسا | ١٧,٠٦ | ٤٠,٥٥ |
| ألمانيا الغربية | ٨,٧٠ | ٢٢,٥٠ |
| إيطاليا | ٢,٠٦ | ٤,٠٦ |
| اليابان | ٧,١٠ | ٩,٧٩ |
| نيازرلند | ١٠,١٩ | ٥٢,٢٨ |
| نيوزيلند | – | ١٧,٠٠ |
| النرويج | ٣,٥٧ | ٥٤,١٣ |
| السويد | ٦,٦٨ | ٧٣,٩٧ |
| سويسرا | ٢,٤٨ | ١٧,٦٤ |
| المملكة المتحدة | ٦,٨٥ | ١٤,٩١ |
| الولايات المتحدة | ١٤,٨١ | ٢٠,١٤ |
| المجموع | ١٢,٢٤ | ٢٠,٨٧ |

المصدر : OECD Development cooperation, 1977 Review.

ولسوء الحظ نجد أن الأقطار المانحة قليلة فى حين أن الأقطار المستقبلة كثيرة ، ويختلف حجم المساعدة التى تم الحصول عليها بين الأقطار المختلفة (شكل ١٧) .

إذ نجد أن أكبر تدفق للمساعدات يتجه نحو الهند ، وهى أكثر الأمم الفقيرة من حيث الكثافة السكانية ، وبالمثل هناك منح كبيرة تناظر حجم السكان الكبير فى كل من أندونيسيا وباكستان . وبرغم ذلك لا تتناسب المبالغ مع حجم السكان ، حيث تحصل الأمم الصغيرة على مساعدات أكبر حسب المتوسط الفردى . ويبدو أن الأقطار المانحة تحاول التأثير الواضح على الاقتصاد الصغير بدلاً من أن ترى مساعداتها تبتلع لتعالج مشكلة هائلة ومثبطة للهمة . ومن بين الأقطار التى تتسلم متوسطا فرديا كبيرا نجد الأقطار ذات الأهمية الإستراتيجية بصفة خاصة ، بالإضافة إلى بعض المستعمرات الباقية التابعة . فقد تسلمت إسرائيل والأردن وفيتنام الجنوبية ولاوس مبالغ كبيرة من أقطار لجنة المساعدة للتنمية DAC بينما تحظى أقطار مثل فيتنام الشمالية ، ومصر (قبل ١٩٦٧) وكوبا بنفس الاهتمام من قبل الأقطار الشيوعية . ومن الملاحظ أن مقادير كبيرة من المساعدات حسب المتوسط الفردى تتسلمها بعض المناطق الصغيرة مثل جزر الأنتيل الشمالية ، ومناطق بريطانيا مثل هندوراس ، والأنديز الغربية وجزر جبرالتار Gibraltor وسولومون Solomon وبالرغم أن البرتغال قد رفعت المتوسط الفردى للمساعدة بكمية كبيرة فإن تفاوت الحجم مع مناطقها وراء البحار جعل المتوسط الفردى للمساعدة المتسلمة غير ذى قيمة كبيرة . ومن الملاحظ أيضا أن المساعدة الفرنسية تتجه بصفة خاصة نحو مستعمراتها السابقة فى منطقة الفرنك كما هى الحال فى المساعدات البريطانية داخل منطقة الاسترليني السابقة .

وليس هناك اتفاق كبير حول حجم المساعدة التى يمكن تسلمها إذا قورنت بالمساعدة التى ينبغى أن تعطى بنسبة ٠,٧ ٪ من إجمالى الناتج القومى . وبديلا لذلك هناك مفهومان قد يؤديان إلى نتائج متناقضة ، أحدهما يستند إلى الحاجة بينما يستند الآخر إلى الفعالية . فقد أعلنت سياسة بريطانية جديدة فى ١٩٧٥ تدعم المفهوم الأول وتسعى إلى تركيز المساعدة لأشد الأقطار فقراً ، مع التأكيد على إنتاجها الزراعى المتزايد . إذ يشعر ذوو المستويات المعيشية المنخفضة بأكثر الحاجات الإنسانية الحاحا ، وهنا فإنه من الممكن استخدام أى مساعدة لتأسيس مشروعات الرفاهية ولزيادة الاستهلاك ، مع تحسين ضئيل دائم . وعلى النقيض ، فقد تعمل المساعدة على دعم النمو الذاتى بالنسبة للأمة الأقل فقرا بدرجة كاملة ، ومن ثم يمكن استخدام أية مساعدات أخرى فى مكان آخر ، ومن ثم فقد تصبح الأقطار المتسلمة بنفسها مانحة . وقد كانت هذه المعضلات هائلة




شكل ١٧ - مصادر المعونة واتجاهاتها . ١٩٦٨ - ١٩٧٠ (متوسطات سنوية)

شكل ١٨ مصادر المعونة واتجاهاتها ١٩٦٨ - ١٩٧٠ (المتوسطات بالنسبة للأفراد)

فى اللقاء الثالث لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الذى انعقد فى شيلى سنة ١٩٧٢ حينما قامت اختلافات واضحة بين أكثر من ٢٥ أمة فقيرة ، أكثرها فى أفريقيا بالإضافة إلى بعض الأعضاء البارزين فى العالم الثالث ذات الحالة الأحسن بالمقارنة ، وهى البرازيل ، المكسيك ، سنغافورة ، الأرجنتين.

## ثالثا : كفاءة المساعدة

لسوء الحظ أنه من الصعب للغاية أن نحدد العلاقة بين المساعدة وتحسين الإنجاز الاقتصادى بأى طريقة كمية حاسمة . إذ تسود ادعاءات حول الفاقد لأن الإنفاق على المشروعات ذات الدوى والفساد يعتبر مسألة عامة ، ومن الممكن أن لا يكون البناء الإدارى للحكومات التى تتسلم المساعدة على درجة عالية من الكفاءة . ومن ثم تتجه بعض المساعدات عن قصد نحو الرفاهية بدلا من زيادة الإنتاج . ومن ناحية أخرى نجد أن إجمالى الناتج القومى فى كثير من الأقطار الفقيرة قد تأثر بدرجة كبيرة بسبب تقلبات الأسعار العالمية لواحدة أو اثنين من المواد الخام ، مثل النحاس أو البن ، الذى يشكل معظم صادراتها ، فمن الواضح أن النمو الاقتصادى ليس مجرد تزويد المضخة باستثمارات كافية ، وإنما تصبح الحاجة ماسة لتغيرات سياسية واجتماعية مؤشرة وهذه لا يمكن تحقيقها بصورة سهلة وسريعة . ومما لاشك فيه أن الدليل المأخوذ عن حقبة ١٩٦٠ / ١٩٧٠ يذهب إلى أن إجمالى الإنتاج القومى الحقيق فى العالم الثالث يتزايد بنسبة أسرع من الحال فى العالم المتطور . غير أن المتوسط الفردى للزيادة قد انخفض بسبب الزيادة السكانية . ونجد بين الأقطار ذات معدل النمو الأسرع البعض الذى تسلم قدراً كبيرا من المتوسط الفردى للمساعدة فى الماضى – مثل تايوان ، كوريا الجنوبية ، شاطئ إيفورى ivory coast تايلاند ، بنما . وذلك يدفع إلى الاعتقاد باحتمالية وجود قدر ملائم من المساعدة بالنسبة لكل فرد كشرط ضرورى للنمو الذاتى .

وهناك انتقادات شائعة للمساعدة الدولية . وهى ليست مدهشة فيما يتعلق بحساسية علاقة الأخذ / والعطاء التى تتضمن تفاعلاً اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا بين أكثر من ١٠٠ قطر . وقد تتحدد المساعدات بربطها بشراء المعروض من سلع القطر المانح ، وقد يحدث الفاقد من خلال الفساد وعدم الكفاءة . ويمكن أن لا يشجع الإمداد غير المشروط بالغذاء على تنمية الزراعة المحلية ، وبالمثل قد يؤدى تسهيل استيراد السلع المصنعة إلى إعاقة تأسيس الصناعة المحلية .

وهناك اعتراضان شائعان يمكن تمييزهما بالتدخل السياسى وعدم الملاءمة الاقتصادية . إذ يساعد منح المساعدة الأقطار المانحة على التأثير فى سياسة الأقطار المتسلمة لها . ولما كانت المساعدات تمنح لتشجيع التنمية والمناشط التى لدى القطر المتسلم لها والتى تلقى اهتمام القطر المانح ، فإنها قد تصبح

غير ملائمة ، وذلك مثل التأميم بدون تعويض أو القيود التى قد تفرض على رأس المال الخاص ، مما قد يدفعه إلى الانسحاب . وبلاشك يمارس النفوذ فى هذا الإطار ، وتصبح الفرص مفتوحة أمام التفسير حسب المصلحة الذاتية . وبذلك لم تعد المساعدة من الولايات المتحدة متيسرة ، حسب تعديل هايكنلوبر Hickenlooper بالنسبة للأقطار التى تؤمم المصالح المملوكة للولايات المتحدة ، ومن ثم فشلت فى تصحيح الموقف فى إطار ستة شهور . وتسود نفس الانتقائية المتطرفة المساعدات من الاتحاد السوفيتى إلى الدول المتعاطفة أيديولوجيا[١] .

وعلى المستوى الاقتصادى ، لا يعتبر توفير التمويل ذو أهمية حقيقية بالنسبة للتنمية ، وإن كانت التغيرات السياسية والاجتماعية ذات أهمية أساسية . طالما أن الأخيرة تساعد على تعبئة المدخرات المحلية ومن ثم انبثاق الدافع لإقامة المشروعات وإطار العمل التجارى . ولن يتم تشجيع ذلك بواسطة التوفير السهل لرأس المال والخبرة الأجنبية ، وبخاصة حينما تستجلب فى قنوات من خلال التنظيمات الحكومية . ويؤكد الدليل المباشر أن العلاقات الاقتصادية بين الأمم المتطورة والنامية يعمل لغير صالح الأخيرة . ويتحدى ذلك مبدأ الاستفادة المقابلة ، وتعتبر بورما Burma مثالا لهذه الأقطار . إذ حاولت السياسة البورمية منذ الاستقلال أن تقلل الاتصالات الخارجية إلى الحد الأدنى ، الاقتصادية وغيرها ، ومن ثم توقف متوسط الفرد من الدخل القومى .

## رابعا : المساعدة الخارجية

تؤكد وجهة نظر ذائعة الانتشار على أنه قد يكون من الأفضل استبدال المساعدة بالتجارة . إذ قد يشجع حجم الصادرات الكبير والربح على الإنتاج داخل الأقطار النامية . بحيث يوفر ذلك العملة الأجنبية الضرورية ، ويسمح بتراكم رأس المال من الأرباح . ويكافئ التجديد التجارى ويشجع . وتعتبر فرصة التدخل السياسى من قبل رفاق التجارة أقل إلى حد كبير مما هو متيسر بالنسبة لمانحى المساعدة . وفى الحقيقة فإن المقصود من معظم المساعدات الحالية هو زيادة حجم التجارة . وتتوقع القروض العامة والخاصة توسعاً فى التصدير يساعد على اعتماد الوفاء بالقروض . ويعتبر تشجيع هذا النمو الهادف للتجارة من قبل العالم الثالث وظيفة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الدورى وسكرتارية الدائمة . وتعتبر إجراءات الحماية الجمركية عائقا أساسيا لأن الأقطار الفقيرة تكون عاجزة عن تقديم الامتياز المقابل الذى يعوض الأقطار الغنية للسماح بدخول الصادرات التى قد تنافس صناعاتها . ومن الواضح أنه قد قدم إطار « للتفضيل العام » حيث تم تخفيض التعريفات الجمركية لصالح الأقطار الأشد فقرا . ويتعلق ذلك إلى حد كبير بالمصنوعات والسلع المصنعة التى تميل تعريفات الحماية الجمركية بشأنها إلى الارتفاع ، باستثناء المنسوجات . حيث تنمو صناعات النسيج بسرعة لكونها ملائمة بصفة خاصة للأمم النامية غير أن العمالة المشاركة فى هذه الصناعات فى الأمم الصناعية كبيرة للغاية ، حتى أن أى إلغاء للحماية الجمركية قد يؤدى إلى إغضاب عدد كبير من الناخبين . ولسوء الحظ ، اعترضت الولايات المتحدة على هذا النوع من التفضيل غير المتبادل باعتباره ضد أهداف الخفض العالمى للتعريفات الجمركية من خلال الاتفاقية المشتركة للتجارة والتعريفة الجمركية GATT * وبرغم أن التنمية قد تمثلت فى زيادة موضع ترحيب فى معدلات السلع المصنعة فى صادرات العالم الثالث ومن ثم فقد تم تشجيع الصناعة المحلية فى شكل المشروعات الداخلية وتشجيع المشروعات العالمية على تأسيس مصانع كفروع لها .

وبرغم ذلك ، فمازالت صادرات كثير من الأقطار الفقيرة تعتمد على عدد محدود من السلع

---

* تشير الحروف Gatt إلى معنى الاتفاقية المشتركة للتجارة والتعرفة الجمركية وتعتبر اختصارًا لكلمات General agreement on Tariffs and Trade ( المترجم ) .

الأولية حيث تؤدى الأسعار غير المستقرة لهذه السلع فى السوق العالمى إلى عدم تشجيع رأس المال ، ومن ثم يؤدى ذلك إلى التخطيط واستجلاب المحاصيل التجارية للفلاحين المهتمين بزراعة الغذاء . وقد تساعد خطط إنتاج السلع للتغلب على تقلبات الأسعار على عملية التنمية بحيث تدعم الأمم المتحدة التوسع فيها . وبرغم ذلك ، تواجه الافتراضات الخاصة بالاستعانة بتخطيط السلع لرفع الأسعار مشكلات اتضحت خلال الثلاثينات من هذا القرن : حيث دخل منتجون جدد إلى السوق . وبالتالى حدثت وفرة فى الإنتاج ، وانهيار فى الأسعار . وقد انخفضت خلال العشر سنوات بين ١٩٦٠ – ١٩٧٠ أثمان الصادرات من المواد الخام والوقود غير أن ذلك تمت موازنته بواسطة زيادة صغيرة فى أثمان المواد الغذائية ، وزيادة فى أسعار المصنوعات بنسبة ٤٠ ٪ . وكانت النتيجة عدم التغير فى الاعتبارات التجارية .

ويتزايد حجم التجارة بين العالم النامى والمتطور بنسبة سريعة لكنها ليست بنفس سرعة التجارة بين الأمم الصناعية . وقد تم تشجيع ذلك طالما أن هذا هو الاتجاه الذى تحتاج الأمم النامية السير فيه لكى تتقدم إذا كان لها أن تسير فى نفس التجربة السابقة للأمم المتطورة . حيث تظهر مجموعة من الأقطار الأكثر نجاحاً عبر هذا التقدم ، ومن ثم قد لا تحتاج بعد إلى المساعدة بل سوف تكون قادرة على تقديمها للرفاق السابقين . وسوف يعتبر هذا الاستبدال للمساعدة بالتجارة مقياساً على نجاح سياسات المساعدة ، إلى جانب أنه سوف يساعد على تركيز المساعدة بحجم أكبر للحالات الأشد فقراً .

# الفصل السادس عشر

## النمو التجارى من أجل التنمية

**ديفيد هلنج**

أولا : الاعتماد على المنتجات الأولية .

ثانيا : اتفاقيات السلع واستقرار الأسعار .

ثالثا : سياسات التجارة المقيدة .



*الفصل السادس عشر*

# النمو التجارى من أجل التنمية

## ديفيد هلنج

يتذكر الإنسان بصورة صريحة المشكلة المستمرة المتعلقة بالعلاقات التجارية بين الأمم الفقيرة والغنية. حيث كرست الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤ جلسة خاصة للتنمية والمادة الخام. وأسس المجلس الاقتصادى الأوربى Stabex * ( قائمة بالمواد التى تطرح على الأسواق الأوربية بأسعار ثابتة لصالح البلاد النامية ) من أجل استقرار عائدات التصدير للمناطق المشتركة، وشهدت الاجتماعات المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على الفشل فى التعامل مع مشكلة السلع. وعلى ذلك، فإذا أدت ارتفاعات أسعار البترول فى ١٩٧٣ والنجاح الواضح لمنظمة الدول المصدرة للبترول « أوبك OPEC » إلى تغير فى توازن القوة الاقتصادية بين الأقطار المتطورة والأقل نمواً، فقد أصبح واضحاً للغاية أن التغيرات لم تكن شاملة بالقدر الذى تمناه البعض وخشى منه البعض الآخر. وقد هددت التقلبات العنيفة الأخيرة فى الأسعار العالمية للبن والكاكاو والنحاس أى تفكير يتعلق باستقرار الأسعار بالنسبة للسلع الأخرى. وقد أوضح الفصل السابق بعض الحجج المؤيدة والمعارضة للمساعدة بالنسبة للأقطار الأقل نموا، وقد أوضح أيضا بصورة متزايدة وجهة النظر التى لاقت تأكيدا كبيراً والمتعلقة بأنه من الأفضل استبدال المساعدة بالتجارة. ولنناقش باستفاضة متضمنات وجهة النظر هذه.

إذ يتضح من خلال الكم الهائل للفكر النظرى المتعلق بالتنمية الاقتصادية أنه ليس هناك نموذج بسيط لتفسير النمو أو إعاقته. وبرغم أن هناك تسليم عام بأن التجارة الخارجية تعتبر عنصرا هاما فى عملية التنمية بالنسبة لأى مجال. حيث أكد معظم العمل المتصل بأنساق السوق أن عالم التجارة يعتبر على المستوى المحلى إطارا لمواجهات حيوية متفاعلة ليس بالنسبة لتبادل السلع فقط، ولكن بالنسبة للاتصالات الشخصية أيضا بالإضافة إلى اتصال الأفكار الذى يعتبر أساس عمليات

* تعنى كلمة Stabex ( قائمة بالمواد التى تطرح فى الأسواق الأوربية بأسعار ثابتة لصالح البلاد النامية ) وتعتبر أحد جوانب اتفاقيات ( لومى ) ( المترجم )

الانتشار المولدة للتغير. حيث أصبحت أهمية ذلك واضحة حينما تذكر أهمية تغير الأفكار كتغير الاقتصاد الذى بالغ الكثيرون فى التأكيد التطرف عليه. وما هو حقيق على المستوى المحلى يعتبر حقيقيا أيضا على المستوى القومى أو العالمى. حيث تقدم التجارة مدخلا هاما لتأسيس التغير ودعمه. وتجعل من الممكن استغلال الموارد التى قد تكون لها قيمة محدودة على المستوى المحلى أو ليست لها قيمة على الإطلاق.

وتستند نظريات الاقتصاد الكلاسيكى على مفهوم الفائدة المقابلة كأساس للتبادل على كافة المستويات. حيث يؤكد أن التجارة على المستوى العالمى سوف تقود إلى التساوى فى عالم الدخول والأسعار. وهناك فى الحقيقة دليل بسيط على مدى أى نطاق زمنى يمكن ملاحظته على تحقق هذا التساوى. ويدلل الكثيرون على أن نتيجة التبادل الاقتصادى المستند ببساطة إلى مفهوم « الفائدة المقابلة » قد يكون التفاوت المتنامى بين الأمم. « إذ سوف تميل حركات التجارةالعالمية ورأس المال كما كتب إلى تفريغ التفاوت، وسوف تنجز ذلك بفاعلية إذا كانت هناك تفاوتات جوهرية قائمة فعلا ». فقد تؤدى الفاعلية الحرة لقوى السوق إلى أى من تلك الدوائر السببية الأخرى التى يبدو أنها تفسد الحياة فى الأقطار الأقل نموا. وبذلك تتضح صلاحية الأفكار العامة المتعلقة بالنمو المتفاوت بين « المراكز » والمحيطات » والمتعلقة بإعاقة الآثار المرتدة من مواضع النمو، للنمو فى أى مكان آخر، على المستوى العالمى قدر صلاحيتها على المستوى الإقليمى والقومى.

وتتطلب كل عمليات التقدم الاقتصادى فى الأقطار الأقل نموا تدفقا لسلع رأس المال والخدمات التى تعجز هى نفسها عن إنتاجها والتى ينبغى حينئذ شراؤها من الخارج. وعليها أن تدفع مقابل هذه الزيادة فى تدفق المستوردات ومن ثم يصبح الدخل من التصدير ضروريا. وفى هذا الصدد فإن على الإنسان أن يتخلى عن فكرة أن الأقطار الأقل نموا تعيش كلية على الإحسان، لأن ذلك ليس صادقاً فى الحقيقة. ففى حالة الأقطار الأفريقية، وهى التى تضم كثيراً من أشد الأمم فقراً، نجد أن ٨٠ ٪ من نموها يمول فعلا بواسطة عائداتها من التصدير. ومن الواضح أنها ترغب أن يصل ذلك إلى ١٠٠ ٪ بأسرع ما يمكن. غير أنها بتحقيقها ذلك، نجد أن مشاكلها قد تكاثرت، وهى المشاكل التى ترتبط بالاقتصاديات الضعيفة أساساً، حيث يعانى الاقتصاد الذى تلعب فيه التجارة الخارجية نسبة كبيرة من إجمالى الدخل القومى من ضعف حقيق، وخاصة حينما لا تتجاوز التبادلات المحلية تلك التى تتأثر بالخارج، ومن ثم فلتحقيق الاستقرار الحقيق فإن من الضرورى أن تهتم التجارة المتزايدة بالتنوع ونمو السوق الداخلية المرتبطة بذلك أيضا.

وخلال الفترة الاستعمارية كانت المنتجات المتفوقة والرخيصة للأمم المتقدمة تنافس المنتجات المحلية للأقطار الأقل نموا . ومن ثم كان هناك نوعان من تصدير رأس المال إلى الأقطار الأقل نموا . حيث اتجه تدفق رأسمال التنمية أساسا إلى المناطق الاستوائية التى تشكل الآن معظم العالم الثالث إذا قورنت بالمناطق الأخرى المعتدلة . وإلى حد كبير كرس رأس المال المتنقل للبناء التحتى الاجتماعى والاقتصادى ، وللمنتجات الأولية ذات النطاق الواسع ، الزراعية والتعدينية من أجل التصدير . وهنا بدأ ظهور ما يمكن أن نسميه بالاقتصاد المزدوج الذى يميز الآن الأقطار الأقل نموا ، حيث نجد أن لديها قطاعات اقتصادية حديثة محدودة ومرتبطة إلى حد كبير بالأقطار المتطورة التى تمدها برأس المال أكثر من المناطق المحيطة بها ذات النشاط الاقتصادى التقليدى . ويعنى التوجه الخارجى لمثل هذه المشروعات بالنظر إلى متطلباتها من رأس المال والعمل والمهارة والاستيراد والتصدير أن آثار الانتشار بلغت حدها الأدنى .

## أولا : الاعتماد على المنتجات الأولية

مع أن الاستعمار يقوى ولا يخلق قوى السوق التى تؤدى إلى التفاوت والاعتماد الكامل على الإنتاج الأولى فى المناطق عبر البحار . نجد أن ٩٠ ٪ من عائدات التصدير الخاصة بالأقطار الأقل نموا يأتى من المنتجات الأولية وأن ٥٠ ٪ من الأقطار المعنية تعتمد فى ٥٠ ٪ من دخلها أو أكثر على هذه المنتجات . وحينئذ نجد ارتباطا بين الاعتماد على الإنتاج الأولى والمدى.

المحدود لهذا الإنتاج ، مما يضع الأقطار الأقل نمواً فى موضع حرج ، من قبل البدائل التى يمكن أن تكتشف بالنسبة للسلع التى تعتمد عليها ، إلى جانب أن سلعها غالبا ما تتميز بمرونات الطلب عليها مما يضعها عادة فى وضع ضار بصورة قاسية . وعلى هذا النحو ، من النادر أن تعنى زيادة معينة فى مستوى معيشة القطر المتقدم زيادة فى الواردات من المنتجات الأولية المطلوبة من الأقطار الأقل نموا بنفس المعدل . ويعتبر البترول استثناء واضحاً لذلك ، بالنظر إلى مسئوليته عن تأثيره الحالى فى العلاقات التجارية مما يمنحه قوة مساومة من غير المحتمل أن تمتلكها أى من المنتجات الأخرى الكثيرة .

وفى منتصف الستينات ، دفع عدم الرضا بالأسعار العالمية المنخفضة للكاكاو غانا ، التى كانت تنتج ثلث الإنتاج العالمى الكلى تقريبا ، إلى حبس المعروض على أمل أن يرتفع السعر العالمى حينئذ ، غير أن تكلفة تخزين هذه الأطنان الكبيرة أضاعت الأموال الكثيرة ، وأوضحت المركز الضعيف الذى يحتله القطر الأقل نموا . ومن ثم لم يكن لما فعلته غانا هذا أى تأثير على الأسعار العالمية ، وبخاصة أن بعض الأمم الغنية ، بما فيها الإتحاد السوفيتى على ما يعتقد ، دفعت ببعض مخزونها من الكاكاو إلى السوق العالمى . وأصبح واضحاً أن أى من الأقطار الأقل نموا إذا عمل وحده فإنه قد يقف بهذه الطريقة عاجزا عن التأثير فى الأحداث ، غير أن فرصة التأثير تظل باقية إذا استطاع كل منتجى الكاكاو أن يتحدوا فعلاً فى هذه الحالة . وهنا سوف تصبح الإمكانية كبيرة بصورة واضحة . غير أنه ليس من السهل تحقيق هذا الفعل الموحد لسبب بسيط هو أنه إذا سلمنا بخصائص الطلب بالنسبة لمعظم المنتجات الأولية ، فإن نجاح التصدير بالنسبة لأحد المنتجين سوف يعنى افتقاد فرصة بالنسبة لآخر .

وفى الغالب ليس واضحا بالنسبة لكثير من أقطار العالم الثالث التى تتنافس على الأسواق

الصادرات من المنتجات الأولية ١٩٧١-١٩٧٤

نسبة الصادرات إلى مجموع الناتج القومي

أهم المنتجات ونسبتها إلى جملة الصادرات

السعودية — بترول
ليبيا — بترول
أوغندة — بن، قطن
ترينداد — بترول، سكر
جويانا — بوكسيت/ألومنيوم، سكر
العراق — بترول
زامبيا — نحاس
زائير — نحاس
ماليزيا — مطاط، قصدير
فنزويلا — بترول
إيران — بترول
جامايكا — بوكسيت/ألومنيوم، سكر
نيجيريا — بترول، كاكاو
بوليفيا — قصدير، تنجستين
السودان — قطن، فول سوداني
غانا — كاكاو، أخشاب
بناما — موز، منتجات بترولية
إثيوبيا — بن، حبوب زيتية
الهند — جوت، شاي

شكل ١٩ — الصادرات من المنتجات الأولية في بعض الدول ١٩٧١ - ١٩٧٤

العالمية المحدودة أن هناك مجموعة من المصالح التى يمكن أن تشكل أساس القوة الموحدة . إذ يعتبر منتجو البترول فى الموقف الملائم الذى يمكنهم من بيع كل ما يستطيعون إنتاجه . أما فيما يتعلق بسوق البن العالمى ، فنجد أنه برغم وجود منظمة البن الدولية ، فإننا نجدها مستغرقة طيلة الوقت فى صراعات ومنافسات بين المنتجين المختلفين غير العرب (كالبرازيل مثلا) والمنتجين من الأقطار الأفريقية أساساً . حيث يعتبر إنتاجهم من النمط الثقيل . وهناك خطر أيضا فى الموقف الذى قد تنجح فيه أحد جماعات الأقطار نموا فى التفاوض من أجل زيادة الأسعار التى يكون من نتائجها الإضرار بالأقطار الأخرى . فقد كان من الممكن أن يؤدى رفع أسعار البترول ، فى حالة غياب إجراءات وقائية ، إلى أضرار أكثر بتطلعات التنمية فى الأقطار غير البترولية الأقل نموا من الأمم الغنية .

وعادة ما تخضع الأسعار العالمية للسلع ، وبخاصة فى مجال المواد الأولية الخام لتقلبات عنيفة . وينتج عن ذلك أن تعانى الأقطار التى تعتمد بشدة على نطاق محدود من هذه المنتجات من صعوبات واضحة فيما يتعلق بتأسيس توقعات مستقبلية ذات معنى بالنسبة للدخل ، ومن ثم بالنسبة لموازنة ميزانياتها بصورة مرضية . ولنأخذ مع ذلك حالة غانا مرة ثانية ، حيث كان لديها تراكم من مخزون العملات الأجنبية خلال الخمسينات حينما كانت أسعار الكاكاو عالية . وفى الستينات هبطت الأسعار ولم يستطع التوسع السريع فى الإنتاج أن يفعل شيئا لزيادة العائد القومى

جدول ٩ يوضح مؤشرات أسعار الكاكاو
العالية وتكاليف الاستيراد بالنسبة لغانا

| السنة | ثمن الكاكاو | تكاليف الغذاء المستورد | تكاليف النسيج المستورد |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٤ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١٩٦٣ | ٣٦ | ١٢٦ | ١٣١ |
| ١٩٦٤ | ٣٣ | ١٤٢ | ١٤٠ |
| ١٩٦٥ | ٢٥ | ١٦١ | ١٧٥ |
| ١٩٦٦ | ٣٤ | ١٦٩ | ١٨٠ |
| ١٩٦٧ | ٣٨ | ١٧٤ | ١٨٨ |
| ١٩٦٨ | ٦٩ | ١٩٣ | ٢١٩ |

ويمكن مقابلة السعر المنخفض للكاكاو فى الستينات وأقصى ارتفاع فى ١٩٥٤ وبين الارتفاع المستمر للأسعار التى تدفعها غانا لمستورداتها . حيث تتحرك اعتبارات التجارة بشكل حاد ضدها . ومن ثم فقد ظهرت مشكلات التمويل بالنسبة للقطر فى السنوات الأخيرة ، وهى مثل مشكلات كثير من الأقطار الأخرى الأقل نموا ، تنتج إلى حد كبير عن هذا الموقف التجارى غير الملائم .

وفى حين تجعل تقلبات الأسعار على المدى الطويل من الصعب موازنة الميزانية ، فإن الأسعار المتوسطة تخفى التغيرات على المدى القصير . فمثلا ارتفع سعر الكاكاو من ٤٨١ جنيه إسترليني للطن فى ابريل ١٩٧٣ إلى ٥٠٠ جنيه إسترليني للطن فى ٧ مايو ، إلى ٥٧٥ جنيه إسترليني للطن فى ٢٩ مايو ، وارتفع ثانية إلى ٥٩٠ جنيه إسترليني للطن فى ٥ يونيو . وفى بداية ١٩٧٤ وصل السعر فى فترة قصيرة إلى ١٠٠٠ جنيه إسترليني للطن الواحد ثم تراجع ثانية . وتكررت هذه التقلبات الناتجة عن فاعلية قوى السوق المتشابكة فى ١٩٧٧ . حيث كانت تجارة السلع محفوفة غالبا بالمخاطر ، تتم فى إطار أسواق المستقبل بتحويلات نقدية ( ورقية ) فى مقابل السلع الزراعية والتعدينية التى مازالت فى جوف الأرض . ومع ذلك فبينما كانت هذه المخاطر ذات تأثير هام من غير شك على الأسعار فى المدى القصير ، فإنه لم يكن واضحاً عما إذا كان ذلك لصالح أو ضرر القطر الأقل نمواً على المدى القصير أيضاً . وقد يذهب البعض أن السعر المتوسط سوف تكون له علاقته القوية بمرور الزمن بالمعروض الواقعى من السلعة ، وبالطلب الحقيقى عليها .

## ثانيا : اتفاقيات السلع واستقرار الأسعار

من الواضح أن حجم وسرعة التغيرات فى أثمان السلع سوف يكون له متضمناته الهائلة بالنسبة للعائد وميزان المدفوعات الخاص بكل قطر على حدة . فمنذ ١٩٧٤ أوضحت الزيادة فى سعر البترول الخام إلى أربعة أضعاف أن تقلبات الأسعار أدت إلى ظهور موجات متغيرة للتجارة والتبادل الخارجى على نطاق العالم . حيث كانت أعباء وفوائد زيادات الأسعار هذه عفوية للغاية ، وأن وقع العبء الثقيل كان بلاشك على الاقتصاديات الأقل نموا مثل الهند وباكستان ، تنزانيا ومالى . إذ ساعد تأثير التغيرات الملحوظة فى أسعار البترول بصفة خاصة على جذب الانتباه من ناحية لمميزات تآزر فعل المنتجين من ناحية ، ومن ناحية أخرى إلى الحاجة إلى درجة أكثر من الاستقرار فى الأسعار والأسواق العالمية ، حتى يمكن أن تكون نتائج التغير أقل عفوية وتدميرا . ومن الطبيعى أن ترى الأقطار الأقل نموا فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والاتفاقية المشتركة للتجارة والتعريفات الجمركية Gatt وسائل لتحقيق الاستقرار الذى تنشده . وقد تم التفاوض بشأن عديد من اتفاقيات السلع ، التى برغم اتخاذها أشكالا عديدة ، فإنه يمكن ادعاء نجاحها الكبير فى بعض الحالات . ومن الواضح أن استقرار الأسعار يكون فى مصلحة الأقطار الأقل نموا ، وقد تمت محاولة تحقيقه بالنسبة لبعض السلع كالقمح وقصب السكر والبن وزيت الزيتون . وفى حالة السكر مثلا فإن الأسعار التى تم تثبيتها استنادا إلى اتفاقيات دولية خاصة مثل اتفاقية الكومنولث للسكر ، يمكن مقارنتها بالمناسبة بصورة ملائمة بالأسعار التى حققتها صفقات البيع الحدية فى السوق الحرة ، وإن كانت فى بعض الأحيان قد تنخفض إلى أدنى من ذلك . وقد كان لهذه المنظمات بالنسبة للأقطار الأقل نموا ميزة خاصة تتمثل على الأقل فى إنتاج دخل يمكن التنبؤ به على مدى فترة زمنية . وهناك محاولات لتنظيم الأسعار فى حالات الشاى والبن من خلال تحديد المعروض عن طريق تحديد حصة الإنتاج بالنسبة لكل منتج . ومن المحتم أن يسبب تثبيت الحصص والأسعار الصراع والتوتر بين الأقطار المعنية الأقل نموا . فإعادة التفاوض فى ١٩٧١ حول اتفاقية البن العالمية أدى إلى اختلافات حادة بين البرازيل وهى قطر أقل نموا وأكثر رخاء وبين مجموعة الأمم الأفريقية الأكثر فقرا . ومرة ثانية ترافقت البرازيل وكولومبيا فى ١٩٧٧ لمحاولة تنظيم تدفق البن فى السوق العالمى ، ومن ثم حافظتا على مستوى الأسعار ، غير أن المنتجين الأفريقيين كانوا بعيدين عن الإجماع لدعم تخفيض إنتاج التصدير من هذا المحصول . وهناك درجة من التحديد فيما يتعلق بترتيبات الحصص التى عادة ما تثبت حول أرقام متوسط الإنتاج على مدى

فترة من السنوات . ومن ثم نجد كبار المنتجين مجبرين لتأمين نصيبهم فى السوق . وعادة ما يكون ذلك على حساب القطر الذى يحاول الدخول فى السوق لأول مرة أو الذى يحاول زيادة إنتاجه . وترغب كثير من الأقطار الأقل نموا بهدف التنويع فى أن تزرع محاصيل نقدية جديدة ، ومن ثم فقد تجد أن نظام الحصص يعمل ضدها . ويعتبر ذلك مثالا آخر من الأقطار الأقل نموا التى تجد الأقطار الأخرى الأقل نموا هى العائق أمام تقدمها وليست الأقطار المتطورة فقط .

وهناك مدخل ممكن آخر لقضية استقرار الأسعار ، وهو يتمثل فى المدخل الذى يتم تبنيه فى حالة التصدير . حيث تتأسس وكالة دولية لخلق مخزون للأزمات ، يحافظ عليه ليستعان به فى التأثير على أسعار الأسواق . ويتزايد مخزون الأزمات فى فترات الفائض المحصولى ويتم تصريفه خلال فترات الطلب المرتفع .

فقد تقابل مجلس الأقطار المصدرة للنحاس (CIPEC) الذى يضم شيلى ، بيرو ، زائير ، زامبيا فى باريس فى نوفمبر ١٩٧٤ فى محاولة إنجاز ما أنجزته الأوبك OIPEC بالنسبة للبترول . وبخاصة أنها أرادت إيقاف سعر النحاس المتناقص والذى انخفض من مستوى سعر ١٤٠٠ جنيه إسترلينى للطن فى صيف ١٩٧٣ إلى ٥٩٧ جنيه إسترلينى . وبانخفاض السعر العالمى للنحاس حتى ٦٢٠ جنيه إسترلينى للطن فى فبراير ١٩٧٨ ، وهو أكثر الأسعار انخفاضا منذ ٢٠ سنة ، قررت زامبيا ، زائير ، وبيرو تخفيض الإنتاج إلى ١٥ ٪ وهو الذى لم ينل التأييد من كل أعضاء CIPEC وبرغم أن الأقطار المصدرة للنحاس CIPEC تعتبر مسئولة فقط عن ٥٠ ٪ من النحاس المطروح فى السوق المتناقص السعر ، فإن منتجين آخرين مثل كندا واستراليا وجنوب أفريقيا وبولندا ليسوا حلفاء واضحين فى محاولة السيطرة على موقف السوق . ومن ثم نجد أن التماسك السياسى كان ضعيفا للغاية بالمقارنة بمنتجى البترول . إذ قدمت الدول المصدرة للنحاس جزءا صغيرا من السلعة التى تدخل السوق أقل من الأوبك ، غير أنه يمكن إعادة إنتاج النحاس بفاعلية عن طريق استخدام الخردة ، ومن ثم التقليل من قوة المنتج الأول ، هذا إلى جانب إمكانية استبدال الألمونيوم بالنحاس فى بعض الاستخدامات . بالإضافة إلى ذلك ، نجد أن النحاس تستهلكه إلى حد كبير ثلاث صناعات عرضة للسوق . صناعة الآلات ، صناعة المركبات ، التشييد . ومن أن يبدو من غير المحتمل أن يكون منتجو النحاس قادرين على إعادة تحقيق النجاح الذى حققه منتجو البترول . ويبدو أنه ليس هناك أمل كبير أيضا بالنسبة لمنظمة البوكسيت التى تأسست حديثا .

وفى الغالب يعتبر ضعف الموقف التفاوضى أحد الأسباب العامة لافتقاد النجاح من أجل خلق

اتحاد المتجين. فعلى نقيض القوة التفاوضية لمنتجى البترول يستخدم منتجو المعادن الأخرى أساليب العمل المكثف بدرجة أكثر، وتخلق القيود على المنتج مشاكل اجتماعية غير مقبولة. وفضلا عن ذلك فهم غالبا ما يدخلون فى منافسة مع الاقتصاديات الأكثر تقدما والذى يمتلك الكثير منها قدراً من مصادر هذه المعادن. وربما تكون المجموعة المحافظة أكثر تأثيرا فى مساعدة الأقطار الأقل نموا لكى تبيع معادنها عن طريق فرض مجموعة من القيود على نمو الاقتصاديات المتقدمة. إذ ليس من السهل السيطرة على عرض الخامات الزراعية كالمطاط والقطن وزيوت الطعام فى المدى القصير. حيث تكون هناك حاجة دائمة للبيع الأكثر بقدر الإمكان حسب مستوى الأسعار الموجودة، هذا إلى جانب وجود منافسة صريحة من جانب الألياف الصناعية ومنتجات المنطقة المدارية. حيث تخلق مواد الطعام المدارية، التى تحفظ بحرص شديد لأسباب اجتماعية وإستراتيجية عديدة مشاكل الوفرة بالنسبة لعديد من المحاصيل الاستوائية. ويرى البعض فائدة كبيرة فى اتفاقيات التجارة الثنائية ذات المدى الطويل أو المتوسط وذلك فى حالة وجود مشكلات تعترض عقد اتفاقيات دولية فى مواقف السوق المتشابكة. وبالطبع يصبح من الممكن تأسيس نوع من السعر المرن فى إطار هذه الترتيبات، وإن كانت تظل هناك امكانية دائمة لتحرك أسعار السوق الحرة فوق أسعار التعاقد. حيث تعتمد قدرة المنتج على التفاوض بشأن الأسعار إلى حد كبير على الطلب على الإنتاج وعلى طبيعة القوى المتنافسة.

وبرغم أن الاتفاقيات السلعية أنتجت قدراً من الاستقرار فى بعض الحالات. فإن هناك تحررا عاماً فى الأقطار الأقل نموا من الوهم المتعلق بقدرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على الوصول إلى حلول. حيث واجه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD فى ١٩٧٧ والذى ساده الأمل فى تأسيس صندوق مشترك يساعد على استقرار الأسعار بالنسبة لثمانى عشرة سلعة، مأزقا فى مواجهة الأمم المتطورة التى كانت عاجزة بصفة عامة عن تدبير المبلغ الذى يفى بمطالب الأقطار الأقل نموا. وربما كان الترتيب الأكثر نجاحاً، برغم محدوديته، هو الترتيب الذى نتج عن المفاوضات بين السوق الأوروبية المشتركة EEC's وحلفائها عبر البحار. وتتمثل فكرة تحديد قائمة المواد التى تطرح على الأسواق الأوربية بأسعار ثابتة لصالح البلاد النامية Stabex فى أنه بالنسبة لنحو ١٢ سلعة من المنتجات الأولية، فإن فى إمكان الأقطار الأقل نموا أن تطلب التعويض إذا انخفضت عائداتها تحت مستويات معينة متفق عليها. وقد استفاد من ذلك فعلاً عدد من الأقطار الأفريقية وأقطار أخرى تقع فى البحر الكاريبى أو المحيط الهادى.

## ثالثا : سياسات التجارة المقيدة

أصبح من المسلم به على نطاق واسع الآن أن العائق الرئيسى أمام التوسع التجارى للأقطار الأقل نموا يتمثل فى سياسات التجارة المقيدة التى تتبناها الأمم الغنية . وقد أوصى تقرير بيرسون فى ١٩٦٩ أن على الاقتصاديات المتقدمة أن تفتح أبوابها لقدر متزايد من سلع الأقطار الأقل نموا وأن على أسواقها المحاطة بالحماية أن تستقبل السلع من كل نوع . وتعتبر السياسة الزراعية المشتركة للسوق الأوروبية المشتركة EEC's مثالا واضحا لفاعلية هذه الحماية حيث تؤثر السياسة الأوربية على الأقطار الأقل نموا من خلال عديد من السلع – الحبوب ، لحم البقر ، والفواكه ، الخضراوات ، الزيوت النباتية ، زيوت البذور ، والسكر . وهناك امتيازات محددة بالنسبة لبعض الأقطار الأقل نموا وليس كلها باعتبارها تنتسب إلى هذه الجماعة . وتوضح المشكلات التى واجهتها بريطانيا فى التفاوض على شراء السكر من غانا لسد النقص الذى حدث فى ١٩٧٤ مثالا لبعض الصراعات الكائنة فى السوق الحرة فى مقابل تنظيمات السوق المتمتعة بالحماية .

وقد نجحت مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD فى عدد من المجالات فى التفاوض بشأن توسيع الأقطار الصناعية لإطارات تفضيل المستوردات من الأقطار الأقل نموا . وحتى الآن من الصعب أن ندعى أنها بدأت تؤثر على المنتجات الزراعية ، وإن كان هناك تقدم موضع ترحيب بالنسبة لبعض السلع المصنعة برغم عديد من الاستثناءات كقوانين التهريب والتعريفات الجمركية ، وذلك لحماية بعض الصناعات الحساسة . هذا وقد تزايد نصيب الأقطار الأقل نموا فى الستينات من التجارة العالمية فى السلع المصنعة من ٥,٥ ٪ إلى ٦,٥ ٪ وهى زيادة نسبية صغيرة . وإن كان النمو أسرع مما هو مسجل بالنسبة للتجارة فى المنتجات الأولية . ويلاحظ نجاح الأقطار الأقل نموا بدرجة أكثر فى بعض المجالات كصناعات النسيج والأحذية والجلد التى يمكن أن تمتلك رأسمالها المرتكز على تكاليف العمل الرخيص والتى تنافس بفاعلية صناعات العمل المكثف فى الأقطار المتطورة . وعلى هذا النحو نجد أن الهند ومصر قد استطاعت تطوير صناعات قوية للنسيج ، وأصبحتا مصدرتين له برغم حقيقة أن الأقطار الصناعية ترفض أن تلغى الحماية الجمركية عن هذه السلع . وقد نجحت الأقطار الأقل نموا بدرجة ملحوظة أيضا فى الصناعات الخفيفة وعلى سبيل المثال الدمى من هونج كونج ، الرخيصة من حيث تكلفة إنتاجها والمخفضة من

حيث تكاليف تصديرها ، وبدأت تؤسس خطوط تجميع الإنتاج حيث مدخلات العمل عالية ولو أنه غير ماهر نسبيا .

وقد أصبحت المساعدة فى السنوات الأخيرة موضع شك ، بل يمكن التأكيد على أن المساعدة قد فعلت القليل بالنسبة لدفع التقدم الاقتصادى ، بل إنها أعاقت النمو فى بعض الحالات . ولا يعنى ذلك أنه ينبغى رفض المساعدة باعتبارها غير ضرورية كدافع للتنمية الاقتصادية ، وبدلا من ذلك فإنه يجب استخدامها بطريقة أكثر عقلانية وانتقائية . ومن المهم للغاية أن تدرك أن السياسة الأكثر انفتاحا التى يمكن أن تتبعها الاقتصاديات المتقدمة فيما يتعلق بالتجارة قد تكلفها على المدى الطويل أقل من المساعدة التى توزعها الآن . ومن المؤكد أن هذه السياسة سوف تكون لها فائدة كبيرة بالنسبة للأقطار الأقل نموا . ومن ثم تدفع أوربا كثيرا كى تحمى منتجيها للنيجر ، ومن ثم فهى تعطى المساعدة للأقطار الأقل نموا والتى قد تحتاج أقل إذا هى قد استطاعت فقط أن تبيع سكرها بكميات كثيرة .

وبرغم أن تجارة الأقل فالأقل نموا قد اتسعت فى السنوات الأخيرة بصورة مؤكدة . فإن معدل نموها مازال متخلفا عن نظيره فى الأقطار الصناعية . وفضلا عن ذلك ، هناك ادعاء داخل الأقطار النامية الآن بأن الأرباح الكاملة لهذه الزيادة فى التجارة لم تصبح حقا مشروعاً لها طالما أن الجزء الأكبر من التجارة ينقل بواسطة سفن تمتلكها الأمم الأغنى . ومن ثم لم تكن الإعلانات المتعلقة بأرقام تجارة بريطانيا السيئة فى العادة بلا سبب والتى تنتهى إلى ملاحظة أن الأمور قد تكون أكثر سوءا إذا لم يكن ذلك فى مقابل عائد ما . غير أن هذا العائد هو ما فقده كائن ما ، ويهتم القطر الأقل نموا بالحفاظ على عائدات العملات الأجنبية الصعبة التى إكتسبها . ولهذا السبب ظهر تأكيد كبير فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD المنعقد فى سنتياجو حول المساعدة المتزايدة للأقطار الأقل نموا لتطوير خطوطها للنقل البحرى . وفى حين تعتبر الأقطار الأقل نموا مسئولة عن ثلثى أطنان التجارة العالمية فإنها تتحكم فقط فى ٧,٥ ٪ من سفن العالم ، إلى جانب أنها على شوق لأن تشارك فى صناعة السفن برغم الطبيعة العالية لرأس المال المكثف اللازم لهذه الصناعة وبرغم عدم التأكد التام من عائداتها . وقد أسست كثير من الأقطار الأقل نموا شركاتها للنقل البحرى ( على سبيل المثال باكستان ، نيجيريا ، غانا ) التى تعمل مستقلة أو داخل إطار عمل مؤتمرات خطوط النقل البحرى . وبرغم أن ذلك لم يتحدد تماما ، إلا أن هناك اعتقادا من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD يفترض أن ٨٠ ٪ من التجارة بين دولتين ينبغى أن يتم نقله بواسطة سفن كل منهما بواقع ٤٠ ٪ ، وأن ٢٠ ٪ فقط ينبغى

أن تكون ميسرة لنقلها بواسطة أطراف أخرى . والأمل من ذلك هو تأمين مشاركة الأقطار الأقل نموا بفاعلية أكثر فى حركتها التجارية . ومن ثم تؤثر فى تركيب نسب الشحن ، محققة بذلك درجة أكبر من قوة المساومة ، ومن ثم تحسين ميزان مدفوعاتها . وسوف يكون التقدم فى هذه المحاولة كما هى الحال فى محاولات أخرى لتحسين المركز التجارى للأقطار الأقل نموا ، بطيئا ومثبطا بسبب التوازن القائم بين القوى الاقتصادية العالمية .



# الفصل السابع عشر

## موجز واستخلاصات

**ب . هودر**

**أولا :** الركود والازدهار الاقتصادى للسلع .

**ثانيا :** الواقعية فى التخطيط .

## الفصل التاسع عشر

# موجز واستخلاصات

## ب . هودر

ماذا يمكن أن يقوله الإنسان أو يفعله بشأن العالم الثالث بعد أكثر من عقدين من الجهود الواعية لتحقيق تحسينات فى مستويات معيشة هذه الأقطار؟ لا يستطيع الإنسان بالتأكيد أن يشير إلى أى نجاح عام ملحوظ : وبدلا من ذلك نجد صورة تعكس الفوضى وعدم الرضا . وغالبا ما تكون مستويات المعيشة فى أقطار العالم الثالث متطرفة الانخفاض ومعدلات نموها بطيئة أو تافهة بشكل عام . ذلك يعنى أنه وفقا لأى محك قد نلجأ لاستخدامه فإننا سنجد أن الهوة تتسع بين الأمم الفقيرة والغنية . وبطبيعة الحال لا تنال المتضمنات السياسية والإنسانية لهذه الفجوة المتسعة اى موافقة .

وفضلا عن ذلك ، فإن الاختلافات من حيث مستويات الإنجاز والتنمية بين الأقطار الأقل نموا ذاتها أصبحت أكثر وضوحاً . فمن الصعب أن تنظر الآن إلى أقطار عديدة مثل إيران . وسنغافورة ، وفنزويلا باعتبارها أقل نموا . وتضع معدلات النمو لكل من كوريا ، تايوان ، الإكوادور ، ماليزيا والبرازيل هذه الأقطار فى فئة منفصلة عن تلك الأقطار التى مازالت فقيرة تماما مثل مالى أو تلك التى لديها معدلات نمو سلبية أو منخفضة مثل بورما ، وموريتانيا وبنجلاديش . فعلى الأقل فى المستويات الدنيا أصبحت الفجوة بين الأقطار الأقل نموا الفقيرة والغنية أكثر وضوحا مثل الفجوة بين الأقطار المتطورة والعالم الثالث .

وقد اتضحت هذه الحقيقة بصورة أكثر درامية بسبب الارتفاع الحاد فى أسعار البترول* فقد حققت أقطار العالم الثالث الغنية بالبترول عائدات ضخمة . فمثلا تتكلف خطة التنمية الجديدة

---

* يسقط المؤلف فى نفس التحيز الذى يعانيه معظم الاقتصاديين الغربيين فى النظر إلى ارتفاع أسعار البترول ، حيث غالبا ما يناقش الأزمة الاقتصادية العالمية من هذه الزاوية فقط ، وكأن هناك افتراضا ضمنيا أن لا تحاول الدول المتخلفة رفع أسعار مادتها الأولية ، ولم يحاول مناقشة وطأة ارتفاع أسعار البترول من زاوية سلسلة التزايد فى أسعار المنتجات الصناعية الغربية التى نبعت قبله وأثره على نمو العالم الثالث ( المترجم )

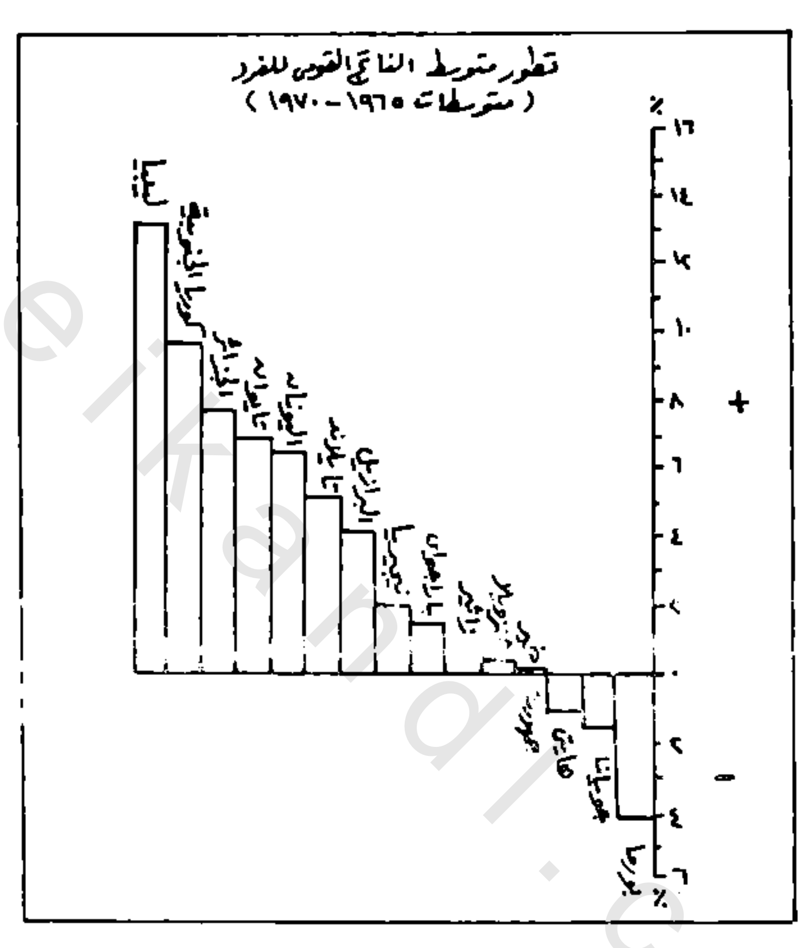
والطموحة لنيجيريا ( ١٩٧٠ – ١٩٨٠ ) ما يتجاوز ٢٠٠٠ مليون جنيه إسترليني ، تمول أساسا من عائدات بترولها . وبرغم ذلك فيمكن أن يكون للبترول الغالى الثمن آثار مدمرة على الأقطار الفقيرة التى ليس لديها البترول . حيث تقع أفقر ٢٥ قطرا بعيدا إلى الخلف ، حيث لديها مجموعة قليلة من السلع التى يمكن أن تصدرها لكى تواجه تكاليف البترول المتزايدة . ولقد كان مثيرا للعطف أن الاعتراضات الأولى ضد ارتفاع أسعار البترول فى ١٩٧٥ جاءت من تنزانيا وهى واحدة من أكثر أقطار العالم الثالث فقرا .

وهناك اتجاهان فكريان أساسيان متفائلان فيما يتعلق بتنمية العالم الثالث فى مواجهة التنبؤات القائمة التى تميز المناقشات الحالية .

فهناك فى المحل الأول اتفاق عام على حقيقة أن معظم الأقطار الأقل نموا لا يمكن أن تحسن أوضاعها بدون مساعدة ما من الأقطار المتطورة . وإلى حد بعيد لم تكن المساعدة ملحوظة من حيث قدرها أو من حيث الاعتبارات التى تراعى فى تقديمها . إذ لم تكن المساعدة كبيرة كتلك التى أوصت بها وكالات الأمم المتحدة ، وإن كانت هناك دلائل على أنها قد استخلصت بفاعلية أكثر. وقد يثير توجيه المساعدة إلى مواضع النمو داخل القطر أو بتركيز المساعدة فى مناطق الفقر والبؤس وجهات نظر متضادة تتعلق بكيف نستفيد من المساعدة بفاعلية أكثر ، وإن كانت كلاهما تفضل ممارسةتوزيع فوائد المساعدة بدقة كبيرة على نطاق واسع من المجالات والمشكلات .

وثانيا : يبدو أن هناك اتفاقا متزايدا حول وجهة النظر التى تؤكد أن للأقطار الفقيرة طموحات مشروعة فيما يتعلق بالمشاركة الكاملة فى القنوات القائمة للتجارة العالمية . حتى حديثا ، قوبلت المحاولات لتغيير نمط التجارة بين الشمال والجنوب بقدر قليل من الحماس من قبل « الشمال » المتطور . ويتمثل أحد أسباب هذا الاتجاه المتغير فى التسليم بأنه فى سنة ٢٠٠٠ سوف يضم العالم الثالث أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم . إذ يمثل الحجم الكبير لسكان العالم الثالث مع نسبتها العالية فى الزيادة ، فرصا هائلة بالنسبة للعالم المتطور ، حيث لا يمكن تجاهل هذا السوق العظيم والمتنامى من قبل الأمم الصناعية المتطورة .

ومن ناحية أخرى ، يبدو الانفجار السكانى المستمر فى نظر بعض الملاحظين باعتباره يشكل مشكلة خطيرة ، ويفترض فى بعض الأجزاء أن السيطرة على النمو السكانى يعتبر أول الخطوات أهمية فى محاولة رفع مستويات المعيشة فى أقطار العالم الثالث . وبرغم ذلك ، تعتبر وجهة النظر هذه الآن موضع مساءلة واضحة . وليس هناك بالتأكيد ارتباط بسيط بين المعدلات المنخفضة للنمو السكانى من ناحية وبين المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادى من ناحية أخرى . إذ نجد أقطارا




شكل ٢٠ - تطور متوسط الناتج القومي للفرد في بعض الدول المختارة
١٩٦٥ - ١٩٧٠

تتميز بمعدلات عالية للنمو السكانى بين أكثر الأقطار الأقل نموا من حيث الرخاء . فنى إيران ، يرتفع متوسط الدخل لكل فرد من ٤٠٠ جنيه إسترلينى فى ١٩٦٩ إلى أكثر من ١٤٠٠ دولار فى ١٩٧٥ ، وذلك برغم ارتفاع السكان بأكثر من ٧ ملايين ، وهذا يمثل معدلا للزيادة بحوالى ١٤ ٪ سنويا . وبالطبع يشكل الانفجار السكانى مشكلة ، غير أن وجود معدلات سريعة للنمو السكانى لا يحتاج بالضرورة لأن يعوق التقدم الاقتصادى ، ولكنها قد تقدم الفرص للنمو.

وقد بدأت الحاجة الملحة إلى التكيف بالنظر إلى تجارة أقطار العالم الثالث المنتجة للمادة الأولية تأخذ مكانتها ، برغم أنه من المحتمل أن لا تستفيد الأقطار الأقل نموا بنفس القدر . وفى الازدهار الاقتصادى الحديث عانت الهند والأقطار الأخرى التى تستورد حبوب الغذاء والمعادن أو الوقود ، بينما حققت أقطار أمريكا اللاتينية أو غرب أفريقيا وجنوب شرق أسيا التى تصدر المعادن والأخشاب والمطاط وزيوت الطعام بعض العائدات .

## أولا : الركود والازدهار الاقتصادى للسلع

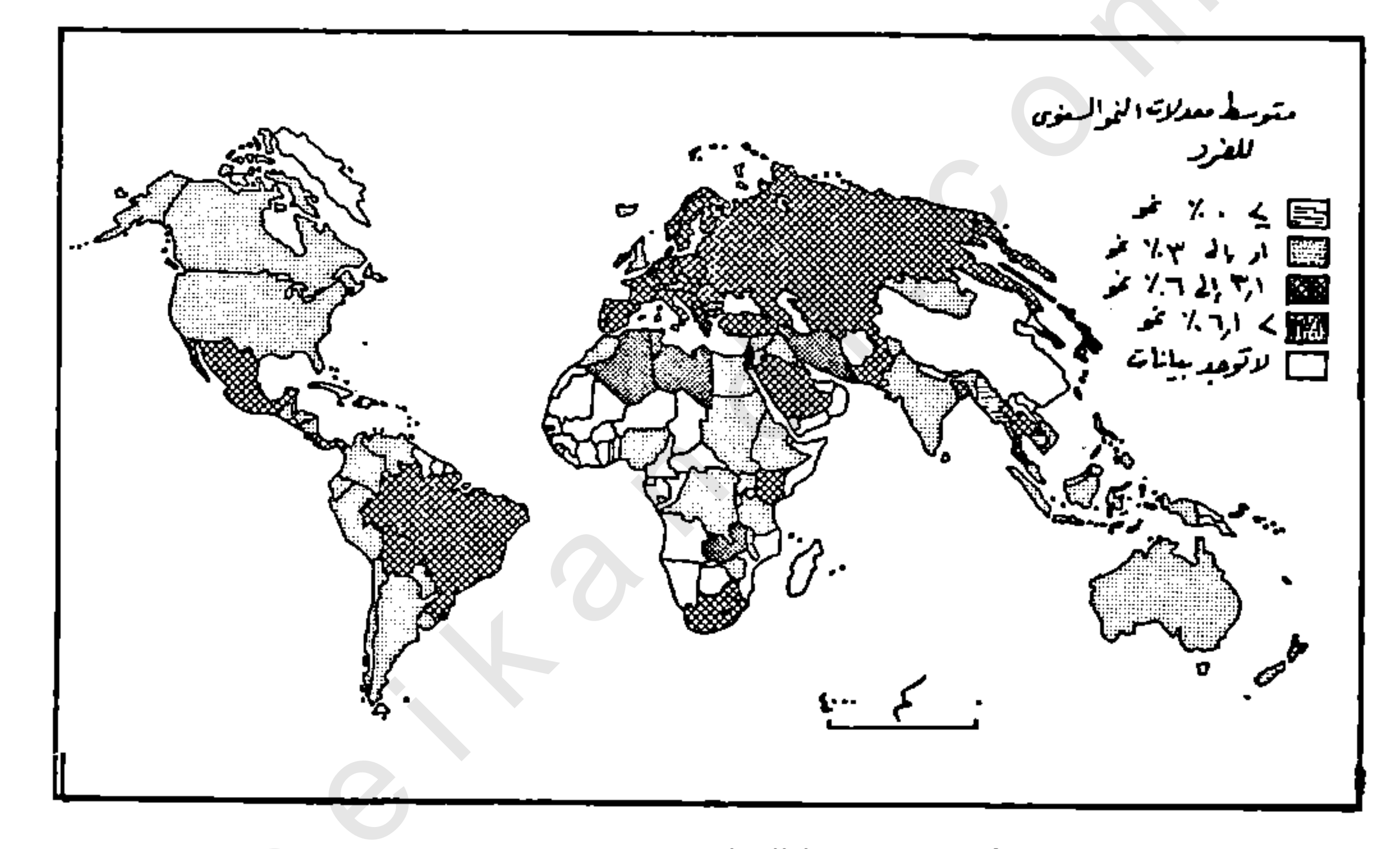
بدون شك ، حينما ننظر إجمالاً لأى ازدهار اقتصادى للسلع ، فإنه سوف يصبح بالتأكيد مفيدا بالنسبة لأقطار العالم الثالث . ففى حين ارتفعت قيمة المساعدة العالمية حتى بلغت حوالى ٤٠,٠٠٠ مليون جنيه إسترليني فى السنة فى إطار أقطار العالم الثالث ، فإن زيادة نصيبها من العملات الأجنبية قد تجاوز هذا الرقم بهامش واسع فى كثير من الحالات . فإذا نظمت أقطار العالم الثالث نفسها مع بعضها فى جماعات لإنتاج السلع ، فإنه من المحتمل أن تكون فى وضع يمكنها من الضغط الناجح من أجل الأسعار العالية . وسوف يكون تأثير كل ذلك على العلاقات بين الأقطار المتطورة والأقل نموا كبيرا ومفيدا بصفة أساسية . ومن ناحية أخرى ، فإن الركود أو الانخفاض الاقتصادى للعالم يضر بشدة أكثر الأقطار فقرا فى العالم .

وتعتبر افتراضات ومحكات الفعل المتعلق بتنمية العالم الثالث مسألة معقدة للغاية . فمن البديهى أن نؤكد على ضرورة أن تتضمن التنمية الزيادة السريعة والمتراكمة فى متوسط الدخول الفردية . فهل ترغب كل أقطار العالم الثالث حقا فى اتباع نفس المسار – أو أى مسار – نحو تحقيق التقدم المادى كذلك الذى إتبعته الأمم الغربية ؟ وهل يمتلك النموذج الصينى للتنمية أية ملاءمة واضحة بالنسبة لمشكلات وطموحات أقطار العالم الثالث أكثر من نماذج التنمية الغربية ؟ .

إذ تبدو فاعلية التجربة الصينية وملاءمتها ، حتى بالنظر إلى الاعتبارات المادية بصورة لا يمكن إنكارها . فقد سجلت الصين فى ١٩٧١ أحد أعلى معدلات نمو فى العالم بالنسبة للإنتاج الزراعى والصناعى المركب ، حيث بلغ ١٠ ٪ ، ولم يتجاوز هذا الرقم سوى رومانيا والبرازيل وإيران ، وحققت كوريا الجنوبية نفس الرقم * وهو يقارن بنسبة ٦,١ ٪ كما سجلت اليابان ، ٦ ٪ كما

* من الواضح أن هذه المقارنة ليست مقارنة علمية ومنهجية سليمة ، إذ من الخطأ الإدعاء بأن كوريا الجنوبية قد حققت نفس معدل النمو الذى حققته الصين . مع إغفال الفلسفة الاجتماعية التى تقود التنمية فى كل منهما ، مما يجعل مجرد ذكر معدل النمو مسألة لا معنى لها . هذا بالاضافة إلى تباين مكونات النمو فى كل منهما ، وهل تقود التنمية على المدى الطويل إلى الاستقلال الاقتصادى وتأكيد الهوية الذاتية ، أم تقود التنمية إلى التبعية ومن ثم التهديد بتعميق التخلف أو تأسيس التطور الرث . أما فيما يتعلق بالمكونات فهناك فارق كبير بين ارتفاع معدل النمو الناتج وبناء قاعدة صناعية صلبة ، ونظيره الناتج عن تأسيس بعض الصناعات الاستهلاكية هذا إلى جانب أن هناك علاقة بين ارتفاع معدل النمو القومى وبين ابتلاع هذا النمو بواسطة أى من الطبقات أو انعكاسه استنادا إلى مبادىء العدالة الاجتماعية فى ارتفاع متوسطات الدخول الفردية (المترجم) .

فى الاتحاد السوفيتى ، ٢,٧ ٪ بالنسبة للولايات المتحدة . وربما كان السؤال الأكثر أهمية هو : ألم يؤكد النموذج الصينى للتنمية بشكل ملائم على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية ؟ ألا يمكن أن يجد الإنسان فى معظم أقطار العالم الثالث خصائص الحياة التى تعيش بعض الأقطار الغربية خطر افتقادها بشكل حقيقى ؟ وألا تتحدى المتضمنات الأيكلوجية للنمو الاقتصادى السريع فى الأقطار المتطورة عملية وطموح أفكارنا التقليدية المادية المحدودة الإدراك فيما يتعلق بالتنمية ؟ .




شكل ٢١ - نظرة شاملة لمعدلات النمو بالنسبة للفرد ١٩٧٠ - ١٩٧٢

## ثانيا : الواقعية فى التخطيط

ينبغى تطبيق إطار عمل واقعى إذا كان الفعل هو موضع الاعتبار. هل ينبغى توجيه التخطيط من أجل التنمية إلى نمو الدخل القومى فى مجموعه أو إلى الأقاليم المقهورة والمتخلفة، فى القطر، هل تشعر بأنه من الأفضل خلق مناطق للنمو بدلا من سياسة النمو الحضرى المشتت ؟. إذ تعتمد الإجابات على طبيعة الأهداف، هل هى اقتصادية مادية أم سياسية وإستراتيجية، أو اجتماعية إنسانية. فمثلا تصبح سياسة التخطيط التنزانية لا معنى لها إلا فى إطار الفلسفة السياسية والاجتماعية التنزانية بتأكيدها على النزعة إلى المساواة وعلى المساواة الاجتماعية. وثانيا، ما هو خط الفعل الذى ينبغى اتباعه فى إطار حوار النمو المتوازن ؟ كيف يمكن تصريف الصراع بين الإنتاجية المتزايدة والعمالة المتزايدة ؟ هل ينبغى أن تستند السياسة الزراعية على إطارات النطاق الواسع أم على الزراعة الفلاحية ؟ هل ينبغى أن تكون التكنولوجيا تكنولوجيا رأس المال المكثف أم تكنولوجيا العمل المكثف ؟ هل يأخذ الإنسان فى الاعتبار الأولويات العامة أو القطاعية فى تنظيم التخطيط ؟ هل يتم التخلى تماماً عن المتضمنات المكانية للتنمية أم أنها تعطى اعتبارا ما فى سياسات التخطيط ؟.

إذ تحتاج مثل هذه القرارات إلى أكثر من مجرد اختبار النماذج أو التشخيصات النظرية، وإنما هى تحتاج إلى تقييمها فى مواجهة حقائق الطموحات الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية. وقد لا تساعدنا بالضرورة المقارنات بين عمليات التنمية أو معدلات النمو، وقد يكون التحليل النظرى لتنمية العالم الثالث مضللا ولا تأثير له.

وتبدو الحاجة القصوى إلى مدخل واقعى وإيجابى ومتفائل يؤكد على الغرض من عملية التنمية بدلاً من التأكيد على معوقاتها. فليس وقت الحصر المرضى Pathological Obsession فيما يتعلق بأنواع القصور والعقبات أو صنوف الفشل المتعلقة بالتنمية فى أقطار العالم الثالث. فإذا تجاوزنا الصعاب والتعقيدات المتعلقة بتحسين مستويات المعيشة فى الأقطار الأقل نموا، فإنه يكون من السهل أن نلجأ للمناقشات ذات الطابع الفورى المتشائم، أو إلى الصياغات اللغوية والفكرية المبتذلة، أو إلى أى شىء يتخذ شكل الدواء الشافى فى التو واللحظة – كالتعليم، والتصنيع، وتنظيم النسل، والثورة الخضراء، والبناء التحتى. إذ من الضرورى نمو إحساس قوى بالظروف البيئية والوعى المتعلق بمشكلات التغير، وهذا يمثل تحديا بالنسبة لعالم الجغرافيا : إذ عليه أن يعمق

دراسته للأماكن وأن ينظر إلى قضايا التنمية موضع اهتمامه بالنظر إلى مركب من المتغيرات .

وقد أوضح هذا الكتاب خطورة تأسيس تعميمات سطحية أو مرتجلة فيما يتعلق بالأقطار الأقل نمواً ، بالنظر إليها كما لو كانت تبدو مجموعة متجانسة ذات خصائص ومشاكل متميزة . إذ أكدت فصول عديدة الحاجة إلى احترام التنوع والتعقد الهائل للعالم الثالث ، وأن نتناول التنمية بإعطاء انتباه للخصائص الرئيسية وأنواع القصور المتعلقة بكل بيئة على حدة ، وأن نعطى اهتماما للملاءمة الثقافية المتعلقة بالتغير المفترض . وإلى المشكلات المتشابكة ، والشخصية المتميزة لكل قطر . وهناك بالتأكيد قدر من الخطر فى التقليل من شأن تفرد مشكلات الأقطار الأقل نموا ، مثلما عبر عن ذلك أحد المهتمين ، طالما أن المسألة بكاملها تتعلق بنقل التكنولوجيا الذى يتصل ببشر محددين فى أماكن محددة * وفى حين أنه من الضرورى بل ومن المشروع بالنسبة لعالم الجغرافيا أن يستمر فى بحثه عن القاسم المشترك ، والاطرادات والعوامل الأساسية فى عملية التنمية . ومن ثم فينبغى أن تتلاءم آراؤه وقضاياه مع المشكلات المحددة فى منطقة بعينها . ويبدو أن هناك تسليما متزايدا بحقيقة عدم الحاجة إلى الصراع بين المداخل النظرية « والفريدة » ، إذ يتضاءل اختلاف وجهات النظر بين علماء الجغرافيا ، طالما أن كلا الجانبين قد تبنى مواقف أقل تطرفا .

وتثير هذه الصفحات أيضا موضوع مستوى ونوعية الإدراك الذى يكشف عنه هؤلاء المهتمون أساساً بقول أو فعل أى شىء يتعلق بتنمية العالم الثالث . فبالنسبة للأقطار المتطورة ، نجد أن

---

* يتردد كثيرًا الادعاء بأن بلاد العالم الثالث لا تشكل شريحة واحدة ، وأن بينها انقسامات وتجمعات داخلية عديدة ، ومن ثم فعلينا أن ننظر إلى مشاكلها نظرة تفصيلية منفردة وهو ادعاء يتضمن منطقا أيديولوجيا غريبا ليس لصالح العالم الثالث . فى مواجهة ذلك ندعى بأن العالم الثالث يعانى من مشكلات أساسية تشكل القواسم المشتركة التى تجمع هذا العالم فى إطار شريحة واحدة . فهو عالم يعانى من انخفاض متوسط الدخل الفردى مقارنا بنظيره فى العالم الأول والثانى وهو يعانى من ارتفاع نسبة الأمية التى تحرم سكانه من الوعى الذى يؤهلهم للمشاركة الفعالة سواء فى اتخاذ وصياغة قرار التنمية ، أو فى إدراك نتائج فعاليتهم فى تجسيد منجزاتها . وهو عالم يعانى من أمراض واحدة تقريبا كأمراض التغذية أسوءها أو انخفاضها والأنيميا أو الاثنين معا ، وهو عالم يعانى من المشكلة السكانية سواء كانت تتعلق بالكثافة السكانية العالية أو بانخفاض هذه الكثافة . أو بعدم تلاؤم عنصر السكان مع عنصر الموارد . أو عدم تأهيل هؤلاء السكان لقيادة التنمية . وحتى إذا امتلكت بعض بلاده الموارد البترولية الهائلة ، أو الطاقات البشرية الوفيرة أو استطاع تأسيس بعض الصناعات التابعة للمراكز الصناعية فى البلاد الرأسمالية الأم ، فإن معظمها بلاد تمتلك جزءا من مقومات التنمية وليست كلها ، كلها بلاد تعانى من امتلاك التكنولوجيا الملائمة والمتاحة للغرب ، كلها بلاد فشلت حتى الآن فى صياغة التوازن المطلوب بين العناصر التى يقود تفاعلها إلى تأسيس تنمية فعالة وحتى إذا امتلكت بعضها دخولا قومية عالية [illegible] بفعل البترول كالحال فى البلاد البترولية وبفعل التصنيع – كالحال فى البرازيل – [illegible] لمعظم الدخل القومى يجعل متوسطات الدخول الحقيقية أو الواقعية فى [illegible] مشتركا بين بلاد العالم الثالث البترولية وغير البترولية [illegible] الصناعية وغير الصناعية [illegible] كل قطر على حدة ضد قول قد يردده الأغنياء – فى العالم الأول [illegible] الحتمية لتجمع الفقراء الجياع الذين قد يدركون لحظة أن بينهم قواسم مشتركة هى ذاتها التى تفصلهم عن العالم الأول والثانى . (المترجم)

الحاجة الماسة ليست إلى التحليل النظرى العبقرى ، ولكن الحاجة إلى تقدير التنمية وفهمها العميق كما تبدو من خلال رؤية هؤلاء الذين يحاولون تحسين مجتمعاتهم واقتصادياتهم بأساليبهم الخاصة والمحددة . وذلك بالطبع صعب للغاية بالنسبة للملاحظ الغربى الذى عليه أن يتأكد أن يقف على الموجة الصحيحة فعلاً . إذ من الصعب بالنسبة له أن يتجنب الشعور بالتفوق والتفضل . فإذا لم يتفحص بوعى افتراضاته ومحكاته فى الحكم ، فسوف يكون من المستحيل عليه أن يتنجب ملاءمتها .

ولهذا السبب ، ولكى نشجع مستوى أعلى من التفكير والكفاية الواقعية عن تنمية العالم الثالث ، فإن هناك حاجة ملحة لعدد أكبر من علماء الجغرافيا والدارسين الآخرين فى أقطار العالم الثالث لكى يكتبوا عن مشاكلهم الخاصة ، وعن فرص التنمية وفلسفاتها . وبالتأكيد هناك تسليم واضح داخل أقطار العالم الثالث بالصعاب التى يواجهونها من خلال جهودهم لتحقيق التنمية ، وهنا بالتحديد يكشف الإنسان عن أكثر مستويات التفكير دينامية وواقعية وإيجابية فيما يتعلق بالتنمية .

لقد أصبح من المسلم به أن مستقبل الرخاء المتعلق بالمناطق المستقلة حديثا مازال يعتمد إلى حد كبير على ما يحدث فى بقية أنحاء العالم . فتعمق الكساد العالمى قد يضر ويعكس بشكل قاسى الازدهار الاقتصادى للسلع التى تتعلق بها آمال عدد كبير من أقطار العالم الثالث . وسوف يؤدى الفشل المستمر فى تحقيق أى تقدم حقيقى فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD إلى إحباط إمكانيات تجارة الأقطار الفقيرة . ولقد اتضح أخيرا الأسلوب الذى ما تزال الأقطار المنتجة للمواد الأولية معرضة فى إطاره للتقلبات العالمية المتطرفة فيما يتعلق بالطلب على سلعها وأسعارها من خلال التغيرات فى أسعار الكاكاو والنحاس ، ومن ثم فإن أى رفض من قبل الأقطار المنتجة للبترول لتأسيس نظام ما لأسعار البيع المزدوج ، وإعطاء البترول للأمم الأكثر فقراً بأسعار مفضلة إلى القضاء على فوائد التنمية والمساعدات . وقد يعنى ذلك أن تنظم أسعار البترول سوف يثبت أنه الحل الأكثر عملية لمشكلة من هذا النوع ، ولكن على أية حال فهذه عبارة عن موضوعات قد تتوفر لأقطار العالم الثالث سيطرة ضئيلة عليها أو قد لا يكون لها سيطرة على الإطلاق .

وبقدر الإمكان ، يمكن أن تمتلك أقطار العالم الثالث مستقبلا عن طريق التغير الجذرى لأهداف التنمية ، وعن طريق إعادة الفحص الصادق بالنسبة للافتراضات المتعلقة بالسياقات الاجتماعية والسياسية للتنمية ، وعن طريق العون الذاتى وعن طريق تشجيع الاستقلال الاقتصادى القومى . والسؤال : هل من المرغوب فيه أن تتبنى أقطار العالم الثالث النموذج التايوانى أو الصينى

أو أي نموذج آخر غير تلك النماذج التي تنتمي للعالم الغربي الرأسمالي ؟ . إذ ينبغي أن يتخذ كل قطر قراراته فيما يتعلق بهذه المسائل . فإذا سلمنا بالإرادة السياسية ، والحكومة الشرعية المستقرة ، وإطاراً إراديا ملائماً ، والتزاما أيديولوجيا مناسبا ، فإن على أقطار العالم الثالث أن تناضل لكي تتصدى بفاعلية لمشاكل تنميته ، ويحقق أهدافه الخاصة بسعيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

## قراءات مقترحة

تتضمن القائمة التالية عددا من المراجع والمصادر التى تتعلق بموضوع الكتاب مقسمة حسب فصول الكتاب .

### الفصل الأول :


1- ADam Sith, Inqurry into the nature and Couses of the wealth of nations (New York: the modern Library, 1937).

2- ALFerd Morshall, Principles of economics. (New York, Macmillan, 1920).

3- Overton H. Taylor: A History of econmic thovght (New York, Mc Graw Hill, 1960).

4- Robert Lakechman, A History of economic ideas (New York, Harper, 1959).

5- Emile Dur Kheim, The Diui sion of labor in Society Trams lated by George Simpson (Gleonce, Ill: The Free Press, 1949).

6- Vilfredo Pareto, The Mind and So ciety. Translated by Andrew Bongiorno and Arthur Livingston (New York, Har Cowrt, Brace,).

7- Max Weber, The Drotestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Translalecl by Talcott Parsons (New York, Scribner, 1930).

Max Weber, The theory of Soial and economic Organi zation, Translated by A.M. Henderson and Talcatt Parsons (New York, Oxford University Press, 1947).

Bronislaw Malinowski, Arg onauts of the western Pacific. (Lendon, Rsutledge, 1922).

Bronsilaw Malinowski, Coral Gardens and their Magic (London: Allen & Unwin, 1935).


### الفصل الثانى :


**Bronislaw Malinowski,** Coral Gardens and their Magic (London: Allen & Unwin, 1935)

1— **Paul A. Samuelson,** An introductor Analysis 5th ed. (New York: Mc Graw - Hill, 1961).

2— **Richard A. Lester,** Labor and industrial Relations: A General Analysis (New York: Macmillan 1951).

3— **Edward Gross,** Work and society (New York: Growell 1958).

4— **Robert C. Miller and William H. Form,** Industrial sociology (New York: Harper 1951

5— **Wayne Dennis** Current trends in industrial psychology Pittsburgh: university Pittsburgh Press, 1949).

**الفصل الثالث :**

1— **Robert N. Bellah** Tokugawa Religion (Glencoe, Ill: The Free press, 1957).

2— **Robert E. Kennedy** Sr. (The Protestant Ethic and Parsis) American journal of Sociology 1968. 68.11.20.

3— **Arthur Kornbausor,** Robert Dubin and Arthur M. Ross, Problems and view points in industrial Conflict (New York: Mc Graw-Hill, 1954).

4— **Talcott parsons,** The social system (Glencoe Ill: The Free press, 1951).

5— **Sigmund Diamond,** The Reputation of the American Businessman (Cambridge: Harvard University press, 1955).

6— **Llayed H. Fisher,** The Harvest Labor Market in California (Cambridge: Harrard University press, 1953).

7— **Seymour M. Lip set and Reinhard Bendix,** Social Mobility in industrial society (Berkeley and Los Angeles: University of California press 1959).

**الفصل الرابع :**

**Clifford, J. and Osmond, G.,** World Development Handbook, London (1971) Furtado, C. Development and Under development, Berkeley and Los Angeles (1974).

**Hodder, B.W.,** Economic Development in the Tropics, London (1973).

**Hutchinson, Sir J.,** The Challenge of the Third World, London (1975)

**Mountjoy, A.B. (ed),** Developing the Underdeveloped Countries, London (1971).

**Spiegelglas, S. and Welsb, C. J.,** Economic Development: Challenge and Promise, New Jersey (1970).

**Stamp, L.D.,** Our Developing World, London (1960).

**الفصل الخامس :**

**Dasmann, R.F., Milton,** J.P. and Freeman, P.H., Ecological Principles for Economic Development, London (1973).

**Eden, M.J.,** Ecology and land development: the case of the Amazonian rainforest Trans. Inst. Br. Geogr., 2, (1978).

**Ehrlich, P.R., Holdran, A. H. and Holdran,** J.P. Human Ecology: Problems and Solutions, San Francisco (1973).

**Gowron, P.** The Trapical Workd London (1973)

**Hodder, B.W.,** Economic Development in the Tropics, London (1973)

**Johnson, B.L.C.,** Recent developments in rice breeding and some implications for tropical Asia. Geography, 57 (1972) 307—20.

**Tosi, J.A. and Voertman, R.F.,** Some envirommenta factors in the economic development of the Tropics. Econ. Geogr. 40 (1964) 189—205

**Watters, R.F.,** Shifting Cultivation in Latin America, FAO, Rome (1971)

**الفصل السادس :**

**Borrie, W.D.,** The Growth and Control of World Population, London (1970).

**Borrie, W.D.,** Population, Environment and Society, Auckland (1973).

**Cipolla, C.M.,** The Economic History of World Population, 6th edn, Harmondsworth (1974).

**Clarke, J.I.,** Population Geography and the Developing Countries, Oxford (1971).

**Enke, S.,** The economic aspects of slowing population growth. Econ. J. (1966).

**Parry, H.B.,** (ed.) Population and its Problems: A Plain Man's Guide, London (1974).

**Trewartha, G.T.,** The Less Developed Realm: A Geography of its Population, New York (1972).

**United Nations,** The Determinants and Consequences of Population Trends, Vol. (1973).

**Zelinsky, W.,** Kosinski, L.A. and Prathero, R.M. (eds) Geography and a Crowding World: A symposium on population pressures upon physical and social resources in the developing lands, London (1970).

**الفصل السابع :**

**Coates, B.E, Johnston, R.J. and Knox, P.L.,** Geography and Inequality, Oxford (1977).

**Hagen, E.E.,** On the Theory of Social Change, Homewood, III. (1962).

**Hirschman, AO.,** The Strategy of Economic Development, Yale (1958) (especially chapter 3).

**Kunkel, J.H. Values and behaviour in economic development.** Econ. Dev. Cult. Change, XIII no. 3 (1964).

**Lewis, A.,** The Development Process, UN, New York (1970.

**Myrdal, G.,** Economic Theory and Underdeveloped Regions, London (1957).

**Rostow, W.W.,** The Stages of Economic Growth, 2nd edn, Cambridge (1971).

**Torado, M.P.,** Economic Development in the Third World London, (1977) United Nations Economic and Social Council report, Problems and Practices of African Countries in the Compilation of Input-Output Tables, New York (1971).

### الفصل الثامن :

**Brown, L.R.,** and Finsterbusch, G.W. Man and his Environment: Food, London (1972).

**Chakravarti, A.,** Green revolutions in India. Ann. Ass. An Georgr, 63, (1973). 217-25.

**Chakravarti, A., Foodgrain oufficiency patterns in India.** Geogr. Rev. 60, (1970) 208-28.

**Grigg. D.** The Harsh Lands: A study in agricultural development, London (1970).

**Jacoby, E. H.,** Man and Land: the fundamental issue in development, London (1971)

**Ruthenbery, E.H.,** Farming Systems in the Tropics, London (1971).

**Wharton, C.R. Jr (Ed.)** Subsistence agriculture and economic development, Chicago (1969)

### الفصل التاسع :

**Dorner, P.,** Land Reform and economic Development, Harmondworth (1972).

**Dorner, P.** Land Reform and Economic Development, Harmondsworth (1972)

**Dorner, P. and Kanel, D., The economic case for land reform: employment, income distribution and productivity.** Land Reform, Land Settlement and Co-operatives, 1971 (I) 1—16.

**El Ghonemy, M.R., Land reform and economic development in the Near East.** Land Econ., 44 (1968) 36-49.

**Jacoby, E.H.,** Man and Land: The Fundamental Issues in Development, London (1971).

**Jeffries, A., Agrarian reform in Chile.** Georgraphy, 3 (1971) 221-30.

**King. R.,** Land Reform: The Italian Experience, London (1973).

**King R.,** Land Reform. A World survey, London (1973).

**King, R.,** Land Reform. A World Survey, London (1977).

**Koo, A.Y.C.,** the Role of Land Reform in Economic Development. A Case Study of Taiwan, New York (1968).

**Sutton, K., Agarian Reform in Algeria: The Conversion of Projects into Action,** Afrika Spectrum, Hamburg I (1974) 50-68.

**Sutton, K., the Progress of Algeria's Agrarian Reform and its Settlement Implications,** The Maghreb Review, 2 (1977) 5-6.

**Warriner, D.,** Land Reform in Principle and Practice, Oxford (1969).

**The FAO in Rome Publishes twice yearly a useful journal**—Land Reform, Land Settlement and Co-operatives --which contains articles, documents and bibliographies on agarian reform.

### الفصل العاشر :

**Dumont, R.,** False Start in Africa, London (1969).

**Intermediate Technology Publications,** Appropriate Technology (a quarterly journal).

**Mc. Robie, G., Technology for development**— 'Small is Beautiful'. J.R. Soc. Arts., CXII (1974) 214 24.

**Myrdal, G., The transfer of technology to underdeveloped countries.** Scient Am., 231 (1974) 172-82.

**Schumacher, E.F.,** Small is Beautiful, London (1973).

### الفصل الحادى عشر :

**Fromn, G. (ed.)**Transport investment and Economic Development, Washington DC (1965)

**Hirschman, A.O.** The Strategy of Economic Development, Yale (1958).

**Hoyle, B.S.,**(ed ) Transport and Development, London (1973).

**Hoyle, B.S. (ed.),** Spatial Aspects of Development, London (1974)

**Hoyle, B.S. and Hilling, D. (eds).** Seaports and developments in Tropical Africa, London (1970).

**Mc Master, D.M. (ed.),** Transport in Africa African Studies Centre, Edinburgh (1970).

**Myrdal, G.,** The Challenge of World Poverty, Harmondsworth (1970).

Owen, W., Strategy for Mobility, London (1964).

### الفصل الثانى عشر :

**Davey, J.,** Industrial development in Rajasthan and Madhya Pradesh, India. Trans. Inst. Br. Geog. 49 (1970) 183—200.

**Dickenson, J.,** Industrial estates in Brazil. Geography, 55 (1970) 326—29.

**Dickenson, J., Imbalances in Brazil's industrialization. In B.S. Hoyle (ed.)**

Spatial Aspects of Development, London (1974). pp. 291—306.

**Fairbain, I., A survey of local industries in Western Samoa. Pacif, Viewpoint, 12 (1971) 103 - 22.**

Freeberne, M, China promotes local industries. Geogr. Mag. 43 (1971) 505 - 11.

**Gilbert A., Industrial location theory; its relevance to an industrializing nation. In B.S. Hoyle (ed)** Spatial Aspects of Development, London (1974) pp. 271—98.

**Gilbert, A. The process of industrial change. In** Latin American Devlopment: a geografhical perspective, Harmondsworth (1974) pp. 39—82.

**Hay, A., Imports versus local production: a case study from the Nigerian cement industry.** Econ. Geogr. 47 (1971) 384—88.

**Mabogunje, A., Manufacturing and the geography of development in tropical Africa.** Econ. Geogr., 49 (1973) 1—20.

**Mountjoy, A.,**Industrialization and Developing Countries, London (1978).

**Okezie C. and Onyemelukwe, J., Industrial location in Nigeria. In F.E.I. Hamilton (ed.)** Spatial Perspectives on Industrial Organization and Decision Making, London (1974) pp. 461-84.

**Robinson, R. (ed.)** Industrialization in Developing Countries Cambridge University Overseas Studies Committee, Cambridge (1965).

**Sears, d., The role of industry in development some fallacies,** J. Mod. Afr. Stud., 1 (1963) 461—5.

**Swindell, K., Industrialization in Guinea.** Geography 54 (1969) 456—8

**Sutcliffe, R.,** Industrial and underdevelopment, London (1971).

**الفصل الثالث عشر:**

**Breese, G.,** Urbanization in Newly Developing Countries, London (1966)

**Davis, K.,** World Ubranization 1950—70, 2 vols, Berkeley, California (1969, 1972)

**Dwyer, D. J. (ed),** TheCity in the Third World, London (1974).

**Dwyer, D.J.,** People and Housing in third World Cities, London (1975).

**Friedmann, J. and Wulf, R.,** The Urban Transition, London (1975).

**Hauser, P.M.,** Urbanization in Latin America, New York (1961).

**McGee, T.G.,** The South-East Asian City, London (1967).

**Mangin, W.,** Squatter settlments. Scient. Am., 217 (1967) 21—9.

**Mangin, W.,** Peasants in Cities, Boston (1970).

**Mountjoy., A.B.,**Urbanization, the squatter and development in the Third World. Jjd. Ec. Soc. Geog, 67 (1976) 130—7.

الفصل الرابع عشر:

**Brookield, H.,** Interdependent Development, London (1975).
**Chamber, R.,** Settlement Schemes in Tropical Africa: a study of organization and development, London (1969).
**Frank, A.G.,** Capitalism and Underdevelopment in Latin America, New York (1969).
**Harvey, D.,** Social Justice and the City, chapter 6, London (1973).
**Lipton, M.,** Why Poor People Stay Poor: a study of urban bias in world development, London (1977).
**Sahlims, M.,** Stone Age Economics, London (1974).
**Wilkinson, R.G.** Poverty and Progress, London (1973).
**Williams, R.,** The Country and the City, London (1973).

الفصل الخامس عشر:

**Bhagwati, J., and Eckaus, R.S. (eds.)** Foreign Aid, Harmondsworth (1970).
**Clifford, J. M, and Osmond, G.,** World Development Handbook, London (1971).
**Hayter, Teresa,** Aid as Imperialism, Harmondworth 1971.
**OECD, Development Assistance Committee: Annual Report, (HMSO) London.**
**Pearson, Lester B.,** Partners in Development, New York and London (1970).
**Ward, B., and Bauer, P.T.,** Two Views on Aid to Developing Countries, Occasional paper no. 9, Institute of Economic Affairs, London (1966)
**Mende, T.,** From Aid to Recolonization, London (1973).

الفصل السادس عشر:

**Bhagwati, J. (ed),** International Trade, Harmondworth (1969).
**Maizels, A.,** Growth and Trade, London (1970).
**Maizels, A.** (et al), Exports and Growth in Developing Countries, London (1968).
**Myrdal, G.,** The Challenge of World Poverty, Harmondsworth (1970).
**Pearson, L.,** Partners in Development, New York and London (1970).
**Seers, D.,** Development in a Divided World, Harmondworth (1970)
**Streeten, P.,** Trade Strategies for Development, London (1973).
**Thirlwall, A.P., When is trade more valuable than aid?** J. Dev. Stud., 13 (1) 1976, 35— 41.

**Bairoch, Paul,** The Economic Development of the Third World Since 1900, London (1975).

**Brookfield, H.,** Interdependent, Development London (1975).

**Furtado, C.,** Development, and Underdevelopment, Berkeley and Los Angeles (1964).

**Hodder, B.W.,** Economic Development in the Tropics, London (1973)

**Hoyle, B.S.,** Spatial Aspects of Development, London (1974.

# سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

**الكتاب الأول : ميادين علم الاجتماع :**

اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

**الكتاب الثانى : نظرية علم الاجتماع :**

تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

**الكتاب الثالث : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى :**

تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

**الكتاب الرابع : تمهيد فى علم الاجتماع :**

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب الخامس : مجتمع المصنع : دراسة فى علم اجتماع التنظيم :**

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الهيئة العامة للكتاب بالاسكندرية ، ١٩٧٢ .

**الكتاب السادس : الصفوة والمجتمع :**

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

**الكتاب السابع : الطبقات فى المجتمع الحديث :**

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب الثامن : علم الاجتماع الفرنسى المعاصر :**

تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

**الكتاب التاسع : قراءات معاصرة فى علم الاجتماع :**

للدكاترة علياء شكرى ومحمد على محمد ومحمد الجوهرى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

**الكتاب العاشر : دراسات فى التنمية الاجتماعية :**

تأليف الدكاترة السيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

**الكتاب الحادى عشر : مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية :**

تأليف جون ركس ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

**الكتاب الثانى عشر : التغير الاجتماعى :**

تأليف الدكتور محمد الجوهرى وآخرين ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

**الكتاب الثالث عشر : دراسة علم الاجتماع :**

اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب الرابع عشر : علم الاجتماع الريفى والحضرى :**
للدكتور محمد الجوهرى والدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

**الكتاب الخامس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع :**
تأليف الكس انكلز ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب السادس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى :**
تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

**الكتاب السابع عشر : علم الفولكلور : الجزء الأول :**
تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب الثامن عشر : النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم :**
تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب التاسع عشر : مصادر دراسة الفولكلور العربى :**
إشراف الدكتور محمد الجوهرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

**الكتاب العشرون : الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية :**
إشراف الدكتور محمد الجوهرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

**الكتاب الحادى والعشرون : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث :**
تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب الثانى والعشرون : علم الفولكلور ، الجزء الثانى ، دراسة المعتقدات الشعبية :**
تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

**الكتاب الثالث والعشرون : بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى ، دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة العربية السعودية :**
تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

**الكتاب الرابع والعشرون : التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية :**
تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

**الكتاب الخامس والعشرون : الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الاسرة :**
تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب السادس والعشرون : دراسات معاصرة فى علم الاجتماع :**
تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

**الكتاب السابع والعشرون : عادات الطعام فى الوطن العربى :**
تأليف الدكتورة علياء شكرى ، تحت الطبع .

**الكتاب الثامن والعشرون : الفلاحون والدولة :**
تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

**الكتاب التاسع والعشرون : تاريخ علم الاجتماع : الجزء الأول :**
تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

**الكتاب الثلاثون : علم الاجتماع والمنهج العلمى :**
تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

**الكتاب الحادى والثلاثون : أصول علم الاجتماع السياسى :**
تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

**الكتاب الثانى والثلاثون : جماعات الغجر مع اشارة لغجر مصر والبلاد العربية :**
تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

**الكتاب الثالث والثلاثون : الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية :**
تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

**الكتاب الرابع والثلاثون : علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا :**
تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

**الكتاب الخامس والثلاثون : علم الاجتماع العسكرى : التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية :**
تأليف الدكتور أحمد خضر ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

**الكتاب السادس والثلاثون : الفكر الاجتماعى : نظرة تاريخية عالمية :**
تأليف هاينز موس ، ترجمة الدكتور السيد الحسينى والدكتورة جهينة سلطان العيسى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب السابع والثلاثون : التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية :**
تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

**الكتاب الثامن والثلاثون : المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى :**
تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب التاسع والثلاثون : النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع :**
تأليف الدكتور على ليلة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب الأربعون : علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية :**
تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب الحادى والأربعون : البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة :**
تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب الثانى والأربعون : علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز :**
تأليف جى روشيه ، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى والدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب الثالث والأربعون : البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا :**
تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

**الكتاب الرابع والأربعون : علم الاجتماع والنقد الاجتماعى :**
تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى والسيد الحسينى وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

**الكتاب الخامس والأربعون : الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث : تحرير الن مونتجوى :**

ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلى ليلة وأحمد زايد ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

**الكتاب السادس والأربعون : وقت الفراغ فى المجتمع الحديث :**

تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

**الكتاب السابع والأربعون : علم الاجتماع :**

تأليف جونسون ، ترجمة وتعليق الدكاترة علياء شكرى ومحمد الجوهرى وعلى ليلة وأحمد زايد وحسن الخولى . دار المعارف ، تحت الطبع .

**الكتاب الثامن والأربعون : الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث :**

مدخل اجتماعى ثقافى ، تأليف الدكتور حسن الخولى . دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

**الكتاب التاسع والأربعون : المرأة المصرية بين البيت والعمل :**

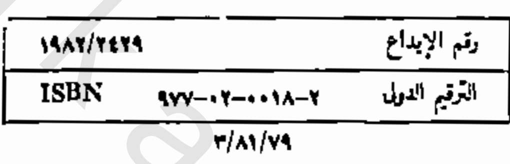
تأليف الدكتور محمد سلامة آدم ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

**الكتاب الخمسون : النظرية الاجتماعية فى الاسلام :**

تأليف الدكتوره زينب رضوان ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢

**الكتاب الحادى والخمسون : نحو نظرية اجتماعية نقدية :**

تأليف الدكتور السيد الحسينى . الطبعة الأولى . ١٩٨٢



| رقم الإيداع | | ١٩٨٢/٢٤٢٩ |
|---|---|---|
| الترقيم الدولي | ٩٧٧-٠٢-٠٠١٨-٢ | ISBN |

٣/٨١/٧٩

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)